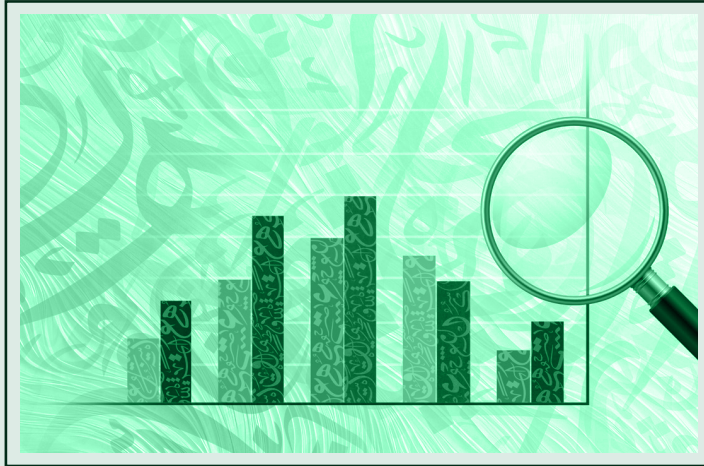




المنوال القاموسي في التحليل اللغوي



كمال الزيتوني



المنوال القاموسيّ في التحليل اللغويّ

كمال الزيتوني



المنوال القاموسي في التحليل اللغوي

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ

الزيتوني، كمال

المنوال القاموسي في التحليل اللغوي. / كمال الزيتوني.-

الرياض، ١٤٤٦ هـ

٣٩٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم - (الدراسات؛ ٣٣)

رقم الإيداع: ١٠٩١٤ / ١٤٤٦

ردمك: ٦-٢٨-٤٩٨-٨٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا السجل تمثل رأي الباحثين ولا تعكس بالضرورة رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدّمة المجمع	١٥
مقدّمة	١٧
القسم النظري	٢١
عرض «المنوال القاموسي» عند روبير مارتن	
مقدمة	٢٣
الفصل الأول: القاعدة القاموسية الموسوعة	٢٥
مقدمة	٢٥
١- معلومات تصريفية	٢٦
٢- معلومات تركيبية	٢٦
٣- معلومات دلالية	٢٦
الفصل الثاني: مدى شرعية «منوال قاموسي» في التحليل	٢٩
مقدمة	٢٩
١- مدى العمومية في المنوال القاموسي:	٢٩
أ- الفرضية البنائية:	٣٠

الصفحة	الموضوع
٣١	ب- فرضية تثبيت معاني القاموس في حالة آنية محدّدة
٣٤	٢- مدى الشمول في المنوال القاموسي:
٣٥	أ- فرضية توسيع مفهوم الاشتراك
٣٦	ب- فرضية تضيق مفهوم الاشتراك
٣٩	٣- مدى الكفاية في المنوال القاموسي:
٣٩	أ- فرضية الاسترسال بين معاني البنية الواحدة
٤٣	ب- فرضية التفاضل بين معاني البنية الواحدة
٤٧	الفصل الثالث: كفاية منوال القاموس في تحليل قراءات المقطع اللغوي
٤٧	مقدمة
٤٨	١- وظيفة المزاوجة النصية
٥٠	٢- وظيفة تصفية المعنى:
٥١	أ- المقاييس التركيبية في تصفية المعنى:
٥٤	ب- المقاييس الدلالية في تصفية المعنى:
٥٩	الفصل الرابع: منوال القاموس في انتقاء قراءة واحدة للمقطع اللغوي
٥٩	مقدمة
٥٩	١- قابلية (modularité) منوال القاموس
٦١	٢- اعتماد الحساب الاستدلالي على المعطيات السياقية القولية

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس: طبيعة المعلومات المُدرجة في القاموس	٦٥
مقدمة	٦٥
١- معلومات المدخل المعجمي في القاموس العربي	٦٦
٢- الاشتراك الصوتي والتصريفي بين التعبيرات	٦٩
٣- مظاهر الاشتراك المعجمي المقوّي في القاموس	٧١
٤- مظاهر الاشتراك الدلالي في القاموس	٧٤
٥- خاتمة القسم الأول	٧٨
القسم التطبيقي: مستويات التحليل في القاموس العربي	٨١
مقدمة	٨٣
الباب الأول: مظاهر الاشتراك الخطّي	٨٧
مقدمة	٨٩
الفصل الأول: مدى التطابق بين الصورة الخطيّة والصورة اللَّفظيّة	٩٤
مقدمة	٩٤
١- مدى التطابق بين الصوّتم اللفظي والصوّتم الخطّي:	٩٤
٢- مدى التطابق بين الصرّفم اللَّفظي والصرّفم الخطّي:	٩٩
مقدمة	٩٩
١-٢- غَلَبَة البناء الثلاثي على غيره في الأبنية	١٠٠
٢-٢- أوزان البناء الثلاثي وصيغته	١٠٢

الصفحة	الموضوع
١٠٨	٣-٢- الأوزان الثلاثية صُورها الخطية وصُورها اللفظية
١١١	٤-٢- الصيغ الثلاثية صُورها الخطية وصُورها اللفظية
١١٢	٥-٢- نتائج حول جداول أوزان البناء الثلاثي وصيغه
١٢٠	٣- مدى التطابق بين المركب اللفظي والمركب الخطي:
١٢١	١-٣- مسابقة الخط لأحكام الوقف في اللفظ
١٢٣	٢-٣- الوصل أو الفصل في اللفظ دون الخط
١٢٩	الفصل الثاني: مظاهر الاشتراك الخطي في القاموس
١٢٩	مقدمة
١٣٠	١- الاشتراك في الصوائم الخطية
١٣١	٢- الاشتراك في الصّرافم الخطية
١٣٩	٣- الاشتراك في المركّبات الخطية
١٤٣	خاتمة
١٤٥	الباب الثاني: مظاهر الاشتراك المعجمي في القاموس
١٤٧	مقدمة
١٥٣	الفصل الأول: التعرّف على الفُقولة الأساسية باحتمالات توزيعها واستبدالها
١٥٣	مقدمة
١٥٣	١- مفاهيم التوزيع والاستبدال
١٥٧	٢- حوادث التداخل المَقُولِي بين أقسام الاسم والفعل والحرف جميعا

الموضوع	الصفحة
٣- احتمالات الخلط المَقُولِي في المُركَّبات المُزَجِّية وأسماء الأعلام:	١٦١
٣-١- استبعاد بعض الموضوعات الجانبية في حدود هذا الإشكال	١٦١
أ- بعض الأعداد مُركَّباتٌ مُزَجِّية	١٦١
ب- المنحوت ليس من المُركَّبات المُزَجِّية	١٦١
ج- الإِتِّبَاع ليس مُركَّباً مُزَجِّياً	١٦٢
د- المُتَكَلِّسات ليست مُركَّبات مُزَجِّية	١٦٢
هـ- بعض المصطلحات العلمية والتقنية مُركَّبات مُزَجِّية	١٦٣
٣-٢- هذا الاسم عَلم أم غير عَلم ؟	١٦٤
٣-٣- هل تكون النسبة في هذا (العَلم) المُركَّب مقصودة لذاتها أم غير مقصودة لذاتها ؟	١٦٩
الفصل الثاني: التعرّف على المَقُولَة الفرعية بالاعتماد على المقاييس الدلالية	١٧٢
مقدمة	١٧٢
١- مظاهر الاشتراك داخل التعبيرات الاسمية:	١٧٢
١-١- تخلص مَقُولَة الظرف من مَقُولَة العين وغيرها	١٧٤
أ- المقاييس التصريفية في التمييز بين الظرف وغير الظرف	١٧٥
ب- المقاييس التركيبية في الفصل بين الظرف وغير الظرف	١٧٦
١-٢- داخل مَقُولَة الظرف: التمييز بين أصناف الأمكنة:	١٨٢
١-٣- داخل مَقُولَة العين: تخلص مَقُولَة الحي من مَقُولَة غير الحي:	١٨٤
١-٤- داخل مَقُولَة غير الحي: تخلص المحسوس من المُجَرَّد والعكس:	١٨٨

الموضوع	الصفحة
١-٥- داخل قسم غير الحي: تخلص المصنوعات من غيرها	١٩٤
١-٦- داخل مَقُولَة «الحي»: التَّمْيِيز بين أقسام النبات والحيوان والإنسان وغيرها:	٢٠٠
خاتمة : مناطق التقاطع في السَّمات بين أقسام الأشياء	٢٠٦
٢- مظاهر الاشتراك في التعبيرات الفعلية:	٢٠٩
مقدمة	٢٠٩
١-٢- الاختلاف في عدد المشاركين في الفعل أو نوعهم	٢١١
٢-٢- مقياس الاختلاف في عدد المشاركين	٢١٣
١ - مُعطيات المجموعة الأولى	٢١٣
٢ - مُعطيات المجموعة الثانية	٢١٦
٣ - مُعطيات المجموعة الثالثة	٢٢١
٢-٣- مقياس الاختلاف في نوع المشاركين في الفعل	٢٢٣
٢-٤- الاختلاف في قيود الانتقاء التي يفرضها الفعل على المشاركين فيه	٢٢٩
خاتمة	٢٤٤
الباب الثالث: مظاهر الاشتراك الدلالي في القاموس	٢٤٥
مقدمة	٢٤٧
الفصل الأول: الأعمال والمتعاملون	٢٥١
١- مفهوم الحدثان وأقسامه:	٢٥١
٢- مفهوم المتعاملين:	٢٥٣

الموضوع	الصفحة
١-٢- المتعاملون الأساسيون	٢٥٣
٢-٢- المتعاملون الهامشيون	٢٥٦
٣ - مفهوم الظروف	٢٥٦
٤ - مفهوم العلاقة التعاملية:	٢٥٨
٤-١- نماذج الوقائع	٢٥٩
أ - الواقعة باعتبارها تمثيلاً لنشاط طرف غير إنساني	٢٥٩
ب - الواقعة باعتبارها تمثيلاً لنشاط طرف إنساني	٢٦٠
٤-٢- نماذج الأعمال	٢٦٠
أ - عمل (منفذ)	٢٦٠
ب - عمل (منفذ + موضوع غير إنساني)	٢٦١
ج - عمل (منفذ + موضوع إنساني)	٢٦١
د - عمل (منفذ + موضوع + متلقي إنساني)	٢٦٢
هـ - عمل مع (منفذ + مساعد أو حليف)	٢٦٢
و - عمل رغم (منفذ + عائق أو معارض)	٢٦٢
الفصل الثاني: مظاهر الاشتراك في الأحداث المنسوبة إلى الوقائع	٢٦٧
مقدمة	٢٦٧
١- الوقائع الموغلة في التعميم	٢٦٧
٢- الوقائع الخاصة	٢٦٨
٣- وقائع مُتعدية إلى مشاركون ثان	٢٦٨

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: مظاهر الاشتراك في الأحداث المنتسبة إلى الأعمال	٢٧١
مقدمة	٢٧١
١- أعمال يتحمّلها الحي غير العاقل	٢٧١
١-١- المصادر المعبرة عن أعمال للأحياء:	٢٧٢
٢-١- الصفات المعبرة عن أعمال للأحياء:	٢٧٢
٣-١- الأفعال المعبرة عن أعمال للأحياء:	٢٧٣
١-٣-١- أعمال للأحياء معبر عنها بأفعال لازمة	٢٧٣
٢-٣-١- أعمال للأحياء معبر عنها بأفعال مُتعدّية	٢٧٣
٤-١- بعض الأسماء المحضة المعبرة عن الحي غير العاقل	٢٧٤
٢- أعمال يتحمّلها الإنسان العاقل	٢٧٤
١-٢- الأعمال الإنسانيّة ذات التعبير المصدري والوصفي والفعلي	٢٧٥
١-١-٢- الأعمال الإنسانيّة ذات التعبير المصدري	٢٧٥
٢-١-٢- الأعمال الإنسانيّة ذات التعبير الوصفي	٢٧٦
٣-١-٢- الأعمال الإنسانيّة ذات التعبير الفعلي	٢٧٦
٢-٢- بعض الأسماء المحضة المعبرة عن «الإنسان» في النماذج العمليّة السابقة	٢٧٩
خاتمة باب الاشتراك الدلالي في المعجم:	٢٨١
خاتمة الكتاب	٢٨٥

الموضوع	الصفحة
قائمة الملاحق	٢٨٩
قائمة المصطلحات المعرّبة حسب الترتيب الأبجائي ومقابلاتها الفرنسية	٣٥١
قائمة في المصطلحات الفرنسية حسب ترتيبها الأبجائي، ومقابلاتها العربية	٣٦٦
قائمة المراجع	٣٨١
قائمة المراجع العربية والمعرّبة	٣٨٣
المراجع باللسان الفرنسي	٣٩٠

مقدّمة المجمع

ينشط مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في مسارات عملٍ متنوعة، ويتولى مهامً متعددة تتصل بنشر اللغة العربية، ودعمها، وتعزيز مكانتها، والمحافظة على سلامتها نطقاً وكتابةً، والنظر في فصاحتها، وأصولها، وأساليبها، وأقيستها، ومفرداتها، وقواعدها، وتيسير تعلّمها بداخل المملكة العربية السعودية وخارجها؛ لتواكب المتغيرات في جميع المجالات، ويتمثل طموح المجمع في أن يصبح مجمعاً متميزاً يخدم اللغة العربية، وينطلق من قلب العالم الإسلامي والعربي، ومن مهد العروبة الأول، وأن يصبح رائداً ومرجعياً عالميةً في مجال اللغة العربية وتطبيقاتها المتنوعة.

وضمن توجيهات سمو وزير الثقافة، رئيس مجلس الأمناء الأمير بدر بن عبد الله ابن فرحان آل سعود - حفظه الله - في دعم أعمال المجمع، وبرامجه: العلمية، والثقافية، والبحثية، أطلق المجمع مشروع (المسار البحثي العالمي المتخصص)؛ لتلبية الحاجات العلمية، ومواجهة المشكلات اللغوية، وسدّ الفجوات المتعلقة بالبحث والنشر العلمي، وفتح الآفاق العلمية والمعرفية المتنوعة، واستكمال مسارات النشر اللغوية المتخصصة.

ويهدف المشروع إلى تعزيز دور المجمع، وإيصال رسالته؛ بتغطية مساحات متنوعة من التخصصات، والفنون المتعلقة باللغة العربية، وإثراء المحتوى العلمي ذي العلاقة بمجالات اهتمام المجمع، ودعم الإنتاج العلمي المتميز وتشجيعه، وفتح المجال أمام الباحثين والمختصين، وتوثيق صلتهم بالمجمع؛ وذلك بإشراكهم في أعمال هذا المشروع.

ويضمّ المشروع مجالاتٍ بحثية متنوعة، ويغطي الموضوعات التي تعزّز موقع العربية ضمن اللغات الحضارية العالمية، ومن أبرزها: (دراسات التراث اللغوي العربي

وتحقيقه، والدراسات حول المعجم، وقضايا المصطلح، وقضايا الهوية اللغوية، ومكانة العربية وتعزيزها، واللسانيات التطبيقية، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، واللسانيات الحاسوبية، والترجمة، والتعريب، وتعليم اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها، والدراسات البيئية).

وقد بدأ المشروع باستقبال الدراسات النوعية الجادة، وتواصل مع: (المختصين، والباحثين، والمؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها)، ودعاهم إلى المشاركة في المشروع، واتخذ الإجراءات المتصلة بتحكيم الأعمال والنظر في جديتها وأصالتها ومدى إضافتها للمكتبة العربية واستنادها إلى المعايير المتعارف عليها في البحث والمنهج والتوثيق قبل طباعتها ونشرها.

وضمن اهتمامات المجمع بالدراسات حول المعجم؛ يناقش هذا الكتاب: (المنوال القاموسي في التحليل اللغوي) مفهوم المنوال القاموسي من الناحيتين النظرية والتطبيقية؛ من خلال بيان أثره في بناء المعاجم، وفهم آليات تحليل الذهن البشري للمقاطع الكلامية، ثم محاولة تطبيق هذا المنهج في فهم ظاهرة الاشتراك المعجمي في اللسان العربي.

ويجتهد المجمع في انتقاء الكتب التي يكون في نشرها إضافة معرفية نوعية، ويأمل أن يكون هذا الكتاب مفتاحاً لمشروعات علمية وعملية ويحقق إثراء معرفياً لافتاً.

ويشكر المجمع مؤلف الكتاب سعادة الدكتور كمال الزيتوني؛ لما تفضل به من عمل علمي جاد، ويدعو الباحثين إلى التواصل مع مشروع المسار البحثي للمشاركة فيه والمساهمة في إثرائه.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي



مقدّمة

في كتاب سابق متعلّق بظاهرة الالتباس في العربيّة اعتبرنا المخزون المعجميّ - على إثر اللغويّ الفرنسيّ روبيرمارتن -^(١) من أهمّ عُدَد تحليل النصوص لدى الفرد العاديّ. وبيّنا في المدخل النظريّ لذلك الكتاب الدّور الحاسم للقاموس في تحليل الأبنية القوليّة (Locutoires)، وذلك بما يشتمل عليه من معلومات تخصّ شروط استعمال الوحدات المعجميّة^(٢).

ولم ندّع في ذلك الكتاب وجود تناظرتامّ الوجوه بين المعجم الذهنيّ لدى الفرد العاديّ من حيث مُكوّناته وطريقة انبثائه وبين القواميس الصناعيّة التي يؤلّفها اللغويّون ويعدّلونها على مدى الأمكنة والأزمنة. لكنّنا مع ذلك تبيننا فرضيّة يَسْرَتْ لنا عملنا من الزاوية المنهجيّة، ومُفادها هو احتمال وجود تطابق نسبيّ من زاوية التحليل - وليس التوليد - بين طبيعة أسئلة القاموس الصناعيّ وأجوبتها من جهة وبين طبيعة أسئلة المعجم الذهنيّ لدى الفرد وأجوبتها من جهة أخرى، فهذا التطابق يعني - عموماً - أن صانع القاموس المكتوب ينزع في الأصل إلى الاستنساخ الصريح (Explicite) لما يمكن أن يطرحه الفرد العاديّ على معجمه الداخليّ من أسئلة في أثناء تحليله للأبنية القوليّة في نصّ ما مكتوب أو منطوق، أسئلة مثل:

— هذه الكلمة كيف تُقرأ؟

— هذه الكلمة كيف تُسمع؟

(١) في كتابه: (Pour une logique du sens – PUF – Paris 1992) «من أجل منطق للمعنى» وسنرمز للكتاب حيثما ذكر في البحث بالحروف الثلاثة الأولى من كلمات عنوانه وهي: «PLS».

(٢) الالتباس في اللغة العربيّة - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١ - القسم الثالث من المدخل النظري.

— هذه الكلمة ما اشتقاقها؟

— هذه الكلمة ما صيغتها؟

— هذه الكلمة كيف تُستعمل في التركيب؟

— هذه الكلمة ما معناها؟ ... إلخ

وقد تتفاوت القواميس الصناعية كمّاً وكيفاً في الاستجابة لهذه المشاغل التحليلية الثاوية في عقل الفرد العادي، غير أنّ المُهمّ -كما سنؤكد في المدخل النظري التالي - ليس الإحاطة الكمية الشاملة بكل الوحدات المعجمية في اللسان المدروس وبكل ما يتّصل بها من معلومات، بل المُهمّ هو الصرامة في تنظيم المدخل القاموسي وترقيم محتوياته وتأشيرها برموز صريحة وأحادية القيمة لا تحمل لبساً أو إبهاماً.

فالمُهمّ في بناء «منوال القاموس» هو الاقتراب إلى أقصى ما يمكن من نموذج المتكلم/السامع العادي؛ حتى تكون الإجابات المقترحة للأسئلة السابقة إجابات متفصلة وثنائية القيمة (نعم أو لا)، ذلك أنّ الفرد العادي لا يرضى -حتى في أثناء معالجته لأكثر النصوص إغراقاً في الشعرية والخيال- إلاّ بالبيان: بما يعنيه من فصل بين ما هو صادق (vrai) وما هو كاذب (faux) داخل منظومة محددة وثنائية القيمة.

ثنائية القيمة هذه - أي التفاصيل وعدم الاسترسال - هي التي ستكون الأساس النظري لتعريفنا بظاهرة «الاشتراك المعجمي» (homonymie lexicale) دون سائر الظواهر المعجمية.

ولذلك يشتمل هذا الكتاب على قسم نظري وقسم تطبيقي:

— القسم النظري يُحاول إضاءة بعض الجوانب الإيجابية المُثمرة في منوال منهجيّ أصبح استعماله شائعاً في عدّة مجالات، ألا وهو المنوال القاموسي. وحتى يكون عرضنا لهذا المنوال دقيقاً؛ فقد فضّلنا الاختصار على كتاب واحد كان له - وما زال - صيت واسع في فرنسا وهو كتاب «علم الدلالة والآلة» للغوي

الفرنسي «روبير مارتن»^(١). ويكفي هنا - لإثبات ذلك - أن نتصفح شبكة الويب ليتبين أنه مازال محور نشاط عدّة فرق بحثية في فرنسا، ومحور تفكير عدة ندوات لسانية في جامعاتها... والسبب في هذا الاهتمام الكثيف يعود إلى أن وجهة الفرضيات الواردة في هذا الكتاب ستكون لها ثمار جمة على الصعيد التكنولوجي المعلوماتي، وكذلك على الصعيد اللساني النظري المتعلق بتفسير آليات تحليل الذهن البشري للمقاطع الكلامية (بما أن هذا الذهن هو نفسه حسب بعض الفرضيات ليس سوى آلة معقدة).

— أما القسم التطبيقي من كتابنا فسوف نستغل فيه «المدخل النظري» المشار إليه آنفاً في محاولة تجديد النظر إلى ظاهرة «واقعية وقديمة» هي ظاهرة «الاشتراك المعجمي» في اللسان العربي.

(1) R. Martin- sémantique et automate: -PUF- Paris-2001

هذا الكتاب يندرج في مجال حديث نسبياً هو مجال المعالجة الآلية للألسنة الطبيعية وسأمرزله في البحث بالحروف الثلاثة الأولى من كلمات عنوانه وهي «SEA».

القسم النظري

عرض «المنوال القاموسي» عند روبير مارتن



المنوال القاموسي
في التحليل اللغوي

مقدمة

يندرج كتاب (sémantique et automate) في مجال حديث هو مجال المعالجة الآلية للألسنة الطبيعية (traitement automatique des langues naturelles). وقد وُجدت - في تلك المعالجة - حسب الكاتب «مقاربتان كبيرتان هما: المقاربة التحليلية وتُسمى أيضاً مقاربة التعرف (La reconnaissance) والمقاربة التأليفية وتسمى أيضاً مقاربة التوليد (La génération)» (SEA- p.50). ونظراً لانتساع هذا المجال رأى مارتن أن يُقصر اهتمامه في الكتاب المذكور على مجال التحليل فحسب «حيث تقضي وظيفة المحلل الآلي بتفكيك الرسائل (décodage) للانتقال التدريجي من الدّوال إلى المدلولات» (SEA- p.51)، وتقضي هذه الوظيفة بأن يكون المحلل الآلي قادراً على:

- أ- ترجمة ما يُنطق أو يُكتب إلى الدّوال المتواضع عليها في اللسان المعني، أي القدرة على إسناد لقب «الدالّ اللغوي» إلى ما ينطقه غيرنا أو يكتبه، ففي هذه المرحلة سيكون المحلل قادراً على التمييز بين الضجيج العشوائي وبين المنطوق الصوتي اللغوي منجهة أولى، أو التمييز بين رسوم على الورقة وبين المكتوب الخطي اللغوي من جهة ثانية. وقد قَصَرَ الكاتبُ اهتمامه هنا على صعيد المكتوب الخطي.
- ب- وإعطاء تمثيل للمعنى الذي فهمه، والمقصود بالتمثيل - كما يتّضح في الفصل الثاني من الكتاب المذكور- هو التمثيل التركيبي والتمثيل الدلالي (المعجمي).
- ج- وإجراء الحساب الاستدلالي (calcul inférentiel)، أي قادر على استنتاج ما تسمح الجملة باستنتاجه تحليلياً أو تأليفياً، إن قلنا مثلاً: «زارنا زيد الكاتب»، فعلى المحلل أن يُجري استدلالاً تحليلياً مستنداً إلى تعريفات الحدود مثل: «الزيارة فعل للحَيِّ العاقل؛ إذن زيد حي عاقل»، أو مستنداً إلى حساب قائم على التضمّن مثل: «زيد كاتب» (قضية صادقة) أو «لم يزرنّا زيد» (قضية كاذبة)، وعليه أيضاً أن يجري الاستدلالات التأليفية المُتصلة بالتعريف الموسوعي وليس التعريف المعجمي النمطي، مثل: «زيد هو زيد بن فلان صديق العائلة». وقد استبعد الكاتب الاستدلال التألفي من مجال بحثه في كتابه هذا.

يمكننا أن نعدّ ما سبق تعريفاً لمستويات التحليل الآليّمن منظور روبريمارتين: إنّه أولاً فهم للدَوَالّ اللغويّة من حيث كونها دَوَالّ على معانٍ إفراديّة في اللّسان المدروس (وليست مثلاً مُجرّد «ضجيج» من الزاوية الصوتيّة، أو «طلاسم» سوداء من الزاوية الخطيّة)، وهو ثانياً تمثيل للمعنى (sens) التركيبيّ والتأليفيّ في الجملة المحلّلة، تمثيلاً يقع بالاعتماد على المَقُولات التركيبيّة والمَقُولات الدلاليّة الموصوفة في منوال نحويّ ما، وهو ثالثاً حساب استدلائيّ (calcul inférentiel).

وبناء على ذلك نطرح إشكاليّة المعالجة الآليّة الناجحة في صيغة السؤال التّالي: إلى أيّ حدّ يُمكن لآلة الحاسوب - مثلاً - إذا زوّدناها بقاعدة مُعطيات قاموسيّة ضخمة أن تنجح في إنجاز تلك المعالجة الآليّة لمقاطع لغويّة يعرضها عليها مستعملو الأنترنت مثلاً؟ واجهت هذه الفرضيّة «المعجميّة» بعض الاعتراضات المشكّكة في نجاعتها من طرف المشتغلين بالمعالجة الآليّة للنصوص، ومن طرف بعض اللّسانيّين أنفسهم. وفي سبيل الردّ على تلك الشكوك نعتدّ الخطة التّالية:

- نوضح أولاً المقصود بالقاعدة القاموسيّة الموسوعيّة الضخمة (المحور ١).
- ثمّ نشرح تلك الشكوك وندحضها (المحور ٢).
- ثمّ نبيّن المميّزات التي تضمن كفاية منوال القاموس في تحليل المعنى القوليّ (sens locutoire) في الكلام، وليس المعنى المقاميّ^(١) (المحور ٣).
- ثمّ نفصّل القول في طبيعة المعلومات الواجب وجودها في القاموس من أجل أداء وظيفته التحليليّة (المحور ٤).

(١) المعنى «القولي» في النظرية التداولية الحديثة يشمل ما يفضي إليه التحليل الصرفي والتركيبى والمعجمي للكلام، أمّا المعنى «المضمّن في القول» فهو يشمل ما يتصل بالسياق التلفظي للكلام.

الفصل الأول

القاعدة القاموسية الموسوعية

مقدمة

من المعلوم أنَّ القواميس متنوّعة المشارب من جهة تصوّرها ومن جهة صنعها، وهذا موضوع شاسع شغل القدامى والمحدثين. غير أنَّ مارتن أثناء تفكيره في طريقة بناء القاموس شكلاً ومضموناً كان أكثر انشغالاً بزاوية قابلية استثماره في المعالجة الآلية للألسنة الطبيعية، وكان لديه من هذه الزاوية نموذجان للقاموس، أحدهما نموذج واقعي أثنى عليه في عدّة مواضع من كتابه (SEA- p.10) وهو قاموس (Trésor de la) (TLF) (langue française)^(١). أمّا الثاني فهو نموذج مثالي يكون بالفعل مُواتياً للإنجاز الموفّق لمهمة المعالجة الآلية للسان، وذلك من جهة استجابته لشروط ثلاثة هي:

- الدقّة في التنظيم.
- والاكتمال الكمّي (نسيباً).
- والالتزام المُطرد بالتصريح بكل المعلومات التعريفية المفيدة التي تركها قاموس TLF ضمنية (SEA- p.101).

وقد كان تفكير مارتن على امتداد كتابه مترواحاً بين وصف القاموس الموجود (TLF) ببيان مزاياه وثغراته وبين إسداء التعليمات في صنع القاموس المنشود. وفي سياق وصفه للموجود تعرّض لمسألة طبيعة المعلومات المُدرجة فعلياً في المداخل المعجمية لقاموس (TLF).

ميز مارتن في المداخل المعجمية لقاموس (TLF) بين أصناف شبه قارة من المعلومات يتواتر ذكرها في تلك المداخل بطريقة بلغت حدّاً مُفيداً من التنظيم يُسهّل استثمارها في التحليل التقني للنصوص، حيث تشتمل المداخل على أصناف المعلومات التالية (SEA- p.63):

(١) نرملزه لاحقاً بالحروف الثلاثة الأولى لعنوانه وهي (TLF).

١- **معلومات تصريفية:** يصرّح فيها القاموس بأوزان الكلمات وهيئاتها les lemmes و يذكر فيها طريقة كتابتها وطريقة نطقها^(١).

٢- **معلومات تركيبية:** يصرّح فيها المعجم القاموس أولاً بالقسم الكلامي للكلمة المعرف بها: اسم أو فعل أو حرف إلخ... ثم تذكر فيها مختلف الأبنية التركيبية التي يمكن أن تظهر فيها تلك الكلمة (يُوردها مُرقمة). وإن كان لا بدّ أحياناً من التمييز بين الاستعمال الوصفي والاستعمال الاسمي للكلمة فإن القاموس يُنبّه إلى ذلك بواسطة بعض الشارات النحويّة (Indicateurs grammaticaux) مثل :

[الكاتب في (الاستعمال الاسميّ emploi subst): «مهنة»، في قولنا مثلاً: «التقيت بالكاتب الفلاني أو الكاتب العموميّ أو عبد الحميد الكاتب»، وهذا المعنى غير مقيّد بزمان... والكاتب في (الاستعمال الوصفيّ emploi adject): «اسم الفاعل من كتب»، في قولنا مثلاً: «ها أنا الآن كاتب لك الرسالة التي طلبتها»، وهذا المعنى مقيّد بزمان].

وتندرج في المعلومات التركيبية شارات أخرى تتصل بأصناف المركّبات المُتكلّسة وشبه المُتكلّسة. وأهمّ المعلومات التركيبية -فيما يخصّ الأفعال- هو تحديد تأليفاتها الممكنة وذلك بتحديد الموضوعات التي تنتقيها مثل «استغلال شيء ما أو شخص ما (abuser de qqc et abuser qqn)، وينسحب ذلك على الصفات بوصفها أيضاً تعبيرات حمليّة.

٣- **معلومات دلالية:** تحتوي المعلومات الدلالية على شارات دلالية وأسلوبية (Indicateurs sémantiques et stylistiques) مثل «معنى مجازي أو معنى كنائي أو معنى عامي أو معنى جار... إلخ». كما يُشار في حالة المصطلحات إلى المجال العلمي لتداولها، مثل مجالات الهندسة أو الطبّ أو الملاحة... إلخ (SEA- p.64)، ثم تأتي تعريفات المفردة

(١) مصطلح Lemme في الفرنسية يشمل في العربية مفاهيم الجذور والوزن والصيغة. لذلك سيكون من الأنسب تعريبه بمصطلح «هيئة» الجامع لتلك المفاهيم الثلاثة، وهو شائع في مصنفاتنا الصرفية القديمة (في مفتاح العلوم للسكاكي مثلاً: الفصل الأول، «علم الصرف» ص ١٠).

مُفَصَّلة، ويميّز فيها بين التعريفات المنقولة حرفياً عن مُصنِّفات أخرى والتعريفات المنقولة بتصرّف والتعريفات التي صاغها مؤلفو القاموس. ويعتمد في التنبيه على تلك التّمييزات على شارات وضعيّة أحاديّة القيمة. ويذكر مؤلفو القاموس لكلّ معنى من معاني المفردة ما يُتاح لهم من مرادفات وأضداده، ويختمون بإيراد شاهد موثّق عليه (SEA- p.64).

وفي ما يلي نعرض عيّنة من قاموس (TLF) المرقّم، ثمّ نُعلّق عليها^(١):

Prononcer

Peindre les objets suivants :

Aucun

Aucun

Aucun

Aucun

Aucun

Aucun

Valider

H) AFFAIRE, subst. fém.

2. Aussitôt madame Servigné s'écria : « Mais, ma nièce, nous irons tous! ... »

— Non pas moi, dit Charles avec un embarras visible, car j'ai précisément **affaire** à cette heure-ci.

H. DE BALZAC, *Annette et le criminel*, t. 1, 1824, p. 138.

b) [Par un adj. poss.] C'est votre affaire :

3. Toutes les choses qui sont aisées à bien dire ont été parfaitement dites; le reste est **notre affaire** ou **notre tâche** : tâche pénible!

J. JOUBERT, *Pensées*, t. 1, 1824, p. 433.

4. ... la politique! C'était **son affaire**, après tout.

E. DABIT, *L'Hôtel du Nord*, 1929, p. 194.

Rem. On trouve au ^{XX}e s. dans la lang. fam. **c'est affaire** à + pron. pers. :

5. Ce Godefroid était un malin compère, il les savait toutes, monsieur. Ah! **c'était affaire** à lui pour découvrir un voleur.

F. VIDOCQ, *Mémoires de Vidocq, Chef de la Police de sûreté jusqu'en 1827*, t. 4, 1828-1829, p. 17.

— [Avec un compl. prép. (de) marquant l'obj. de l'obligation ou de la responsabilité] *Je fais mon affaire de qqc. ou qqn :*

6. — Votre mari? ... Oh! Lui, j'en fais **mon affaire**!

G. FEYDEAU, *La Dame de chez Maxim's*, 1914, I, 10, p. 17.

c) [Par un compl.] :

7. L'art n'a point pour objet de vaincre les passions, ce qui est l'**affaire** de la morale, mais bien de les ordonner, par un besoin profond de notre esprit de conquête qui constitue précisément une passion.

E. FAURE, *L'Esprit des formes*, 1927, p. 277.

2. Avec une idée de simple (pré)occupation ou d'intérêt : ce à quoi on s'intéresse.

[L'agent est exprimé]

a) [Par le suj. et un adj. poss.] Il est à son affaire :

8. Aussi le comte avait-il toujours fort ménagé ses sujets. Pour ne les point mécontenter, il ne s'était pas jeté dans les guerres qui l'environnaient, mais il était très-adonné à ses plaisirs, et en faisait sa seule **affaire**.

P. DE BARANTE, *Hist. des ducs de Bourgogne*, t. 1, 1824, p. 153.

— *Loc. Être à son affaire :*

9. PETYPON. — Évidemment, parce qu'alors ce ne serait plus un duel; cela reviendrait à une opération chirurgicale : *tu serais à ton affaire*!

G. FEYDEAU, *La Dame de chez Maxim's*, 1914, III, 6, pp. 60-61.

10. Il semblait n'être pas à son **affaire** tant qu'il n'avait pas trouvé un prétexte pour rire, et tout lui était prétexte; ...

H. DE MONTHERLANT, *Les Jeunes filles*, 1936, p. 994.

من خلال هذه العينة التعريفية المرقّمة يظهر لنا أنّ المُهمّ في إنجاز مهمّة الحوسبة الآليّة هو طريقة عرض المعلومات التصريفية والتركيبية والدلالية أكثر ممّا يهتمّنا مضمونها، فهذه الطريقة يجب أن تكون واضحة وقائمة على احترام مواضع الفصل والوصل في متن كلّ مدخل ومعتمدة على شارات (indicateurs) موحّدة وأحاديّة

(١) طلبت من هذا القاموس أن يُعرّف بكلمة (affaire) مثلاً، وربط هذه العينة التعريفية هو:

<http://stella.atilf.fr/Dendien/scripts/tlfiv5/affart.exe?19;s=2088985755;?b=0;>

القيمة، أي غير محتملة للاشتراك أو الإبهام، وتشمل مثلاً: حجم الحروف وتوزيع الألوان، والفراغات والخُطوط الرقيقة والغليظة، والمائلة والمستقيمة، والترقيم بالحروف والأعداد والأقواس والمعقّفات والنجمات والمطّات، والاختصارات.. إلخ، وكلّها تشكّل رموزاً دالة يُمكن للباحث أن يدخل إليها من عدّة نوافذ، مثلاً: كتابتك لطلبية عبر نافذة « Loc.» وحدها ستمكّنك من الحصول على كلّ ما يُعطيه ذلك الرمز في الموسوعة كلّها (في نسختها التجارية الكاملة من حيث حقوق الاستغلال).

بناءً على ذلك سيكون من الضروريّ المؤكّد أن يقع التمييز في كلّ مدخل بين نوعين كبيرين من الرموز هما:

— متن النصّ (texte) التعريفيّ، وهو يوافق مفهوم (langue) في العلم اللسانيّ (أي المعطى اللغويّ الاستعماليّ المدوّن (corpus).

— وبين الرموز المختلفة الواصفة لذلك النصّ (métatexte)، وهو يوافق مفهوم (métalangue) في العلم اللسانيّ أيّ تبنيّ منهج محدّد للبحث في ذلك المعطى.

وكلّ ذلك من شأنه أن يُتيح لمستشير قاموس (TLF) أن يدخله من عدّة مواضع، وأن يحصل على مطلوبه منه بشكل ناجع وسريع، لا سيما أنّ النسخة التي اعتمد عليها الكاتب من هذا القاموس هي نسخة إلكترونية (في قرص CD). ولم يفُتْ مارتن التذكير بأنّ أهمّ ما حرص عليه مؤلّفو ذلك القاموس Z هو «ضمان الحدّ الأقصى من الاستفادة والدقّة في عرض مسالك الاشتراك في التعبيرات والمفردات (SEA- p.67).

الفصل الثاني

مدى شرعية «منوال قاموسي» في التحليل

مقدمة

كل معالجة للنصوص بالتحليل أو بالترجمة لا يمكنها أن تستغني عن الاعتماد على «قاعدة مُعطيات (base de données) ثرية إلى حد ما، يُشكّل القاموس مظهرها الصناعي الأبرز (SEA- p.28)، ذلك أنّ الاقتصار على أنظمة القواعد في المستويات النحوية المختلفة لن يسمح للمُحلّل - مُعلِّماً كان أو متعلِّماً - بالمعرفة الدنيا بلسان ما، ومن ثمّ لن يسمح له بتمثّل ما يستقبله من أقوال في هذا اللسان أو بتأليف ما ينوي بثّه فيه. ومن الأمثلة البارزة لمساس الحاجة إلى قواعد المُعطيات القاموسية - هذه - ما نلاحظه في كلّ لسان من مظاهر الاشتراك والتعدّد المعنويّ على صعيد الوحدات اللغوية، ممّا «يوجب على المحلّل أن يكون قادراً على ربط الوحدة المشتركة بمحلّها المعنويّ المناسب في قاموس اللسان المعنيّ» (SEA-2). غير أنّ الاعتماد على التّمييزات القاموسية لمعاني الوحدات اللغوية قد واجه لدى المشتغلين بالمعالجة الآلية للنصوص ولدى بعض اللسانيّين أنفسهم بعض الاعتراضات المشكّكة في اعتباره (SEA - p.29):

— منوالاً قابلاً للتعميم؟

— منوالاً قابلاً للشمول؟

— منوالاً كافياً ومطابقاً؟

١- مدى العموميّة في المنوال القاموسي:

هناك فرضيتان متقابلتان في النظر إلى مدى عموميّة ذاك المنوال هما: الفرضيّة البنائية (أو الحركيّة constructiviste)، والفرضيّة غير البنائية (أو التثبيتيّة fixiste). ويناصر الكاتب الفرضية الثانية بقيود محدّدة.

أ- الفرضية البنائية:

ترى هذه الفرضية أن كل وحدة من الوحدات المعجمية تشتمل على معنى موحد ومُجرد ومتجانس لا يتطرق إليه التعدد أو الاشتراك، إنه «المدلول بالقوة» (signifie de puissance) في النظرية الجيومية^(١) مثلاً (SEA- p.28). وهذا المدلول يتسم -بسبب تلك الخصائص السابقة- بمدى تعميمي واسع، حتى إن بإمكانه أن يتوقع كل ما ينبعث عنه - بعد ذلك على صعيد الخطاب - من «آثار خطائية» (effets discursifs) غير متناهية. وتُستخرج تلك الآثار من الخطاب بناء على نشاط بنائي سياقي تحكمه مبادئ محدّدة، يحاول القائلون بهذه الفرضية أن يصفوها وصفا يُراعي قاعدتها الدلالية التحتية المُجرّدة القابلة للتلون في السياق في ألوان طيفية مسترسلة. ومن المتبئين لروح تلك الفرضية إضافة إلى الجيوميين (تلاميذ جوستاف جيوم) يذكر الكاتب لغويين مثل:

- هيلمسليف Hyelmeslev في طريقة وصفه لموضوع الحالات (les cas)،
- وكذلك برونال Brondal في وصفه لبعض الحروف،
- وكذلك كليولي Culioli وأتباعه (مثل فوكس fuchs وب. فكتوري Victorri) في اصطناعه لمفاهيم «المجالات والعتبات والعمليات».
- وتصل هذه الفرضية أقصى تطرفها عند ب. فكتوري مثلاً الذي زعم أن ظاهرة التعدد المعنوي (polysémie) قد تكون مُجرّد صنعة (artefact) من صنائع اللسانيين بما أن «لكل وحدة لغوية وظيفة واحدة في بناء معاني كل الأقوال التي تندرج هذه الوحدة فيها»^(٢).
- ومن المشتغلين بمجال الإعلامية يذكر مارتين مثال كايزر Kayser الذي اعترض مثلاً على إدراج القاموسيين معنى الحال (contenu) في معنى المحل (contenant)، مثل دلالة الشارع على مَنْ فيه من الناس، وحجّته في ذلك أن هذا التفريع

(١) نسبة للساني الفرنسي جوستاف جيوم (G. Guillaume) (1840- 1887).

(2) victorri -La polysémie..un artefact de la linguistique ? -p.43

تقبله كلّ الأمكنة بلا استثناء وسيكون من الحشو إدراجه في القاموس، إنَّها آثار للمعنى يحسن - حسب كايزر- الاكتفاء بالإشارة إلى الآلية الكنائية المولدة لها والمضمَّنة في المعنى المُجرَّد لكلمة «شارع» مثلاً^(١).

سيكون ردّ مارتن على هذه الفرضية البنائية مستنداً إلى تمييزين خلطت فيهما هذه الفرضية، وهما التمييز بين «اللغة واللسان» والتمييز بين الوحدات النحوية والوحدات المعجمية، فالأولى قد يكون تحليلها بالفعل بنائياً (عبر نشاط ذهني سياتي من المحلّل)، أمّا الثانية فقد يكون القاموس - لا النحو - هو الأنسب في وصفها وتحليلها، فلنبين ذلك.

ب- فرضية تثبيت معاني القاموس في حالة آنية محدّدة:

يمكن أن تنطبق الأطروحات البنائية بنجاح على الوحدات النحوية؛ نظراً لما تتميز به هذه الوحدات من ارتفاع في درجة تجريدتها واستقرارها واستقلالها عن الألسنة المخصوصة (معنى «لو» مثلاً موجود في كلّ الألسنة بصرف النظر عن لفظها). أمّا الوحدات المعجمية فترفض الخضوع لمثل تلك الأطروحات (SEA- p.31) لكنّ أهمّ خلل في الفرضية البنائية يكمن في خلطها بين أمرين هما:

— مبادئ البناء وهي «كونية» فعلاً،

— وبين نتائج هذا البناء وهي «أبنية لسان مخصوص في زمن مخصوص» وهي متنوعة بتنوع الألسنة نفسها،

(١) ومن الباحثين العرب القائلين بالتصور البنائي والمعارضين لنقيضه نذكر محمد غاليم، الذي أرجع ذلك النقيض إلى أرسطو ودعا إلى أن يُستبدل به تصور ذهني للعلاقة بين اللغة والعالم. يقول: «إنّ التصور الأرسطي يرى أن البنية مستقلة عن الملاحظ، وأن بنية الأشياء تتجلى مباشرة في صورتها الفيزيائية السطحية، وأن العالم الطبيعي يمكن تصنيفه بواسطة هذه الخصائص الفيزيائية الظاهرة. أمّا التصور الذي نتبناه فيختلف بعمق عن التصور الأرسطي في نظريته للعلاقة بين اللغة والعالم من حيث إنّ تصورنا بنائي يرى أنّ المعرفة هي نتيجة بناء ذهني، وأن اللغة والإدراك والمعرفة أشياء تابعة لبعضها بشكل غير قابل للانفصال، فالمعنى في تصورنا يُبنى بدل أن يُكتشف، واستعمال اللغة هو نشاط إبداعي أساساً وكذلك فهمها» (محمد. غاليم- التوليد الدلالي ١٩٨٧ ص ١٠١).

فظاهرة التعدّد المعنويّ هي - من جهة الآليات المسؤولة عنها - كونيّة ومستقلّة عن الألسنة المخصوصة، فكلّ ألسنة البشر تقبل الخضوع لآليات توسيع المعنى وتضييقه، وما يقف وراء ذلك من علاقات المجاورة والمشابهة بين المعاني المعجميّة الممكنة بصرف النظر عن ألفاظها.

«وعيب البنائيّين يكمن في زعمهم أن قاموس كلّ لسان - على جده - هو معجم لموضوعات أحاديّة المعنى يُسلّط عليها عمل تلك الآليات والعلاقات الدلاليّة الكونيّة» (SEA- p.31)، والحال أن أصنافاً عديدة من المُعطيات تدحض هذا الزعم، وأهمّها مسالك ظاهرة التعدّد المعنويّ:

— هذا الاشتراك لا يكون بالضرورة تعدّداً في وجوه الاستعمال (polysémie d'acceptions)؛ فقد نعثر على وظيفة دلاليّة واحدة تجمع بين عدّة آثار للمعنى يُسجّلها صانع القاموس (مثل دلالة الشارع على المحلّ وعلى الحالّ فيه)، بل هو قد يكون أيضاً تعدّداً في المعاني (polysémie de sens) وليس في وجوه الاستعمال، ويقبل التعريف على أساس الاشتراك في بعض السّمات لا غير، دون العثور على علاقة ظاهرة بين تلك المعاني تسمح مثلاً بتعريف أحدها بالآخر، مثال ذلك ما نلاحظه من تمايز في تعريف «الصحن» (plateau) بمعنى الإناء وتعريف «الصحن» بمعنى «مُنْبَسَط من تضاريس الأرض»، فهناك ترابط ضعيف وغير مباشر بين هذين التعريفين يصعب أن نخضعه للتوقّع والحساب المسبّق، ولا يقبل لاتعييناً محلياً (local) في القاموس (SEA- p.32).

أمّا زعم البنائيّين القائل بالوجود المُطرد لمضمون مُجرّد في كلّ كلمة يربطها مع أخواتها، فهذا زعمٌ تكذّبه تعريفات حُدودنا المعجميّة كلّها. ومنتظر منهم حتّى نصدّقهم أن يؤلّفوا - هم - قواميس يُقدّمون فيها باطراد تمثيلات للمعنى المُجرّد المزعوم في كلّ وحدة من وحدات المعجم وذلك على شاكلة تعريفات النحاة للحروف مثل «الباء للإلصاق، وعلى للاستعلاء». إن وحدات المعجم - بخلاف وحدات النحو - لا تقبل سوى تعريفات واقعيّة نمطيّة متحوّلة عبر الحالات الآنيّة.

— إن ما سبق يخصّ تعدّد المعاني وهو لا يقبل سوى معالجة قاموسية غير بنائية. غير أن تعدّد الوجوه القائم مثلاً على آليات المشابهة والمجاورة تنسحب عليه تلك النتيجة أيضاً. إنّه - بخلاف ما يراه محمد غاليم مثلاً - يستعصي أيضاً على التمثيل المُجرّد وعلى التوقّع المُطرّد (محمد غاليم - التوليد الدلالي - ص ١٢٧). فما ذكره من أمثلة الوحدات المعجمية المستجيبة لإحدى علاقات «التوليد الدلالي» مثل «الحالّ والمحلّ أو السبب والنتيجة أو الكيان والنموذج»... تصطبغ جميعها في الواقع بصبغة «محلّية» لا تقبل التعميم؛ فقد يرتبط معنى «الغيث» بمعنى «النبات» في حالة آنية ما من حالات قاموس لساننا، لكننا قد نعثر في حالات أخرى على روابط للغيث - بالنبات - بل بالماء أو بالخير أو بالطوفان... إلخ «إنّنا في كلّ حالة نقع على تشجيرات معنوية غير متوقّعة؛ تفرض علينا اللجوء في كلّ مرّة إلى قوائم قاموسية متغيّرة للوحدات المتعدّدة المعنى» (SEA- p. 34).

— وتنطبق هذه النتيجة حتّى على حالات «اشتقاق الصيغ» التي يتوهم بعضها أنّها ثابتة وعامة؛ إذ يُمكننا مثلاً أن نشقّ من «بريد» الصفة «بريدي» لكننا نفاجأ أنّ هذه الصفة لا تنطبق على كلّ ما يتّصل بـ «بريد»، حيث يُسجّل القاموس أنّ تلك الصفة تنطبق على «رسالة بريديّة وعلى خدمة بريديّة وعلى صكّ بريدي...»، لكنّه لا يسجّل مثلاً «بناية بريديّة أو سيارة بريديّة... إلخ». فَمَن الذي يُعلّمنا - غير القاموس - بما يجوز وما لا يجوز من تلك الاستعمالات في حالة آنية محدّدة؟

— إذا تجاوزنا حالة آنية محدّدة إلى أخرى في الماضي أو المستقبل فإنّ حُظوظ التحقق في توقعاتنا تصبح ضئيلة للغاية؛ ذلك أنّ الخاصية التطورية في معاني الوحدات المعجمية تميّز بسرعتها وتنوعها من عصر إلى آخر (بخلاف ما يطبع قواعد النحو ووحده من بُطء نسبيّ في وتيرة تطوّرها). والدليل على ذلك في لساننا العربيّ مثلاً أنّ السجلات والمستويات اللغوية في معجم العصر الوسيط

مثلاً مختلفة بوضوح عن معجم ما سبقه وعن معجم ما لحقه من عصور (د).
رمضان عبد التواب - التطوُّر اللغوي: مظاهره وعلمه وقوانينه (١٩٨٣). وهذا
واقع آخر يفرض علينا اللجوء إلى ما تُسجِّله قواميسنا من تميزات للمعاني
والاستعمالات (SEA - p.36).

خلاصة مسألة «مدى العمومية في المنوال القاموسي» أننا لا ننكر - مبدئياً - صدق
الفرضية البنائية فيما يخص استخراج الآثار الخطائية للمعاني ولاسيما المعاني النحوية
المتصلة بالوحدات والأبنية النحوية، غير أن المحلل لا يمكن أبداً أن يستغني عما يُثبته
القاموس وقتياً من معانٍ للوحدات المعجمية تسود بينها مظاهر مختلفة للاشتراك
المعنوي. إنَّ المحلل هنا لا يبي بل يكتشف المعاني المقررة سلفاً في صلب الجماعة اللغوية
المعنية، وإن اختفى من ذاكرته أحد عناصر الاشتراك أو التعدد فلن يقدر - كما قال
السيوطي^(١) - على إنجاز مهمة التحليل. إنَّ العمومية إذن بالنسبة إلى القاموس إنما تعني
استيعاب كلِّ المفردات ومعانيها في حالة آنية محدَّدة ولا تعني تسجيل أجناس عليا من
المعاني المُجرَّدة يصنعها اللغويون.

٢- مدى الشمول في المنوال القاموسي:

حاولنا توضيح المقصود بـ«الاستيعاب» في آخر الفقرة السابقة. والسؤال المحوري
في الفقرة الراهنة لن يكون: إلى أي حدٍّ يستطيع قاموس ما استيعاب كلِّ مفردات اللسان
ومعانيها المختلفة في حالة آنية محدَّدة؟ بل سؤالنا هو: ما هي مقاييس إدراج هذه المفردة

(١) مصداقاً لهذا الرأي نذكر ما قرره السيوطي (-٩١١هـ) مثلاً من شروط يجب على المتصدي لتفسير
القرآن الكريم أن يتحلّى بها، ومنها: «معرفة اللغة: لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها
بحسب الوضع، فلا يحل لأحد أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب، ولا يكفي في
حقه معرفة اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو لا يعلم إلا أحد المعنيين والمراد الآخر»
(السيوطي - الإتيقان - النوع ٧٧ ص ٢٣١)، نستنتج من هذا القول أن من جملة أسباب اختلاف
التفاسير تفاوت ما يحفظه المفسرون في ذاكرتهم من مخزونات لغات العرب وألفاظها ومعانيها أي
«القاموس»؛ دون تمييز فيه هنا بين زاوية الفهم الآلي وزاوية الفهم البشري.

أو ذلك المعنى في قاموسنا ذاك؟ فمقاييس صنع القاموس جَمْعاً ووَضْعاً هي ما سيُحدّد مقدار استيعابه وشموله وليس العكس. ومسألة المقاييس هذه ستعود بنا بالضرورة إلى منطلقاتنا النظرية الخاصة بتعريف مفهوم التعدّد المعنوي. وقد اقترحت لهذه المسألة إجابتان، هما: الفرضية الداعية إلى توسيع هذا المفهوم حتّى يشمل كلّ الآثار الخطائية الممكنة فيوحدة معجميّة ما، والفرضية الداعية إلى تضيق ذلك المفهوم بمقتضى التمييزين «المعنى» (sens) و«المرجع» (réfèrent) على صعيد نظرية المعجم. وسيناصر الكاتب الفرضية الثانية بقيود محدّدة:

أ- فرضية توسيع مفهوم الاشتراك:

إن الدّاعين إلى هذه الفرضية على وجه الخصوص هم المشتغلون بمجال المعالجة الآليّة للنصوص (SEA- p.37)، فقد وجّه هؤلاء لُصْناع القواميس مأخذ يدّعون فيها أنّهم أخلّوا إخلالاً كمياً بتسجيل كلّ معاني الوحدات المعجميّة، ومن أمثلتهم على ذلك هذه الآثار الخطائية المختلفة لمعنى كلمة «كتاب» في الاستعمالات التالية:

- اشتريت هذا الكتاب من المعرض (معنى النسخة).
- أمتعني هذا الكتاب (معنى قراءة النسخة).
- لم يكتب زيد شيئاً بعد كتابه الأخير (معنى الكتابة والإبداع).
- كان هذا الكتاب حدثاً في تلك الفترة (معنى النشر).
- نسي موظف المكتبة إلصاق علامة بهذا الكتاب (معنى الشيء المادي).

إن مثل هذه الآثار الخطائية المتّصلة بمعاني كلّ كلمات القاموس - تقريباً - لهادون شكّ أثير على «التأويل الدلالي» للنصوص الواردة فيها. لكنّ مارتن يشكّ في إمكانية إدراجها في صلب تعريف ظاهرة الاشتراك (SEA- p.38) وإنّ مَنْ يدّعي عكس ذلك فإنّه سيُجاري لا محالة بعض اللغويين المتساهلين في اعتبارهم جذع شجرة مقطوع نوع من الكرسي (أثناء تعريف كلمة «كرسي»). إنّ مثل هؤلاء الحاسوبيين واللغويين

يخلطون بين الاستعمال المرجعي والاستعمال الحملي للمفردات اللغوية، بل هم أكثر من ذلك يتجاهلون ما استقر من تميزات - في الدلالية المنطقية خاصة - بين المعنى والمرجع، وحتى بين الاستعمال (usage) والذكر (mention) (الذكر في قولنا مثلاً: «أسد» فيها ثلاثة حروف).

ب- فرضية تضيق مفهوم الاشتراك:

يدعو مارتن إلى الاحتفاظ للاشتراك بمفهومه الأكثر ضبطاً ودقة: إنه المفهوم المعجمي، حيث نكتفي بما تقرره قواميسنا المتقنة الصنع من معان (sens) ومن استعمالات (acceptions) في شأن كل مفردة من مفردات لساننا في حالة آنية محدّدة. يتجدّد بعدها صنع القواميس نفسها لغاية مراعاة الطوارئ والمستجدّات المعجّمة حديثاً. ومن هذه الزاوية لا نستطيع معالجة كل التميزات المرجعية في قواميسنا تلك، لأنّ ذلك يتطلّب في حالة تعريف كلمة «كتاب» مثلاً التفريق بين مفهوم «الكيان» ومفهوم «الفرد» وما يوجد بينهما من درجات مختلفة:

- فالكتاب هو كيان في قولنا مثلاً: «الكتاب خير جليس»، وهو هنا في تعارض مع كل الكيانات الأخرى التي ليست كتاباً.
- في درجة موالية نجد «الكيان المفرد» في قولنا مثلاً: «شحاذ نجيب محفوظ هي - أولاً - رواية وليست مسرحية ممثلة» حيث تقوم كلمة الشحاذ بتفريد كيان الكتاب.
- وبعدها نجد «الكيان (entité) المفرد مَقُولِيّاً» في قولنا مثلاً: «الرسالة كتاب موجه إلى طرف ما» حيث تكون الرسالة فرعاً من تعريف الكتاب.
- وبعدها نجد «الصنف» (type) في قولنا مثلاً: «عرف هذا الكتاب نجاحاً كبيراً» حيث يدلّ الكتاب على مضمون ممثّل مادياً، يتداول الناس نُسخاً له.
- وبعدها نجد «الفرد» (instance) أي نسخة محدّدة من ذلك الصنف، في قولنا مثلاً: «هذا الكتاب ممزّق».

تلك الدرجات الخمس وغيرها ينبغي حسب بعض الحاسوبيين واللغويين تكرارها عند تعريف كل وحدة معجمية في قواميسنا، مما من شأنه أن يجعل مهمة صناعة القاموس مستحيلة تقريباً؛ لأن الأمر لن يقف عند الأسماء فقط بل على القاموسيين -حسب هؤلاء- التمييز في الأفعال أيضاً بين:

— «الاستعمال التعميمي الدائم» في قولنا مثلاً: «إنه يدخن» بمعنى «كونه مُدمناً».

— وبين «الاستعمال التخصيصي المقيد بوقت» في قولنا: «إنه يدخن.. الآن سيجارة».

إن الأجدى في صناعة القاموس هو العمل بالتمييز المعروف بين المعنى والمرجع: «فكل مفردة ستعرض علينا حينئذ تشجيرات في المعنى مختلفة بالضرورة عن تشجيرات المفردات الأخرى» (SEA- p. 39)، أما الاشتغال الإحالي الفعلي لتلك المفردات فهو مستقل إلى حد كبير عن «أصول» المعاني القاموسية. هذا المبدأ سيُسهم في التفريق المعقول بين ظاهرة التعدد المعنوي وظاهرة تعدد الآثار الخطائية في النصوص.

من المقتضيات الأخرى لتضييق مفهوم الاشتراك عدم الخلط بين هذه الظاهرة وظاهرة أخرى هي الإيحاءات والمعاني الحافة التي يمكن للكلمة أن تكتسبها في المقال أو في المقام أو ما يمكن أن تغطيه من معارف وخبرات متصلة بالعالم لا بالمعنى (SEA- p.40). فباب المعاني الحافة أثناء استعمال الكلمات في النصوص باب واسع متشعب لا يكاد دارس لشروح الشعراء أو تفاسير القرآن في تراثنا يغفله، يكفينا مثلاً ذكر كلمات مثل «ناقة أو صحراء أو جواد» حتى تتداعى في شأنها خواطر كثيرة نابعة من مواقف العرب منها ورؤيتهم لها. ولم تغفل المعاجم العربية القديمة - وكذلك رسائل الموضوعات - عن ذكر بعض تلك المعاني غير التابعة في الأصل للتعريف النمطي بالكلمة، بل هي أقرب إلى النزعة الموسوعية في التعريف بمعاني المفردات وظلالها الناشئة عنها. وهذه التعريفات لا يُشكَّ في إفادتها في التأويل الدلالي للنصوص الأدبية الراجعة إلى تلك العصور، لكن تسجيلها

باعتبارها مُندرجة في صلب المعاني النمطيّة للمفردات هو ما يقبل النقاش من حيث كونه يُنشئ خلطاً بين ظاهرة الاشتراك من جهة وظاهرة المعاني الحافّة من جهة ثانية^(١).

فالمشكلة «تكمّن في ضبابيّة الحدود بين المعارف المعجميّة ومعارف العالم» (SEA- 40.P). ولا يمكن لأيّ قاموس أن يستوعب مجموع المعارف المؤثّرة في تأويل النصوص الصادرة في زمن ما، وهذا يعني أنّ النقص في القواميس خلل لا مفرّ منه، وهي لهذا السبب تميل دائماً إلى الحلّ التثبيتي في معالجة ظاهرة الاشتراك، ومُفاد هذا الحلّ أنّ ينتقي صانع القاموس المعاني الظاهرة التي يراها نمطيّة ومفيدة في التعريف بكل مفردة من مفردات هذا القاموس. وهذا الحلّ لن يحول أبداً دون الوظيفة المحورية التي ينتظر من القاموس أن يؤدّيها؛ أي وظيفة التحليل «وذلك بفضل ما تحتوي عليه تعريفاته من سمات تمييزيّة ومن مجموعات أخرى من السّمات النمطيّة العاكسة للمعارف التي يتقاسمها مستعملو اللسان» (SEA- 41.p). ومن فضّل القول التأكيد أنّ القواميس ليست أبداً متساوية في التحلّي بتلك المزيّة؛ إذ لا تقبل قواميسنا القديمة مثلاً - بما تميّز به من استيعاب وتدقيق - الموازنة مع قواميس أخرى تفضل جمالية المظهر الشكليّ ووضوحه، ويبقى من الثابت أن «القاموس كلّما ازداد ثراءً في مضامينه التعريفية ازدادت قدرته على إسعافنا في التحليل الدلاليّ» (SEA- p.42).

(١) كمال الزيتوني - مقال «ضبابية التعريف المعجمي» في مجلة «التأويل وتحليل الخطاب» - العدد الثاني - أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٥٩-٩١، وفيه شواهد كثيرة عمّا يُثيره تعريف المفردات في معاجمنا القديمة من معارف وخبرات متصلة بالعالم كثيرة لا تقبل الحصر؛ من ذلك أن تعريف «النباتات» مثلاً في تلك المعاجم كثيراً ما يرفقه صانعو المعاجم بذكر منافعها الطبية والغذائية، وإذا عرّفوا بعض الأحجار ذكروا آثارها السحرية ممّا يندرج جميعه في خبرات العرب زمن تصنيف تلك المعاجم وقبله. وهذه المعلومات مفيدة في تأويل النصوص الصادرة في تلك الفترة لكنها تبقى كما قال ابن فارس (٣٩٥هـ) مندرجة في باب الفروع لا الأصول: «الأصل هو القول على موضوع اللغة (المعجم) وأوليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً. والفرع هو معرفة استعمال الأسماء والصفات. والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول أن متوسّماً بالأدب لو سُئل عن «الجزم والتسويد» في علاج النوق فتوقّف، أو عي به أو لم يعرفه لم ينقصه ذلك عند أهل المعرفة نقصاً شأننا؛ لأنّ كلام العرب أكثر من أن يُحصى» (مقدمة كتاب الصاحي - ص ٣٣-٣٤).

٣- مدى الكفاية في المنوال القاموسي:

ما يمكن استفادته من الفقرات السابقة أن تعريف الاشتراك في المنوال القاموسي هو تعريف قائم على تفاصيل المعاني في الوحدة المعجمية الواحدة (un modèle discret)؛ حيث يلجأ القاموسيون إلى وضع قوائم مرقمة أحياناً في معاني الكلمة الواحدة ويُغفلون ما قد يقوم بين تلك المعاني من صلات خفية أو ظاهرة، ينطبق ذلك مثلاً على تعريفهم لكلمة عين: «العين هي العضو الباصر، العين هي منبع الماء، العين هو الجاسوس، العين هو المال ...». وقُلْ مثل ذلك في شأن تعريفاتهم للأفعال والصفات والحروف والظروف وكل الوحدات المعجمية. فالمعمول به في القاموس إذن هو فرضية التفاصيل بين المعاني. وقد لاقت هذه الفرضية معارضة لدى بعض اللغويين الذين يرون أن مطابقة المُعطيات الاختبارية في الواقع اللغوي تقتضي تغليب فرضية الاسترسال بين المعاني المحتملة في المفردة الواحدة.

سنذكر أولاً حججهم في ذلك ثم نتابع الكاتب في مُناصرته لفرضية تفاصيل معاني المفردة الواحدة.

أ- فرضية الاسترسال بين معاني البنية الواحدة:

يذكر مارتن من بين القائلين بهذه الفرضية «كاترين فوكس» (C.Fuchs) وفريق بحثها المشتغل أساساً بظاهرتي المرادفة (paraphrase) والالتباس في اللغة الطبيعية. ويُستفاد من بحوثهم أنهم أعادوا النظر في أسس البحث اللساني عموماً في ضوء أصل نظري يعود إلى إيميل بنفيسست (Benveniste) هو «انبناء الدلالة على قيم النشاط اللغوي لدى المتكلمين» (Fuchs Aspects.. 1985-p.15) بمعنى أنهم ينفون «وجود فوارق بين النظام المثالي وبين استعمال هذا النظام»، ويؤكدون أن «الدلالة تنبني من خلال تفعيل (actualisation) تنغرس شروطه في نظام اللغة ذاته، وهو ما وصفه بنفيسست تحت اصطلاح «التلفظ» (énonciation)» (نفسه ص ١٦). وفيما يخص مشكلة الالتباس

اللغويّ رأّت فوكس في مقال آخر لها (Fuchs 1991) أن لهذه المشكلة مقاربتين لا غير، هما مقارنة الاشتراك (Homonymie) ومقاربة التعدّد المعنويّ (Polysémie). لكنّ في مقارنة الاشتراك عُيوباً تحُول دون تبنيها حسب الكاتبة، وأهمّها عيبان: أوّلهما أنّها تنزع إلى الإفراط في تخصيص المعنى وتعيينه؛ ممّا يضاعف إلى درجة مهولة في عدد الالتباسات المحتملة أثناء التقدّم في التحليل، وثانيهما أنّها تنزع إلى تكليس الدلالة حول آثار عارضة ومُتفاصلة ومُفكّكة ثمّ تضعها في قوائم جامدة، وهو ما من شأنه أن يُفِرط في الآليات الدلالية العامة والمفيدة (Fuchs Hétérogénéité interprétative.. 1991-p.110). وكأنّ الكاتبة بهذه المآخذ تشكّك في نجاعة المنوال القاموسي الذي يدعو مارتن إلى تبنيّه والذي يمثّل الاشتراك والتفاصيل سماته البارزة.

أما المقاربة البديلة عند فوكس فهي مقارنة التعدّد المعنويّ (موضوع هذه الفقرة)، وهي تفترض عندها وجود ثلاثة مستويات في التحليل الدلاليّ:

— في المستوى الأوّل يقترن كلّ تعبير مع «مدلول قاعديّ واحد»، وهو باصطلاحها «المدلول بالقوّة» (fuchs- hétérogénéité interprétative-1991- p.112).

— وفي المستوى الثّاني يتشعّب من «المدلول بالقوّة» عدد محدود من القيم في السّياق تننظم حسب خطاطة عامّة ومُجرّدة.

— وفي المستوى الثّالث تولّد تلك القيم بدورها عددا لا حدّ له من «آثار المعنى» (effets de sens) نستنتجها من السّياق الخطابيّ في مفهومه غير اللغويّ الأكثر اتّساعاً أي الملبسات المقاميّة والعوامل التداوليّة وخبراتنا بالعالم... إلخ. وهذا المستوى الثّالث لا يهتمّ اللغويّ في شيء (نفسه، ص ١١٢)، وبناء على ذلك فإنّ معالجة ظواهر مثل الالتباس أو التعدّد المعنويّ ستتمّ بالضرورة في المستوى الثّاني الثّالي:

— الشعب الممكنة للقيم السّياقيّة: يتعلّق الأمر -هنا- حسب الكاتبة بآلية شديدة التعميم تسمح للغويّ بالوصف المسبق لمختلف الحالات التأويليّة

لتعبير ما في السياق (للسياق هنا مفهوم لغوي ضيق هو محيط التعبير المعني يَمَنَة وَيَسْرَة في السلسلة المُركَّبَة). ولا يمكن للتقسيمات الثنائية التي اعتادتُ السُنَّة النحويَّة (والمُنطقيَّة) على رصدها في قيم الصدق أو في الموضوعات الموصوفة أن تنبّه إلى خاصيَّة الاسترسال في تلك الحالات التأويلية.

وتقصد الكاتبة بتلك الثنائيات أحكاماً ومَقُولات مثل «صادق وكاذب» (vrai et faux) أو «صفة وغير صفة» أو «معرفة ونكرة» أو «اسم وفعل وحرف»... إلخ، إذ توجد درجات وسطى بين تلك المتطرفات، ويكون التضارب الوارد في أحكام المتكلمين في شأنها هو أصل اقتراح الكاتبة للسُّلَم التَّالي في الحالات التأويلية (cas de figures interprétatifs): حالة الخيار ثم حالة الإبطال ثم حالة التعيّن المفترط ثم حالة عدم التعيّن، سائرین في ذلك من الأكثر انفصالاً بين تأويلاته إلى الأكثر اتصالاً بينها. وهذا تفصيلها حسب الكاتبة:

حالة الخيار (L'alternative):

إنها الحالة المُسمَّاة في اللُّغة العاديَّة بالالتباس، حيث ينتج السياق دلالات متنافرة تتطابق مع حلول مرجعية متميزة ومع قيم صدقية متفصلة (إما صادق وإما كاذب دون تَوَسُّط). ويمكن حسب الكاتبة أن نَصِف حالة الخيار هذه بالاعتماد على منوال الاشتراك (Homonymie): لأنها من علامات وجود الالتباس بمفهومه الضيق: أي وضعيّة اختيار هي - في الآن نفسه - ضروريّة ومستحيّلة بين قيمتين (أ و ب) متضابرتين. ومثالها هو «il dort encore» (ينام دائماً)، فإما أن يكون الظرف هنا استمراريّاً أو يكون تكراريّاً، ولا يسمح السياق هنا بحسم الاختيار بين التأويلين (فعل لازم + الحاضر غير المنتهي). والتأويل الاستمراريّ هو ما يشغل كقيمة قاعدية لأنه أقرب إلى «المدلول بالقوّة» اللَّصيق بالتعبير (le signifié de puissance) (نفسه، ص ١١٣).

حالة الإبطال (La neutralisation):

يقع في هذه الحالة تجاوز الخيار بين (أ و ب) فتنسب إلى التعبير دلالة وسيطة وغير متميِّزة لا يُجبر المؤول معها على الاختيار بينهما؛ لأنّ (أ و ب) أصبحتا تشكّلاً قيمياً متكافئاً

دلائلًا من حيث تناجها. ومثالها هو «La situation empire encore chaque jour» (تسوء الحالة كل يوم)، فالفعل هنا حدثان (processus) مستمر، ولذلك لم يُعدّ التأويلان الاستمراري والتكراري للظرف «encore» متعارضين.

حالة التعيين المفرط (La surdétermination):

تتحقق هذه الحالة حين تتألف القيمتان (أ و ب) في السياق بنسب متفاوتة من أجل بناء دلالة شاملة ومزدوجة الوجه (أ + ب)، ومثالها هو «mange encore deux bouchées» (كلّ لُقمَتين مرّة أخرى) (في صيغة الأمر)، فالمفعول هنا ذو خاصيّة متفاصلة وقابلة للعدّ، ولذلك يمكن للظرف «encore» هنا أن يجمع بين القيمتين الاستمرارية والتكرارية دون تناقض.

حالة عدم التعيين (L'indétermination):

تتجاوز هذه الحالة أيضا التخييرين (أ و ب) -ليس بإبطالهما ولا بجمعهما- ولكنّ بالبقاء قبل صعيد تعيين المعنى. إنّها الحالة التي يؤدي فيها التأويل إلى بناء دلالة شاملة وأحادية ولكنّها شديدة الفقر لأنّها واقعة قبل التمييز الممكن بين القيمتين (أ و ب) فهي حبيسة «للمدلول بالقوّة»، ومثالها هو «fatiguée comme elle est» (رغم تعبها مازالت تقوم بتسوّقات)، «elle fait encore des courses» (فكلّ ما نعرفه هنا أن قيام هذه المرأة بالتسوّق لم يتوقّف بعد)، ولا يُسَعِفنا السّياق بقرائن إضافية حول دلالة الظرف «encore».

هذه الحالات التأويليّة الأربع تمثّل حسب الكاتبة «نظاما لأنّها تُعرّفنا بمجموع الصيغ الممكنة لبناء الدلالة اللغويّة لتعبير ما في السّياق، وذلك على المستوى الثّاني» (نفسه، ص ١١٦). وقد ميّزت الكاتبة داخل تلك الحالات الأربع بين درجتين في سلّم التأويل اللغويّ هما «درجة تعدّد المعاني» (polysémie) وتمثّلها حالة الالتباس، ودرجة «تعدّد الوجوه» (plurivocité) وتمثّلها باقي الحالات. والثابت أنّ الوصف اللغويّ من هذه الزاوية سيواجه مُهمتين هما: وصف استرسال الدلالات غير المتناقضة والانزلاقات

المتدرّجة في القيم، ويكون هذا بالمنظار المصغّر. ووصف التفاصيل الذي يستخدمه المؤلّ حين يريد البتّ في شأن تغاير الدلالات وتثبيت حركة التأويل في نقطة واحدة، ويكون هذا بالمنظار الكبير^(١).

ب- فرضيّة التفاصيل بين معاني البنية الواحدة:

لا يختلف مارتين مع الخطّ العامّ الذي اقترحه كاترين فوكس في الفقرة السابقة. لكنّه من منظار المنوال القاموسي - لا التلقّي - الذي يتبنّاه سيغلب المنظار الكبير على المنظار المصغّر، وذلك بجعله الاشتراك هو العلاقة الأصليّة في انتظام معاني البنية الواحدة (وهو ما يختاره صنّاع القواميس أيضاً) «فالتعيّن المفرط وعدم التعيّن والإبطال هي ظواهر دلاليّة ذات أهميّة بالغة. لكنّ وقائع الاسترسال (continuum) لا تدحض التمثيل المتفاصيل بل تُثبت» (SEA- p.47)، وحججه في ذلك أنّ أمثلة فوكس مقتصرة على الوحدات النحويّة محدودة العدد وذات الحساسيّة العالية تجاه البناء السياقيّ. أمّا في حالة الوحدات المعجميّة فإنّ مظاهر «القطيعة» بين المعاني تكون أظهر وأبرز نظراً لطغيان الاشتراك عليها، ثمّ إنّ مظاهر الاسترسال لن يمكننا أن نتأولّها إلا بعد تعييننا لمعالم بارزة في الطرق الطويلة والمتشابكة للمعاني، وما ستقدّمه لنا القواميس هو تلك المعالم والأقطاب الجاذبة الممكن تسميتها بـ «المحلّات الطرازية» (SEA- p.47) (prototypiques)، ومنها يتوجّب على كلّ حساب دلاليّ أن ينطلق في سبيل تعيين أيّها أقرب بالنسبة إلينا. ثمّ إنّ بعض القواميس قد بلغت درجة في الشراء والتحرّي الكميّ والكيفيّ قد تجنّبنا كلّ حيّرة في ذلك الحساب بما أنّها «قادرة على استيعاب أعداد هائلة من السياقات الممكنة» فما جدوى التخمين بمجالات تأويليّة جزئيّة حينئذ؟.

غير أنّ منوال الفصل بين المعاني يقتضي بالضرورة الكشف عن المقاييس الآنيّة النشيطة فعلياً في إظهار ذلك الفصل من زاوية حدس المستعملين الحاليين باللسان

(١) يمكن الرجوع حول هذا الموضوع إلى مقالنا «مفهوم الالتباس من وجهتي نظر الأصوليين والنحاة»

- مجلة «علامات» المغربية - العدد ٣٨ - ٢٠١٢ ص ١٣٢.

المدرس. وقد اقترح مارتين -لذلك التفريق - ثلاثة مقاييس: أحدها معنوي، والثاني شكلي، والثالث إحصائي مُتّصل بدرجة تواتر الاستعمال (p. 48-SEA):

— يتّصل المقياس المعنوي بأجناس (hyperonymes) المعاني المختلفة في التعبير الواحد «فإذا كان الجنسَان مختلفَيْن حدث التعدّد المعنوي» (p. 48-SEA). من ذلك أننا إذا عرّفنا «الصحْن» أولاً بقولنا «إناء» ثمّ عرّفناه ثانياً بقولنا «تضاريس» فإنّنا نكون قد ميّزنا بين معنَيي الصحْن تمييزاً بيّناً، وجُلّ فروق المعاني هي من هذا القبيل. لكنّ هذا المقياس يتخلّف تطبيقه في كثير من حالات النقل الاستعاري والكنائي في المعاني، وينعدم تأثيره تماماً في حالة المجازات الحيّة؛ أي تلك التي لم تندرج بَعْدُ في القواميس، مثل تسمية الأطفال بـ «البراعم والأشبال وطيور الجنة».

أمّا المقاييس الشكلية فلا ترى في التعبير تعبيراً مشتركاً إلا إذا استجاب للشروط التالية:

— أن تكون له مترادفات غير مترادفة فيما بينها، مثل: «مسجور: ملآن، ومسجور: فارغ».

— أن تكون له أضداد (antonymes) غير مترادفة فيما بينها، مثل: «الجون خلاف الأبيض، والجون خلاف الأسود».

— أن تكون له مشتقّات لا تنطبق إلا على بعض استعمالاته، مثل: «وجدت شيئاً، ووجدت على زيد، ووجدت زيدا كريماً».

— أن تكون له تأليفات (combinatoires) لا تصلح إلا لبعض معانيه، مثل: «امرأة فلان، إذا كانت زوجته»، أمّا «امرأة خلاف رجل» فلا تقبل الإضافة السابقة. وينطبق هذا خاصة على الأفعال المتماثلة في صيغتها والمختلفة في لزومها وتعديها^(١).

(١) انظر: باب التباس الأفعال في كتابنا «الالتباس في اللغة العربية» - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١.

— أمّا مقياس تواتر الاستعمال فيصعب بإقرار الكاتب تقويمه تقويماً مضبوطاً، لكنّه مع ذلك ضروريّ في حسم الحالات المشكلة؛ إذ يشيع استعمال «البحر» مثلاً في الإنسان الكريم (فهي شبه مُعجّمة - أي مُدرجة في القاموس - lexicalisée)، ولا يشيع استعمال «الجبل» في الإنسان الأنوف الصامد. فالمتواتر الاستعمال هو ما أدرج نهائياً في القاموس. وبهذا المعنى فإنّه سيتجدّد بتجدّد القواميس نفسها وتجدّد أزمنتها^(١).

تلك هي أهمّ المقاييس الشكلية حسب مارتن، وفي كلّ الحالات لن تظهر نجاعتها إلا في اجتماعها عند التطبيق (SEA- p.50) وقد ذكر الكاتب بعض أسماء القواميس (في لسانه) البالغة حدّ الجودة في الموازنة بين تلك المقاييس. أمّا في لساننا فإنّ القواميس القديمة تبقى محتفظة بكلّ جدواها من حيث إنّها تحرّرت في جمع - ووضّع - كثير من طرائق استعمال العرب لمفردات لسانهم، وهي لذلك مفيدة في اتّخاذها قاعدة مُعطيات للنظر في مسائل التعدّد المعنوي^(٢).

(١) يجدر أن نذكر أن مفهوم الاستعمال هنا مختلف عن مفهومه في كتاب المزهراً مثلاً، حيث ربطه فقهاء اللغة بالفصاحة «مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها، وقال ثعلب في أول كتاب الفصيح: هذا كتاب اختيار الفصيح مما يجري في كلام الناس وكتبهم... وحرر المتأخرون ضابطاً يعرف به ما أكثرت العرب في استعماله، فقالوا: الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف ومن الغرابة ومن مخالفة القياس» (المزهج ١ ص ١٨٥).

(٢) إن منوال الفصل بين المعاني يقتضي كما سبق القول الكشف عن المقاييس الآنية النشيطة فعلياً في إظهار ذلك الفصل من زاوية حدس المستعملين الحاليين للسان المدروس. وفي هذا السياق يجدر أن نذكر أن بعض اللغويين قد كشفوا عن بعض تلك المقاييس لكنهم لم يراعوا في ذلك حدس المستعمل الحالي للسان فكانت مقاييسهم لذلك غير واقعية. نذكر - على سبيل التمثيل لعدم الواقعية - مقياس الأصل التأيلي «الإيتمولوجي» للكلمات مشتركة أو غير مشتركة، فهذا المقياس قد يكون عمله فعلياً لدى العلماء والأدباء لكنه غير مؤثر على صعيد الفصل بين المعاني لدى عامة المستعملين الآنيين للسان. وهنا نقف عند محاولة جادة لأبي هلال العسكري (٣٩٢ هـ) في كتابه «الفروق في اللغة»، وقد كانت أمثلته من الوحدات المعجمية غير المشتركة، لكن لا شيء يمنع من تطبيق مقاييسه على الوحدات المشتركة، يقول: «ما يعرف به الفرق بين المعاني وأشباهاها أشياء كثيرة منها:

- اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما، مثل الفرق بين العلم والمعرفة؛ وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى واحد، ولفظ المعرفة يفيد تمييزاً للمعلوم من غيره، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم.
- واعتبار صفات المعنيين الذين يطلب الفرق بينهما، مثل الفرق بين **الحلم والإمهال**؛ وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسناً والإمهال يكون حسناً وقبيحاً.
- واعتبار ما يؤول إليه المعنيان، مثل الفرق بين المزاح والاستهزاء؛ وذلك أن المزاح لا يقتضي تحقير الممازح ولا اعتقاد ذلك فيه، والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزئ به.
- واعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال، مثلاً الفرق بين **العفو والغفران**؛ ذلك أنك تقول عفوت عنه فيقتضي ذلك أنك محوت العقاب عنه، وتقول غفرت له فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه.
- واعتبار النقيض مثل الفرق بين **الحفظ والرعاية**؛ وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة ونقيض الرعاية الإهمال، وعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك، والرعاية فصل السبب الذي يصرف به المكاره عنه.
- واعتبار الاشتقاق مثل الفرق بين التلاوة والقراءة؛ وذلك أن التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة والقراءة تكون فيها، تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه، وذلك أن أصل التلاوة من تلا الشيء الشيء إذا تبعه، والقراءة اسم لجنس هذا الفعل.
- واعتبار ما توجه صيغة اللفظ مثل الفرق بين **الضعف والضَّعف والجهد والجهد**، والفرق بين الاستفهام والسؤال، فالاستفهام طلب لفهم ما يحمله المستفهم، أما السؤال فقد يكون عما يعلم وعما لا يعلم.
- واعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة مثل الفرق بين **الحنين والاشتياق**، فأصل الحنين في اللغة صوت للإبل تحذره إذا اشتاقت إلى أوطانها ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منهما على الآخر كما يجري اسم السبب على المسبب.
- فإذا لم يتبين لك الفرق بين معنيي الكلمتين فاعلم أنهما من لغتين مختلفتين، مثل **القدر بالبصرية والبرمة بالكية** (الفروق في اللغة ص ١٦-١٩).
- يتضح أن الفروق التي اقترحها أبو هلال - تدور حول محاور ثلاثة، هي إما شكل التعبير وإما معنى التعبير وإما أصل التعبير، وكانت مشكلته الأولى في ذلك هي مشكلة فك المترادفات، والترادف عموماً - كما لاحظ العديد من أسلافنا - غير موجود في صيغته الدالة على التماهي التام بين التعبيرين، وهذا يعني - عند التأمل - أن الترادف هو أول درجات التعدد المعنوي (درجة التكافؤ بين المعاني P.38 antonymie ; Martin- inference). أما مشكلة مارتين فهي مشكلة التفريق بين درجات متقدمة من تعدد المعاني في التعبيرات المتشابهة لفظياً، وقد اقترح لذلك التفريق ثلاثة مقاييس: أحدها معنوي والثاني شكلي والثالث إحصائي متصل بدرجة تواتر الاستعمال (SEA- p.48).

الفصل الثالث

كفاية منوال القاموس في تحليل قراءات المقطع اللغوي

مقدمة

لئن أقر مارتن بمزية الإفادة في تفريق فوكس بين الالتباس المحتمل والالتباس الفعلي (SEA- p.53) فإنه قد أجرى على هذا التفريق تعديلاً بمقتضى زاوية نظر المحلل الآلي (automate) وليس المحلل البشري. ويقضي هذا التعديل⁽¹⁾.

ونرى من جهتنا أن هذا التعديل منطقي بما أن المحلل الآلي هو في تعريفه مُحلّل ساذج يعجز عن الحدس بتلك الدرجات - في الالتباس - أو التمييز بينها. إنه في هذا يشبه الإنسان المتعلم للسان أجنبي، فإذا لقّناه مثلاً أن لكلمة «قرآن» في العربية معنى واحداً فإنه كلما التقى بها في نصّ ما نسبها إليها دون تفكير، وإذا لقّناه أن لكلمة «حديث» في العربية ثلاثة معانٍ فإنه كلما التقى بها في نصّ ما فسينسب إليها - في طور أول - معانيها الثلاثة، ثم ينتقي في طور ثان المعنى الغالب عليها في ذلك السياق المحدّد، وسينطبق هذا التحليل المرحلي الساذج حتّى على ملفوظ مثل «لقد أصغيتُ لحديثه بانتباه».

تلك هي الأدوار الثلاثة للقاموس في تحليل المقاطع اللغوية، فباعتبار أن القاموس هو قاعدة معارف (SEA - p.28) (Base de connaissances) مُخزّنة في ذاكرة المحلل فإن مواقف هذا المحلل إزاء ما يُحلّله لن تخرج عن ثلاثة احتمالات:

(1) La seconde finalité de l'analyse est de lever les ambiguïtés virtuelles et non pas effectives: les vocables présentent plusieurs sens ou acceptions en langue – donc dans le dictionnaire- mais un seul dans le contexte . SEA- p.53.

أ- أن ينسب قيمة واحدة لدالّ واحد، ومصطلح هذه الوظيفة عند مارتن هو «المزاوجة النصيّة» (l'appariement textuel) (١).

ب- أن ينسب أكثر من قيمة لدالّ واحد، وهي وظيفة «تصفية المعنى» (le filtrage du sens).

ج- الانتقاء السياقي لقيمة واحدة من مجموع القيم المخزّنة في القاموس للدالّ الواحد، وهي وظيفة «الحساب الاستدلاليّ» (calcul inférentiel) وهي وظيفة مُتّصلة بالمضامين التعريفية في القاموس. وفيما يلي تفصيل هذه المهام الثلاث. (والفقرة «ج» سنُخصّص لها عنصراً مستقلاً).

١- وظيفة المزاوجة النصيّة (١):

إنّ للقاموس من وجهة نظر تحليليّة وجهين أساسيين: الوجه الأوّل هو كونه خزينة cible للاستقاء الحرفي لصنف مخصوص من المعارف والمعلومات، والوجه الثّاني هو كونه أداة (outil) للتصرّف غير الحرفي في صنف آخر من المعارف والمعلومات (SEA- p.67). وما يساعد القاموس على أداء وظيفة المزاوجة النصيّة هو وجهه الأوّل أي باعتباره مخزناً مترامياً من المعارف والمعلومات المنتمية إلى أصناف بعينها، مختلفة عن أصناف المعلومات المساعدة على أداء القاموس لدوره الثّاني أي دور الأداة في تصفية المعنى. وهكذا فإن المسألة الأولى تتلخص في تحديد أصناف المعلومات في القاموس من جهة كونه خزينة.

إن مختصر التعريف بهذه المعلومات هو كونها «كلّ التشابهات (Similitudes) الممكنة الوجود بين متون القاموس وبين النصوص المزمع تحليلها» (SEA- p. 68) ذلك أنّ المحلّل الآليّ الساذج ينزع في أصل صنعه إلى البحث في النصوص المكتوبة التي يُحلّلها عمّا يتطابق حرفياً مع ما سبق لصانعيه أن خزّنه في ذاكرته القاموسية، وسيؤدّي أدنى اختلاف خطّي بين القطعة المخزّنة والقطعة المحلّلة إلى فشل عملية المزاوجة النصيّة بين القطعتين، معنى ذلك أن هناك عدّة صعوبات أمام المحلّل الآليّ في إنجاز هذه المهمّة، لكنّه في مواضع أخرى قادر على أدائها بنجاح.

(١) المزاوجة النصيّة (بين المصدر والمورد) هي التقنية المعتمدة اليوم في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

من الصعوبات الكثيرة المتصلة بالنصوص المكتوبة التي اختار مارتين أن يُفصر نظره عليها -دون النصوص المنطوقة (SEA- p.51)- نذكر في حالة لساننا العربي كل ما يتعلق بنقط النصوص وتشكيلها، فهذه المشكلة تعدّ من زاوية نظر المشتغلين بالمعالجة الآلية لساننا (بما في ذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي) من أكثر المشاكل حدّة واستعصاء على الحلّ. ومُختصر صياغتنا لهذه المشكلة من زاوية المنوال القاموسي -هنا- هو أنّه لا يوجد تطابق مُطرد بين المتن القاموسي من جهة أولى والنص المزمع تحليله من جهة ثانية على صعيد نقط النصوص وتشكيلها في لساننا، وموطن «الخلل» كامن في استعمالاتنا النازعة نحو الاقتصاد في الخطوط، أي ما تعودّ عليه الكاتب العربي من الاقتصاد في الرسم الخطّي للحركات (الفتحة والضمة والكسرة)، فالخطّ في عُرفنا الاستعمالي متّسم إلى حدّ كبير بالاشتراك في صور الحروف: كلمة غير مشكولة مثل «قبل» سنعتبرها مشتركة خطيّاً (homographe)؛ لأنّها تحتل عدّة طُرق في نُطق حركاتها الغائبة (هل هي فتحة أم ضمة أم كسرة؟).

بالإضافة إلى الصعوبات السابقة الحائلة دون أداء القاموس لوظيفة المزاوجة النصيّة الحرفيّة ذكر مارتين صعوبات أخرى يندرج أغلبها في باب تغيير الأمثال والتراكيب شبه المُتكلّسة (SEA- p.70-p.80- figées). لكن في الغالب الأعمّ يكون إنجاز تلك الوظيفة مُتوجاً بالنجاح بالنسبة إلى هذا الصنف من التراكيب، فلو كان جميع ما نستعمله من تعبيرات وعبارات^(١) منتمية إلى هذا الصنف من التراكيب المتّسمة بالتكلس الكامل أو شبه الكامل لكانت مهمّة المعالجة الآليّة للألسنة - بالترجمة والتحليل - مهمّة يسيرة وقريبة المنال؛ إذ سيقصر المُحلّل الآلي حينئذ على المزاوجة الساذجة والأحادية الوجه بين ما هو مخزّن في مُتون قاموسه من هذه التعبيرات والعبارات من جهة أولى، وبين ما هو مستعمل في النصوص المزمع تحليلها من نفس تلك التعبيرات والعبارات من جهة ثانية. لكنّ الأمر لن يكون في غالب الأحيان على هذه الدرجة من اليسر والبساطة، ولا

(١) التعبير expression هو أقلّ من الجملة، بينما العبارة proposition هي جملة أو أكثر.

سيما إذا راعينا أن «كلا من القواميس الموجودة الآن ومستعملها من البشر يتركبان عادة مناطق واسعة من المعاني في دائرة الظلال والضمنيات (SEA - p.68) «(l'implicite)»^(١).

٢- وظيفة تصفية المعنى:

تقضي وظيفة تصفية المعنى (le filtrage du sens) أن يميّز المحلل الآلي - بالاستناد إلى مخزونه القاموسي - بين مختلف المعاني التي يحملها التعبير أو العبارة المتبسة (SEA - p.91)، ومثال الكاتب عن ذلك هو الفعل «خرج من» المتبس التباساً ممكناً في سياق مثل «خرج من بيته» وفي سياق آخر مثل «خرج من عزلته»، حيث يعني في الأولى: «مغادرة مكان ما» في حين يعني في الثانية «الانتقال من حالة إلى أخرى»، فالقاموس هنا لا يكون مَحْزَناً (cible) للمعلومات والمعارف الجاهزة للتطبيق على النصّ المحلّل، بل هو هنا أداة (outil) في يد المحلّل يُحصي بواسطتها مختلف المعاني الممكنة للعبارة المُعدّة للتحليل. وبهذا فإن وظيفة تصفية المعنى هي الأقرب حقاً للنشاط التحليلي الصميم مقارنة بوظيفة المزاوجة النصية التي تكاد تكون عمياء وساذجة تماماً، ويظهر هذا التفوق لوظيفة التصفية أيضاً في ما وضعه مارتن تحت تصرفها من مقاييس (critères) لضمان نجاحها، فلئن كان مقياس نجاح المزاوجة النصية - سابقاً - هو درجة اقتراب العبارة المحلّلة من التكلّس التام فإن مقاييس نجاح تصفية المعنى هي مقاييس مطابقة مع أصناف الاشتراك الملاحظة مسبقاً في أبنية القاموس، إنها:

— مقاييس تركيبية تصلح لتحليل الجمل المتبسة على المستوى التركيبي.

— مقاييس دلالية تصلح لتحليل الجمل المتبسة على المستوى الدلالي.

(١) ومن الصعوبات الأخرى المعطلة لوظيفة المزاوجة النصية الساذجة ما يشيع في استعمالنا من مظاهر الحذف والاعتراض وتغيير المراتب والاستبدال، وهي عمليات قد نسلطها على تراكيب لا يورد قاموسنا لها إلا صورة واحدة، وفي هذا السياق يكاد كتاب المزهري - للسيوطي (٩١١هـ) - جزأيه يكون مقصوداً على تتبع تلك التغيرات وحصرها سواء في «فقه اللغة» (أبواب اختلاف لغات العرب والعرب والمغرب والذخيل والمولّد بأنواعه) أو في التصريف (ج ١ ص ٣٣٠) أو في الاشتقاق (ج ١ ص ٣٤٥) أو في الإعراب (ج ١ ص ٣٢٧) أو في المجاز (ج ١ ص ٣٥٥).

أ - المقاييس التركيبية في تصفية المعنى:

مهما يكن النصّ المعروض على التحليل فإنّ على المحلّل المزود بقاموس متقن الصنع جمعاً ووضعاً أن يقدّر نظرياً على فكّ كلّ التباساته التركيبية الممكنة، ولا يكون ذلك بالإحاطة الشاملة بالقواعد التركيبية المعمول بها في اللسان المعني بل يكون ذلك بمراجعة المعلومات التركيبية - في المدخل القاموسي - المفيدة في تصفية معاني ذلك النصّ المتببس، معلومات قد تكون متصلة إما بالمراتب أو البناءات أو التآليفات (SEA- p.91).

مقاييس المراتب (positions):

إن المعلومات المدرجة في المدخل القاموسي لتعريف المفردات تكون مقتصرة عادة على بيان المراتب المحفوظة؛ لأنّ المراتب غير المحفوظة يصعب عليه ضبطها ضبطاً شاملاً بالنسبة إلى كلّ مفردة على حدّه. ثمّ إن باب المراتب المحفوظة في العربية باب متّصل بباب الإعراب والبناء، ويصحّ في ذلك ما قاله تمام حسان من كون «الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر ممّا تتجاذب مع الإعراب وتتجاذب - من بين المبنيات - مع الأدوات والظروف أكثر ممّا تتجاذب مع أيّ مبنى آخر» (ت. حسان - اللغة العربية ص ٢٠٨)، ومعنى ذلك أنّ المبنيات هي ما تقتضي في العادة حفظ مراتبها في ثنايا التركيب. وهذا ما يُيسّر على المحلّل القاموسي للنص المتببس تصفية معاني المبنيات بطريقة أسرع ممّا يُتاح له في حالة المُعربات، وأمثلة تمام حسان عن المبنيات المتبسة «ما، وهذا، وكيف» في السياقات التالية:

— «ما أمر جاء بك» في مقابل «أمر ما جاء بك».

— «هذا الفارس» في مقابل «الفارس هذا».

— «أعرف كيف حدث هذا» في مقابل «أعرف هذا كيف حدث» (تمام حسان - اللغة العربية ص ٢٠٩).

وعموماً يمكن القول إنّ الرتبة - بالإضافة إلى الإعراب والبناء - تزود المحلّل القاموسي بقرائن مفيدة تسمح له بتصفية مختلف المعاني في النصوص المتبسة على

المستوى التركيبي. ومن الأصول المحفوظة الخاصة بالرتبة والممكن إدراجها في المدخل القاموسي نورد بعض ما لخصه تمام حسان في قوله: «من المراتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدّم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، والمعطوف عليه على المعطوف، وحرف الجرّ على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه...»، وذكر في نفس السياق مراتب أخرى يُحفظ فيها التأخير أو التقديم (تمام. حسان - اللغة العربية ص ٢٠٧). الحاصل من هذا أنه لا يتصور في المحلل القاموسي أن يحلّ نصاً مادون أن يكون مزوداً مسبقاً بمعلومات مفيدة عن المراتب المحفوظة (في التركيب) للوحدات المعجمية المُعرّفة.

مقاييس البناءات:

يبدو مفهوم البناء (construction) مقارباً لمفهوم التضام عند تمام حسان؛ إنه يعني ما تشترطه كلّ وحدة معجمية في جوارها من وحدات أخرى سابقة أو لاحقة مشابهة لها في الانتماء المَقْصُويّ أو مخالفة. وفي حالة إدراج كلّ هذه المعلومات في المدخل المعجمي لكلّ مفردة في القاموس فإنّ البناءات في اختلافها وفي تشابهها تصبح مقاييس مهمّة يستعملها المحلل القاموسي في عملية تصفية المعاني المختلفة في الجمل المتبسة التباساً تركيبياً بنائياً. ومثال ما رتن على ذلك هو تمييز المحلل القاموسي لمختلف معاني الفعل (changer) بحسب لزومه أو تعدّيه وبحسب تعدّيه بنفسه أو تعدّيه بحرف (SEA- p.92). ومثاله هذا يُشبهه مثال تمام حسان في شرح قرينة التضام التلازمي حيث يميّز بين مختلف معاني «رغب» بإظهار مختلف جواراتها التركيبية: «رغب فيه: طلبه، ورغب عنه: كرهه، ورغب إليه: استعانه» (تمام. حسان - اللغة العربية ص ٣٣١). ويجدر القول إنّ ما ذكره تمام حسان في كتابه ذاك يتّسم بدرجة عالية من الإفادة (إذا وقع إدراجه في تعريف كلّ مفردة من مفردات القاموس)، وحينئذ يمكن إرهاب صياغته حتّى يُصبح أداة ناجعة في يد المحلل القاموسي يُحصى بها -بدقّة- مختلف بناءات التعبير أو العبارة المتبسة أثناء تحليله للجمل المشتملة عليها، فذاك هو ما نغنيه بمصطلح «تصفية معاني البناءات»، وهذه المهمّة مختلفة عن مهمّة تصفية معاني التّأليفات.

مقاييس التأليفات:

مفهوم التأليفات (combinaison) قريب من مفهوم التضامّ التواردي عند تمام حسان: إنّه يعني من جملة ما يعنيه ما تنتقيه المحمولات الفعلية والوصفية من موضوعات منتمية إلى مقولات فرعية داخل المقولة الكبرى للاسم. مثال مارتن على ذلك هو الصفة (normal) وكيف أنّ معانيها تتلوّن بتلوّن الموضوعات المنسوبة إليها، ومثال تمام حسان على ذلك هو الصفة «صاحب» في سياقات مثل: «صاحب الدار: مالكها، وصاحب الرسول: رفيقه، وصاحب الفضيلة: المثقف، وصاحب الجلالة: السلطان...» (تمام-حسان - اللغة العربية ص ٣٣١). وكلّ جملة تشتمل على هذا المحمول الوصفي في اقترانه بأحد تلك السياقات ستكون جملة ملتبسة التباساً مُحتملاً على مستوى التأليف. ومن المفترض نظرياً أن يكون المحلل القاموسي قادراً على إحصاء مختلف المعاني الممكنة لـ «صاحب» داخل جملة مخصوصة مثل:

— «المجد والعزّانت صاحبهما».

وهذه المعاني هي «المالك والرفيق والمثقف والسلطان...»، ولا يُطلب من المحلل في هذا الطور أن ينتقي أحد تلك المعاني؛ لأنّ الانتقاء في كلّ الحالات داخل في وظيفة أخرى للمحلل القاموسي هي وظيفة الحساب الاستدلالي. وسنصف بعض مظاهرها في فقرة «الحساب الاستدلالي»^(١).

(١) وفي الواقع فإنّ التداخل بين التأليفات يعدّ منبعاً أساسياً لظهور الالتباسات المحتملة في الجمل. ونكاد نقول إنّ مدونة الأفعال والصفات لا يخلو فيها فعل واحد أو صفة واحدة من تعدد تأليفاتها، وظهور الالتباس في الجمل مشروط عادة بأن تكون الموضوعات نفسها متقاربة في انتمائها المقولي الفرعي، مثل تنازع تعليق المحمول «راكباً» بين موضوعين بشريين في: «رأى زيد عمراً راكباً». أو تنازع تعليق المحمول «طرية» بين موضوعين نباتيين في: «اشتريت ثماراً وخضاراً طرية». وما ننتظره من المحلل القاموسي - مبدئياً - في مثل هذه الحالات هو أن يعدّد مختلف التأليفات الممكنة في كل من تينك الجملتين الملتبستين، وذلك بمقتضى ما سبق أن خزّنه في ذاكرته من اشتراكات معجمية (على صعيد التأليفات) بين «ركب زيد وركب عمرو» في الحالة الأولى، وبين «ثمار طرية وخضار طرية» في الحالة الثانية، ذاك التعدد أو الإحصاء هو ما يمثل تصفية للمعنى ومعالجة له traitement على هذا المستوى. كتابنا: الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١ - فصل «الالتباس التركيبي».

ب - المقاييس الدلالية في تصفية المعنى:

مهما تكن الجمل المعروضة على التحليل فإنّ على المحلّل المزود بقاموس مُتقن الصنع جمعاً ووضعاً أن يقدر نظرياً على فكّ التباساتها الدلالية الممكنة، ولا يكون ذلك بالاستناد إلى حسابات منطقية صورية أو بالاستناد إلى قواعد نحوية مُجردة، بل يكون ذلك بالمراجعة السريعة والناجعة - على يد المحلّل - للمعلومات الدلالية (في مخزونه القاموسي) المُفيدة في تصفية معاني تلك الجمل الملتبسة على صعيد أبنيتها القولية، وقد سبق القول إنّ الاشتراكات الدلالية الواقعة في معلومات المدخل القاموسي تكون مُتصلة:

— إما بالتفريع المَقُولِي الانتقائي للموضوعات (sous-catégorisation sélectionnelle) (des arguments).

— وإما بأقسام الأشياء (les classes d'objets).

— وإما بالحقول الغرضية (champs thématiques).

— وإما بحقول المجالات (domaines).

وبناء على ذلك فإنّ تصفية المعاني على الصّعيد الدلالي ستكون أيضاً مستندة إلى مقاييس تختلف باختلاف تلك المحاور الأربعة (SEA- p. 94).

١ - مقاييس التفريع المَقُولِي الانتقائي (sous-catégorisation sélectionnelle) في تصفية المعنى:

يرى مارتن أن ذاك التفريع المَقُولِي الانتقائي للموضوعات يستند إلى ثلاث أُسَر كبيرة من السّمات هي: «حيّ وغير حيّ، عاقل وغير عاقل، مُجرّد ومحسوس» (SEA- p.94)، ومن المنتظر أن تكون مهمة مسح جداول اشتراك الموضوعات في هذه السّمات قد أُنجزت في القاموس على أوضح وجه وأشمله. حينئذ لن يبقى على المحلّل المزود بهذا القاموس المنظّم والشامل إلّا أن يطبّق المناسب من تلك الجداول على ما يعرض له من جمل ملتبسة على هذا الصّعيد. وقد أورد مارتن أمثلة من هذه الجمل الملتبسة:

منها ما يتحوّل فيه الموضوع من سِمَة الحيّ إلى سِمَة غير الحيّ:

— «تجمّدتُ من البرد»

أو العكس:

— «كتابك هذا ذكيّ»

أو يتحوّل فيها الموضوع من سِمَة المُجرّد إلى سِمَة المحسوس:

— «طاقت بذهنيّ خواطر شهية»... إلخ.

والمفهوم من جميع أمثله أن الالتباس الممكن يحدث بسبب تصرّف المتكلّمين وتوسّعهم في تعبيراتهم توسّعاً تنتقل فيه الموضوعات من سِمَة إلى أخرى، إمّا بمقتضى مسارات استعارية قائمة على علاقة المشابهة وإمّا بمقتضى مسارات كناية قائمة على علاقة المجاورة. وفي كلّ الحالات لا يقع تحليل تلك الجمل الملتبسة بالاستناد إلى المفاهيم التقليدية المقسّمة للاستعمالات إلى حقيقة ومجازية؛ لأنّ تلك المفاهيم تفترض ضمناً أنّ الاستعمالات متوزّعة على بابين كبيرين: أحدهما مكتسب لوضع (statut) الأصول الثابتة، والآخر مكتسب لوضع الفروع المتحوّلة. والحال أنّ القاموس قد سبق له أن سجّل في جداوله تلك الاستعمالات باعتبارها جميعاً من الأصول المترابطة فيما بينها إمّا ترابط مشابهة وإمّا ترابط مجاورة.

المهمّ على هذا الصّعيد هو أن يتمكن المحلّل القاموسيّ من الإحصاء الدقيق للمعاني المتنافسة في جملة ما ملتبسة من جهة التفرّيع المَقُولِيّ الانتقائيّ لموضوعاتها.

٢- مقاييس أقسام الأشياء في تصفية المعنى:

يمكن أن نزيد تفصيلاً السّمات الانتقائية المذكورة في الفقرة السابقة، وهي مُغرقة في التعميم: «فداخل سمّي الحيّ العاقل يمكننا أن نميّز أسماء تشير إلى قرابة مثل «جدّ»، أو علاقة مثل «رئيس»، أو صفة مثل «كذاب»، أو نسبة مثل «فرنسيّ»، أو مهنة مثل

«سائق»، أو مرض مثل «أبرص»... إلخ» (SEA- p.98)، تلك الأقسام الفرعية مثل «مهنة ومرض وقرابة» هي المسماة بـ «الأقسام المعجمية للأشياء»^(١). والألفاظ ذاتها هي مؤشرات جنسية عامة (Indicateurs hypéronymiques) شأنها شأن مؤشر «النبات» أو مؤشر «الملابس» أو مؤشر «الأغذية»... إلخ. وعند تنزلها الفعلي في سياقات جملية يُنتظر أن تتمايز تلك الأقسام عن طريق ما يتصل بها من تعبيرات حملية مختلفة -بالضرورة- من قسم إلى آخر: «فقسم النباتات مثلاً سيكون متناسباً في السياق مع تعبيرات حملية مثل «تبت أو اقتلع»، وقسم الملابس سيكون متناسباً في السياق مع تعبيرات حملية أخرى مثل «خاط وارتدى»» (SEA- p.99). لكن وقوع الالتباسات في مثل تلك السياقات يبقى وارداً، وهي متأدية من اشتراك قسمين أو أكثر من أقسام الأشياء في التناسب مع نفس المحمولات: «فالإعلامية والرقص والغابة وليلى...» يمكنها جميعاً أن تكون موضوعات (arguments) للمحمول «مفتون» في الجملة التالية:

— «صديقي زيد مفتون بـ.....» (SEA- p.98).

ووظيفة المحلل القاموسي حينئذ هي أن يُحصى مختلف الاحتمالات المعنوية الواردة في تلك الجملة (حتى في حالة استبعاد المحلل البشري -المتقن للسانه- لها) لأنّ تصوّرنا للالتباس هو تصوّر عامّ وآلي، يقوم على مُجرّد احتماله وليس وقوعه الفعلي، وقد سبق تعليل ذلك في فقرة سابقة.

٣- مقاييس الحقول الغرضية في تصفية المعنى:

الحقول الغرضية (champs thématiques) هي حقول مُتصلة في أصل تكونها بالنصوص، ذلك أن محاورات الناس في كلّ الأطر محكومة بعُرف ضمنيّ مفاده أن تدور المحاور دائماً حول غرض محدّد يمكن الاستطراد عنه إلى ما يُجاوره من أغراض أخرى مثل أغراض المال أو الشغل أو السياسة أو الرفاهية أو الحروب... إلخ، والمُهم في وصف

(١) مفصلة في القسم التطبيقي القادم من كتابنا هذا.

الغرض هو أن لا نربطه بانتماء مَقُولِيّ دون غيره، وهذا ما يميّزه عن سائر المقاييس الدلالية في تصفية المعنى^(١).

ولا شك أن مهمات المحلّل - آلياً كان أو بشرياً - ستكون أكثر حساسية عند استخدامه لمقاييس الحقول الغرضية؛ لأنّه يصعب وضع الحدود بين تلك الحقول على وجه الدقّة. وفي الواقع، ذاك هو موطن الالتباس الممكن في النصوص على هذا الصّعيد، حيث يتوجّب على المحلّل في «المناطق الحدودية» خاصّة أن يبيّن ما لهذا الغرض وما لذاك وما للآخر، وعلى هذا التبيين أن يكون قائماً على الفصل - ما أمكن - بين الاحتمالات المختلفة للأغراض في النصّ المحلّل.

٤- مقاييس المجالات في تصفية المعنى:

إذا كانت مقاييس الأغراض سابقاً أقرب إلى مواضع وأعراف عموم أفراد الجماعة اللغوية، فإن مقاييس المجالات (domaines) هنا هي أقرب إلى مواضع وأعراف جماعات قطاعية عالمة أو شبه عالمة savantes، ذلك أن اصطلاح «المجال» يُغطّي مفهوم الأنشطة العلمية أو التقنية التي تتعاطاها هذه الجماعة أو تلك دون غيرها، ويستعمل أفراد هذه الجماعة - أثناء تعاطيهم لنشاطهم - تعبيرات وعبارات موقوفة على مجال صناعتهم دون غيره من المجالات (مثل المواضع الاصطلاحية الدائرة بين الأطباء

(١) فالحقل الغرضي للشرب والأكل مثلاً عبّر عنه الثعالبي في فقه اللغة بما يدور فيه من أفعال وصفات وأسماء، وذلك في فصول متتابعة هي: في تقسيم الشهوات، وذكر فيه الخبز واللحم والماء واللبن والتمر والفاكهة وما يتصل بها من صفات راجعة إلى من يشتهيها، ثم أورد فصولاً أخرى، مثل: في ترتيب الجوع، وفي ترتيب أحوال الجائع، وفي ترتيب العطش، وفي تقسيم الأكل، وفي تقسيم الشرب، وفي تقسيمهما على أشياء مختلفة، وفي أوقاتها، وفي تقسيم الغصص... الخ (الثعالبي - فقه اللغة ١٦١-١٦٤).

وفي تراثنا مصنّفات أدبية رتبت فصولها ترتيباً غرضياً، ومنها كتاب الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي (- ٤١٤هـ) وهو عبارة عن أحاديث لمصنّفه مع بعض أخلائه طوا الأربعين ليلة تجاذبوا فيها أغراضاً عديدة، من ذلك أن غرض «الطعام والشراب» (المتصل بما ذكره الثعالبي في معجمه سابقاً) قد احتل حيزاً كبيراً في ثلاث ليال كاملة (التوحيدي - الإمتاع والمؤانسة - ج ٣، ص ١ إلى ص ٨٥).

والصيادلة مثلاً)، وقد لا يفهم سائر الناس بعض تلك التعبيرات أو العبارات. ورغم ذلك فإن المحلل المزود بقاعدة معارف ثرية بمعلوماتها ومُعطياتها يمكنه أن يميز أثناء تحليله للنصوص المختلفة بين ما لهذه الجماعة وما لتلك الجماعة الأخرى من أعراف اصطلاحية ومفهومية في تعبيراتها وعباراتها، ويمكنه أن يعدد للمصطلح الواحد مختلف انتماءاته المجالية، ففي نص مثل:

«على زيد أن يعثر على الفاعل»

ينتظر من المحلل القاموسي أن يعدد الاحتمالات التالية:

— «الفاعل هو الذي يفعل. وفي النحو هو الاسم المرفوع الذي يسند إليه فعل. وفي الجريمة هو الذي يجني الجناية. وفي الفلسفة هو المؤثر ضد القابل» (تمام حسان - اللغة العربية ص ٣٣٠).

وفي نص آخر مثل:

«يَنصِفُ الخَطَّ الأرضَ نصفين شمالي وجنوبي» (التهانوي - الكشاف ج ٢، ص ٥٠)

ينتظر من المحلل القاموسي أن يعدد الاحتمالات التالية في مجالات تعريف كلمة «الخط»:

— «الخط لغة هو تصوير اللفظ بحروف هجائه، وعند المتكلمين هو....، وعند المهندسين هو....، وعند أهل الهيئة هو...» (نفسه ص ٤٩-٥٠).

وليس في وصف مارتين لهذه الطريقة في تطبيق مقاييس المجالات أي تعقيد؛ لأن هذا الوصف متطابق مع حسنا المشترك الذي يعتبر أن عمليات تحليل النصوص هي في قسم منها عمليات ربط لهذه النصوص بمجالها العلمي أو التقني المتداولة فيه، وإن لم يقع ذلك فإن مهمة التحليل كلها ستكون معرضة للفشل. ونذكر أن المطلوب من المحلل - في طور تحليل «المعنى القوي» للنص - هو إحصاء احتمالاته المعنوية المتفصلة في المواطن التي كان فيها ملتبساً مهما تكن تلك الاحتمالات مستبعدة. أمّا مهمة الانتقاء السياقي لأحد تلك الاحتمالات دون غيرها فهي منوطة بطور ثان للمعالجة هو طور الحساب الاستدلالي، الذي سنتناوله في الفصل القادم.

الفصل الرابع

منوال القاموس في انتقاء قراءة واحدة للمقطع اللغوي

مقدمة

بنية المنوال القاموسي ذات طبيعة قلبية أساساً (موضوع الفقرة الأولى التالية)،
أمّا طريقة اشتغالها فهي طريقة «الحساب الاستدلالي» (وهو موضوع الفقرة الثانية)..
هذا ما يمكن الآن بيانه انطلاقاً من مُعطيات ملموسة هي ما يشعر به كلّ مستعمل
للسان من ظواهر الالتباس اللغوي.

١- قابليّة (modularité) منوال القاموس:

حتىّ يستكمل المحلّل تحليل الجملة فإنّ عليه أن ينتقي المسموح به من نتاج صادقة
على مستوى معيّن ويستبعد النتائج الكاذبة، إذ من حيث المبدأ لا يكون لجملة واحدة
أكثر من تمثّل واحد على كلّ مستوى من مستويات التحليل الأربعة التالية. ويمكن
على سبيل التجوّز أن نعدّد في هويّة هذا المحلّل حسب تلك المستويات فنعرّضه كذا على:

— مُحلّل صوتي للأبنية الصوتيّة.

— ومُحلّل صرفي للأبنية الصرفيّة.

— ومُحلّل دلالي لمعاني المفردات.

— ومُحلّل تركيبّي للأبنية التركيبية.

وكل من هؤلاء المحلّلين تربطه صلة بالحاسب الاستدلالي. ويمكننا تعداد أمثلة
الجمال المحتملة للالتباس التي سيواجهها كلّ من هؤلاء المحلّلين، غير أنّنا سنكتفي في

هذا المقام بعرض مثال واحد للجمل الملتبسة التباسا محتملا على مستوى واحد؛ هو المستوى الصوتي.

يفترض في المحلل الصوتي أن يكون قد زُود في قاموسه بمختلف احتمالات انقلاب صوت الياء إلى صوت الهمزة في بعض السياقات وحسب بعض الشروط التي حددها الصرفيون في لساننا العربي. فهذه المعلومات إذن مندرجة مسبقاً في قاعدة مُعطيات هذا المحلل الصوتي، وإن لم تكن مندرجة فيها فلن يمكنه فعل شيء لاحقاً؛ فقد يصادف هذا المحلل أن يجد نفسه في مواجهة جملة محتملة للالتباس الصوتي، مثل:

— «رأيت سائلاً أخضر اللون قرب الباب»

فيكون الطور الأول في معالجة هذه الجملة من الزاوية الصوتية هو طور تحليل لفظ «سائلاً» إلى قراءتيها الممكنتين: إما أن تكون الهمزة أصلية وإما أن تكون متفرعة -بالقلب- عن الياء. ومن هذه الزاوية يكون صوت الهمزة هو الملتبس في هذا السياق لكونه محتملاً أن يؤدي فيه وظيفتين تمييزيتين متقابلتين، وهما تمييز بناء اسم الفاعل من «سأل» وتمييز نفس البناء من «سال»، وإذا اهتدى «المحلل الصوتي» إلى هاتين القراءتين الممكنتين لتلك الجملة فقد انتهت مهمته.

بعد هذا الطور الأول في معالجة هذه الجملة يأتي طور ثان هو طور الحساب الاستدلالي، وميزة هذا الطور أنه غير مختص بعلاج مستوى معين دون آخر، بل كل المعلومات الخاصة بشكل الجملة وبمعناها تلتقي فيه، وهو لذلك مؤهل لإصدار حكم فعلي بالصدق أو بالكذب في شأن النتائج الدلالية الممكن استخراجها من تلك الجملة، وفي حالة الجملة السابقة مثلاً لا يمكن للحاسب الاستدلالي أن يحكم بصدق كلتا قراءتي «سائلاً»، وذلك بناء على ما سبق للقاموس أن سجله من كون صوتي الهمزة والياء متقابلين في النظام الصوتي للعربية، ولو كنا إزاء صوتين آخرين هما /b/ و /p/ - في لساننا - لما طرح هذا الإشكال أصلاً منذ طور التحليل الذي يفترض فيه أن يُعطي وقتها قراءة واحدة بمقتضى قاعدة المُعطيات القاموسية غير المميّزة بين ذينك الصوتين.

المُهمّ هنا هو أن نؤكد أن الوظيفة المركزيّة للحاسب الاستدلاليّ هي انتقاء إحدى القراءتين المتعارضتين في متتالية «سائلا»، ويتمّ هذا الانتقاء باستخدام هذا الحاسب لرموز قيمية هي «صادق» أو «كاذب» لا تستند إلى معايير المطابقة للواقع الموضوعي ولا إلى معايير المطابقة لمقاصد المتلفّظ، بل تستند إلى معايير سياقية غير مختصة بمستوى تحليليّ محدّد، وهي موضوع الفقرة التالية.

٢- اعتماد الحساب الاستدلاليّ على المُعطيات السياقية القولية:

إن طريقة المعالجة السابقة المسّطة على حالة التباس صوتي- محتمل- قابلة للتكرار مع سائر أصناف الالتباس وسائر مستويات التحليل: إذ توجد دوماً في الأساس قاعدة المُعطيات القاموسية المُتقنة في وضعها وجمعها، حيث تنتظم فيها جداول مختلف المعلومات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية القابلة للمراجعة من عدّة زوايا، وينتظر من المحلّل أن يستثمرها في كلا طوريّ معالجة النصوص المعروضة عليه: الطور التحليلي والطور الاستدلاليّ، والفارق المُهمّ بين التحليل والاستدلال أن التحليل يتّسم بالاختصاص أو «القالبية» (SEA- p.52) (modulaire) -، أمّا الاستدلال فينزع نحو الشمول وعدم الاختصاص. معنى الاختصاص في المعالجة التحليلية أن المحلّل يعتمد بالاستناد إلى قاموسه إلى الفصل بين مستويات انبناء الجملة، ثمّ يعطي عن كلّ منها تمثّلاً واحداً، أو أكثر من تمثّل واحد في حالة الالتباس. والحاصل من هذه العملية هو أربع مجموعات من التمثّلات على عدد مستويات التحليل المذكورة سابقاً (المحلّلون الصرفي والصرفي والتركيب والدلاليّ)، وما يسود بينها هو الانفصال وكأنّ المحلّلين لا يعرف بعضهم بعضاً رغم أنّهم جميعاً مائلون في ذاكرة معالج واحد، ولذلك افترضنا في فقرة سابقة أن الاشتراك في هذا الطور التحليليّ مُوازٍ للالتباس تقريبا، فكلّ اشتراك على أحد تلك المستويات مؤدّى في هذا الطور إلى التباس محتمل؛ لما يتسم به اشتغال المحلّل الأوّل في هذا الطور من سداجة وآلية وسرعة، ونظراً للانفصال بين مستويات التحليل فيه أيضاً.

هذا الانفصال يُزاح أثناء المعالجة الاستدلالية؛ لأنها شاملة وغير مختصة، ذلك أن الحاسب الاستدلالي مُتصل بخيط مّا مع كلّ مستوى من مستويات التحليل المسألة سابقا على النصّ المعروض للمعالجة، والتمثّلات الصادرة عن كلّ منها تجتمع كلّها لدى الحاسب الاستدلالي الذي يُنسّق بينها جميعا ويستنتج ما يجب استنتاجه منها، ثمّ يُصدر في شأن المضمون الخبري العامّ حكما باتّا بالصدق أو بالكذب إن لم يحلّ حائل دون ذلك. ومثالنا على ذلك هو الطريقة المفترضة لمعالجة الحاسب الاستدلالي للجملة السابقة المحتملة للالتباس الصوتي حيث يجتمع لدى هذا الحاسب:

- تمثّلان صوتيّان متنافسان لصيغة «سائلا».
 - وتمثّل صرْفِي واحد للجملة كلّها، هو تقريبا: «فعلت فاعلا أفعل الفعل فعل الفاعل» (رأيت سائلا أخضر اللون قرب الباب).
 - وتمثّل تركيبِي واحد للجملة كلّها، يتمثّل في التشجيرة الإعرابية للجملة.
 - وتمثّل دلالي واحد للجملة كلّها، يتمثّل في توليفة معاني المفردات المشكّلة لها.
- إن مختلف تلك التمثّلات - رغم عَرْضها الشكليّ المُوحي بالانفصال فيما بينها - هي في الواقع ممتزجة داخل الحاسب الاستدلالي بصورة تجعله في الحال يستنتج أن «السائل» في ذاك القول لا يكون إلا صيغة اسم الفاعل من «سال يسيل»:
- لكون الصفة «أخضر» في التمثّل الدلالي لا تسند بموجب التحليل الدلالي إلا إلى ما هو «محسوس غير عاقل» (concret non animé).
 - ولكون «السائل» (من سال) في التمثّل الدلالي متناسب - بموجب أقسام الأشياء - مع الصفة أخضر. وبهذه الطريقة يُرفع ذاك الالتباس الصوتيّ العارض ويتمّ انتقاء قراءة صوتيّة واحدة للجملة المحلّلة تُسند إليها قيمة «صادقة»، وتستبعد القراءة الأخرى لحصولها على قيمة «كاذبة».

تلك النّتيجة النهائيّة وكذلك العمليّات الاستدلالية الممهّدة لها تجري جميعها في «عقل» الحاسب الاستدلالي، ومن الواضح أن ذلك الجريان كان جدوليّا وسياقيّا معا،

فالجريان الجدولي في عقل الحاسب عائد إلى استثماره للمعلومات الدلالية في القاموس، والتي منها: «أخضر: صفة تقال عما هو محسوس وغير عاقل...» ومنها «السائل: اسم مادة ذائبة لها لون قد يكون الأخضر...» وهذه التعريفات مُرتجلة هنا، لكنّها يجب أن تكون في القاموس منظّمة ومنسّقة. أمّا الجريان السياقي في عقل الحاسب الاستدلالي فيعود إلى ربطه بين مختلف التمثّلات التي أفضى إليها تحليل تلك الجملة في الطور السابق. فسياق المعالجة والاستدلال لن يكون في نظر الحاسب أمراً مُبهما بل هو محدّد بدقّة: فكلّ مستوى تحليلي هو من زاوية نظريّة المستويات سياق محتمل لإجراء العمليّات الاستدلالية.. ومن هذه الزاوية يمكننا الحديث:

— عن سياق صوتي، وهو مُتتالية الأصوات المزوّدة في النصّ بمُحيط تنغيّمي مناسب.

— وعن سياق صرفي، وهو مُتتالية الأوزان والصيغ المشكّلة في الجملة بموجب القواعد الصرفيّة في لساننا.

— وعن سياق تركيبّي، وهو انتظام المُركّبات في الجملة ونزولها في محلات وظيفيّة توجّهها القواعد التركيبية في لساننا.

— وعن سياق دلالي، وهو تألف الوحدات المعجميّة في الجملة بموجب تفرّعها المَقُولي وانتظامها الحَقُولي، بطريقة تُضيق إلى حدّ كبير من الاحتمالات التّأليفية الممكنة بين الوحدات.

وتلك الاحتمالات التّأليفية ليست - كما زعم بعض اللغويين - «لامتناهية» Infini، إنّها بالأحرى «غير منحصرة» (Non fini) (صالح الماجري - مداخل شفووية عن «المعالجة الآليّة للأُسنة» - بكتيّة الآداب - أبريل ٢٠٢٠). وهذا ما يُقربها نسبياً من درجة التوقّع من زاوية نظر الحاسب الاستدلالي. المُهمّ أن جميع تلك السياقات تكون أثناء العمل الاستدلالي نشيطة ومُتأخّذة، حتّى إنّ الالتباس المحتمل في أحدها ترفعه في حالات

كثيرة بقيّة السّياقات، ولا يُحتاج في مثل هذه الحالات إلى ربط ذلك الرّفْع بسياقات غير قوليّة مثل مقام التّلفّظ ومقاصد المتلفّظ؛ لأنّهمَا يقتضيان صنفاً آخر من عمليّات الاستدلال، هي الاستدلالات التّأليفيّة الخارجة عن حدود القاموس المصنوع (كما قلنا في مقدّمة القسم النظريّ، الفقرة ج).

الفصل الخامس

طبيعة المعلومات المُدرجة في القاموس

مقدمة

في سياق وصفه لأفضل القواميس الفرنسيّة المستجيبة نسبياً لمنواله النظريّ تعرّض مارتن (SEA- p.10) لمسألة طبيعة المعلومات المُدرجة فعلياً في المداخل المعجميّة لقاموس (Trésor de la langue française) وعلينا الإقرار بأنه ليس لدينا في لساننا العربيّ اليوم ما يُضاهي قاموسهم ذاك، من جهة إتقان تأليفه وُضْعاً وُجُمْعاً، اللهمّ إلا إذا اعتبرنا مجموع معاجمنا في المعاني (مثل المخصّص لابن سيده) وفي الألفاظ (مثل لسان العرب لابن منظور) وفي المصطلحات (مثل كشّاف التهانوي) ومجموع رسائل الموضوعات والأبنية، اعتبرناها «مُعجماً واحداً» على سبيل الافتراض.

إنّ ميزة ذاك المنوال القاموسيّ «المثاليّ» هي أنّه يسمح للمُحلّل بالمراقبة الصارمة وشبه المُطرّدة لأهمّ مظاهر الاشتراك في المعجم^(١)، وذلك على مختلف أصعدة معلومات المدخل المعجميّ. لذلك سنقترح في الفقرة الراهنة التعرّض للمظاهر العامّة لهذا الاشتراك في القاموس العربيّ حسب الخطة التّالية:

— ووصف عام لطبيعة المعلومات المُدرجة في المدخل المعجميّ.

— ووصف عام للمظاهر الممكنة للاشتراك في مختلف أصناف تلك المعلومات^(٢).

(١) باعتبار أنّ الاشتراك هو مناهما لحواجز أماما لمعالجة الآلية للألسنة

(٢) لأجل تحديد المدونة القاموسية لبحثنا فقد اخترنا معاجم في لساننا بعضها قديم وبعضها حديث، وهي:
- لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ) أعاد بناءه على الترتيب الألفبائي يوسف خياط ونديم مرعشلي - دار لسان العرب د. ت.
- معجم المعتمد لـ «جرجي شاهين عطية»، عن دار صادر - ٢٠٠٠ (٨٠٠ صفحة).
- القاموس المدرسيّ لـ «جيلاني بلحاج يحيى وبلحسن البليش وعلي بن هادية» - الشركة التونسية للتوزيع - ١٩٨٣ (٥٨٠ صفحة).
ولن نستبعد الرجوع إلى معاجم أخرى عند الحاجة إلى ذلك.

١- معلومات المدخل المعجمي في القاموس العربي:

نُعرض لهذا الموضوع من زاوية نظر تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٢٥ وما بعدها)، وهي زاوية تعكس إلى حدٍّ ما تصوّر اللغويّ العربيّ عموماً في فصله الحاسم بين مهامّ النحو ومهامّ المعجم. يقول: «إن المعجم ليس كتاب قواعد؛ لأنّه ليس نظاماً من أنظمة اللّغة، فلا ينبغي للطالب أن يكشف في المعجم عن قاعدة صوتيّة أو صرفيّة أو نحويّة؛ لأنّ القواعد من مشمولات النّظام الصوتيّ والنّظام الصرفيّ والنّظام النحويّ. أمّا المعجم فهو الخطوة التّالية بعد القواعد في تتابع المستويات التحليليّة للمعنى» (ص ٣٢٥). غير أن تمام حسان بدا لنا بعد ذلك وكأنّه قد تخلّى عن ذاك الفصل بين المعجم والنحو؛ بما أنّه قد أدمج ضمناً قسماً كبيراً من النحو في سياق التعريف بالوحدات المعجميّة في قوله: «ينبغي أن تتوّع من المعجم أن يقدم لنا المعلومات الآتية ...» ثمّ يذكر تبعاً **طريقة النطق** وطريقة الهجاء والتحديد الصرفيّ وشرح معنى المفردات:

أ- طريقة النطق:

درجت المعاجم العربيّة حسب الكاتب على إيضاح طريقة نطق المفردات، وذلك بأحد أسلوبين: إمّا أن تصف حركات الكلمة ومدّها وما في حروفها من إعجام أو إهمال، مثل: «تبعة» بفتح فكسرففتح، أو بالتاء الفوقية المثناة فالباء التحتيّة فالعين المهمّلة « (اللّغة العربيّة معناها ومبناها ص ٣٢٦)، والأسلوب الثّاني أن نلجأ إلى قياس هذه الكلمة على كلمة أخرى أشهر منها في الاستعمال فنجعلها ميزاناً لها، مثل: «روح البيت كمنع» حيث تمتزج المعلومة الصوتيّة بالمعلومة الصرفيّة بما أن هذا التعريف قد أرجع الفعلين معاً إلى باب فعّل يفعّل.

ب- طريقة الهجاء (orthographe):

لا يوجد حسب تمام حسان تطابق تامّ في العربيّة بين طريقة النطق وطريقة الكتابة:

- فهناك حروف لا تنطق مثل المدّ في «عمرو».
- وأخرى لا تكتب مثل مدّ الواو في «داود».
- وهناك حروف تنطق ويكتب رمز غيرها من الحروف، كالألف في «رحى».
- ثم إنّ هجاء الكلمات قد لا يتّسم أحياناً بالاطراد، مثل الاختلاف في كتابة «غزا» و«رمى».

«وعلى المعجم في هذه الحالة أن يكون مظنة من مظانّ الكشف عن كَيْفِيَّة كتابة الكلمة بذكر الاعتبارات الصرفيّة المختفية وراء ذلك الاختلاف في الكتابة» (اللغة العربيّة معناها ومبناها ص ٣٢٧)، ومثل هذا الكلام يُقال أيضاً في طريقة كتابة الهمزة «فهذا يرتبط بسائر قواعد اللّغة التي قد لا يكون للإنسان العاديّ بصُرْبها» (ص ٣٢٧).

ج- التحديد الصرفي:

مما يقدّمه المعجم للقارئ أيضاً تحديد المبنى الصرفي للكلمات، فقد تكون الكلمة اسماً أو صفة أو فعلاً أو غير ذلك، فيكون تحديد مبناها خطوة ضروريّة في طريق شرحها؛ «لأنّه لا يمكن للإنسان أن يربط بين كلمة ما وبين معناها المعجمي إلا إذا عرف مبناها الصرفي»، وتزداد الحاجة إلى ذلك في حالة الأوزان المشتركة مثل «فاعل» التي هي للفاعل ولاسم الفاعل (مثل قاتِل بكسر التاء)، وكذلك «فَعْل» للمصدر وللصفة، وكذلك «أفعل» التي هي للفاعل وللصفة المشبّهة، من ذلك أن «أشرف» يحتمل أن يكون مبناها صفة مشبّهة بمعنى الفاضل في الشرف، أو يكون مبناها فعلاً هو أشرف على الشيء أي أطلّ عليه (اللغة العربيّة معناها ومبناها ص ٣٢٧).

د- شرح معنى الكلمة:

يكون شرح الكلمة حسب تمام حَسَن «بذكر معانيها المتعدّدة التي يصلح كلّ واحد منها لسياق معيّن»، وقد فصلّ هذا الشرح في العناصر التالية:

- ذكر الأصل التاريخي للكلمة، فقد تكون لها صورة قديمة مهجورة أو مستعملة، وصورة أخرى حديثة مثل **بَكَّة ومَكَّة**، وعلى المعجم أن يذكرهما معا في محلّيهما.
- تخصيص مدخل لكل مشتقّ من مشتقات الجذر الواحد، فـجذر «ورد» مثلاً يضمّ عدّة مشتقات مثل «وارد، مورد، ورد... إلخ»، لكنّ «المعاجم العربيّة درجتْ على جعل حروف الجذر هي المدخل ثمّ تسرد الكلمات الداخلة تحته على غير ترتيب وبإلحاق عدة محدّدة» (اللغة العربيّة معناها ومبناها ص ٣٢٨).
- ثم شرح المعاني المختلفة للكلمة الواحدة، ويحسن في ذلك - حسب الكاتب - تجنّب الشرح بالمرادف لأنّ ما اعتبر من الكلمات مترادفا «لا يوجد بينها في الواقع إلا منطقة مشتركة من المعنى ثمّ يستقلّ كلّ منها بإقليمه الخاصّ، واختلاف المعنى بهذه الصورة يطعن في فكرة الترادف»، فإذا تعدّد الاستعمال الاصطلاحي للكلمة توجّب أن يشير المعجم إلى فروع العلم المستخدمة لتلك الكلمة كلّ بمعناها المخصوص، مثال ذلك أن يقال في تعريف «الفاعل»: «الفاعل الذي يفعل، وفي النحو الاسم المرفوع المُسند إليه فعل متقدّم، وفي الجريمة الذي يجني الجناية، وفي الفلسفة هو المؤثّر وهو ضد القابل... إلخ» (اللغة العربيّة معناها ومبناها ص ٣٣٠).
- ذكر شاهد لكل معنى من معاني الكلمة، لأنّ ذلك «يكشف عن الطرق المختلفة التي يمكن أن تستعمل الكلمة بها في نطاق التركيب بعد أن عرف معناها المفرد... فهذا يُرشد إلى اختلاف طرق استعمال الكلمة باختلاف الرتبة والتضامّ وغيرهما من القرائن».
- ويتوخّى المعجم تحديد ضmann الكلمة طبقاً لوجهي التضامّ وهما «التوارد» و«التلازم»، فمن أمثلة التوارد «صاحب الدار: مالكها، وصاحب الرسول: رفيقه، وصاحب الفضيلة: المثقّف في الشريعة، وصاحب الجلالة: الملك، وصاحب زيد: صديقه... إلخ»، ومن أمثلة التلازم «رغب فيه: طلبه، ورغب عنه: كرهه، ورغب إليه: استعانه... إلخ».

ويذكر تمام حسان في باب التضام ما سمّاه بـ «التعبيرات المسكوكة»، مثل: «يضرب أخماساً في أسداس، ويُلقى الحبل على الغارب، ويضع الأمور في نصابها... الخ، فهي كالأمثال لا تحتمل التغيير»، فهذه التعبيرات إن لم يوردها المعجم في حالتها المتكلسة تلك فإنها ستُوقع مَنْ يطلب تعريفها في الالتباس (اللغة العربية ص ٣٣١).

ثم أورد تمام حسان - على تلك الأركان والمعلومات المضمّنة في تعريف المفردات - شواهد كثيرة مفيدة من معجم القاموس المحيط للفيروزآبادي (اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣٢ وما بعدها). والحاصل عنده أن المعجم العربي «قد انتفع بنتائج المستويات التحليلية؛ أي النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، فالعنى المعجمي يستعين بالمعنى الوظيفي» (اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣١).

٢- الاشتراك الصوتي والتصريفي بين التعبيرات:

إن ما يهمنّا في هذا الاشتراك هو مظاهره في المعجم العربي بالاستناد إلى بحوث عربية، لذلك نبني هذه الفقرة بالشروع أولاً بإعطاء مقترحات أحد الباحثين العرب في هذه الظاهرة، ثم نُقدم مقترحنا في وصفها.

إن الوحدة المعجمية حسب «ابراهيم بن مراد» لا تكون إلا متفردة ومتميزة داخل النظام المعجمي العام، وذلك بفضل ما يكون لها من علاقات تقابلية مع سائر المفردات في هذا النظام. والمحاور الممكنة لهذا التقابل المعجمي هي: «الانتماء المقولي والتأليف الصوتي والبنية الصرفية والدلالة» (بن مراد - مقدمة لنظرية المعجم ص ١٠٦ وما بعدها)، وقد اشترط الكاتب لتفرد الوحدة المعجمية أن تكون متقابلة مع غيرها في محور واحد على الأقل من تلك المحاور، وأجاز احتمال أن تشترك مع غيرها في محور واحد أو أكثر من تلك المحاور. وأهمية هذا البحث بالنسبة إلينا تكمن في عدم نظره إلى الوحدات باعتبارها وحدات صماء غير قابلة للتجزئة، ممّا دعاه إلى تفصيل مفهوم الاشتراك ذاته حسب الأجزاء الأربعة في كل وحدة معجمية:

— فقد تشترك المفردة مع مفردة أخرى في خاصية التآليف الصوتي، لكنها تنفرد عنها في الانتماء المَقُولِي وفي الدلالة، ومثال الكاتب لذلك هو الفعل (Tendre) والصفة (Tendre) في اللسان الفرنسي. ومثالنا هو الفعل «هان، يهون، هُنْ مع جمع المؤنث الغائب» والضمير «هُنْ».

— وقد تشترك المفردة مع أخرى في الانتماء المَقُولِي وفي البنية الصرفية وتنفرد عنها في التآليف الصوتي وفي الدلالة، ومثال ذلك في العربية «كاتب» و«كاذب».

— وقد تشترك المفردة مع أخرى في التآليف الصوتي والبنية الصرفية وتختلف عنها في الانتماء المَقُولِي وفي الدلالة، ومثاله في العربية هو الاسم «بَر» والصفة «بَر».

— وقد تشترك المفردة مع أخرى في الانتماء المَقُولِي وفي الدلالة لكنها تختلف عنها في التآليف الصوتي وفي البنية الصرفية، ومثاله في العربية هو مترادف اسمي «أسل» و«سَمار» في الإشارة إلى نوع من النباتات الشوكية.

— وقد تشترك المفردة مع غيرها في كل الخصائص باستثناء خاصية الدلالة، ومثال ذلك في العربية هو «حُرص» بمعنى حلقة من ذهب، و«حُرص» بمعنى جريدة النخل، إلا أن الاسم الأول مُقترض حسب الكاتب من اللسان اليوناني.

— وقد تشترك المفردة مع غيرها في كل الخصائص باستثناء خاصية التآليف الصوتي، ومثاله في العربية هو «خرسة» و«خرصة» (بمعنى نوع من الطعام)، والاختلاف الصوتي راجع هنا إلى إبدال السين صادًا حسب الكاتب.

والحاصل ممّا سبق حسب الكاتب أنّ استقامة النظام المعجمي تقتضي «وجود تلك الخصائص التمييزية الأربع، ولا يمكن أن تشترك وحدتان معجميتان فيها جميعاً، بل لا بدّ أن تنفرد كلّ منهما عن الأخرى بخاصية واحدة على الأقلّ من تلك الخصائص» (بن مراد ص ١١٢).

غير أن عنوان فقرتنا وهو «الاشتراك الصوتي والتصريفي» يفرض علينا إجراء تعديل على محاور الاشتراك بين المفردات المعجمية، وذلك بالاكتفاء منها بمحوري التأليف الصوتي والبنية الصرفية، أما محور «الانتماء المقولي» فنرى أنه أقرب إلى ضمّه إلى الاشتراك المعجمي لاحقاً، وأما محور «الدلالة» فنرى أنه أقرب إلى ضمّه إلى الاشتراك الدلالي لاحقاً. وسيكون الاشتراك الصوتي والتصريفي مُحِيلاً هكذا على ثلاثة محاور كبيرة نفصلها لاحقاً وهي:

- الاشتراك في الجذر المعجمي الذي يُعطي للمفردات صوامتها (les consonnes).
- الاشتراك في البنية الصرفية (وزناً وصيغة) وهي تُعطي للمفردات صوائتها (les voyelles).
- الاشتراك في الجذور وفي البنية الصرفية معاً، وهي الحالة التي تُفضي إلى ما يُسمّى بـ «الاشتراك اللفظي».

وقد بنينا هذه المقترحات على نظرنا للمعجم الذهني (ووجهه المحسوس الذي هو القاموس المكتوب)؛ إذ نعدّه نصّاً واحداً مُتصلاً ومتناسقاً ومائلاً في «ذاكرة» المحلّل (الآلي أو البشري) الذي ينتظر أن يُواجه أولاً - على الصعيد العملي - مهام تفكيك الشكل الظاهري للنصوص، سواء الشكل الصوتي والمقطعي بالنسبة إلى ما يسمعه، أو الشكل الخطي والكتابي بالنسبة إلى ما يقرؤه، وستزداد هذه الفكرة وضوحاً عند التعرض لتمييز مارتن في عملية تحليل النصوص بين نشاط الترويج النصي - وهو ساذج وآلي (وربما غيروي) -، وبين نشاط تصفية المعنى وهو متشعب ومعقد لمسأله بالأبنية التركيبية والدلالية موضوع الفقرتين التاليتين.

٣- مظاهر الاشتراك المعجمي المقولي في القاموس:

يمكن أن نصوغ إشكالية هذه الفقرة في سؤال واحد قابل للتفريع وهو: كيف يتعرّف المحلّل على هوية وحدة ما أثناء مباشرته للنصوص؟ وكان يمكن أن لا يُطرح هذا

الإشكال أصلاً في شأن استعمال الألسنة الطبيعية لو كانت هذه الألسنة شبيهة - في نسيجها المَقُولِيّ - باللّغات الاصطناعيّة من حيث إنّ:

— لكلّ رمز في هذه اللّغات قيمة واحدة.

— ولكلّ قيمة فيها رمزا واحدا.

— لكنّ واقع اللّسان الطبيعيّ - متمثلاً في معجمه - مختلف عن ذلك الافتراض شبه الخياليّ، فالشائع في هذا المعجم هو أن يكون:

— لكلّ قيمة فيه أكثر من دالّ واحد، وهذا المبدأ هو أساس لعلاقة الترادف المبررة للتعريف المعجمي نفسه.

— ولكلّ دالّ في هذا المعجم - أحيانا - أكثر من قيمة، وهذا المبدأ أساس لعلاقة الاشتراك المبررة لصفة الاقتصاد في حجم المخزون كلّ (Lerot Précis de linguist. Générale، - p. 143).

وإشكالنا يتمثّل في كون ذلك الاشتراك سيُصاحَب - لا محالة - الدالّ المعجمي حتّى في أثناء اندراجه في سياق نصّيّ ما على لسان متكلّم ما، فيكون منبعاً محتملاً للالتباس في ذلك السّياق، فكيف سيتعرّف المحلّل على هويّة القيمة المقصودة في ذلك النصّ دون غيرها من القيم التي يحتملها نفس الدالّ؟ وعلى الإجابة أن تكون - من زاوية التحليل لا التكوين - متفاصلة، ذلك أنّ من يقرأ سطورنا هذه مثلاً سيصادفه لفظ «لسان» وسيفترض بالاستناد إلى المخزون المعجميّ الوضعيّ أن مدلول هذا اللفظ هو «إما العضو الناطق في سياق مثل «على لسان المتكلّم»، وإما لغة العرب في سياق مثل «اللسان العربيّ». لكنّ ذلك القارئ لن يتسامح مع إجابة تقع بين هذا وذاك في سياق مثل «أين لسانك؟»، بل سيطلب فيها كما طلب في غيرها تفاصلاً في المدلولات «إما... وإما...». أمّا المقاييس في إجراء ذلك الحُكم المتفاضل والتي «تسمح بالتمييز بين

مختلف استعمالات المدلول نفسه فهي: -أ- انتماء تلك الاستعمالات إلى مَقُولات دلالية متميزة. -ب- وتعيين عدد المشاركين ومراتبهم. -ج- والقيود الانتقائية الدلالية»^(١).

فهذه المقاييس في حالة «التعدد المعنوي» - أي كلمة ذات مدلول واحد متفرّع إلى أكثر من قراءة (acception) - هي:

أ- انتماء تلك القراءات إلى مَقُولات دلالية متميزة.

ب- وعدد المشاركين ومراتبهم في حالة التعبيرات الفعلية خاصة.

ج- وقيود الانتقاء في حالة تلك التعبيرات أيضاً.

وهذه المقاييس هي ما سنبنى على أساسها فصل «مظاهر الاشتراك المَقُولي في القاموس»، علماً بأن كل اختيار من جهة المحلل لقراءة ما دون غيرها إنما ينطوي على إصدار حكم مَقُولي ما (catégorisation) أي عملية مَقُولَة، فتكون تلك الفقرات هي:

- تعرّف المحلل على المَقُولَة بتحديد انتمائها الفرعي (محسوس / مُجرّد، حي / غير حي، إنساني / غير إنساني... إلخ)، وسنطبق هذا المقياس على مُعطيات الاشتراك في قسم التعبيرات الاسمية خاصة.

- تعرّف المحلل على المَقُولَة بتحديد عدد المشاركين في الحدث، وسنطبق هذا المقياس على مُعطيات الاشتراك في قسم الأفعال المختلفة من حيث لزومها أو تعديها (والصفات المُتصلة بتلك الأفعال).

فقد افترض مارتن أن مقارنة «المَقُولات التركيبية» تقضي أساساً بالتمييز بين المَقُولات الكبرى ثم بالتمييز داخل كل مَقُولَة كبرى بين مَقُولاتها الفرعية. ففي نشاطنا اللغوي اليومي - في المستوى التركيبي - لا نكف عن ممارسة لعملية مَقُولَة ما نلقاه عن غيرنا، وذلك على مرحلتين:

(1) « Les critères qui permettent de distinguer les acceptions d'un même signifié sont: (a) l'appartenance à des catégories sémantiques distinctes (b) le nombre et le rang des actants et (c) les contraintes sémantiques de sélection » (Lérot - Précis de linguist. Générale P. 146).

- مقولة أساسية تقتضي التمييز بين ما هو صفة (تعبيرات فعلية) وما هو غير صفة (تعبيرات اسمية).
- ومقولة فرعية تقتضي التمييز بين أقسام التعبيرات الوصفية من جهة والتمييز بين أقسام التعبيرات غير الوصفية من جهة أخرى.
- وفي هذا المستوى التركيبي طرح مارتن مشكل الاشتراك المَقْوِي، أي أن يكون لوحدة معجمية واحدة أكثر من قراءة

٤- مظاهر الاشتراك الدلالي في القاموس:

معالجة مشكل الاشتراك المَقْوِي يجب - حسب عدة كُتّاب - أن تسبق منهجياً وربما على صعيد الواقع اللغوي أيضاً كل محاولة للعثور على «الخطاطة الحملية» لتلك الوحدة المعجمية. يقول ليرو مثلاً: «يفترض كل تحليل حملي أن نكون قد حدّدنا قبله بدقة استعمالات التعبير الحملي المقصود؛ ذلك أن الشحنة الحملية لأي وحدة معجمية مرتبطة مباشرة بالمدلول المخصوص الذي تعبّر عنه تلك الوحدة. وبالتالي ستمتلك الوحدة المعجمية المشتركة (polysémique) من الشحنات الحملية بقدر ما تمتلكه من استعمالات»^(١).

إذن يفترض في المحلّل أن يجد نفسه الآن - بعد فضّ الاشتراك المَقْوِي - في مواجهة تعبيرات أحادية القراءة، مثل:

- «تفتّت الشيء: تكسّر وتفرّقت أجزأؤه».
- «حج الرجل فلانا: نظر إليه باستنكار».

(1) « L'analyse valentielle suppose qu'on ait au préalable identifié correctement les acceptions: La valence d'une unité lexicale est directement liée aux significations particulières exprimées par cette unité, en conséquence, une unité lexicale polysémique possède autant de valences qu'elle a d'acceptions » (Lérot – Précis de linguist. Générale. P.161).

— «أعطى الرَّجل غيره الشيء:ناولهُ إياه».

— «رمح الحمار فلانا:رفسه برجله».

— «جثَّ الريح الشجرة:قلعتها».

فالاشتراك الدلالي في مثل هذه المُعطيات لا يكمن في التعبيرات المفردة بل يكمن في التوليفة كلّها، وبالتحديد في «الخطّاطة الحملية»، ويكفي للاستدلال على ذلك أن نطوي ذكر الأفعال في تلك التوليفات حتّى نحصل على:

— الشيء.

— الرَّجل فلانا.

— الرَّجل غيره الشيء.

— الحمار فلانا.

— الريح الشجرة.

فالسؤال حينها هو: ما التعبير الحملي الذي يمكن أن يحتلّ الموقع الفارغ في كلّ من تلك التوليفات؟ وواضح أن مئات التعبيرات مرشّحة لأداء هذه الوظيفة، لذلك سيُقال عنها إنّها مشتركة في خطاطتها الحملية (Schéma prédicatif)، وهذا اشتراك ذو طبيعة دلالية تأليفية، ولا يبالغ المرء إذا توقّع أن جلّ الالتباسات المستعصية في النصوص لاحقاً ستكون راجعة إلى هذا الاشتراك الدلالي.

أمّا تعريف الدلالة والتوليفة الدلالية -هنا- فيعود بنا إلى التذكير بالمهمّة النهائية للمُحلّل البشريّ أو الآليّ، على حدّ قول مارتن: «المهمّة النهائية للمُحلّل - على صعيد التحليل القوليّ (Locutoire) - هي العثور على الخطاطات الحملية المتمحورة حول التعبيرات الفعلية في النصّ الذي يحلّله»⁽¹⁾.

(1) «La finalité de l'analyse est d'établir le schéma prédicatif. Ce schéma s'organise autour du verbe» (SEA- P.53)

وليس غرضنا في هذا الكتاب وصف المعالجة الفعلية للنصوص بل غرضنا فيه هو وصف لبعض الأدوات الضرورية في إنجاز تلك المعالجة، ومن تلك المكونات (أو الأدوات) ما يخزنه كل فرد في ذاكرته من أبنية حملية تتمحور كل بنية منها حول فعل (أو تعبير فعلي) يمكن تسميته هنا بـ«المحمول»، أما ما يدور في فلكه فيمكن تسميته بـ«الموضوعات» (Arguments)، ومثالها هو:

— qqn1 conseiller à qqn2 de faire qqch

— نصح الشخص ١ الشخص ٢ بفعل شيء ما

— Qqn1 - Agent - conseiller à qqn2 - Dest - de faire qqch - objet -

— الشخص ١ (الْمُنْفَذ) نصح الشخص ٢ (الْمُتَلَقِّي) بفعل شيء ما (الموضوع)

— Qqn1 - Agent - conseiller à qqn2 - Dest - [qqn2 - Agent - faire qqch objet].

— الشخص ١ (الْمُنْفَذ) نصح الشخص ٢ (الْمُتَلَقِّي) [الشخص ٢ (الْمُنْفَذ) سيفعل شيئاً ما (الموضوع)]

ومن النصوص المتطابقة مع هذه البنية:

— نصح المصرفي مريم ببيع أسهمها

— Le banquier aurait conseillé à Marie de vendre ses actions.

ولئن اكتفى مارتن بالتمييز بين وظيفتي «إنسان» qqn و«شيء» qqch في الخطاطات الحملية للتعبيرات الفعلية فمن الممكن أن نضيف إليها -على إثر ليرو- وظيفة ثالثة تتوسطهما هي «الحي»، ويبقى الأمر دائماً متعلقاً بالوظائف وليس بالمقولات (موضوع الفصل السابق)؛ لأن «إنسان و شيء وحي» يُنظر إليها هنا كموضوعات لها أدوار معينة (ونمطية) تؤديها في «مشهد» الحدث، ويكون المحمول هو الدالة (Fonction) الرابطة بين تلك الموضوعات والمحددة لدور كل منها. ومن الذين درسوا بتفصيل وتبسيط هذه المفاهيم نذكر:

باتريك شارودو- نحو الخطاب- ١٩٩٢- الفصل ٩ منه «العمل والمتعاملون» .

(P. Charoudeau- Grammaire du discours. 1992. Chap9: l'action et les actants- P 367)

وسيكون هذا الكتاب مرجعنا في تبين عدّة مفاهيم تخصّ البنية الحملية وأصناف الأحداث والوظائف الدلالية والعلاقات بين المشاركين في الحدث... وتنبع أهمية هذا الكتاب بدءاً من عنوانه من كونه ينظر إلى الأبنية الحملية باعتبارها «الخيوط» التي سينسج بها المتكلم خطابه فيما بعد، وهذه النظرة هي التي تساعد على الانتباه بسهولة إلى مظاهر الاشتراك والالتباس في الكلام.

خاتمة القسم الأول:

نبدي بعض التعليقات في شأن المظاهر السابقة للاشتراك المعجمي:

نلاحظ عند التفصيل أن مظاهر الاشتراك تتناقص شيئاً فشيئاً كلما تدرجنا في التفرع المَقُولِي على صعيد ما تنتقيه المحمولات من موضوعات وعلى صعيد ما تنتقيه الموضوعات نفسها (حي / غير حي، وعقل / غير عقل، ومُجَرَّد / محسوس) من محمولات. وتزداد التفاصيل أكثر - فتنقص مظاهر الاشتراك - إذا استعملنا معايير دلالية في التصنيف تكون أكثر التصاقاً بواقع الاستعمال اللغوي، مثل معايير «أقسام الأشياء» و«الحقول الغرضية» و«المجالات». (SEA - p.62 - 63) إن مظاهر الاشتراك في هذه الحالات تميل أكثر إلى التخصص (spécialisation) فتنقص بالتالي جدتها.

الملاحظة الثانية في هذه الخاتمة مفادها أن التراكيب الجُمليّة كلما جنحت من البساطة إلى التعقّد ازدادت احتمالات الاشتراك فيها. وهذا باب واسع أولينا عناية كبيرة في كتاب آخر^(١). ومن الأمثلة التركيبية على ذلك أن نأخذ المركّبين التاليين:

— [مال الرجل إليه (في جذر: م، ي، ل)]

— و [نظر الرجل إليه (في جذر: ن، ظ، ر)] ثمّ ندمجهما في مُركّب واحد مثل:

— [مال الرجل ناظراً إليه] فيكون هذا المُركّب الثالث مُركّباً مشتركاً نظراً لازدواج التعليق في المُركّب الحرفي (إليه).

أما الأمثلة الدلالية لذلك فهي كثيرة أيضاً، كأن نأخذ المُركّبين التاليين:

— [طَرُوتُ الثمار]

— و [طَرُوتُ الخُضار] ثمّ ندمجهما في مُركّب واحد مثل:

— [ثمار وخضار طرية] فيكون مُركّباً مشتركاً لازدواج التعليق في المحمول (طرية).

(١) كتاب: الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١.

ونحن في كل ذلك لم نغادر ما تتيحه الأبنية القولية في القاموس ومعانيها من صياغات محتملة.

الملاحظة الثالثة ستكون ممهّدة للفقرة التالية : ومفادها ضرورة التمييز بين الجملة (أو المركّب الجمليّ) منظورا إليها في القاموس، وبين النصّ (أو الملفوظ) منظورا إليه في الخطاب العاديّ، ذلك أن نظرنا إلى الجملة في القاموس كانت وستكون نظرة مشابهة لنظرنا إلى المفردات، فكما تندرج المفردات في القاموس اندراجا جدوليا يقبل الوصف على صعيد المبنى والمعنى فإنّ الجُمْل «البسيطة»^(١) (وخصوصا الفعلية منها) مندرجة فيه أيضا في شكل جداول تقبل الوصف والمقارنة على عدّة أصعدة تركيبية ودلالية. أمّا في ثنايا النصوص المتلفّظ بها فإنّ الجملة - والجمل المتتالية - سننظر إليها باعتبارها أقوالا ناتجة عن أعمال قولية يكتنفها الخطاب والمتخاطبون ومقامات التخاطب، وبالتالي فإنّ النظرة السياقية هي التي ستكون غالبية على الجمل من هذه الزاوية، ومع ذلك فإنّنا سنواصل الاكتفاء بدراسة الأبنية القولية (locutoires) ومعانيها في هذه النصوص المتلفّظ بها، ولن نتطرق إلى أبنيتها المضمّنة في القول (illocutoires) في هذا البحث.

إنّ التمييز السابق بين المركّبات الجُمليّة في القاموس وبين النصوص المتلفّظ بها في الخطاب العاديّ قد يفسّر الفصل الذي اعتمدناه حتّى الآن بين مفهومي الاشتراك والالتباس، فالاشتراك هو علاقة معجمية جدولية بين مباني الوحدات أو بين معانيها في القاموس، أمّا الالتباس فهو واقع (fait) نصّي سياقيّ قد يعتري تعبير وحدة ما (كلمة أو كلام) أو مضمونها في ثنايا الخطاب.

في القسم التالي سنوظف المفاهيم النظرية والمنهجية الواردة في المدخل السابق في تحليل الاشتراكات المعجمية المختلفة في القاموس العربيّ.

(١) الجمل البسيطة هي التي قال عنها صالح الماجري (في خاتمة فصلنا الرابع سابقا) إنها شبه مُنحصرة إحصائيا (non fini)

القسم التطبيقيّ

مستويات التحليل في القاموس العربيّ



المنوال القاموسيّ
في التحليل اللغويّ

مقدمة

أصبح من المؤكد الآن أن للمخزون القاموسي لدى الفرد دوراً حاسماً في معالجته اليومية للنصوص^(١)، وقد سبق لنا في المدخل النظري أن اعتبرنا الوحدة المعجمية - في الإجراء التحليلي - وحدة متعددة المستويات، فهي في الآن نفسه:

— وحدة خطية.

— وحدة صوتية تصريفية.

— وحدة تركيبية دلالية.

ويُفترض نظرياً في القاموس أن يشتمل - في شأن كل وحدة - على مختلف تلك المستويات؛ كأن يُعرّف بالوحدة «ضلع» كما يلي:

— الوحدة الخطية: ضلع، يكتبها الناس عادة دون شكّل.

— الوحدة الصوتية التصريفية: (ض / ـ / ل / ـ / ع / ـ)، ضلع
يضلع ضلعاً فهو ضالع وهي ضالعة من قوم ضالعين وضالعات...

— الوحدة التركيبية الدلالية: ضلع الرجل عن الحق - ضلع الشيء...

— ثم يذكر لها معناها أو معانيها المختلفة.

ومما استفدناه أيضاً من مدخلنا النظري أنه سيكون من الأجدي عند وصف ظاهرة الاشتراك القاموسي أن نفترض وجود تطابق كفي بين المعجم الداخلي الذي يختزنه كل منا باعتباره متكلماً بالعربية وبين القاموس الصناعي المكتوب (Dictionnaire) في أونة من أونات تطور لساننا العربي، ومعنى التطابق الكيفي أننا لن نراعي في اختيار مدوّنتنا القاموسية

(١) وذاك ما وقف عنده أيضاً لغويون معاصرون كثيرون من أمثال جاك لوروت Lerot في قوله:

«Les règles idéolexicales sont réversibles car on peut les utiliser à la fois pour une démarche de type interprétatif si l'entrée est une unité lexicale et la sortie une unité sémantique» et pour une démarche de type génératif si l'entrée est sémantique et la sortie lexicale» (Lerot - Précis...-P261).

عوامل مثل كمية المفردات، ولا النقص العارض والحتمي في التعريف بهذه المفردة أو تلك، ولا حتى طريقة ترتيب المفردات حسب حروفها الأوائل أو الأواخر... إلخ، بل ما سيُعنيه التطابق الكيفي بين القاموسين الداخلي والخارجي - عندنا - هو أمران، هما:

١- طريقة انتظام المدخل القاموسي الواحد حسب سلمية ثابتة:

- تبدأ بالوصف الخطي لهذا المدخل.
- ثم تُسند إليه وصفه الصوتي، ثم وصفه التصريفي.
- ثم تُسند إليه وصفه التركيبي الدلالي بأن تذكر له مَقُولته وتأليفاته الإلزامية الممكنة.
- وتنتهي هذه السلمية بذكر المعنى الشائع المستعمل في هذا المدخل.

٢- ثم طريقة التنشيط الفعلي لتلك الأوجه المختلفة في عملية تحليل النصوص، وهي طريقة يمكن لنا أن نترجمها في شكل «سؤال وجواب» يطرحهما - في الواقع - مُحلّل النص على قاموسه الداخلي أثناء المعالجة هنا الآن، أسئلة مثل: كيف تقرأ هذه الكلمة؟ أو كيف تسمع؟ أو كيف تُوزن أو تصاغ؟ أو كيف تستعمل في السياق؟ ثم ما هو معناها الدقيق في هذا السياق دون غيره؟

وصانع القاموس الخارجي إنما ينسخ هذه الأسئلة ويجيب عنها - كتابة - بما يعتقد أنه موجود فعلياً في القاموس الداخلي لمتكلم عادي بالعربية، والفرق بين صانع القاموس ومستعمله قد لا يكون إلا في محور الاهتمام، فبينما يلتزم الأول بطرح كل الأسئلة السابقة ويجيب عنها في كل مدخل من مداخل قاموسه قد لا يحتاج مستعمل القاموس هنا الآن إلا للإجابة عن سؤال واحد منها.

وبناء على المواصفات السابقة للمدونة القاموسية فقد اخترنا قاموساً صغيراً في حجمه لا يتجاوز عدد مداخله عشرة آلاف مدخل تقريباً، وهو: «القاموس المدرسي»^(١).

(١) من تأليف الجيلاني بلحاج يحيى وبلحسن البليش وعلي بن هادية - الشركة التونسية للتوزيع - تونس ١٩٨٣ (٥٨٠ صفحة).

وقد وضع مقدّمته عبد القادر المهيري ناسبا إليه عدّة مزايا منها أن «مؤلفيه حرصوا على الاستفادة من أوّل ثمرة أسفرت عنها محاولة ثلّة من الباحثين لضبط رصيد لغويّ أوّل، فضمّنوا معجمهم مفردات «الرصيد اللغويّ الوظيفيّ» في منطقة المغرب العربيّ» (مقدّمة القاموس المدرسيّ). كما أثنى عليه في مجلة المعجميّة د. رشاد الحمزاوي قائلاً: «إنّه أوّل معجم مدرسيّ مغربيّ عصريّ... وإنّ منهجه ميسر يقرب من العربيّة ومعانيها واستعمالاتها دون عناء... وإن مادّته اللغويّة حديثة ومستمدّة من الرصيد اللغويّ الوظيفيّ المغربيّ الذي كان حصيلة أعمال وأبحاث لغويّة ميدانيّة... وهذه أوّل مرّة يرتبط معجم عربيّ بالألسنة الحديثة وأبحاثها الميدانيّة التطبيقية... ثمّ إنّ خلا من الاستعمالات الغريبة والحوشية واشتمل على تعريفات مبسّطة تركز على أربعة عناصر بالنسبة إلى الفعل مثلاً هي: المضارع والأمر، والمصدر، ثم جملة يستعمل فيها الفعل المذكور، ثمّ المرادف» (مجلة المعجميّة عدد ١ - ١٩٨٥ ص ١٩٠).

وفيما يخصّنا فإن هذا القاموس الصغير يستجيب للحدّ الأدنى من شروط مدونة قاموسيّة قد تمثّل المخزون المتوسّط للمتكلّم العاديّ بالعربيّة الحديثة، بمعنى أنّنا سننظر فيه وكأنّه مائل بالفعل في عقل ذاك المتكلّم ممّا سيُيسّر علينا إجراء حسابات أفقيّة وعموديّة للعلاقات والقيم الماثلة في المداخل وفي التعريفات وفي المعلومات المضمّنة في هذا القاموس، وستكون جلّ أمثلتنا مستقاة من هذا القاموس وخصوصاً في القسم الراهن من بحثنا. إذن سنطرح بناء على ما سبق الأسئلة التالية على هذا القاموس -وكأننا إزاء عملية معاينة فعلية للنصوص- ثمّ ننظر بعد ذلك تباعاً في إجاباته عنها:

- هذه الكلمة كيف تُقرأ؟ أو مشكل الاشتراك الخطّي.
- هذه الكلمة كيف تُسمع؟ أو مشكل الاشتراك الصوتي.
- هذه الكلمة كيف تُوزن أو تُصاغ؟ أو مشكل الاشتراك التصريفيّ.
- هذه الكلمة ما انتماؤها المَقُولِيّ التركيبيّ؟ أو مشكل الاشتراك المعجميّ.
- هذه الكلمة كيف تُستعمل في السّياق المباشر؟ أو مشكل الاشتراك المعجميّ الدلاليّ.

الباب الأول

مظاهر الاشتراك الخطّي

هو ما يشترك في الخطّ

المنوال القاموسي
في التحليل اللغوي

مقدمة

من الوجهة اللسانية المحضة يكون الخطّ حسب دي سوسور وسيلة ثانية في «تمثيل اللغة» بعد وسيلة النطق (دي سوسور - دروس في الألسنية العامة ص ٤٩)، والنطق سابق على الخطّ ومستقلّ عنه تماماً حسب دي سوسور، دليله على ذلك أنّه من الزاوية التاريخية كان النطق على الدوام أكثر ثباتاً من الخطّ الذي تراوح بين الصورة الإيديوغرافية تارة، والصورة الصوتية تارة أخرى (نفسه ص ٥٠-٥٢). أمّا في تراثنا اللغويّ فلم يخرج أسلافنا عن ذلك المسار العامّ في النظر إلى العلاقة بين الخطّ والنطق، غير أنّهم نزلوا هذا الإشكال في إطار أعمّ من إطار دي سوسور وأكثر خصوبة منه، إنّهُ إطار العلاقة بين الثلاث: الخطّ واللفظ - لا النطق - والمعنى، وجعلوا لكلّ منها بخلاف دي سوسور - «أوضاعاً» هي مآقي الانفصال بين ثلاثتها وهي في الآن نفسه مآقي الاتّصال بينها، فانفصال بعضها عن بعض راجع إلى أنّه «لا علاقة معقولة بين المعاني والألفاظ على الأمر العامّ ولا بين الألفاظ والنقوش الموضوعية، ومن ثمّ جاء اختلاف اللغات والخطوط العربية والرومية وغيرها» (القلقشندي (٨٦١هـ) صبح الأعشى، ج ٣ - ص ٥).

أما الاتّصال بينها فراجع إلى الوظيفة المنتظر أن يؤدّيها كلّ منها «فوضع الخطّ كان لأداء اللفظ المقصود فهمه للناظر فيه، ووضع اللفظ كان لأداء المعنى الحاصل في الذهن» (نفسه)، فالخطّ يكون بهذا تمثيلاً للفظ - وليس النطق - واللفظ يكون تمثيلاً للمعنى. وهكذا نكون أمام علاقتين أساسيتين لا ثالث لهما وهما:

— تمثيل الصورة الخطيّة للصورة اللفظيّة.

— وتمثيل الصورة اللفظيّة للصورة الذهنيّة (اللفظ يُقَطَّع المعنى (articuler)، أي يُفصله ويُعطيه شكلاً).

ولا توجد على ما يبدو علاقة من أي نوع بين الصورة الخطّية والصورة الذهنيّة إلا بتوسّط الصورة اللَّفْظيّة (بخلاف ما يحدث في الكتابة الإيديوغرافيّة)، وهذا يُلاحظ من جهة الفرد الكاتب الذي يُحوّل فكرته إلى لفظ أولاً، ثمّ يُحوّل هذا اللَّفظ إلى خطّ، كما يلاحظ من جهة القارئ الذي يُحوّل الرسوم البصرية إلى لفظ أولاً ثمّ يُحوّل هذا اللَّفظ إلى فكرة^(١).

وعلى هذا الأساس عرّف أسلافنا علم الخطّ بربطه بتمثيل اللَّفظ دون المعنى، فهو «علم تتعرّف منه صور الحروف المفردة وأوضاعها وكيفيّة تركيبها في الخطّ، وما يُكتب منها في السطور وكيف سبيله أن يُكتب، وما لا يُكتب، وإبدال ما يُبدل منها في الهجاء، وبماذا يُبدل» (القلقشندي - صبح الأعشى ج ٣ - ص ٣).

وللتغلّب على الغموض الاصطلاحيّ الوارد في الشاهد الأخير نقترح تبنيّ الجهاز المصطلحيّ التّالي الموازن بين مستوى الخطّ ومستوى اللَّفظ، وهو مأخوذ من المرجع التّالي:

(Dubois - Dictionnaire de linguistique - Orthographe p 349)

المستوى	الصّعيد	الوحدات العليا في تحليل اللَّفظ Mots simples ou composés	الوحدات العليا في تحليل الخطّ Unités graphiques كلمات خطّية
التقطيع الأول	نظرياً	صّرافم morphèmes	صّرافم خطّية Morphèmes graphiques
	إنجازياً	بديلات صرّفمية Allomorphes	بديلات خطّية Allographes

(1) (Klinkenberg 1996- Le transcodage p 221224- ... Dubois – Dictionnaire de linguistique – Orthographe. p 349)

صَوَائِمَ خَطِيَّةَ Phonèmes graphiques	صَوَائِمَ Phonèmes	نظرياً	التقطيع الثاني
بديلات خَطِيَّةَ Allographes	بديلات صَوْتِيَّةَ Allophones	إنجازياً	

وبناء على هذا الجدول فإنه إذا قال الاستريادي (-٦٨٦هـ) «إنَّ الأصل في كلِّ كلمة أن تُكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها» (الرضي - شرح الشافية - ج ٣ - ص ٣١٥) فإنه إنما يقصد إمكان حصول التطابق بين اللفظ والخط على الصعيد النظريِّ فحسب، أي بين الثنائيات النظرية الموجودة في الجدول السابق، أما على الصعيد الإنجازيِّ فما يسود هو التنوع المضبوط في بدائل الاستعمال سواء على صعيد اللفظ (أي الدوال اللفظية) أم صعيد الخط (أي المثيرات الخطية)، وهذان الصعيديان يسود بينهما تطابق نسبيِّ عبَّر عنه ابن درستويه (-٣٤٧هـ) قائلاً: «اعلم أنَّ الكتاب ربَّما يكتبون الكلمة على لفظها أو يحذفون منها ما هو فيها، ويثبتون فيها ما ليس منها، ويبدلون الحرف من الحرف، ويصلون الكلمة بأخرى لا تتصل بها، ويفصلون بين أمثالها، ويختزلون عامة صور الحروف اكتفاء بالطائفة منها، ولا ينقُطون ولا يشكّلون إلا ما ألبس، يحاولون بكل ذلك ضرباً من القياس يُذكر في موضعه إن شاء الله» (ابن درستويه - كتاب الكتاب، ص ٢٠).

وقد كان ابن عصفور (-٦٦٩هـ) أكثر ضبطاً في التمييز بين ما لا يكتب على لفظه وما يكتب على لفظه في قوله: «الهجاء ينقسم قسمين: قسم للسَّمع وقسم لرأي العين. فالذي هو للسَّمع هو خط العروضيِّين، وذلك أنهم يكتبون ما يسمعون خاصة لأنَّ الذي يُعتدُّ به في صنعة العروض إنما هو ما لُفَّظ به. والذي هو لرأي العين ينقسم سبعة أقسام: ممدود ومقصور ومهموز ومنقوص وما زيد فيه وما نقص منه، والسابع هو ما عدا هذا وهو المكتوب على لفظه» (ابن عصفور - شرح الجمل - ج ٢ - ص ٣٥٥)، وقد فصل ابن عصفور بعد ذلك الأقسام الستة غير المكتوبة على لفظها.

غير أن المتأمل في تفكير الأعلام الأربعة في علاقة اللفظ بالخط (ابن درستويه وابن عصفور والقلقشندي والاسترياذي) يلاحظ أولاً أن الخلف منهم ينقل عن السلف، كما يلاحظ أن وجهة نظرهم كانت دائماً وجهة نظر الباحث الكاتب؛ أنت - أيها الكاتب - كيف يمكنك أن تجنب الخطأ في كتابة المهموز والممدود والمنقوص والمقصور والناقص في خطه والزائد فيه، وهي وجهة نظر مفيدة لكنها لا تمثل جوهر بحثنا، ما يمثل جوهره هو وجهة نظر القارئ؛ أنت أيها القارئ كيف تنتقل من خطوط بصرية ذات بعد واحد إلى طور استعادة الصورة اللفظية ذات البُعدين على الأقل، وهما بُعد التقطيع الأول وبعد التقطيع الثاني؟

وفي هذا الأفق الإشكالي الجديد سيستعيد القاموس الداخلي للفرد أهميته الكاملة، إذ فيه ستنجح المزاوجة النصية (Appariement textuel) - أو ستفشل - بين الصورة الخطية المطالعة هنا/الآن في نص مكتوب من ناحية، وبين نظيرتها اللفظية المخزنة في ذاكرة الفرد من ناحية ثانية. ويمكن تجربة هذه الرؤية على ما يُقيد هنا/الآن من كلمات خطية على هذه الورقة. وبعد التجربة سيبرز صنفان لثالث لهما من الاشتراكات الخطية في عين القارئ هما:

— مظاهر اشتراك خطي يمكن إعادتها بسهولة إلى مظاهر الاشتراك اللفظي (الصوتي أو التصريفي) نظراً إلى الأسبقية المتأصلة للمنطوق على المكتوب، ومثالها في التجربة السابقة هو كلمة «ورقة» إذ لها على الأقل قيمتان متفاصلتان في القاموس الداخلي للقارئ (هما ورقة الشجرة وورقة الكتاب)، ويبقى المستوى الخطي «برئاً» من اشتراكها.

— ومظاهر اشتراك خطي لا يمكن إعادتها إلى الاشتراك اللفظي نظراً إلى اختلاف القيم هنا وهناك في هذه الحالة، ومثالها في التجربة السابقة هو كلمة «يُقيد»: أهي مكسورة العين أم مفتوحها أي الياء؟ والخط - دون اللفظ - هو المسؤول

عن هذا الاشتراك، وقد ذكر ابن درستويه من قبل أن عدم النقط وعدم الشكّل إنّما هو ضرب من القياس يلتزمهما الكتاب، وليس أبدأ من باب الشاذّ المحفوظ (كتاب الكتاب ص ٢٠). وسيكون من الأفضل -ربّما- تناول حالة الاشتراك الخطّي هذه بوصفها حالة خامسة قصوى ضمن الحالات الخمس الممكنة نظرياً في العلاقة بين الخطّ واللفظ، وهي الحالات التي لخصتها «نينا قطاش» مفترضة أن «كلّ خرق لمبدأ أحادية الوجه في الخطّ أو في اللفظ - في الوحدة الواحدة - سيعدّ مبدئياً سبباً من أسباب التباسها»^(١).

وهذه الحالات الخمس هي:

- صورة خطيّة واحدة لصورة لفظيّة واحدة (أحادية الوجه).
- صورة خطيّة لا صورة لفظيّة لها.
- لا صورة خطيّة لصورة لفظيّة واحدة.
- أكثر من صورة خطيّة لصورة لفظيّة واحدة.
- صورة خطيّة واحدة لأكثر من صورة لفظيّة.

ويمكننا أن نتناول هذه الحالات - بخلاف قطاش - داخل محورين كبيرين أحدهما عام نعتمد فيه على بعض المصنّفات النحويّة أما المحور الثاني فهدفه هو النظر في الاشتراك القاموسي في الصورة الخطيّة بالاعتماد على معجم «القاموس المدرسي» المعروف به سابقاً.

(1) «Toute infraction au principe de biunivocité sera considérée dans un premier temps comme ambiguïté» (Catach - Ambiguïté et écriture, 1985, p 76).

الفصل الأول

مدى التطابق بين الصورة الخطيّة والصورة اللفظيّة

مقدمة

هذا المحور الأوّل شبه نظريّ، وسنعمد فيه على شبكة المصطلحات المأخوذة عن معجم دوبوا في جدول سابق. وكذلك على بعض المُصنّفات النحويّة القديمة، وسيكون الهدف من ذلك هو النظر في «مدى التطابق بين الصورة الخطيّة والصورة اللفظيّة» في لساننا العربي، على ثلاث خطوات في ثلاث فقرات فرعيّة هي:

- مدى التطابق بين الصّوائِم الخطيّة والصّوائِم اللفظيّة.
- ومدى التطابق بين الصّرافم الخطيّة والصّرافم اللفظيّة.
- ومدى التطابق بين المُركّب الخطي والمُركّب اللفظي.

١- مدى التطابق بين الصّوْتَم اللفظي والصّوْتَم الخطي:

إنّ الصّوْتَم في تعريفه «هو الوحدة التّمييزيّة الدّنيا» في التقطيع الأوّل للغة البشريّة (Dubois, Dict. de linguistique -p371)، وهو لذلك كيان مُجرّد لا يُحرز هويته التقابليّة إلا في صلب نظام لغويّ محدّد (أي لسان أو لهجة... إلخ). هذا الحدس كان وراء استحداث «الجمعية الصوتيّة العالميّة» في لندن -سنة ١٨٨٨- لما سمّته بـ «الألفبائيّة الصوتيّة العالميّة» (Alphabet phonétique international) و«الغرض منها إعطاء قائمة من العلامات المتطابقة مع أهمّ الأصوات المستعملة في مختلف ألسنة العالم، وينتقي منها كلّ لسانيّ ما يناسب الوصف الصوتيّ للسان الذي يدرسه» (Dubois p.22)، وقد استغرق بناء هذه

القائمة سنوات، وهي تحظى اليوم بتوظيف واسع من جهة اللسانيين في أغراض عدّة (Dubois p.23)، من ذلك أن كُتّاب قاموس (Le nouveau petit Robert) قد فضّلوا الاعتماد عليها في الوصف الصوتي لكلّ مدخل من مداخل هذا القاموس في حالة انعزاله عن السياق وفي حالة اندراجه فيه (Introduction du P.R- 1993-PXX).

أما رموز هذه الألفبائية العالمية فهي مأخوذة من اللسانين الإغريقي واللاتيني، ولعلّ هذا ما يُفسّر عدم شيوعها في المؤلفات اللغوية العربية التي تُفضّل وصف الأصوات العربية بالخطوط العربية المناسبة لها، وهو اختيار لا يخلو من الخلط بين الصورة اللَّفْظِيَّة للصوت العربيّ وصورته الخطيّة المتلوّنة. ولتفادي ذلك انتقى كلّ من محمّد الشاوش ومحمّد عجيّة من جملة الرموز السبعين المحتواة في الألفبائية الصوتيّة العالمية ما يُناسب منها الوصف الصوتيّ للسان العربيّ، وذلك في مقدّمة كتابهما المُعرّب «دروس في الألسنية العامّة» (ص ١٣-١٥)، هذا عن الرموز الخطيّة لصواتم العربية، أمّا الخطوط الكبرى لوصف هذه الصواتم فقد أوردها الطيب البكوش في كتابه «التصريف العربيّ» (١٩٩٢ - ص ٤٤ - ٤٥).

وسنكتفي في الجدول التّالي بالتّأليف بين بحوث الكُتّاب الثلاثة لإظهار مدى التطابق - في حالة العربية - بين الصواتم من جهة (Phonèmes) والصواتم الخطيّة (Phonèmes graphiques) من جهة أخرى. والأصوات في هذا الجدول مرتّبة حسب مقياس مخارجها. وقد كان ذلك الترتيب تنازليًا يتّجه من المخرج الحلقّي إلى المخرج الشفويّ (باستثناء الحركات التي ليس لها مخارج في الأصل):

اسم الصوت	صورته الخطيّة النمطيّة	صورته في الألفبائية الصوتيّة العالمية A.P.I	وصفه الصوتي حسب:	
			المخرج	درجة الانفتاح
الهمزة	ء	◌َ	أقصى حلقّي	شديد
الهاء	هـ	h	أقصى حلقّي	رخو

وصفه الصوتي حسب:			صورته في الألفبائية الصوتية العالمية A.P.I	صورته الخطية النمطية	اسم الصوت
الصفة	درجة الانفتاح	المخرج			
مجهور	رخو	أدنى حلقِي	ɔ	ع	العين
مهموس	رخو	أدنى حلقِي	h	ح	الحاء
مهموس	شديد	لهويّ	q	ق	القاف
مجهور	رخو	لهويّ	G	غ	الغين
مهموس	رخو	لهويّ	h	خ	الخاء
مهموس	شديد	حنكيّ	k	ك	الكاف
مجهور	رخو	أدنى حنكيّ	y	ي	الياء
مجهور	رخو	أدنى حنكيّ	Ġ	ج	الجيم
مهموس	رخو	أدنى حنكيّ	S	ش	الشين
مجهور	رخو	مغارزيّ	z	ز	الزاء
مهموس	رخو	مغارزيّ مفخّم	ʒ	ص	الصّاد
مهموس	رخو	مغارزيّ	s	س	السين
مجهور	بين الشديد والرخو - مكرّر	مغارزيّ	r	ر	الراء
مجهور	بين الشديد والرخو - جانبيّ	مغارزيّ	L	ل	اللام
مجهور	رخو - جانبيّ	أسنانيّ مفخّم	d	ض	الضاد
مجهور	بين الشديد والرخو - خيشوميّ	أسنانيّ	n	ن	النون
مهموس	شديد	أسنانيّ مفخّم	t	ط	الطاء
مجهور	شديد	أسنانيّ	d	د	الدال

وصفه الصوتي حسب:			صورته في الألفبائية الصوتية العالمية A.P.I.	صورته الخطية النمطية	اسم الصوت
الصفة	درجة الانفتاح	المخرج			
مهموس	شديد	أسناني	t	ت	التاء
مجهور	رخو	بين أسناني مفخم	ʒ	ظ	الظاء
مجهور	رخو	بين أسناني	d	ذ	الذال
مهموس	رخو	بين أسناني	t̪	ث	الثاء
مهموس	رخو	شفوي أسناني	F	ف	الفاء
مجهور	رخو	شفوي حنكي	w	و	الواو
مجهور	بين الشديد والرخو- خيشومي	شفوي	m	م	الميم
مجهور	شديد	شفوي	b	ب	الباء
مستديرة	منغلقة	خلفية	u	ـُـ	الضمة
منفرجة	منفتحة	وسطية	a	ـَـ	الفتحة
منفرجة	منغلقة	أمامية	i	ـِـ	الكسرة

إن الغرض من هذا الجدول إذن هو تمثيل صورة الأحادية المفترض وجودها نظرياً على أصعدة ثلاثة: صعيد الصوائم اللفظية على حده، وصعيد الصوائم الخطية على حده، وصعيد التطابق التام بين صورة كل صوتٍ لفظي من جهة وصورة الصوت الخطي المناظر له من جهة أخرى.

وجميع ذلك لا يخص سوى النظام الصوتي للسان العربي في حالة آنية محدّدة هي «الآن» وفي فضاء محدّد؛ ذلك أن أصواتاً مثل القاف والجيم والضاد والظاء وغيرها

يختلف وصفها - بالتدرّج - بين الفصحى الماضية والفصحى الراهنة، كما يختلف وصفها بالتدرّج بين المشرق والمغرب العربيّين.

ذاك ما يدعونا إلى اعتبار مضمون الجدول السابق على درجة عالية نسبياً من التجريد، ويدعونا إلى نعت الكتابة الصوتيّة المُثبتة فيه بكونها تقريبية في علاقتها بالنّظام الصوتيّ المدعّوّة إلى تمثيله؛ لأنّ شرط مطابقتها الدقيقة والتامة يمرّ بالضرورة عبر المقارنة فرداً بفرد بين مخارج الأصوات وصفاتها ودرجة انفتاحها في الجدول السابق وبين الخصائص نفسها في جدول الألفبائية العالميّة (Dict. de linguistique. P.24)، وهي مقارنة أفضت إلى ملاحظة اختلاف جُزئيّ بين هذا وذاك. والعبرة الكامنة وراء هذا الاختلاف هي أنّ أقدر من يصف النّظام الصوتيّ للسان ما هم المتكلّمون به.

أما الاستنتاج الأخير فمُفاده أنّ طريقة تمثيل الصّواتم بالخُطوط - عربيّة كانت أو عالميّة - ستُوحى بعد التشذيب بوجود ضرب من التطابق الأحاديّ الوجه بين كلّ فرد من هذا وكلّ فرد من ذاك، وقد عبّر عنه محرّرو «قاموس اللسانيّات» بقولهم: «لا يكون للعلامة الواحدة سوى صوت واحد، ولا يكون للصوت الواحد سوى علامة واحدة» (Dict. de linguistique. P.22)، لكنّه تطابق يبقى - في تقديرنا - مرهونا بوجهة النظر الجدوليّة دون السّياقيّة، ذلك أنّ المعلومات المثبتة في الجدول السابق عن كلّ صوت من أصوات العربيّة لا تنطبق عليه بصورة تامة إلا في حالة انعزاله الكلي عن السّياق اللفظيّ (في حالة الصّوتم اللفظيّ) والسّياق الخطّي (في حالة الصّوتم الخطّي)، بمعنى أنّ كلّ اندراج مهما يكن بسيطاً لأحد الأفراد المعنيّة في سياق ما سيكون من شأنه تعديل بعض المعلومات المقدّمة عنه أو كلّها: هل ينطبق مثلاً وصف «ن» في الجدول السابق على وصفها في سياق مثل «ينبع»؟ فما نلاحظه أنّها اقتربت لفظياً من طيف الميم واتّخذت خطّياً صورة أخرى هي «ن»، ومع ذلك يبدو الخطّ في الظاهر أكثر ثباتاً من اللفظ، وكأنّنه تقييد وعقل له.

٢- مدى التطابق بين الصرّفم اللفظي والصرّفم الخطّي:

مقدمة:

ميّز السكاكي في موضوع علم الصرف بين «الاعتبارات الراجعة إلى الحروف والاعتبارات الراجعة إلى الهيئات» (السكاكي - مفتاح العلوم، ص ١١) قاصداً من وراء ذلك ما يشيع تسميته اليوم في الدرس الصرفي بـ «الجزر والوزن والصيغة»، وفصّل المُصنّف ذلك في قوله: «اعلم أن علم الصّرف هو تتبّع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة، ونعني بالاعتبارات أنّه أولاً جنس المعاني، ثمّ قصد لجنس جنس منها مُعيّنا بإزاء كلّ من ذلك طائفة طائفة من الحروف، ثمّ قصد لتنويع تلك الأجناس شيئاً فشيئاً متصرّفاً في تلك الطوائف بالتنويع وتكثير الأمثلة» (نفسه - ص ١٠).

وقد ورد ذلك التّمييز بين الجزر والوزن والصيغة باصطلاحات أخرى على لسان ابن جني (٣٩٢هـ) مثلاً في معرض تعريفه بالاشتقاق الصغير^(١).. وهكذا فإنّ بعض ما يعنيه المحدثون باصطلاح «الصرّفم» يتطابق نسبياً وجزئياً مع كلّ من المصطلحات الثلاثة على حده: فالجزر والوزن والصيغة كلّها صرافيم، ولكلّ منها وجهان ملتحمان، هما الدالّ والمدلول، فتكون الوحدة المسماة «كلمة» متركبة من عدّة وحدات دنيا دالّة، ولا يخفى أن لهذه الملاحظات صلة مباشرة بالتفكير في العلاقة بين الخطّ واللفظ.

فإن استقام لنا ذلك التّمييز في البناء الصرفي للكلمة العربيّة بين جذرها ووزنها وصيغتها فسيكون المطلوب الآن هو المسح الإحصائي لتلك المكوّنات المُشكّلة للكلمة،

(١) «ذلك أن الاشتقاق على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكُتِبهم؛ كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلم ويسلم وسالم وسلمان» (ابن جني - الخصائص ج ٢ - ص ١٣٦). ولعل اصطلاح «الأصل» هو ما يشمل مفهوم الجزر في الاصطلاح الحديث، وقد أطلق عليه ابن جني في الفصل نفسه اسم «المادة» أيضاً في قوله «إنما ذلك لأنها مادة واحدة شكلت على صور مختلفة فكانها لفظة واحدة» (نفسه، ص ١٤١) أما مفهوم «الوزن والصيغة» فيقتربان مما سماه ابن جني سابقاً بـ «الصور والصيغ والمباني».

وذلك حتّى يتسنى لنا النظر الدقيق في مسألة مدى التطابق بين صورتها اللفظية وصورتها الخطية، ويحسن قبل إجراء ذلك المسح القيام ببعض التصفيات المُيسّرة له:

أ- من ذلك أنّ التّمييز السّابق ليس شاملاً لكلّ الكلم العربيّة؛ «إذ لا يدخل الاشتقاق والتصريف في الاسم الأعجميّ ولا اسم الصوت ولا الحرف، ولا ما يُشبه الحرف من مُتوغّل في البناء، ولا الأسماء النادرة ولا الأسماء الخماسيّة الأصول» (أبوحيان - ارتشاف الضرب - ج ١ ص ١٧)، فكلّ هذه الوحدات يمكن أن ننسب لها أبنية - أحاديّة أو ثنائيّة... - لكنّ لا يمكن أن ننسب لها هيئات.

ب- أمّا التصفية الثّانية فتتعلق بالجذور، إذ لن يكون من المفيد هنا إحصاؤها جميعاً، وذلك لكثرتها ولعدم استقلالها في تكوين الكلمة، ثمّ إنّها مُحصاة في القواميس، وكُتبت في شأنها بحوث^(١)، وأخيراً فإنّ للجذرات اتصالاً واضحاً بما سمّاه الخليل بـ «البناء» في مقدّمة معجم العين، والأبنية ليست متساوية كمياً في تكوين الكلم العربيّة (الفقرة الموالية)، ثمّ إنّ في البناء الثلاثيّ الغالب عليها هيئات أكثر حصولاً على إجماع اللغويّين من غيرها.

١-٢- غَلَبَةُ البناء الثلاثيّ على غيره من الأبنية:

عَدَدُ الأبنية عند الخليل (١٧٠هـ) أربعة، ذلك أن كلّ ما في العربيّة لا يخرج حسب استقراءه عن أن يكون ثنائيّاً أو ثلاثيّاً أو رباعيّاً أو خماسيّاً، (الخليل - مقدّمة معجم العين ص ٥٩-٦٠)، غير أنّ مَن جاء بعد الخليل من اللغويّين قد قلّلوا من شأن البناءين الثنائيّ والخماسيّ، فقد قلّل سيبويه من شأن الخماسيّ لنُدْرته الرّاجعة إلى استئصال العرب له، ثمّ إنّهُ «ليس لبَنَاتِ الخمسة فِعْل كما أنّها لا تُكسر للجمع لأنّها بلغت أكثر الغاية ممّا ليس فيه زيادة... ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد»

(١) (مجلة المعجمية عدد ١ - ١٩٨٥ - دراسة إحصائية للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج - ص ١١٩-١٣٢).

(سيبويه - الكتاب ج ٤ ص ٣٠١). ويُحِيل للمتأمل في الأبنية الخماسية المذكورة في كتاب سيبويه أنها قد استُحدثت خصيصاً للشواهد والأمثلة الواردة بعدها ممّا يمكن عدّه منقرضاً في استعماله تقريباً؛ إنها مفتقدة تماماً للحشو (Redondance) بتعبير المحدثين، وهو ما يجعل اشتراكها غير وارد لانعدام تنافس المفردات عليها.

وتقرب من ذلك حالة الثنائي أيضاً حسب ابن جني «فجميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قَدْر له، ولو شئت لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة» (ابن جني - الخصائص ج ١ ص ٥٦)، ويظهر من أمثلة ابن جني للبناء الثنائي أنه لا يخرج عن تمثيل بعض الحروف والأسماء الجامدة مثل «من وعن وهل ولم ومن وصه». إنه إذن بخلاف الخماسي شديد الحشو (Redondance)، وهو ما يجعل اشتراكه غير وارد أيضاً لشدة توقّعه ولتبعيته العالية للمحيط السياقي.

أما الأبنية الرباعية فما ذكره سيبويه من أمثلتها يُعدّ جزءاً يسيراً مقارنة بالثلاثي، ثم إن فيها نسبة عالية ملحقة بالثلاثي وليست رباعية أصالة (سيبويه - الكتاب ج ٤ ص ٢٨٨). وأكثر من هذا وذاك فإن الرباعي بناء قليل التصرف؛ لأنه «يتركّب منه أربعة وعشرون أصلاً، المستعمل منها قليل والباقي كلّ مهمل... فقد استعمل منه الأقلّ النزر» (ابن جني - الخصائص ج ١ ص ٦٢).

هكذا بدأت تظهر بعض أسباب طغيان الاشتراك اللفظي في المعجم العربي، ذلك أنّ السّواد الأعظم من كلام العربيّة قد صيغ على نمط البناء الثلاثي، وأن التنوع في أوزان الاشتقاق وفي صيغ التصريف قد تمّ في الجزء الأعظم منه في إطار ذلك النمط الثلاثي، وذلك لاستخفاف العرب له واستثقالهم لغيره من أنماط الأبنية؛ وذاك ما حاول ابن جني وصفه وتبريره -مطوّلاً- في أول كتابه الخصائص؛ إنّ الثلاثي عنده «هو أعدل الأصول وأخفّها» (ابن جني - الخصائص ج ١ ص ٦٥). ونتوقّع لذلك أن تكون جُلّ مظاهر الاشتراك اللفظي الخاصّة بالبناء متمخّرة حول البناء الثلاثي، سواء أكان ذلك من جهة أوزانه الاشتقاقية أم من جهة صيغه التصريفية.

٢-٢- أوزان البناء الثلاثي وصيغته:

إن الناظر في نصوص القدامى المتطرقة لمبحث الأبنية سيلاحظ ما يلي:

أ- وجود إجماع بينهم على ماهية النواة الصلبة لكل بناء على جده: فالثلاثي هو ما تكون من ثلاثة حروف أصول، والرباعي هو ما تكون من أربعة أصول، والخماسي هو ما تكون من خمسة أصول؛ وتوجد في الواقع اللغوي الملاحظ شواهد «واضحة» لكل منها.

ب- أما الأمر الثاني المثير للجدل بينهم فهو الحالات الواقعية المشتبهة اشتباهاً راجعاً إلى وقوعها في الحدود القصوى بين تلك التوحيات الصلبة؛ وهي لذلك محل تجاذب بينها.

من ذلك أن الأمثلة التالية قد نسبها القدامى إلى البناء الثلاثي المزيد فيه بحرف أو حرفين أو أكثر: قعدد، شريب، يلنجج، ألدند، يقطين، عثوثل، ذرحرح، كذبذ، جلباب، حلتيت، بهلول، فسطاط، حلباب، مرمريس... إلخ (ابن عصفور- الممتع ص ٦٦-١٠١)؛ إن جميع هذه الأوزان قد نسبها القدامى منذ سيبويه (الكتاب ج ٤) إلى البناء الثلاثي المزيد مع أننا اليوم قد نتردد في تصويب هذا الحكم، لا في شأن تلك الأمثلة وغيرها فحسب بل في شأن المبادئ المنهجية المعتمدة لدى القدامى في وصف ظاهرة الأبنية عموماً. لذلك نُفضّل في البداية أن نُجري بعض التّمييزات المنهجية في وصف هذه الظاهرة ثم نقترح عرضاً تأليفيّاً بسيطاً لمحاورها بالاعتماد على كتابي «الممتع وشرح الشافية».

ج- اللبس الظاهري في وصف القدامى لأبنية الثلاثي:

قد يعود هذا اللبس - بعد التأمل - إمّا إلى حدّ مُعطيات موضوع الظاهرة، وإمّا إلى النقص في إحكام جهاز وصفها؛ وهو في الحالتين لبس وصفيّ (métalinguistique) يُواجهه اللغوي، وليس التباساً في استعمال المستعملين للسانهم.

— حدّ مُعطيات الموضوع: من جهة حدّ مُعطيات الموضوع نلاحظ أن شواهد اللغويين القدامى وأمثلتهم كانت هي نفسها دائماً في مختلف المُصنّفات

المنظور فيها، وهي: كتاب سيبويه (١٨٠هـ)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)، والممتع الكبير لابن عصفور (٦٦٩هـ)، وشرح الشافية للاستراباذي (٦٨٦هـ)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٧٤٥هـ)^(١)، ولا نستبعد أن تكون مدونة المُعطيات التصريفية هي نفسها أيضاً بالنسبة إلى كل المُصنّفين اللاحقين بهؤلاء، ولا يكمن المشكل فيوحدة المدونة بل يكمن في كون أفراد هذه المدونة لم يُسمع غيرها بعد تلقّيها عن العرب الأوائل، ولم يُقس عليها، ولم يُتخذ بها المستعملون اللاحقون، لذلك يمكننا أن نعتبر مفردات مثل: جحمرش وقرطعب وقد عمل وكذببان.. منتمية إلى لسان آخر غابر ربما يكون خليطاً من لغات مختلفة انقرضت مورثة تلك المفردات ولم تتكرر في حالات آنية موالية؛ وتتأكد صحة ذلك مثلاً من خلال باب في «شرح الشافية» عنوانه «ردّ بعض الأبنية إلى بعض وبيان أن التفرّعات هي من لغة تميم» (الرضي - شرح الشافية ج ١ ص ٣٩-٤٧)؛ ثم إن عشرات الأوزان والصيغ المنتمية إلى البناء الثلاثي نفسه قد أبدى ابن عصفور في شأنها ملاحظات من قبيل «هو قليل» أو «ليس له نظير» أو «الشاذ الذي لا يلتفت إليه لقلة استعماله» (ابن عصفور - المتع ص ٥٦-٥٧)، ولا يُستبعد أن تكون هذه الشواذ من باب الاصطناع المتعمد من جهة الأعراب أو الرواة أو من جهة اللغويين أنفسهم.

- **جهاز وصف الظاهرة:** تبقى المشاكل العائدة إلى النقص الظاهري في إحكام جهاز وصف الظاهرة هي الأكثر جدية وجلباً للاهتمام. ويمكننا أن نُبوّها في ثلاثة محاور كبيرة هي:
- التمييز بين مجال الاشتقاق ومجال التصريف.
- ثم التمييز بين مفاهيم التجرد والزيادة.
- ثم أخيراً التمييز الفعلي بين مختلف أصناف الأبنية حسب ثنائيتها: الموثوق في انتمائه والمشكوك في انتمائه لوقوعه في المناطق الحدودية.

(١) هذه المصنّفات اُطلعت عليها بالتفصيل.

وكل ذلك ليس محلّ إجماع عند الصرفيين العرب:

— فمن جهة الفصل بين مجال التصريف ومجال الاشتقاق لم يلاحظ بعض المحدثين حسماً واضحاً لذلك الفصل وخصوصاً عند مقارنة آراء القدامى فيما بينها، بل يظهر الغموض بين المجالين أحياناً عند اللغوي الواحد منهم، من ذلك أن «ما قاله ابن جنّي في شأن مصطلحي الاشتقاق والتصريف قد يبعث على الظنّ بأنه لا فرق بينهما، والحدود بينهما تبدو في أحكامه غير واضحة» (المهيري - من الكلمة إلى جملة ص ٢٢)؛ وعلى سبيل الاختصار نُذكّر بتمييزنا السابق بين مفاهيم البناء والوزن والصيغة؛ فالبناء هو المجال المشترك بين فروع علم الصرف كلّ «وهو الحروف الأصول التي هي كالجوهر، وجوهر كلّ شيء مادّته وجنسه الذي يُصوّر منه ذلك الشيء... ثمّ تأتي إلى هذه الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة أو تحريف بضرب من ضروب التغيير»^(١).

— إن استقام ذلك التمييز بين العلم الأمّ وهو علم الصرف باعتباره العلم الباحث في أبنية المفردات وحروفها الأصول وبين فرعيه الأساسيين - أي علم الاشتقاق الباحث في أوزان المفردات وعلم التصريف الباحث في صيغ المفردات - أمكننا التطرّق إلى موضوع التجردّ والزيادة وما سببه لدى القدامى من مسائل شائكة.

أولى تلك المسائل التنزيل المنهجي للبحث في موضوع التجردّ والزيادة: أهو مندرج في الاشتقاق أم في التصريف أم في كليهما؟ وقد وقع القائلون - ضمناً أو صراحة - بأحد الاحتمالين الثاني والثالث في تناقضات كبيرة أثناء وصفهم لظاهرة أبنية المفردات، من ذلك أن ابن عصفور قد جعل الأبنية التالية أبنية مستقلة للأسماء مع ما في ذلك من إشكال؛ فقد جعل «أفعل»، مثل أكلب، و«فعل» مثل إبل و«فعل» مثل فلوس، و«أفعل» مثل أجادل، و«مفاعل» مثل منابر... وغيرها (ابن عصفور - الممتع ص ٥٣ - ٧٢) جعلها جميعاً أبنية مستقلة، مع أنّها جموع تكسير لكلمات نسب لها في السياق نفسه

(١) (ابن يعيش في كتابه «المفتاح في الصرف»، نقلاً عن: المهيري - من الكلمة إلى الجملة ص ١٩)، ويمكن تأويل «التغيير» في هذا الشاهد بكونه يعني تغييراً أول نشأت عنه الأوزان وهي مجال دراسة الاشتقاق، وبكونه يعني تغييراً ثانياً تنشأ عنه الصيغ وهي مجال دراسة التصريف.

أبنية أخرى في حالة إفرادها، مثل بناء «فَعَلَ» لـ «كَلَب»، أو بناء «مِفْعَل» لـ «مَنَبَر». وكان يجب عليه، من هذا المنطلق، أن ينسب للكلمة نفسها بناء آخر في حالة تثنيته وآخر في حالة تصغيرها وآخر في حالة نسبتها... إلخ. والمشكل هنا أن بعض المفردات لها، مثلاً، أكثر من ثمانية جموع تكسير، وسيكون عدد أبنيتها - لذلك - بالعشرات بعضها مُجرّد وبعضها الآخر مزيد بزيادات مختلفة. والنتيجة أن موضوع التجرد والزيادة يجب أن يكون موضوعاً اشتقاقياً لا تصريفيّاً حتى يكون وصفه متناسقاً؛ بمعنى أنه مُتّصل بأوزان الكلم لا بصيغ تصريفها المتلوّنة جدّاً (وسنُلخّص هذه الصيغ في المُلحقات ١ و ٢ و ٣ في آخر الكتاب).

وبناء على ذلك فإن ظاهرة الزيادة نفسها ستتخذ صيغتين من الأفضل الفضل بينهما؛ إحداهما الزيادة الاشتقاقية وهي مُتّصلة بتغيّرات الأوزان وهي لذلك مندرجة فعلاً في مبحث الأبنية، والأخرى هي الزيادة التصريفية وهي مُتّصلة بتغييرات الصيغ وهي لاحقة بمبحث الأبنية وليست مندرجة فيه. من ذلك أن تاء التأنيث وياء النسبة في الأسماء وحروف المضارعة والحضور والغيبة في الأفعال، وغيرها، إنّما هي جميعاً مُغيّرة لصيغ المفردة وليست مُغيّرة لوزنها أو بنائها؛ ويحسن لذلك عدم مُراعاتها في دراسة هذين المظهرين، لكنّ الصرفيين العرب عادة ما يطلقون على حروف «سألتمونيها» لقب «حروف الزيادة» دون تمييز في ذلك بين الاشتقاق والتصريف.

ثم إنّ تعداد حروف الزيادة نفسها فيه زيادات لا مبرر لها إطلاقاً أو لا مبرر لها اشتقاقياً؛ من ذلك أنّ الألف مختلف فيها: أهى حرف أم حركة؟ إن كانت حَرفاً فسيتوجّب - مثلاً - اعتبار وزن اسم الفاعل في الفعل الثلاثي المُجرّد مزيداً بحرف: «فاعل» وذلك ما اختاره ابن عصفور في «المتع» (ص ٦٢)، وسيكون التناقض وقتها واقعاً في اعتبارنا للفعل نفسه مُجرّداً من الزيادة في حين أنّ اسم الفاعل منه مزيد (مثل ذَهَبَ و ذَاهَبَ). لكنّه تناقض هين بالمقارنة مع تناقضات أخرى خلّفتها فرضية اعتبار الألف حَرفاً في الأوصاف الصرفية المقترحة في المُصنّفات العربية القديمة^(١).

(١) (البكوش - التصريف العربي. ص ٢١ وعبد الفتاح إبراهيم - مدخل إلى الصوتيات. ص ١٢٠).

أما زيادة الهاء فلم يجْد لها الصرفيون القدامى إلا مثال «هاء السكت» في صيغة الأمر من الأفعال الناقصة مثلاً: «قِه، عَه...». ومثلاً آخر يتيما هو «أمّهات»، وفي الحالتين يتّصل الأمر بصيغ تصريفية وليس بأوزان اشتقاقية. ثم إن «المبرد» قد شكَّ في عدّها من حروف الزيادة، وظاهر قول ابن الحاجب والرضيّ يسانده في ذلك، فقد «كان المبرد لا يعدّ الهاء، ولا يلزمه نحو «اخشَه» فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجرّ ولامه، وإنما يلزمه نحو «أمّهات»، وأجيب بجواز إمالتها بدليل «تأمّهت» فتكون أمّهة فُعْلَة كأبّهة، ثم حُذِفَت الهاء أو هُما أصلان...» (الرضي - شرح الشافية ج ٢ ص ٣٨٢ - ٣٨٣)؛ وهكذا يغلب احتمال إزالة الهاء، كما أزيلت الألف، من حروف الزيادة.

أما اللام فقد قدّم بعض الصرفيين لزيادتها أمثلة واهية، مثل «ذلك وهنالك» و«زيدل وعبدل وفيشل وطيسل وعبدل»؛ فقال الرضيّ: «اعلم أن الجرّمي أنكر كون اللام من حروف الزيادة ولا يرد عليه لام البعد في نحو «ذلك وهنالك» لكونه حرف معنى كالتنوين، وذهب إلى أن «فيشل وهيقل وطيسل» هي «فيعل»...» (الرضي - شرح الشافية ج ٢ ص ٣٨١)، فاللام في كلّ تلك الأمثلة هي إمّا حرف معنى كالتنوين فتكون تصريفية لا اشتقاقية وإما حرف أصليّ فيكون وزن الكلمات السابقة هو «فيعل» لا «فعلل». وهكذا تُزال اللام، كما أزيلت الألف والهاء، من قائمة حروف الزيادة.

بقيت مشكلة أخيرة تخصّ أبنية الثلاثي وهي مشكلة الإلحاق وتخصّ لام الصيغة دون فائها وعينها، مثل «شرب ورمدد وقعد»، فالإلحاق هو تكرير للام الصيغة «للتوسّع في اللّغة حتّى لو أحتيج إلى مثل ذلك البناء في الوزن والسجع كان موجوداً، ولا دليل على كونه لمعنى» (الرضي - شرح الشافية ج ١ ص ٦٦-٦٧)، وفَصَّ هذا المشكل يكون، كما فعل ابن عصفور، بنفيه من مجال الاشتقاق إلى مجال التصريف، ذلك أن «التصريف هو تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى، نحو بنائك من «ضرب» مثل جعفر، فتقول «ضرب»؛ ونحو تغيير التصغير والتكسير وأشباه ذلك ممّا تصرف فيه الكلمة على وجوه كثيرة؛ وهو شبه الاشتقاق إلا أنّ الفرق بينهما أن الاشتقاق مختصّ بما فعلت العرب من ذلك، والتصريف عام لما فعلته العرب ولما تحدّثه نحن بالقياس»

(ابن عصفور- الممتع ص ٤٦-٤٧). هكذا فإن تكرار لام الصيغة يُبقي على انتمائها إلى البناء الثلاثي لکنه لا يقبل الحصر في القاموس مثلاً، لكونه يمسّ الصيغة التصريفية وليس الوزن الاشتقائي؛ فكل صيغة ثلاثية مُجرّدة تقبل أن تکرّر لامها حسب رغبة المُستعمل لها، وهو ما لا يقبل الضبط في القاموس.

وبخلاف تكرار اللام فإن تكرار العين وتضعيفها تبقى مسألة اشتقاقية لا تصريفية؛ وذلك مثلاً في وزني فَعَلَ وتفَعَّل والأسماء المُتصلة بهما؛ لأن «المضعف إن كان بين الفاء واللام نحو «صَرَب» كان أحد المثلين زائداً... وقيل ما ليس له اشتقاق نحو «سَلَمَ وقَنَب» على أن أحد المثلين منه زائد» (ابن عصفور- الممتع ص ١٩٩)، وواضح أن الزيادة هنا لا تقف عند حدود قائمة «سألتمونيها» فكأن التضعيف هنا فائض على الزيادة وليس هو إياها (ولم لا يكون نوعاً من النبر المفيد للتكثير أو المبالغة؟).

بناء على الملاحظات المنهجية السابقة نقترح في - الملحقات عدد ١ و ٢ و ٣ - عرضاً لكل الأوزان الاشتقاقية المُجرّدة والمزيدة، الاسميّة والفعلية للبناء الثلاثي؛ وسنلاحظ أن ذاك العرض فيه حذف - بمقتضى التّمييزات المنهجية السابقة - لبعض ما اقترحه القدامى من أبنية، ولكن فيه أيضاً إضافات لأبنية لم يذكروها مع أنها تابعة للاشتقاق، مثل أوزان كلّ الأسماء والصفات المُتصلة بالأفعال المزيدة: فَعَّل، تفَعَّل، انفعَل، فاعل، تفاعل، استفاعل... إلخ، فيما أنهم قد أدرجوا وزني اسم الفاعل والمفعول من الفعل الثلاثي المُجرّد ضمن قائمة أبنية الثلاثي فلا مُوجب لإقصاء هذين الوزنين في حالة الأفعال الثلاثية المزيدة من تلك القائمة.

ونذكر أن الغرض الأساسي من إثبات جداول الملحقات عدد ١ و ٢ و ٣ هو التحقق من صحة الفرضية القائلة بوجود تطابق تام، بين الصورة اللفظية والصورة الخطية في تلك التصاريف، وما سيبدو في الملحقات صادماً - من حيث بناؤه - هو في الواقع ينطلق من جِرسنا على إحصاء الأبنية المُستعملة، بما في ذلك حالات المُضعف، مثل «مدّ»، والمعتلّ مثل «رمى وقال ووقف».

٣-٢. الأوزان الثلاثية: صُورها الخطية وصُورها اللفظية:

تشتمل جداول الملحق عدد ١٠ - الخاصة بالأفعال - على بعض الأوزان الفعلية المجردة والمزيدة، وعَرَضْنَا من إيرادها هنا هو تبين صورتها الخطية، وبنائها المقطعي، وهي: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وفَعَّلَ وفَعَّلَ وفاعِلَ وتفاعل وانفعل واستفعل^(١).

ونلاحظ من خلال قراءة جداول الملحق عدد ٢٠ - الخاصة بالأسماء - أن أوزان الاسم المجرد والمزيد قد تجاوز عددها مائتي وزن؛ بعضها للمصادر مثل فَعَلَ وفَعُلَ، وبعضها للصفات مثل فاعِلَ ومفعول، وبعضها لأسماء الأعيان مثل فيَعِلَ وفاعُول.

ومن المعلوم أن الفاء والعين واللام هي رموز لفظية (من جهة نطقها) وخطية (من جهة كتابتها)، لـ « جذر » البناء الثلاثي؛ وهذا يعني مبدئياً أن الباقي من تلك الهياآت هي ما يمكن اعتباره رموزاً لفظية وخطية للأوزان الثلاثية، وهذا الباقي يمكن تصنيفه إلى أصناف ثلاثة هي:

- أولها السكون والحركات (الفتحة والضمة والكسرة)، وفيها يمكن التمييز بين أمرين هما: كمية تلك الحركات (أي هل هي قصيرة أو طويلة؟)، وطريقة توزعها على البنية كلها، كأن تختلف فَعَلَ على فَعِلَ بأسبقيّة الفتحة على الكسرة أو العكس. ويمكن اعتبار حركة لام البنية في كل الحالات غير مندرجة في الدالّ الاشتقاقي (ولا الدالّ التصريفي فيما بعد).

- والصنف الثاني من ألفاظ الوزن هو حروف الزيادة الاشتقاقية في حالة الأوزان المزيدة دون المجردة؛ وقد جمعها النحاة في قولهم «سألتمونيها»، وفيها يمكن إبداء

(١) إن الباحث في البناء المقطعي للكلمة العربية لا يجد ما يُسَعِّفه في أدبيات التصريف العربي ولا في أدبيات الصوتيات العربية، بل شبكة الأنترنت كلها خالية من إحصاء شامل للأبنية المقطعية المستعملة في اللغة العربية، والجداول الفعلية والاسمية التالية هي محاولة لسد ذلك النقص، وهي محاولة قابلة للتكميل والتحسين وتصحيح أخطاء الرافقين.

ستظهر لكم تلك الأبنية وكأنها شاذة وغريبة؛ وذلك يعود إلى كونها «المستعملة» فعلياً، وليسَتْ الخاضعة للقواعد النظرية.

ملاحظتين، أولاهما أنها هي نفسها حروف الزيادة التصريفية، والتمييز بينهما يتم في سياق البنية كلّها، فالياء مثلاً -وقد مُثِّلَتْ خطأً بحركة المد «ي» في القائمة الأخيرة - هي حقاً لفظ اشتقاق في كلمة «كُرْسِي» لكنها لفظ تصريفي في كلمة «اقتصادي» يُعبّر عن معنى النسبة. والملاحظة الثانية تخصّ التذكير بتشكيك بعض النحاة في اعتبار الألف والهاء واللام منتمية إلى أسرة الزيادات أصلاً (في الفقرة السابقة رقم ٢-٢)؛ والألف بالذات هي من الصوائت (الحركات) لا الصوامت (الحروف)، وهي شديدة التنوع في لساننا من حيث القيم التي يمكن أن تشملها؛ فهي ليست هي نفسها في: «قال واستقبل وكأس والألف في رأيتها» مثلاً.

- والصنف الثالث من ألفاظ الوزن الاشتقائي هو التضعيف في أوزان مثل: فَعَّلَ وتَفَعَّلَ وفَعُولَ وفَعِيلَ وفَعَّلَ، وليسَتْ له حروف خاصّة، بل كلّ ما يمكن أن يحتلّ عين البنية أو لامها من حروف الجذريّ يمكن نظرياً أن يُضَعَّفَ؛ فتكون العين الأولى في «فَعَّلَ» - مثلاً - منتمية إلى الدالّ الجذريّ (أصل الاشتقاق) في حين تكون العين الثانية منتمية إلى الدالّ الوزني. ويحدس المرء بوجود اختلاف جوهريّ ما بين التضعيف في الثلاثي المُجرّد مثل «مَدَد» والتضعيف في الثلاثيّ المزيّد مثل «مَدَدَد»؛ ففي الحالة الأولى تكون كلّ الحروف أصولاً، ومنشأ التضعيف فيها هو حذف حركة عين البنية، وفي الحالة الثانية يختلف المنشأ الصوّتيّ للتضعيف في كلّ من «أَمَد» و«مَدَد» مثلاً.

حاصل اللفظ الاشتقائيّ (الوزن) هو ثلاثة عناصر، هي:

- طريقة توزّع السكون والحركة.
- وكميّة الحركة.
- وحروف الزيادة.
- وتضعيف عين البنية أو لامها.

ولكلّ منها انعكاس مخصوص على مستوى الصورة الخطيّة لبناء الوزن كلّه؛ ففيما يخصّ توزّع الحركات فإنّ مقتضى المطابقة النظرية بين اللفظ والخط يفرض أن تردّ كلّ حركة بعد الحرف الممثل للجذر، وذلك بناء على مذهب سيبيويه وابن جني في كون الحركات تالية للحروف (باب محلّ الحركات من الحروف أهي معها أم قبلها أم بعدها - ابن جني - الخصائص ج ٢ ص ٣٢٣)، مثل: «عَبَّ دَ»؛، إلّا أنّ ذلك غير مُطّرد في الخطّ العربيّ الذي فضّل رسم الحركات القصيرة فوق الحروف السابقة لها، مثل «عَبَّ دَ»؛ وقد يكون ذلك من باب الاقتصاد في الخطّ. أمّا في الحركات الطويلة فإنّ صورة الحركة نفسها ترد فوق الحرف السّابق لها وصورة ما يرمز لطولها ترد بعد الحرف؛ وذلك مثلاً في الأوزان التّالية: فَعِيل وفَعَال وفُعُول، وهكذا يمكننا أن نستنتج غياب المطابقة بين اللفظ والخطّ في طريقة تمثيل الحركات. فالإخلال من هذه الزاوية يكون من جهة الخطّ.

أما فيما يخصّ حروف الزيادة فإن حركاتها ينطبق عليها الاستنتاج الأخير في شأن حروف الجذر سابقاً؛ إذ نلاحظ عدم وجود تطابق في غالب الحالات بين طريقة جريان اللفظ وطريقة جريان الخطّ، بحيث لا تصحّ المعادلة النَّاصَة على تساوي ما يُلفظ وما يُكتب، ويتّضح عدم التطابق بين اللفظ والخطّ في حالات الأوزان المفتوحة بهمزة وصلية، مثل: انفعَل انفعالا وافتعل افتعالا حيث تُسحق تلك الهمة في درج السلسلة اللفظيّة (في استقبل مثلاً) ويبقى الخطّ محافظاً عليها. فالإخلال من هذه الزاوية يكون من جهة اللفظ.

أما فيما يخصّ التضعيف (بكلّاً صنفه: المُتّصل أحدهما بالحروف الأصليّة، مثل: مَدَّ وأمَدَّ، والمُتّصل ثانيهما بالحروف الزائدة، مثل: مَدَد وتمدّد) فإنّه من الواضح أنّ المطابقة بين اللفظ والخطّ غائبة في شأنهما، إذ يُستعاض في كلّ الحالات عن كتابة كلّ الحرفين بكتابة أحدهما وفوقه الرمز (ـ) المُفيد للتشديد.

وخلاصة القول أنّ الغَلَبَةَ تكون لمبدأ عدم المطابقة بين اللَّفْظ والخَطِّ في شأن الأوزان الاشتقاقية، يضاف إلى ذلك ما لوحظ من اشتراك مُتَأَصَّل في حروف الزيادة بين الانتماء إلى اللَّفْظ الاشتقاقي والانتماء إلى اللَّفْظ التصريفي. وهذا الاشتراك صوتي، وليس خطياً. وسننظر فيه في محور لاحق.

٤-٢- الصيغ الثلاثية: صُورُها الخطّية وصُورُها اللَّفْظية:

إنّ ما ورد في ملحقات آخر الكتاب هو إحصاء لمختلف القوالب النظرية الأساسية للصيغ التصريفية؛ وقد تجاوز عددها ثلاثة آلاف صيغة، وهي الأكثر شيوعاً في اللسان العربي. ويمكن تقسيمها مبدئياً إلى قسمين كبيرين هما: الصيغ الفعلية والصيغ الاسمية؛ وهي وإن عُرِضَتْ في تلك الجداول في صورتها الخطّية النظرية فهي في الأصل صور لفظية نظرية؛ ولا نرى في صيغتها النظرية هذه اختلافاً بين الصحيح فيها والسالم والمضاعف والأجوف والمثال والناقص؛ فكلّ منها من هذه الزاوية يُعدّ أصلاً منفرداً بذاته، وبدل على ذلك تدقيق ابن جني في «باب مراتب الأشياء» إذ يقول: «قولنا: الأصل في قام قوم، وفي شدّ شدّد، وفي يستعين يستعون، وفي يستعدّ يستعِدّ... يُوهَم أنّ هذه الألفاظ وما كان نحوها - ممّا يُدعى أنّ له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرّة يستعمل كذلك، وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنّه لم يكن قطّ، مع اللَّفْظ به، إلا على ما تراه وتسمعه» (ابن جني - الخصائص ج ١ ص ٢٥٧-٢٥٨). وهكذا يكون القصد من مصطلح «بناء نظري» هو «أصل الاستعمال»؛ وقد يكون له مفهوم آخر ذكره ابن جني في الباب نفسه، هو مفهوم «الحُكْم والتقدير»؛ وهذا ليس قصداً ههنا.

إذن؛ ما الصور اللفظية المعبرة عن الصيغ التصريفية دون غيرها في المتحوّلات الواردة في الجداول السابقة؟ وما الصور الخطّية الممثلة لتلك الصور اللفظية؟ وإلى أي حدّ كان الخطّ مطابقاً للفظ في التعبير عن تلك الصيغ؟

٥-٢- نتائج حول جداول أوزان البناء الثلاثي وصيغته:

أوردنا في الملحق عدد ٠٣ بقية أوزان أسماء الجذر الثلاثي وصيغته:

وكان الغرض الأساسي من إيرادها هو التحقق من صحة الفرضية القائلة بوجود تطابق تام، على الصعيد النظري، بين الصورة اللفظية والصورة الخطية في تلك التصارييف، وهو ما يعني - بعبارة أخرى - التحقق من صحة المعادلة التالية:

ما يُتلفَّظ به باللسان = ما يُكتب بالقلم

فإلى أي حدّ صحّ ذلك التوقُّع؟ يجدر أولاً أن نلاحظ أنّ الاستقراء الأخير لتصارييف الكلم العربيّة كان مقصوراً على تصارييف البناء الثلاثي دون سائر الأبنية الثنائية والرباعيّة والخماسيّة، بل إن كثيراً من أوزان البناء الثلاثي نفسه وصيغته لم تُسجّل في الجداول الأخيرة؛ إمّا لكونها نادرة بشهادة فقهاء اللّغة أنفسهم، أو لكونها شبيهة إلى حدّ ما بما تمّ فعلاً تسجيله في تلك الجداول.

وفي كلّ الحالات يبقى مضمون تلك الجداول ممثلاً للتصارييف الشائعة للكلم العربيّة؛ بمعنى أن ما وقع إيراده سابقاً هو «المتحوّلات» (Variables) الأكثر شيوعاً والأكثر شمولاً لثوابت اللسان العربيّ الراهن كما هي مسجّلة في القواميس العربيّة الحديثة (المقصود بالثوابت هو المداخل المعجميّة المسجّلة في هذه القواميس)، وقد سبق تحديد المحاور الثلاثة للاهتمام في تلك المتحوّلات، إنّها الجذر والوزن والصيغة، فما هي مظاهر تطابق كلّ منها مع الصورة الخطيّة المناسبة لها؟

إن ما يُمثّل الجذر في المتحوّلات الواردة في الجداول الأخيرة هو رموز (ف.ع.ل) دون سواها. والنظرة السطحيّة تفضي إلى استنتاج وجود تطابق تامّ بين ما هو ملفوظ وما هو مكتوب؛ من ذلك أن تلك الرموز إنّ وردت تامّة في اللفظ فإنها بالتوازي مع ذلك ترد تامّة في الخطّ، وهي حالة الجذر الصحيح السالم، فإنّ وردت في اللفظ مضعّفة وردت في الخطّ مضعّفة أيضاً، وهي حالة الجذر المضعّف، فإنّ حُذف أحد تلك الرموز في اللفظ فسيتوازي ذلك مع حذفه في الخطّ، وينطبق ذلك على حذف الفاء في حالة الجذر المثال،

وعلى حذف العين في حالة الجذرا لأجوف، وعلى حذف اللام في حالة الجذرا الناقص. ويتم ذلك في مواضع دون أخرى، فمبدأ التطابق السطحي بين الخط واللفظ مُطرد في كل تلك الحالات بحيث تتحقق المعادلة التالية على أتم وجه:

ما يُلفظ = ما يُكتب

لكن هذا التساوي مبالغ فيه إلى حدّ إيجائه بنقيضه؛ إذ لا يوجد للرمز الواحد من رموز (ف-ع-ل) - إذا تحقّق - صورة لفظية واحدة، كما لا يوجد له صورة خطية واحدة.

فعلى صعيد التحقق اللفظي لحروف الجذرا، لاحظ أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) على إثر سيبويه أن «لبعض الحروف فروع [أ] تستحسن... وفروع [أ] تستقبح» (أبو حيان - ارتشاف الضرب ج ١ ص ٨-٩)، وقد عدّها فبلغت عنده خمسين حرفاً، ممّا يجعلنا نبتعد بُعداً كبيراً عن ذلك النظام المُجرّد الوارد في جدول سابق لصوآتيم العربية الثمانية والعشرين؛ فهناك:

- الشين التي كالجيم: أشدق وأجدق.
- والصاد والسين والجيم اللواتي كالزاي: مصرد ومزرد، زهروسهير، جابر وزابر.
- واللام المفخمة فرع عن اللام المتوسطة بين التفخيم والترقيق: الله والله.
- والكاف التي كالجيم: كمل وجمل.
- والجيم التي كالکاف: ركل وركل (ق).
- والجيم التي كالشين: أجدر وأشدر.
- والصاد التي كالسين: صابر وسابر.
- والطاء التي كالتاء: طال وتال.
- والطاء التي كالتاء: ظالم وثالم.
- والباء التي كالفاء: أصبهان وأصفهان.
- والثاء التي كالصاد: إثر ذلك وإضر ذلك.

«وقد بلغت الحروف بفروعها المستحسنة والمستقبحة سبعة وأربعين حرفاً، وزاد بعضهم أحرفاً لم يذكرها سيبويه، وهي السين التي كالزاء كقولهم في اشرب «ازرب»، والجيم [التي] كالزاي كقولهم في أخرج «أخرز»، والقاف التي كال كاف كقولهم في القمح «الكمح»، فقد بلغت بهذه الأحرف خمسين حرفاً» (أبو حيان - الارتشاف ج ١ ص ١٠).

وقد تبدوا الأمثلة الأخيرة مجرد تحققات لفظية فردية شاذة أو دخيلة بحيث تحفظ ولا يقاس عليها، ولكن ملاحظة محيطنا اللغوي الحديث، على المستوى الصوتي، تُفضي إلى استنتاج تعدد الصور اللفظية للصوت النظري الواحد. وقد توسع تمام حسان في وصف بعض أوجه هذه الظاهرة، ونزلها ضمن ما سماه بـ «الظواهر السياقية» اللفظية (تمام. حسان - اللغة العربية ١٩٩٨ - ص ٢٧٩ - ٢٩٥)، وتجدر الإضافة أن تلك «البدائل» (allophones) الإنجازية لا تتوقف عند حدود الصامت بل تشمل الصوائت أيضاً (وإن كانت خارجة عن حدود الجذر)، فقد تحدث القدامى - منذ سيبويه - عن تغيرات أربعة شبه شائعة في التلفظ بالحركات، وهي:

— التفخيم في الألف في ألفاظ، مثل «الصلاة والزكاة ودعا وغزا وقام وصاغ» (ابن جني - سر الصناعة ج ١ ص ٥٨)، والإمالة وهي «أن تنحوا بالفتحة نحو الكسرة لضرب من تجانس الصوت» (نفسه)، والرؤم «وهو إضعافك اللفظ بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فيسمع لها صوت خفي يسمعه القريب المصغي دون البعيد» (الجريسي - نهاية القول المفيد ص ٢٨٥)، والإشمام «وهو أن تضم شفتيك بعد الإسكان إشارة إلى الضم وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس، ولا يدرك لغير البعيد» (نفسه ص ٢٨٦). وهذه المظاهر اللفظية الخاصة بالصوائت ليست شاذة، من ذلك أن الإمالة «كثيرة الشيوع في لهجات العرب الآن حتى إن الفتحة تكاد تكون مُمالة دائماً (في تونس مثلاً) على اختلاف في الدرجات» (عبد الفتاح إبراهيم - مدخل في الصوتيات - ص ١٢١).

والحاصل ممّا سبق أنّ الصوت الواحد - صامتاً كان أو صائتاً - يتحقّق أثناء التلقّف في أطراف متدرّجة من البدائل (allophones)، ممّا يعني أنّ الصورة اللَّفْظِيَّة للجذر الواحد ستكون متعدّدة، أمّا الرّسم الخطّي فقد يكون مُتفرّداً في حالة الصوائت، أو يكون مُتعدّداً في حالة الصوامت. فما سيلفت النظر الآن أنّ الصورة الخطّيّة للجذر الواحد أيضاً ليست أقلّ تعدّداً ممّا سبق؛ لكنّه تعدّد لا يُوجّهه تعدّد البدائل اللَّفْظِيَّة بل توجّهه مقتضيات الخطّ نفسه في اتّصاله وانفصاله. ومع أنّ القلقشندي حصر التعدّد الخطّي في الهمزة فحسب (القلقشندي - صبح الأعشى ج ٣ - ص ٢٠٤)، جاعلاً كلّ حرف من الحروف الأخرى متفرّداً «بصورة تخصّه» (نفسه ص ١٦٩)، فإنّ مُصنّفاً أقدم منه هو ابن درستويه (٣٤٧ هـ) تفتّن إلى أن لكلّ حرف في لساننا أكثر من صورة خطّيّة، وهي بدائل «سياقيّة» لأصل واحد «لأنّ صورة كلّ حرف من المعجم على شكل واحد» (ابن درستويه - كتاب الكتاب ص ١٢٢)، وجملة ما استخرجه من الصور الخطّيّة للحروف العربيّة كلّها هو «أربعون صورة لا يشبه بعضها بعضاً»، ولعلّه بهذا يقترب من ذاك التّمييز الوارد سابقاً في جدول «دوبوا» بين (graphème) و (allographes).

وافتح ابن درستويه استعراضها بصُور الممدّات والهمزة: «فإن مدّي الحرف المضموم (ـُـ) والحرف المكسور (ـِـ) لم توضع له صورة في المعجم كما وُضعت لمُدّة الحرف المفتوح (ـَـ)، ولكن كتبتا بصورة الواو والياء. أمّا الهمزة فقد كتبت على صورة حرف اللين (أ-ئ-ؤ) وعلى الحذف (ء) أتباعاً لتخفيفها في اللَّفْظ» (نفسه ص ١٢٢).

أما سائر الصور الخطّيّة لبقية الحروف فقد وضعها بنفسه في جدول، بادئاً بتفسير أسباب تعدّد تلك الصور: «ونبدأ برسم أصول صور المعجم كلّها على اختلافها وما فيها من اتّصال وانفصال ومَطّ وقَطّ، وحذف وشَقّ، ونَصَف وشكل، وتعقيف وتعريق، وفتح وعطف وإقفال وتثليث وتدوير، أو ضرب من التّغيير في جدول جامع نجعله إماماً يُكتفى برسومه عمّا سواه» (نفسه)، وهذا الجدول هو التّالي:

جدول رسوم صور الحروف مُتّصلة ومنفصلة عند ابن درستويه

الألف:	منفصلة: (ا) مُتّصلة: (ـا)
الهمزة:	منفصلة: (ء أ) مُتّصلة: (أئ وئ)
الباء والنّاء والتّاء:	متطّرفات ومنفردات: (ب ت ث) مبتدآت ومتوسّطات: (ب بـ)
الحاء والخاء والجيم:	متطّرفات ومنفردات: (ح خ ج) مبتدآت ومتوسّطات: (ح خ جـ)
الدالّ والذال:	د ذ
الراء والزاي:	ر ز
السين والشين:	س ش سـ شـ
الصاد والضاد:	ص ض صـ ضـ
الطاء والظاء:	ط ظ
العين والغين:	ع غ ح غ عـ غـ عـ غـ
الفاء والقاف:	ف ق قـ فـ فـ قـ
الكاف واللام والميم:	ك ل م مـ
النون:	ن نـ
الهاء:	ه هـ
الياء:	ي يـ جي

المرجع: ابن درستويه، كتاب الكُتاب ص ١٢

وإذا عزلنا الآن الرّموز الممثلة للجذروهي الفاء والعين واللام في الملحقات عدد ١ و ٢ و ٣، ثمّ عزلنا الرّموز الممثلة للوزن فيها، وهي التوزّع المخصوص للسكون والحركات وحروف الزيادة الاشتقاقية والتضعيف، ثمّ عزلنا الرّموز المعبرة عن البناء والإعراب في تلك المتحوّلات، فإنّ ما يبقى بعد ذلك سيُعدّ كلّ منتمياً إلى اللفظ التصريفيّ، ويمكن أن نقسّمه إلى أقسام ثلاثة هي:

— حروف الزيادة التصريفية.

— والتوزع المخصوص للسكون والحركات التصريفية.

— وحذف بعض مكوّنات البنية.

أ- حروف الزيادة التصريفية هي «سألتمونيها» وهي في حالة اشتراك صوتي مع حروف الزيادة الاشتقاقية، ولا تتمايزان إلا في سياق البنية الصرفية كلّها. وينبغي في حالة الأفعال تمييز تلك الحروف عن المكوّنات اللاحقة بالفعل والمعبرة عن محلّ إعرابيّ موجود بالقوّة مثل اللواحق الموجودة في «فعلت وفعلت وفعلتما وفعلتم وفعلتن». فالزيادة التصريفية الصميّة في الأفعال هي تلك الخاصة بالتعبير عن الزمن، مثل حروف المضارعة (الهمزة والنون والتاء والياء)، وهي نفسها المعبرة عن الشخص - أي المتكلّم والمخاطب والغائب - ويبدو أن ما يعبر عن الماضي - في المقابل - هو خلوّ الفعل من هذه الحروف، وما يعبر عن الشخص في هذه الحالة (أي الماضي) هي تلك اللواحق التي عدّت سابقاً شاغلة لمحلّات إعرابية موجودة بالقوّة؛ فكان هذه الألفاظ تصريفية من وجهة النظر الجدوليّة، وإعرابية من وجهة النظر المركّبية التّأليفية، وهذه الزاوية الثّانية في النظر ليست محلاً لاهتمامنا المنصب الآن على مفهوم «الصيغة التصريفية».

أما الزيادات التصريفية في الأسماء فيمكن أن تدرّ - شأنها شأن الأفعال - سابقة أو لاحقة أو حشوا، وفيها ما لن يُعبّر - فيما بعد - عن أيّ معنى مثل همزة الوصل، وفيها ما سيعبر عن معنى وهي سائر الحروف؛ فهمة الوصل اعتبرها الاستريازي «حرفاً قريباً من الهمزة» (شرح الشافية ج ٢ ص ٢٥١)، ولعلّه تأثّر في حكمه ذاك بطريقة كتابتها القريبة من كتابة الهمزة القطعية؛ وإلا فالأصحّ هو أن تُعدّ حركة أُتِي بها للتوصّل إلى النطق بالساكن فيما أوّله ساكن وهو «عشرة أسماء محفوظة، هي: ابن وابنة وابنهم واسم واست واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايمّن الله، وفي كلّ مصدر بعد ألف، وفي أفعال تلك المصادر من ماض وأمر، وفي صيغة أمر الثلاثي، وفي لام التعريف...» (نفسه ص ٢٥٠)،

والدليل على أنها حركة هو إمكان ورودها مكسورة أو مضمومة في صيغة أمر الثلاثي المجرد، مثل: إرجع، أكتب.

أما سائر حروف الزيادة التصريفية في الاسم فهي تلك المعبرة أو المساهمة في التعبير عن:

- صيغة المؤنث: وهي التاء المربوطة والهمزة (بعد المدة) في مثل: فعيلة وفعلاء.
- وصيغة المثنى: وهي النون (بعد المدة) في مثل: فعيلان.
- وصيغة المجموع جمع سلامة: وهي النون (بعد المدة) في حالة المذكر، والتاء (بعد المدة) في حالة المؤنث؛ وذلك في مثل: فعيلون وفعيلات.
- وصيغة المجموع جمع تكسير: وهي الهمزة في مثل: فعائل، والتاء في مثل: فعلة.
- وصيغة المصغر: وهي الواو والياء الساكنة في مثل: فُويعل، أو تكرار عين البنية في مثل: فُعيعل وفُعيعل.
- وصيغة المنسوب: وهي الياء المضعفة في مثل: فعلي.

ب- لكن ألفاظ الصيغ التصريفية لا تكتمل عادة بتلك الحروف الزائدة؛ بل إنّ للتوزيع المخصوص للسكنات والحركات دوراً في تشكّل تلك الصيغ. من ذلك أن بناء الأفعال للمجهول في الماضي لا يتم إلا بعد التصرف تصرفاً مخصوصاً في حركات وسكنات الأبنية حالة بحالة، وقد اختصر ابن مالك (٦٧٢هـ) ذاك التصرف في قوله: «يُضمّ مطلقاً أول فعل النائب، ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً أو له تاء، ومع ثالثه إن أفتتح بهمزة وصل، ويُحرّك ما قبل الآخر لفظاً إن سلّم من إعلال وإدغام، وإلا فتقديراً بكسر إن كان الفعل ماضياً، ويفتح ثلاثياً أو على انفعال أو افتعل كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام ضمّ، وربما أخلص ضمّاً، ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس» (ابن مالك - شرح التسهيل ج ٢ ص ٦٢).

أما في حالة الأسماء فإن كثيراً من جموع التكسير مثلاً لا تتم بواسطة حروف الزيادة بل تتم بواسطة التصرف المخصوص، حالة بحالة، في حركات البنية وسكناتها وكمياتها، وذلك في مثل: فَعَلَ وفُعُول (أسد وأُسود).

ج- أما الطريقة الأخيرة في تشكيل ألفاظ الصيغ التصريفية فهي طريقة حذف جزء من البنية الأصلية للكلمة، وأوضح ما يكون ذلك في الأسماء إذا أُريد ترخيمها، ويشيع ذلك في صيغة الأمر من الأفعال المعتلة بأصنافها المختلفة.

وبعد؛ فإنّ ما ورد سابقاً هو وصف انتقائي ومختصر لطريقة تشكّل ألفاظ الصيغ التصريفية (وتميزها عن طريقة تشكّل ألفاظ الجذور وألفاظ الأوزان الاشتقاقية). وليس ذلك سوى تمهيد للنظر في مدى التطابق بين الصورة اللفظية والصورة الخطية المتصلتين بالصيغ التصريفية المجردة والمزيدة.

ويبدو أنّ الوقائع تؤيد هنا أيضاً فرضية الاستقلال بين اللفظ والخط؛ أيّ وقائع تمثيلهما للحركات ووقائع تمثيلهما لحروف الزيادة:

ففي حين يَطرَد - في لساننا العربي - ورود الحركة الصامتة بعد الحرف الصامت في البناء النظري نفسه لألفاظ الاشتقاق والتصريف، فإن الخط ينزع - في المقابل - إلى الاقتصاد في رسم صورتيهما، وذلك بأن يَعمد - باطراد - إلى إثبات الحركات القصيرة فوق الحروف وليس بعدها. فإذا استحضرنّا الآن الواقع المتمثل في كون حروف الزيادة التصريفية - هي نفسها - تتلوها حركات مساهمة أيضاً في تشكيل الصيغة التصريفية، مثل حركة الميم والهمزة في «مفاعيل وأفعال»؛ فإننا سنضطرّ إلى تغليب مبدأ عدم المطابقة على مبدأ المطابقة بين الصورة اللفظية والصورة الخطية في شأن الصيغ التصريفية؛ وسيؤكد تغليب مبدأ عدم المطابقة - أكثر - إذا استحضرنّا واقعاً أشدّ بروزاً هو صورة التنوين في اللفظ وصورة التنوين في الخط، مع أن هذا الواقع ليس واقعاً صرفياً خالصاً.

خلاصة القول إذن في شأن المقارنة بين الصورة اللفظية للجذر والوزن والصيغة وبين الصورة الخطية لهذه المكونات الثلاثة للكلمة - باعتبارها وحدة مركبة من عدّة مواقع - هو تأكيد تلك النتيجة التي توصل إليها «دي سوسور» وأوردناها في مطلع هذا الفصل، ومفادها الاستقلال بين نظام اللفظ ونظام الخط. وربما يكون هذا ممهداً لاستخراج تحالفات أخرى بين هذين النظامين في الفقرات التالية.

٣- مدى التطابق بين المُركَّب اللَّفْظِيّ والمُركَّب الخَطِّيّ:

المقصود بهذا العنوان هو النظر في مدى التطابق بين المُركَّبات اللَّفْظِيَّة والمُركَّبات الخَطِّيَّة، وذلك مسaire مَنَّا لمخطط القلقشندي في شرح أحوال الخط حيث جعل القسم الأخير في ذلك الشرح تحت عنوان: «النظر في الخط في حالة التركيب والفصل والوصل» (القلقشندي - صبح الأعشى، ج ٣ ص ٢١١). ومسيرة مَنَّا أيضاً لجدول المصطلحات والمفاهيم المقترح في معجم دويوا حيث قابل بين الصوتم والصوتم الخطي، ثم بين الصرّفم والصرّفم الخطي، ثم بين الكلمة والكلمة الخطيّة (Dict. de linguistique. P.240).

وقد شرح القلقشندي قصده من ذلك العنوان بقوله: «اعلم أن الأصل هو فصل الكلمة عن الكلمة؛ لأن كل كلمة تدلّ على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، فكما أن المعنيين متميزان فكذلك الألفاظ المعبرة عنهما تكون متميزة، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره» (القلقشندي - صبح الأعشى ص ٢١١)، والحاصل من ذلك أن القاعدة النظرية العامة فيما يعيننا هنا أن الخط يُجاري اللفظ في اتصاله وفي انفصاله. واتّصال اللفظ يُحدّده عاملان هما الابتداء به والوقوف عليه: «فأصل كل كلمة أن يُنظر إليها مفردة مستقلة عما قبلها وما بعدها، فلا جرم أن تُكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها» (الرضي - شرح الشافية ج ٣ - ص ٣١٥). وبالتالي فإن مُركَّباً مثل «سيكفيكهم» يعتبر مُركَّباً صوتياً واحداً بحكم الابتداء والوقف، ومُركَّباً خطياً واحداً بحكم اتصال الخط ووقوعه بين فراغين (أي بياضين). ومثل هذه المُعطيات تُثبت أن لكل من اللفظ والخط ضرورات وأحكاماً تخالف ضرورات «المعنى» وأحكامه، فما يُمليه عاملُ المعنى - كما قال مؤلّف صبح الأعشى - هو الفصل فصلاً مُطرداً بين كل الوحدات المنطوية على القيم المعنوية. ومن جهة أخرى فإن التوافق بين الصورة اللَّفْظِيَّة والصورة الخَطِّيَّة ليس مُطرداً. لذلك نقترح بناء هذه الفقرة على محورين هما:

— مُسايرة الخطّ لأحكام الوقف في اللفظ.

— الوصل أو الفصل في اللفظ دون الخطّ.

فالمشكل الأساسي المستفاد من كتب القدامى - فيما يخص العلاقة بين المُركَّب اللفظي والمُركَّب الخطّي - هو مشكل التفاوت بينهما (Décalage) في مُراعاة ما يتوجَّب وصله أو ما يتوجَّب فصله. وذلك ما سيُفْضي بنا إلى استنتاج عدم التطابق بينهما على المستوى التركيبي أيضاً.

٣-١- مسايرة الخطّ لأحكام الوقف في اللفظ:

إن مُفاد المبدأ العامّ في هذه المسايرة أن كلّ ما لا يُوقف عليه في اللفظ يُعتمد إلى وصله في الخطّ. وقد شرح ابن درستويه هذا المبدأ في فصل عنوانه «ما يُوصل من الكلم الذي على حرف واحد بما بعده لأنّه لا ينفرد» (ابن درستويه - كتاب الكتاب - ص ٥٢)، وفي قوله «ما بعده» استحضار لواقع جريان الخطّ في العريّة من اليمين إلى الشمال، لكنّ «ما لا ينفرد» يمكن أن يكون في اليمين أو في الشمال. وفيه ما يتّصل بكل الصيغ الواردة في الملحقات ١ و ٢ و ٣، وفيه ما لا يتّصل إلا بالصيغ الفعلية، وفيه ما لا يتّصل إلا بالصيغ الاسميّة.

- فمما يتّصل بكل الصيغ دون استثناء ويرد على يمينها ذكر المُصنّف «فاء العطف وواوه، ولام القسم وهمزة الاستفهام» (نفسه ص ٥٢). ولإظهار هذا الاتصال ينبغي في الأصل إعادة كتابة كلّ ما ورد في الملحقات ١ و ٢ و ٣ بعد وصله في اليمين بالحروف السّابقة، مثل:

فعل	ففعيل	فلفعل	فللفعل
وفعل	وففعيل	ولفعل	وللفعل
لفعل	لففعيل	أففعل	أفففعيل
أفعل... إلخ	أفففعيل... إلخ	أوفعل... إلخ	أوففعيل... إلخ

ويمكن لهذه الحروف أن تتصل لفظاً وخطاً بحروف أخرى غير واردة في تلك الجداول مثل اتصالها بـ «في» و «من» وباقي حروف الإضافة (نفسه ص ٥٢):

ففي	أفي	فمن	أفمن
وفي	أوفي	ومن	أومن
لفي	ولفي	لمن	ولمن
أفي... إلخ	أفي... إلخ	أمن... إلخ	أمن... إلخ

ويمكن لبعض هذه الحروف أن تتصل لفظاً وخطاً بالحروف المشبهة بالفعل: فإن، فأن، فليت، فاعل، وإن، وأن، وليت، ولعل.

● ومما يتصل بالصيغ الاسمية الواردة في الملحقات ١ و ٢ و ٣ - دون الفعلية منها ويرد قبلها - ذكر المصنف «لام الإضافة وباءها وكافها في قولك: لزيد وبزيد وكزيد، ومنه لام التعريف لأنها على حرف واحد وإنما لحقها ألف الوصل لسكونها، وذلك قولك: الرجل والمرأة» (كتاب الكتاب، ص ٥٢)، ولاظهار هذا الاتصال اللفظي والخطي ينبغي في الأصل إعادة كتابة كل ما ورد من صيغ اسمية في جداول الملحقات ١ و ٢ و ٣ بعد وصله في اليمين بالحروف السابقة، مثل: لفعول، يفعول، كففعول، الفعول، للفعول، بالفعول، كالفعول، لمفاعل، بمفاعل، كمفاعل، المفاعل، للمفاعل، بالمفاعل، كالمفاعل... إلخ.

● ومما يتصل بالصيغ الفعلية الواردة في جداول الملحقات ١ و ٢ و ٣ - دون الاسمية منها ويرد على يمينها - ذكر المصنف «السين في قولك: سيفعل» (نفسه ص ٥٢) وفي الواقع لا تختص السين إلا بصيغ المضارع لفظاً وخطاً، أما «سوف» فتتصل بها في اللفظ دون الخط، ولذلك ذكرها ابن درستويه في المواضع التي يتوجب فيها الفصل في الخط (كتاب الكتاب ص ٥٤).

● ثم انتقل إلى شرح ما يتصل بالصيغ لفظاً وخطاً من جهة شمالها لا يمينها: فمما يختص منها بالصيغ الفعلية «النون الخفيفة أو الثقيلة كقولك: لأضربن

زيداً، أو لا تضربن زيدا» (نفسه ص ٥٣)، ومما يشمل كل الصيغ ذكر «الضمائر المتصلة بالاسم كغلامك وغلامي وغلامه وما تفرّع منها»، وبالحرف مثلاً «إنك وإنه وفيهم وعنها وعليهن»، وبالفعل في محلي الرفع والنصب «كقولك: فعلت وفعلتما وفعلتم وضربتك وضربته وما تفرّع منها» (كتاب الكتاب ص ٥٣). ونرى أن جميع الاحتمالات التي لمّح إليها ابن درستويه في تكرار قوله «وما تفرّع منها» يمكن حصرها بالإحصاء في شأن الصيغ النظرية الواردة في جداول الملحقات ١ و ٢ و ٣ في آخر الكتاب، بل وفي شأن المفردات الواردة في أي قاموس مُصعّر، ويكون ذلك الحصر بمراعاة كل «علامات التثنية والجمع والتأنيث وما أشبه ذلك» (نفسه ص ٥٣) ويبقى الغرض النهائي للمُصنّف - ممّا سبق أن نقلناه عنه - هو التمييز بين:

— ما يتصل في الكلام من جهة لفظه ومن جهة خطّه معا.

— وبين ما يتصل في الكلام من جهة اللفظ دون الخطّ.

«فإن كان شيء من الحروف التي ذكرنا على حرفين أو أكثر - غير علامات الإضمار - وجب أن يفصل في الكتابة لأنّه ينفرد في الكلام إلاما عَرَض له من أمر يوجب وصله» (نفسه ص ٥٣)، وتدلّنا أمثلته - في مواضع الفصل - على أن هذا الفصل لا تُملّيه عوامل الوقف والابتداء فحسب - كما قال الاسترادي من قبل - بل تُملّيه صورة الخطّ نفسه، فيما ابتدئ به ووُقف عليه دون حواجز، مثل: «من زيد، في عمرو؛ ثمّ عمرا، سوف يفعل...»، ومع ذلك فإنها وردت منفصلة في الخطّ، وهذا يفضي بنا إلى التوسّع في وصف هذا التخالف بين الصورة اللفظية والصورة الخطّية.

٢-٣- الوصل أو الفصل في اللفظ دون الخطّ:

هناك مواضع في السلسلة اللفظية - في أعراف لساننا - يتوجب فيها وصل الكلام، وهو ما سمّاه القدامى «التوصل» و«التخلص»، وهناك مواضع أخرى في هذه السلسلة يتوجب فيها الفصل، وهو ما سمّوه «الوقف»؛ ومع ذلك لا نجد لكلا الظاهرتين أثرا في الخطّ، وجُل ما سيرد في هذه الفقرة موجود في كتاب سيبويه (ج ٤ - ص ١٥٢).

فمن جهة وصل الكلام لفظياً يختلف التوصل عن التخلص في كون التوصل طريقة لتخفيف النطق بالسكان في أول الكلمة، وفي كون التخلص طريقة لتخفيف النطق بالسكان في آخر الكلمة، وتتم العملية الأولى في اتصالها بسياق سابق، أما الثانية فتتم في اتصالها بسياق لاحق. تفصيل ذلك أن التوصل يخص الكلمات التي تبدأ بلام التعريف (وهي ساكنة) أو الكلمات المنتمية إلى إحدى الصيغ التالية - وكلها تبدأ بساكن -: «افتعل وانفعل واستفعل» وما يتصل بها من صيغ تصريفية فعلية، و«افتعال وانفعال واستفعال» وما يتصل بها من صيغ تصريفية اسمية، وكذلك كل صيغ أمر المخاطب من الفعل الثلاثي المجرد، وكلمات محدودة أخرى حصرها الاسترادي سابقاً، فكل هذه الوحدات يقع فيها الاستغناء عن همزة الوصل في حضور سياق سابق (أيمن) هو مثلاً «فعل» (أو الاستغناء عن حركة اللام في فعل).

فعل + افعل ← فعلفعل	فعل + افعل ← فعلفعل
فعل + افتعل ← فعلفتعل	فعل + افعلوا ← فعلفعلوا
فعل + انفعل ← فعلنفعل	فعل + افعل ← فعلفعل
فعل + استفعل ← فعلستفعل	فعل + افعلوا ← فعلفعلوا
فعل + افتعال ← فعلفتعال	فعل + ابن ← فعلبن
فعل + انفعال ← فعلنفعال	فعل + اسم ← فعلسم
فعل + استفعال ← فعلستفعال	فعل + اثنان ← فعلثنان

ففي جميع هذه الحالات يقع التوصل في اللفظ دون الخط كما تشهد على ذلك طريقة الكتابة في كل منها.

أما التخلص فيخصص الكلمات الساكنة الآخر، أو المنتهية بحركة طويلة، وهي لذلك تشمل كل الأفعال المجزومة، وكل الأسماء المقصورة أو المبنية على السكون، وبعض الحروف مثل: من وعن وبل وعلى...، وكل اسم مثنى مضاف، وكل اسم مضاف مجموع على صيغة جمع المذكر السالم... إلخ، فجميع هذه الكلمات إذا صادفت سياقاً لاحقاً

مبدؤوا بساكن فإنَّ الناطق ينزع إلى التخلّص من التقاء الساكنين بحذف السّابق منهما، ومن أمثلة ذلك: السّياق اللاحق بلام التعريف الساكنة، وهذه نماذج من التخلّص:

لم يفعل + ال ← لم يفعل...	هذا + ال ← هاذل...
استفعل + ال ← استفعل...	على + ال ← علل
إن تفعل + ال ← إن تفعل	بل + ال ← بلل...
مستشفى + ال ← مستشفى...	كتابا + ال ← كتابل...
هم + ال ← همل...	كاتبو + ال ← كاتبل...
أنا + ال ← أنا...	هم كتبوا + ال ← هم كتبل...

ففي جميع هذه الحالات يقع التخلّص من السكون في اللفظ دون الخطّ. وهناك صنف آخر من الوصل اللفظي المنعدم في الخطّ نسبه القدامى إلى باب الإدغام الجاري بين كلمتين في السلسلة اللفظية، مع أنّه يشتمل على بعض مواصفات ظاهرة التخلّص المذكورة سابقاً، ويختلف عنها في كونه يتمّ بين الصوامت (الحروف) وليس الصوائت (الحركات)، ولم يشترط سيبويه سكون أحد المدغمين كما لم يشترط تماثلهما، فقد يتمّ الإدغام عنده:

- في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً.
- وفي الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد.
- وفي حروف طرف اللسان والثنائيا.
- والحرف الذي يُضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يُضارع بذلك الحرف وليس من موضعه (سيبويه - الكتاب - ج ٤ - ص ٤٣٧-٤٧٩).

فقد يكون المدغمان إذن متماثلين أو متقاربين أو متجاورين، وفي التجاور «يكون البيان أمثل». وهذه أمثلة من الإدغام السّياقيّ بين المتقاربين (الأول منها يُدغم في الثّاني):

اصحب مطرا ← اصحم مطرا	امدح عرفة ← امدغ عرفة
هل رأيت ← هز رأيت	ادمغ خلفا ← ادمخ خلفا
من رأيت ← مر رأيت	اسلخغنمك ← اسلغ غنمك
أخرج شيئاً ← أخرش شيئاً	مَن لك ← مل لك
اقطع هلالاً ← اقطه هلالاً	مَن معك ← مم معك

ففي كل هذه الحالات وغيرها يعمد الناطق إلى التخلّص من التقاء المتقاربين بأن يُماثل بينهما أولاً ثم «يضع لسانه لهما موضعاً واحداً». ولهذا السبب يمكن اعتبار الإدغام صنفاً من أصناف الوصل اللفظي للتخلّص من التقاء المتقاربين لا سيما إذا جاء أولهما ساكناً. لكن الصورة الخطيّة تنزع هنا أيضاً إلى عدم مجازاة الصورة اللفظيّة كما تشهد على ذلك طريقة كتابة الأمثلة الأخيرة.

الحاصل ممّا سبق أنّ التوصل والتخلّص والإدغام هي مظاهر للتوصل بين أكثر من كلمة صوتيّة في السلسلة اللفظيّة دون أن يكون لذلك أثر على الصورة الخطيّة لهذه السلسلة إذ تبقى الكلمات الخطيّة فيها منفصلة. لكنّ هناك مظهراً آخر هو الوقف، وهو يفصل بين وحدات السلسلة اللفظيّة دون أن يكون له أدنى أثر على اتّصال الصورة الخطيّة لهذه السلسلة.

فالوقف مظهر لفظي قد يكون جمالياً غرضه إظهار السجع أثناء قراءة المأثور في أدب المقامات مثلاً، وقد يكون وظيفياً غرضه إظهار الناطق للسامع أنّه انتهى من إرسال «دفعة كلاميّة» أولى وبإمكان السامع - لذلك - التعقيب على تلك الدفعة، معنى ذلك أن غياب الوقف هو بالنسبة إلى السامع قرينة على عدم انتهاء كلام الناطق، فيتوقّع لذلك استرساله فيه وقد يكون غرض الوقف مجرد التأكيد. وقد ذكر سيبويه للوقف علامات تختلف حسب طبيعة الموقوف عليه (سيبويه - الكتاب ج ٤ - ص ١٥٥ - ١٨٨)؛ ويمكننا اختصارها فيما يلي:

- أ- إسكان المتحرك غير المنون، وفيه درجات هي:
- الإسكان التام حيث تختفي الحركة تماماً من جهة أذن السامع ومن جهة شفّي الناطق. وقد سُمّي سيبويه الإسكان التام بـ «الجزم» (نفسه ص ١٦٩)؛
 - فإن التقطت أذن السامع بعض أثر لهذه الحركة فهو «الرّوم»،
 - وإن لم تلتقط شيئاً منها لكن لُوْحِظَ على شفّي الناطق بعض استدارة مع حركة الضمّ خاصة، فهو «الإشمام».
- ب- الإبدال: وفيه أصناف، منها استبدال تنوين المنصوب بمَدّة «رأيت زيداً»، واستبدال نون التوكيد الخفيفة بمَدّة «لأذهباً» واستبدال تاء التأنيث بهاء «جاءت فاطمة».
- ج- الزيادة: هي زيادة هاء السكت للفعل المعتل الآخر في صيغة الأمر مثلاً «قِهْ» («هْ»)، كما تزداد هذه الهاء لـ «ما» الاستفهامية: «لِمَهْ؟».
- د- الحذف: ويعني حذف التنوين من آخر الاسم المنون المرفوع «هذا زيدٌ» أو المجرور «هذا من زيدٍ»، كما يعني حذف إشباع الضمير المتصل «به (ي)»، «لَهْ (و)».
- هـ- النقل: ويعني نقل حركة الحرف الأخير من الكلمة إلى الساكن قبله للتخلص من التقاء الساكنين «هذا بكر».
- و- التضعيف: «وأما الذين ضاعفوا فهم أشدّ توكيداً؛ أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلامتحركاً لأنّه لا يلتقي ساكنان...» وهو قولك «هذا خالدٌ وهذا فرجٌ» (نفسه ص ١٦٨)، وفُسِّرَ تمام حسان بقوله: «ليس المقصود به تضعيف الحرف وإنما هو شبيه بقلقلة بطيئة للحرف الموقوف عليه» (تمام. حسان - اللغة العربية ص ٢٧٢).
- والحاصل أنّ الوقف سواء من جهة تعريفه أو من جهة العمليّات المسؤولة عنه هو مظهر لفظي جوارّي يجري في مسلسل الكلام ولا يكون في اللفظ المعزول. وبناء على ذلك

فإنّه لا يمكن تصويره في الخطّ إلا بواسطة نظام كتابي إضافي يُعوّض النقص في النظام الأصلي للكتابة، مثل ذلك الذي اصطنعه كُتّبةُ المصاحف قديماً، ومثل «الترقيم» (Punctuation) في الخطّ الحديث. وقد اقترح سيبويه مثل هذا النظام الترقيمي الإضافي في قوله: «ولهذا علامات: فلإشمام نُقطة، وللذي أجري مجرى الجزم والإسكان الحاء، وللزوم الحركة خَطّ بين يديّ الحرف، وللتضعيف الشَّينُ» (سيبويه - الكتاب ج ٤ ص ١٦٩)، وطَبَّقَ ذلك على أمثلته، غير أنّ اقتراحه ذاك لم يُعمل به فيما بعد.

ما شاع ويشيع العمل به حتّى الآن هو «تجاهل» الوقف في الكتابة؛ إذ لا إسكان فيها ولا إبدال ولا زيادة ولا حذف ولا نقل ولا تضعيف، حتّى أصبح تصوير ذلك في الخطّ ضرباً من اللحن، وذاك هو القصد من قولنا: إنّ الفصل في اللفظ قد قابله هنا وَصْلٌ في الخطّ، فيكون عدم التطابق هو السائد بينهما على المستوى التركيبي أيضاً.

الفصل الثاني

مظاهر الاشتراك الخطّي في القاموس

مقدمة

إن أهمّ استنتاج يمكن الخروج به من ملاحظة واقع عدم التطابق بين الصورة اللفظيّة والصورة الخطيّة - في الكلام - هو أنّ نشاط القراءة هو نشاط لا يُمكن أن يتمّ بطريقة آلية بمعنى أنّ المزاوجة بين الخطّ واللفظ في هذا النشاط لا يمكن أن تكون آنيّة، بل كلّ الدلائل تُشير إلى أنّها تجري في مدى زمنيّ ما، يطول أو يقصر حسب مقدار تحكم القارئ في الملكتين معاً: ملكة اللفظ السّابقة وملكة الخطّ اللاحقة، وقد يكون لطبيعة النصوص المقرّوة نفسها دوراً ما في إطالة ذلك المدى الزمنيّ أو تقصيره.

وفي كلّ الحالات يتوجّب على القارئ بذل جهد ما في ترجمة الكلام من نظام الخطّ إلى نظام اللفظ؛ أيّ استعادة الصورة اللفظيّة التي توخّاها الكاتب أثناء كتابته لذلك الكلام. وفي هذا المجال أيضاً لن يوجد تطابق تامّ بين الصورة اللفظيّة الأصليّة والصورة التي اجتهد القارئ في بنائها.

ولعلّ المهمّة الأساسيّة في عمليّة البناء هذه هي عمليّة التعرّف على الموضوع (Identification)، وهو تعرّف يتمّ بمقتضى مُخطّط مُسبق قد ينطلق من الكلّ إلى الجزء أو من الجزء إلى الكلّ في حركة ذهاب وإياب مستمرة. وقد غلبنا في المدخل النظريّ أنّ تكون المعالجة القاموسيّة قائمة على المسار الثّاني أي الانطلاق من بناء الأجزاء فرداً فرداً للوصول إلى استعادة البناء الكلّي، وهذه الرؤية تناسب الطبيعة الجدوليّة لأبنية القاموس (في مقابل ما تتّسم به الأبنية النحويّة من طبيعة تركيبية)، وبناء على ما سبق يمكن تنظيم هذه الفقرة حسب المحاور الثّالية:

- الاشتراك المحتمل في التعرف على الصَوَائِم الخطّية.
- الاشتراك المحتمل في التعرف على الصَّرَافِم الخطّية.
- الاشتراك المحتمل في التعرف على المُركَّبات الخطّية.

١. الاشتراك في الصَوَائِم الخطّية:

يعني هذا العنوان أن يُفْضِي التعرف على الصَوْتِمْ الخطّي الواحد إلى أن ينسب له القارئ وقتياً أكثر من قيمة صَوْتِمْ لفظيّة متنافسة. وقد تعرّض لهذه المسألة مؤلّفاً كلّ من «صبح الأعشى» و«المزهر».

فحسب مؤلّف صبح الأعشى «قصد واضح الخطّ تقليل صور الحروف للاختصار، ولأنّ ذلك أخفّ من أن يجعل لكلّ حرف صورة» (القلقشندي-صبح الأعشى- ج ٣-ص ١٩)، وقد جرى ذلك التقليل بالفصل بين صورة الحرف من جهة ونقطة من جهة أخرى «ومجموعهما دالّ على كلّ الحرف» (نفسه ص ١٥٠). ويتأتّى الاشتراك من مراعاة الصور دون النقاط، فحينئذ «يشترك في الصورة الواحدة الحرفان:

كصورة الدالّ والذال، وصورة الراء والزاي، وصورة السين والشين، وصورة الصاد والضاد، وصورة الطاء والظاء، وصورة العين والغين، وصورة الفاء والقاف. وقد يشترك في الصورة الواحدة الثلاثة كصورة الباء والتاء والثاء، وصورة الجيم والحاء والخاء. وقد ينفرد الواحد بصورته كالكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء» (صبح الأعشى ج ٣ ص ١٩ و١٤٩).

وبسبب هذا الاشتراك في الصور «إحتيج إلى مميّز يُميّز بعض الحروف من بعض؛ من نقط أو إهمال؛ ليذهب الاشتراك ويزول اللبس» (نفسه ص ١٥٠).

وبسبب ذاك الاشتراك في صور الحروف وقعت في القاموس العربي ألفاظ كثيرة شهد فقهاء اللّغة بتصحيفها؛ إمّا في أحد أطوار كتابتها وإمّا في أحد أطوار قراءتها، وقد

عددها السيوطي في النوع السابع والثلاثين من كتابه المزهري، وعنوانه «معرفة ما ورد بوجهين بحيث يُؤمن فيه التصحيف»، ولم يكن من الصدفة أن تتفق العناوين الفرعية في هذا الفصل مع ما سبق لصاحب الصباح الأعشى أن نبه له من الاحتمالات «النظرية» للاشتراك بين صور الحروف. ومن تلك العناوين نجده ذكر:

ما ورد بالباء والتاء مثل: «صلب وصلت»... ذكر ما ورد بالباء والتاء... ذكر ما ورد بالتاء والتاء... إلخ» (السيوطي - المزهري - ج ١ من ص ٥٣٧ إلى ص ٥٦٦).

ونرى أن احتمالات التداخل والاشتراك بين صور الحروف المذكورة في المصنفين السابقين ليست مُتصلة بأساليب الكتابة ووسائلها: فهي بدائية أم عصرية؟ بل هي مسجلة في نظام الخط ذاته، ويمكن التثبت من هذا من ملاحظة صعوبات المبتدئين - اليوم - في تعلّم القراءة والكتابة في حالة التفريق بين التاء والتاء مثلاً.

٢- الاشتراك في الصّرافم الخطيّة:

يعني هذا العنوان أن يُفَضّي التعرّف على الصّرفم الخطي الواحد إلى أن ينسب له القارئ وقتياً أكثر من قيمة صّرفمية لفظية متنافسة، ويمكن أن يمسّ هذا الاشتراك جذر البنية أو يمسّ وزنها أو صيغتها. وفي كلّ الحالات يعود هذا الاشتراك إلى إخلال من جهة الكاتب في تشكيل ما يكتبه. وقد بين ابن درستويه ذلك في «باب الشكل وفصوله» (ابن درستويه - كتاب الكتاب ص ١٠٥).

أ- فمّا يمسّ الجذر في هذا الباب «التشديد والتنوين والهمزة والمدة وألف الوصل» (نفسه ص ١٠٦): فأما أثر زوال التشديد في تبديل جذر الكلمة فظاهر؛ إذ لولا علامة التشديد لأشبه الحرف المشدّد الحرف الخفيف، وذلك أنّ المشدّد من الحروف حرفان في الحقيقة كدال مدّ « (نفسه ص ١٠٦). وفي الواقع يُعتبر زوال التشديد من أبرز العوامل المُحدثة للاشتراك في الجذور، من ذلك هذه الأمثلة المأخوذة عن القاموس، ولا فرق بين أزواجها إلا بالتشديد:

أسروأسرّ، أسن وأسنّ، ألم وألمّ، أمد وأمدّ، أمل وأملّ، بات وباتّ، باروبارّ..
(المرجع: «القاموس المدرسي» وهو لا يراعي الجذور في ترتيب مداخله).

وهذا الأثر الحاسم للتشديد في تعيين جذر الكلمة لاحظته إبراهيم السامرائي أيضاً في فصل عنوانه «من المُشكل في الرّسم» يقول فيه: «فمما يندرج في هذا الباب مصادر جاء فعلها على «فاعل» وأصلها ثلاثي مضعّف نحو «مُشَاخَة ومُشَادَة»، فكان في نطق الطلاب واستعمالهم دون تضعيف «مُشَاخَة ومُشَادَة»!! وسألتهم عن الفعل منها، فقال أكثرهم «شَاد»!!» (إبراهيم السامرائي، معجميات ص ٢٨٠).

وأما أثر زوال المدّة في تبديل جذر الكلمة فراجع إلى كون «الممدود في اللفظ ألفين وهو لا يكتب إلا واحداً، فلولا علامة المدّ ما فُرقّ بينه وبين المقصور، وذلك نحو: الرّداء والرّدى» (كتاب الكتّاب ص ١٠٦)، ويقصد المُصنّف وقوع الخلط بين الممدود والمقصور في حالة الوقف لا غير، وذلك من جهة الكاتب المملّى عليه ذلك. وقد توسّع الفراء (٢٠٧هـ) في وصف ذلك الخلط في كتابة المقصور والممدود في رسالة له عنوانها «المقصور والممدود»، ومن أمثلته في ذلك:

الغنى والغناء (ص ١٩) الورى والوراء (ص ٢٢) العدا والعداء (ص ٢٨) الهوى والهواء (ص ٨٥) ..

وأما أثر زوال الهمز في تبديل جذر الكلمة فراجع إلى كون «الهمز يكتب على صور حروف اللين، كقولك: سئم ولؤم وسأل، فلولا علامة الهمز لالتبس بحروف اللين» (كتاب الكتّاب ص ١٠٦). وقد توسّع ابن السكيت (٢٤٤هـ) في وصف هذا المظهر من مظاهر الخلط في الخطّ في باب عنوانه «ما يهمز فيكون له معنى فإذا لم يهمز كان له معنى آخر»، ومن أمثلته في ذلك:

تخطّأت وتخطّيت، قرأت وقرّيت، برأت وبرّيت، جرأت وجريت، أمألت وأمليت... إلخ (ابن السكيت - إصلاح المنطق ص ١٥١-١٥٧)

وهناك في عصرنا مَنْ لا يزال يكتب كلَّ ما هو على صورة «استقرأت» على صورة أخرى هي «استقرّيت» ممّا هو من آثار النطق - وليس اللفظ - على الخطّ. ولعلّ مثل هذه التغييرات الجارية في النطق تؤثر على استخراج القارئ لأصناف أخرى من الجذور (مثل «ق ري» عوضاً عن «ق رأ») إن لم يكن عالماً بتلك التغييرات، من ذلك احتمال وقوع الخلط في استخراج جذور كلمات مثل:

مصطبر ومزدان ومذكر ومُتّصل وصراط... إلخ (تمام حسان - اللغة العربية ص ٢٩٣).

وأما أثر التنوين في تبديل جذر الكلمة فقد وضح إبراهيم السامرائي بعض مظاهره في قوله: «ومثل هذا: مصدرُ تفاعل في الثلاثي المضعف كقولك «تضام»، فقد بدا للتلاميذ أنّ التنوين نُون؛ فكتبوا في استعمالهم ما ينطقونه فتحوّلت تضامٌ إلى تضامُن! (السامرائي - معجميات ص ٢٨١). وواضح أن هذا المثال أيضاً يتعلّق بالكتابة الحرفيّة للمنطوق ولا يتعلّق بوجهة نظر القارئ، لكن لكلّ منهما تأثير في الآخر.

وأما أثر ألف الوصل في تبديل جذر الكلمة فراجع إلى كونها «على صورة ألف القطع في الخطّ وهي في الابتداء مثلها، فلولا علامة الوصل لالتبست بها» (ابن درستويه - كتاب الكتاب ص ١٠٧). وتظهر قيمة التمييز بين القطع والوصل في صيغة الأمر من أفعال مثل:

بدا - برى - بلا - بنى - جلا - حدا - ربا - رثى... إلخ فلو كتبت صيغة الأمر منها بهمزة القطع لأُوْحِتْ إلى القارئ بجذور أخرى هي على التوالي: أبدأ - أبر - أبل - ابن - أجل - أحد - أرب - إربث... إلخ.

ويجدر القول إنه من الشائع في النصوص المكتوبة - اليوم - الخلط بين ألف الوصل وألف القطع.

أخيراً يمكن أن يُؤوّل جلّ ما ورد سابقاً على أنّه مندرج في باب التغيّرات الناتجة عن أخطاء، ومن ثم فلا يعتدّ به في ملاحظة تأثيرات الصور الخطيّة في التكمير- غير العادي- للجدور، لكنّ القياس الخاطئ يمكن أن يكون مفيداً إذا استطاع أن يُفسّر بعض الظواهر الزمانية في لسان ما. ويمكن أن نَعُدّ ظاهرة الاشتراك في المعجم من جملة تلك الظواهر القابلة للتفسير زمانياً بالاعتماد على عامل القياس الخاطئ، وهو ما اتّجه إليه مثلاً إبراهيم السامرائي في سياق وصفه لبعض مشاكل الرّسم في العربيّة «فكمّ أضاف الاشتباه والإعجام والإهمال في رسم الحروف من الكلمات، واندرج في متن المعجم» (السامرائي- معجميّات ص ٢٧٩).

ب- إن ماورد سابقاً كان يخصّ مظهر الاشتراك في الصّرافم الخطيّة من جهة جذورها. لكنّ ذلك الاشتراك يمكن أن يمَسّ تلك الصّرافم أيضاً من جهة هيّاتها. ونُذكر أنّ التّمييز بين الجدور والهيّات مأخوذ عن السّكاكي (-٦٢٦هـ) في تعريفه لموضوع «علم الصرف» بكونه «معرفة الاعتبارات الراجعة إلى الحروف ومعرفة الاعتبارات الراجعة إلى الهيّات» (السّكاكي- مفتاح العلوم ص ١١). وما يفرّق بين سياق بحثه وسياق بحثنا أن محور اهتمامنا هنا هو: كيف تتحمل صورة خطيّة واحدة -جذراً أو هيّاة- أكثر من تحليل لفظي؟ وذلك باعتبار أن ما يفضي إليه القارئ أولاً من تحليله لما هو مكتوب ليس المعنى بل هو اللفظ في أصل وضعه، وقد برهننا على صحّة ذلك في مقدّمة هذا القسم من عملنا، والحسّ المشترك نفسه يشهد على ذلك، إذ ما يصدره القارئ بصوت عال أو خافت هو الألفاظ.

وقد تطرّق ابن درستويه لبعض احتمالات اشتراك الكلمات الخطيّة من جهة هيّاتها، وذلك في «باب الشكل وفصوله»، والشكل عنده «هو زيادة تلحق الحروف للحاجة إليها... وهو صور للحركات والسكون يُعرّف بهما الحروف» (ابن درستويه- كتاب الكتّاب ص ١٠٥)، وهذا الرأي يُخالف ما ذهب إليه سيبويه وابن جني- في فقرة سابقة - من كون الحروف والحركات الواردة بعدها متساوية في الوضع (Statut)؛ إذ كلّها

«أصوات»، ويستقل بعضها عن بعضها الآخر في طبيعته وفي وظيفته داخل النظام الصوتي الكلي للسان العربي. والحاصل من تلك الوظيفة بالنسبة إلى الحركات - في سياقنا هذا - هو أثرها التمييزي البارز بين هيآت الكلم في لساننا، فقد «احتيج إليها ليفرق بها بين المشتبهات كالخرق الذي هو الأرض الواسعة، والخرق الذي هو ضد الرفق، والخرق الذي هو الكريم من الناس. ومثل الجلد الذي هو نعت الرجل الشديد والجلد الذي هو الإهاب. فلو لا الشكل لالتبس كل واحد منها بصاحبه» (ابن درستويه - كتاب الكتاب ص ١٠٦).

وهكذا فإن اشتراك الهيآت في الصور الخطية يعني في قسم كبير منه أن يُفضي تحليل الصورة الخطية الواحدة الخالية من الشكل إلى أن ينسب القارئ لها وقتياً أكثر من وزن أو أكثر من صيغة تصريفية.

فمن جهة اشتراك الصورة الخطية الواحدة في عدة أوزان يمكن للمتأمل في جداول الملحقات الموردة في آخر الكتاب - أن يستخرج عدة احتمالات من هذا الاشتراك ذكر منها صاحب «إصلاح المنطق» ما يلي:

— باب فَعَلَ وفَعَلَ باختلاف المعنى (من ص ٣ إلى ص ٣٠): ومنه «الحمل والحمل»، و«الوقر والوقر»، و«المسك والمسك»، و«الغمر والغمر»، و«اللبس واللبس».

— باب فَعَلَ وفَعَلَ باختلاف المعنى (ص ٣٢ إلى ص ٣٦): ومنه «الكبر والكبر»، و«الغسل والغسل»، و«الصفير والصفير»، و«الجرم والجرم» و«القطر والقطر»... إلخ.

— باب فَعَلَ وفَعَلَ باختلاف معنى (من ص ٨٤ إلى ص ٨٦).

— باب فَعَلَ وفَعَلَ باختلاف معنى (من ص ١٠٠ إلى ص ١٠٢).

— باب فَعَلَ وفَعَلَ باختلاف معنى (من ص ١٢٣ إلى ص ١٣١).

— باب ما جاء مفتوحاً فيكون له معنى فإذا كسر كان له معنى آخر
(ص ١٩٠- ص ٢٠٦).

— باب المصادر الميمية وأسماء الزمان والمكان (ص ٢١٩- ص ٢٢١).

وَجُلَّ كتاب «إصلاح المنطق» خَصَّصه صاحبه للتمييز بين الأبنية المتشابهة في جذورها والمختلفة في أوزانها، والقاعدة العامة المستخرجة من ذلك أَنَّ الأوزان التي لا تتمايز إلا بالحركات القصيرة غير المثبتة في الخط هي ما يوقع القارئ في مشكل الاشتراك بينها، أمَّا الأوزان التي تتمايز بالحركات الطويلة أو بحروف الزيادة الاشتقاقية - وكلاهما مثبت في الخط - فقد توقعه أيضاً في ذلك المشكل، ولكن احتمالات قراءاتها تكون أكثر انحصاراً، ومثال ذلك التحليلات الممكنة لوزن «فُعَال» أو وزن «مِفْعَل».. وفي كلِّ الحالات يبدو أنَّ الحلَّ الأمثل لمشكل عدم إثبات الحركات القصيرة في الخط هو الحل الذي اختاره ابن السكيت في «إصلاح المنطق» وهو الجرد النسقي - حسب الأوزان - لكلِّ المفردات المتشابهة من هذه الزاوية... هذا عن الاشتراك الخطي بين الأوزان.

أما الاشتراك الخطي بين الصيغ التصريفية فإنه ناتج عن نفس المشكل السابق، وعن عوامل أخرى: فالحركات القصيرة لا يقع عادة إثباتها في الخط في كلِّ تصريفات الأفعال والأسماء وهو ما ينتج عنه حسب الملحقات في آخر الكتاب:

— احتمال اشتراك الصيغة الفعلية الواحدة بين التعبير عن لفظ البناء للمعلوم ولفظ البناء للمجهول في «فَعَلَ وأخواتها» (في كلِّ من صيغة الماضي: فَعَلَ وفُعِلَ، وصيغة المضارع: يَفْعَل ويُفْعَل).

— احتمال اشتراك الصيغة الفعلية الواحدة - في كتابتها - بين التعبير عن ألفاظ كلِّ من: صيغة المضارع المرفوع أو صيغة المضارع المنصوب أو صيغة المضارع المجزوم.

— احتمال اشتراك الصيغة الاسمية الواحدة - في كتابتها - بين التعبير عن ألفاظ عدَّة لجموع تكسير، مثل «فَعَلَ وفُعِلَ»، و«فَعَلَة وفُعَلَة»، و«فَعَالِي وفُعَالِي»، و«فَعْلَان وفُعْلَان»... إلخ.

أما صيغ التأنيث والتثنية وجمع السلامة والتصغير والنسبة (وحتى بعض جُموع التكسير) فيبدو أن صُورها الخطيّة لا تتأثر - في حدّ ذاتها - بواقع عدم إثبات الحركات القصيرة؛ ذلك أن ما يعبرَ لفظياً عن تلك الصيغ لا يكون عادة هذه الحركات القصيرة (أو لا تكون هي فحسب)، بل ما يعبرَ عنها هو حروف الزيادة التصريفية أو الحركات الطويلة (أ، أُ، أُو، ي)، وجميعها يطرد إثباته في الخطّ. وهو ما سيجعل الاشتراك الخطّي في كلِّ أسرة من تلك الصيغ اشتراكاً أكثر انحصاراً من حيث احتمالاته. تفصيل ذلك أن:

صيغة التأنيث تنحصر في أحد المستندات اللفظيّة التالية: تاء التأنيث المتّصلة أو المنفصلة خطّاً (ة)، وألف القصر المتّصلة أو المنفصلة خطّاً (ـى، ي)، والفتحة الطويلة المتلوّة بهمزة (اء، اء). وتنحصر احتمالات الاشتراك الخطّي في تلك العلامات الثلاث كما يلي:

فللتاء «استعمالات» كثيرة أخرى غير التعبير عن المؤنث، مثل «رخالة» و«بررة»، وألف القصر قد تكون لغير التأنيث، مثل «الهدى» و«حيارى»، وكذلك المدّة المتلوّة بهمزة قد تكون في أبنية المصادر، مثل «الفداء»، وفي الأسماء المذكّرة مثل «اللواء» (مظاهر اشتراك علامات التأنيث المذكورة في: شرح المفصل لابن يعيش - ج ٥ من ص ٨٨ إلى ص ١١٣).

صيغة التثنية تنحصر - تقريباً - في مستند لفظي واحد هو الفتحة الطويلة والنون (ان) في حالة الرفع، غير أن هذه العلامة قد تلتصق بألفاظ أخرى دون أن تعبر عن التثنية، وذلك مثل: «إنسان وكروان وعطشان وجريان وشريان...».

ومن هنا تكون تلك العلامة مشتركة بين التعبير اللفظي والخطّي عن التثنية أو التعبير عن أمور أخرى. ولن يُفكّ هذا الاشتراك إلا بالحصص الإحصائي للألفاظ المختومة بالمدّة والنون غير المعبرتين عن التثنية، ويُعدّ هذا الحصر من مهمّات القاموس دون غيره.

أما صيغ التصغير فقد حُصرت في أبنية مقطعية محدودة العدد، وهي «فُعِيل وفُعِيل وفُعِيل». وهذا التوزيع المقطعي المعبر لفظياً عن التصغير يقبل فيما بعد أن يتخذ له أشكالاً عديدة فصلناها في الملحقات في آخر الكتاب.

لكنّ اللغويين لاحظوا هنا أيضاً وجود ألفاظ مبنية بناء التصغير دون أن تُعبر عن معنى التصغير، ف«من الأسماء ما جرى في الكلام مُصَغَّرًا وترك تكبيره، وذلك نحو: جُمِيل وكُعَيْت وكُمَيْت ودُرَيْد وسُلَيْمان...» (ابن يعيش - شرح المفصل ج ٥ - ص ١٣٦).

فالاشتراك يكمن هنا في وجود علامة التصغير دون معناه، والشواهد على ذلك كثيرة في القاموس ذكر ابن يعيش سابقاً بعضها، ولعلّها أظهرُ في أسماء الأعلام مثل «نُصَيْب وسُلَيْم...».

وتشكو بقية الصيغ التصريفية من ذاك الصنف نفسه من الاشتراك الخطي - واللفظي - وقد ذكر «فاضل الساقى» بعض الأمثلة على هذا الاشتراك في صيغ جمع السلامة والنسبة وغيرهما:

«فقد لا يُفَرِّقون بين الياء في «كرسي» والياء في «عراقي أو مصيري»، وبين الألف والتاء في «مسلمات» والألف والتاء في «نَبَات»، وبين النون الساكنة في الأمر مثل «استأذن» والنون في «اكتبن»، وبين الألف واللام في «ألفي» والألف واللام في «الفي»، فالرسم الإملائي في الحالات السابقة مُربك لمن أراد تعلّم اللغة العربية» (الساقى - أقسام الكلام العربي ص ٢٠٠).

وقد رأى الكاتب أن رفع مثل هذه الالتباسات الخطية يكون بالمقارنة بين مظاهر التقابلات والتأليفات الممكنة وغير الممكنة بين كلّ طرف من أطراف تلك المُعطيات والطرف الآخر منها. ونرى أنّ هذا الحلّ هو حلّ «سياقي» يُناسب الحكم المسبق للكاتب بالتباس تلك المُعطيات في سياق ما، لكنّ يفترض حسب مدخلنا النظريّ الحصر الدقيق لتلك المُعطيات أولاً وتصنيف مظاهرها اشتراكها بدقّة، وتلك هي مهمّة المعالجة

القاموسية الجدولية^(١)، بمعنى أن الاشتراك خاصية مترسّخة في نظام اللسان، أما الالتباس فخاصية محتملة في استعمالات ذلك النظام، والأول يحدّد الثّاني آنياً، ويُعرّفه، وليس العكس (أما زمانياً فيُمكن للاستعمال أن يُغيّر اللسان).

٣- الاشتراك في المُركّبات الخطيّة:

جرت مواصفات الخطّ العربيّ في جريانه من اليمين إلى الشمال على أن يقع أحيانا اتّصال خطّي بين أكثر من كلمة حسب قيود مضبوطة تتّصل بالطبيعة الخطيّة لما يقع وصله من جهة أولى، وبالوقوف والابتداء في اللفظ من جهة ثانية. والقرينة البارزة على هذه الموصولات الخطيّة هي أن يحدّها من جهة اليمين ومن جهة الشمال بياضان على المستند الماديّ للكتابة (أي صفحة الورقة أو الشاشة). وقد سبق أن جزّأنا هذه الموصولات إلى سوابق ولواحق وحشو للكلمة. ويعني الاشتراك هنا أن يُفْضي تحليل القارئ لهذا المسترسل الخطّي إلى أن ينسب له وقتياً أكثر من قيمة لفظيّة متنافسة. وقد يبدو من هذه الزاوية أن القاموس سيكون عاجزاً عن مُساعدتنا في وصف هذا المظهر المخصوص من الاشتراك الخطّي بما أن صانعيه لا يُثبتون عادة هذه المتّصلات الخطيّة (مثل سلسلة: «أفْزأْهم»). ورغم ذلك يمكننا الاستعانة بمختلف أصناف السوابق واللواحق من أجل استخراج بعض مُعطيات هذا المظهر المخصوص من الاشتراك الخطّي^(٢). وما ستُفْضي إليه تلك الاستعانة هو العثور على الأصناف التّالية لمُعطيات هذا الاشتراك (بمراعاة الاتجاه من اليمين إلى الشمال في الخطّ):

— اشتراك: «سابقة + كلمة»

— اشتراك: «كلمة + لاحقة»

— اشتراك: «سابقة + كلمة + لاحقة»

(وكلّ الأمثلة - القادمة - مأخوذة من «القاموس المدرسيّ» المُعرّف به سابقاً).

(١) الاحتمالات السياقية للالتباس هي موضوع كتابنا «الالتباس في اللغة العربية»، في قائمة المراجع.

(٢) الحل الجذري لمشكل توفير المعطيات يقضي بالعمل على بضعة آلاف من المفردات الأكثر استعمالاً في القاموس المدرسيّ - ثم تجربة إلصاقها خطياً بمختلف السوابق واللواحق الممكن ورودها معها.

أ- بعض مُعطيات الصنف الأول: اشتراك: «سابقة + كلمة»:

يمكن أن تكون السَّابقة في هذا الصنف الأوَّل إمَّا لام التعريف أو همزة الاستفهام أو فاء العطف... إلخ، وفي جميع هذه الحالات سيطرح القارئ على نفسه السؤال التَّالي: هل هذه «العلامات» جزء لا يتجزأ من الكلمة الخَطِيَّة أم هي منفصلة عنها؟ بمعنى أنَّه سيحاول العثور على القيمة اللَّفْظِيَّة المرجَّحة في قراءته لهذا المسترسل الخَطِي (سابقة + كلمة).

— السَّابقة: هل هي لام التعريف؟

في المُركَّبات الخَطِيَّة التَّالية يصعب على القارئ الحسم في شأن الوضع العَلَامِي للألف واللام:

التاع - التآ - التبس - التجأ - التحق - التحم - التحي - التذ - التزم - التطم - التفت
- التف - التقط... ويصعب عليه ذلك بدرجة أقلّ مع المُركَّبات الخَطِيَّة التَّالية: البس -
أجم - ألد - ألحق - ألحن - ألزم - ألصق - ألعوبة - ألقى - ألقى - ألقى -
ألماس - ألمحي - إلهام - ألهم - ألهي - ألوف - ألية - أليف - أليم...

— السَّابقة: هل هي همزة الاستفهام؟

في المُركَّبات الخَطِيَّة التَّالية قد يصعب على القارئ الحسم في شأن الوضع العَلَامِي للهمزة المبتدأ بها:

أباد - أبحر - أبدا - أبرز - أبشر - أبطل - أبيض - أتم - أتاب - أثار - أثري... إلخ.

— السَّابقة: هل هي فاء العطف؟

في المُركَّبات الخَطِيَّة التَّالية قد يصعب على القارئ الحسم في شأن الوضع العَلَامِي للفاء المبتدأ بها:

فتو - فحوى - فجائع - فخار - فداء - فدام - فدان - فداء - فدية - فرقة - فرقع - فرمل..

— السَّابقة: هل هي واو العطف؟

والدين - وباء - وبال - وتين - وثاب - وجار - وجبة - وجنة - وجهة - ودود... إلخ

— السَّابقة: هل هي لام الرِيط (أو لام التوكيد أو لام الجر)؟

لباب - لباس - لباقة - لهيب - لعين - لقاح - لعاب... إلخ.

ب- بعض مُعطيات الصنف الثَّاني: اشتراك: «كلمة + لاحقة»:

كثيراً ما تكون اللاحقة في المُركَّب الخَطِّي «كلمة + لاحقة» من صنف الضمائر المُتَّصلة، لكنَّ القارئ قد يتردّد في اعتبارها من هذا الصنف أو في اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الكلمة، ومنها:

— اللاحقة: هل هي كاف المخاطب؟

عارك - أهلك - مالك - ملك... إلخ.

— اللاحقة: هل هي ياء المتكلم؟ (أم النسبة)؟

أثري - قياسي - قومي - بلدي... إلخ.

— اللاحقة: هل هي «كُم» المخاطبين؟

تَرَاكُم - أباكم - بكم - لكم... إلخ.

— اللاحقة: هل هي «هُم» الغائبين؟

مسهم - أسهم - ألفاهم - أمرهم... إلخ.

ويمكن العثور على أمثلة كثيرة أخرى من هذا الصنف الثَّاني من الاشتراك الخَطِّي. ولعلَّ حصر قوائمها ممكن - بل ضروري - إذا كانت القواميس المعتمدة مرتّبة حسب أواخر الكلمات.

ج- بعض مُعطيات الصنف الثالث: «اشتراك: سابقة + كلمة + لاحقة»:

هذا الصنف الثالث من الاشتراك الخطّي المُتّصل بالمُرَكَّبَات ليس سوى ازدواج للصنفين الأوّل والثاني، بأن يتكوّن المُرَكَّب الخطّي من: (سابقة + حشو + لاحقة). وهذه الصورة هي أحد احتمالات تجزئة المسترسل الخطّي بالنسبة إلى القارئ، فقد تُفضي تلك التجزئة إلى عدم التفطن للانفصال الأصليّ للسابقة أو اللاحقة. من ذلك أنّ الأمثلة التالية المُرَكَّبة من الصنفين الأوّل والثاني قد يحلّلها القارئ خطياً بطريقتين أو أكثر:

أمالك - أعارك - أملك - ألفاهم - أتراكم - أمسهم - أمرهم - فجائعنا - وتيننا -
ودودهن - لباقتي... إلخ.

وفي الواقع سيكون حصر مُعطيات هذا الصنف الثالث من الاشتراك الخطّي أيسر من حصر مُعطيات سابقه بما أنّه ناتج في خاتمة المطاف عن عملية دمج لهما معا. وفي كلّ الحالات فإنّ الغرض النهائيّ من الحرص على شمول المُعطيات في كلّ أصناف الاشتراك الخطّي هو ضمان الحد الأدنى من التنبؤ بها إذا دخلنا في طور تحليل السياقات الأكثر توسّعاً وتشعباً.

خاتمة:

مشاكل الخطّ موضوع شائك، وما زال الفضلُ الأوّل في فكّ عقده يعود للغويين العرب القدامى الكُبرى، لذلك لم تكن طريقتنا في التفكير في تلك المشاكل سوى امتداد لطريقة هؤلاء اللغويين، ومنهم ابن هشام (٧٦١هـ) - الذي يقول فيما يُشبه التأليف لما سبق ذكره: «وأوّل ما يحتز منه المبتدئ أن يلتبس عليه الأصليّ بالزائد، ومثاله أنّه:

- إذا سمع أن «ال» من علامات الاسم توهم أنّ — «ألفيت وألهبت» اسمان
- وإذا سمع أن أحرف «نأيت» من علامات المضارع توهم أنّ — «أكرمت وتعلّمت» مُضارعان
- وإذا سمع أن الواو والفاء من أحرف العطف توهم أنّ — «وعظ - فسخ» عاطفان ومعطوفان
- وإذا سمع أن الباء واللام من أحرف الجر توهم أنّ — «بيت وبين ولهو ولعب» كلّ منها جار ومجرور
- وإذا سمع أن فعل ما لم يُسمّ فاعله مضموم الأوّل توهم أنّ — «أدحرج» مبنيّ لما لم يسمّ فاعله

وقد سمعتُ من ظنّ أن اللام في «الهاكم التكاثر» مثل اللام في قولك «المنطلق زيد» !!! (ابن هشام - مغني اللبيب ج ٢ ص ٧٧١).

الباب الثاني

مظاهر الاشتراك المعجمي في القاموس



المنوال القاموسي
في التحليل اللغوي

مقدمة

تحتوي هذه المقدمة على تذكير بالمدونة المعجمية المعتمدة في هذا الفصل وعلى توضيح بعض المفاهيم المفاتيح في عنوان هذا الفصل. حيث لا يبالغ المرء إذا زعم أن جُلَّ الالتباسات الفعلية في النصوص إنما هي راجعة؛ إما إلى اشتراك مقوِّي في المعجم وإما إلى اشتراك دلالي فيه. لذلك سيُحظى هذان الصنفان من الاشتراك باهتمامنا هنا، ومن مظاهر هذا الاهتمام أننا سنعتمد في دراستهما على قاموس كامل هو «القاموس المدرسي»^(١)، وهو قاموس صغير (يضمّ حوالي عشرة آلاف مدخل)، وحديث (يضمّ الرصيد اللغوي الوظيفي لمنطقة المغرب العربي)، وقد سبق التعريف بخصاله في مقدّمة القسم الثاني من عملنا.^(٢)

وفي كلّ الحالات لم يكن مقياس اختيارنا لهذا القاموس دون ذاك هو الاكتمال الكمي أو الجمهور الموجّه له، بل المقياس هو أن يكون هذا القاموس عاكساً نسبياً للمخزون المعجمي المتوسط لمستعمل عادي للسان العربي، واحتمال النقص فيه - بل الخطأ - مندرج في كفاءة ذلك المستعمل.

إننا ما زلنا بصدد استكشاف ذلك المخزون المعجمي وبصدد إجراء حسابات أفيّة وعمودية عليه من زاوية مظاهر الاشتراك فيه. والمبدأ المائل وراء ذلك هو أنّ النظر في الانتظام الجدولي لمكونات اللسان في عقل ذلك المستعمل العادي (المحلّل) يسبق النظر في الانتظام السياقي للنصوص الملتبسة التي سيباشرها ذلك المستعمل فيما بعد، متزوّداً بقدرتين: معجمية وإعرابية وأمور أخرى. وسيتجلّى في خاتمة المطاف أن جُلَّ الالتباسات النحوية المحتملة في النصوص كان المعجم يتنبأ بها ويتوقّعها بفضل ما يعرضه أمام ناظري الدارس من مظاهر اشتراك مختلفة.

(١) القاموس من تأليف: جيلاني بلحاج يحيى وبلحسن البليش وعلي بن هادية، الشركة التونسية

للتوزيع، تونس ١٩٨٣، ٥٨٠ ص.

(٢) في مقدمة القسم التطبيقي ص ٧٠

ونسجّل أخيراً أنّ المعلومات التركيبية شبه قارة تقريباً في التعريف بكلّ مدخل من
مداخل «القاموس المدرسي» مثال ذلك:

«أهل: الأهل هم ذوو القرابة (ج) أهلون. والأهل للشيء: الجدير به. و«أهلاً وسهلاً» كلمتان تُقالان في الترحيب بالشخص، ومعناها نزلت بين أهلك وصادفت مكاناً يسهل فيه قضاء حاجتك» (القاموس المدرسي ص ٧٥).

وواضح من خلال هذا المثال أن في هذا القاموس نقصاً في الفصل بين استعمالات -
أو قراءات (acceptions) - كلمة أهل، ووُسِم كلٌّ منها بعلامة غير مبهمة، والتأشير المَقُولِيّ
(المعجمي) لها بطريقة لا تحتمل اللبس، وهذا اللبس يمكننا أن نرفعه باطراد من جهتنا
مثل: «أهل:

١- أهل (اسم): أهل الرجل: ذوو قرابته (ج) أهلون.

٢- أهل (صفة): الرجل أهل للشيء: جدير به.

٣- أهل (ظرف): أهلاً وسهلاً: تعبير مُتَكَلِّس، يعني الترحيب بمقدم شخص ما «.

وبهذه الطريقة سنقرأ كلّ الشواهد الآتي ذكرها في الفصل الحالي والفصل القادم،
لكنّا لن نثبت تلك الرموز الواسفة اختصاراً منّا للعرض، بل سنسجّل الشواهد - كما
هي - منسوخة من «القاموس المدرسي»، أخيراً يمكن لذلك المثال أن يكون منطلقاً
للتعرض لبعض المفاهيم المفاتيح في الفصلين: الحالي والتالي.

فقد ورد في مدخلنا النظريّ أن « وظيفة المحلّل الدلاليّ تقضي بتفكيك (Décodage)
الرسائل للانتقال التدريجي من الدوالّ إلى المدلولات » (SEA - p.51)، تفصيل ذلك
أن يكون المحلّل:

أ- قادراً على فهم ما يُكتب، أي القدرة على إسناد لقب الدالّ اللغويّ إلى ما
يكتبه الآخر. وقد حاولنا تفصيل بعض محاور هذه المهمة «السطحية» الأولى

في فصل «مظاهر الاشتراك الخطّي»، وبيناً أنّ المخزون المعجميّ للفرد هو المستند الأوّل في إنجاز هذه المهمّة، واعتمدنا في وصفها على مفهوم «الاشتراك الخطّي» بما ينطوي عليه من تفاصيل في قيم الدالّ الخطّي الواحد.

ب- وقادرا على إعطاء تمثيل تركيبّي ودلاليّ للمعنى الذي فهمه، وذلك بإجراء تحليل معجميّ لمعاني الحدود (termes) في الملفوظ المُعالج ولأبنيته الحملية المختلفة، وهذه المهمّة هي تنويع مستوى التحليل القوليّ (locutoire) كلّ، إنّها آخر ما ينبغي أن يُفرض إليه تحليل معنى الجملة، وعلى أساسها تُبنى المراحل التداوليّة اللاحقة في المعالجة.

ولتوضيح ذلك يُمكن التمثيل لمرحلة التحليل التركيبّي والدلاليّ بالملفوظ التالي «وجد الناقد هذه القصيدة متّسقة البناء»، فبالاستناد إلى «مبدأ التّأليفية» (principe de compositionalité) المنطلق من الجزء إلى الكلّ (SEA-p. 52) سيبدأ المحلّل:

— برُصد الالتباسات الممكنة في الكلمات المؤلفة لهذه الجملة مثل «وجد»: أهيّ قلبية أم حسية؟ وإذا أفضى تحليل هذا الجزء إلى قراءتين فسيُفرض تحليل الكلّ مؤقتاً إلى قراءتين أيضاً، ثمّ يتكفّل الحساب الاستدلاليّ لاحقاً بانتقاء إحدهما.

— ثم استخراج الخطاطة الحملية للجملة (schéma prédicatif) وهو «وجد: شخص (منفّذ عاقل) شيئاً (موضوع غير عاقل)»، وكذلك الخطاطات الفرعية المضمّنة فيه، وهي «نقد: شخص quelqu'un شيئاً quelque chose» و«اتّسق: شيء quelque chose».

ويكاد يحصل إجماع بين الأخذين بمبدأ التّأليفية (مثل: Lerot, p.79, p.142) على كون التّمييز بين قراءات الوحدة المعجمية ينبغي أن يكون سابقاً على استخراج الخطاطة الحملية للجملة التي تكون تلك الوحدة المعجمية رأساً لها، حيثُ: «يفترض كلّ تحليل حمليّ أن نكون قد حدّدنا قبله بدقّة استعمال التعبير الحمليّ المقصود؛ ذلك أنّ الشحنة الحملية لأيّ وحدة معجمية مرتبطة مباشرة بالمدلول المخصوص الذي تُعبّر عنه

تلك الوحدة. ومن ثم ستمتلك الوحدة المعجمية المشتركة (polysémique) من الشحنات الحملية بقدر ما تمتلكه من استعمالات»^(١).

وبناء على ذلك فإننا سنميز مبدئياً بين صنفين من الاشتراك على مستويين مختلفين، هما:

— اشتراك تنتسب فيه وحدة معجمية ما إلى أكثر من مقولة معجمية، ويمكن أن نسميه بـ«الاشتراك المقولي» أو المعجمي.

— اشتراك يكون فيه لأكثر من وحدة معجمية خطاطة حملية واحدة، فالخطاطة التالية مثلاً «محمول: شخص qqn شيء qqch» تشترك فيه مئات الأفعال في المعجم، ويمكن أن نسمي هذا الاشتراك بـ«الاشتراك الحلي» أو الدلالي، موضوع هذه الفقرة إذن هو الصنف الأول، أي «مظاهر الاشتراك المقولي المعجمي»، ويمكن أن نصوغ إشكاليته في سؤال واحد قابل للتفريع وهو: كيف يتعرف المحلل على هوية وحدة ما أثناء مباشرته للنصوص؟ أما مقاييسه في إجراء ذلك الحكم المتفاصيل فهي على حد قول «ليرو» (وكذلك مدخلنا النظري، ص ٥٥): «إنّ المقاييس التي تسمح بالتمييز بين مختلف استعمالات المدلول نفسه هي: -أ- انتماء تلك الاستعمالات إلى مقولات دلالية متميزة. -ب- وتعيين عدد المشاركين ومراتبهم. -ج- والقيود الانتقائية الدلالية»^(٢)، فهذه المقاييس في حالة «التعدد المعنوي» هي: (أ) انتماء تلك القراءات إلى

(1) « L'analyse valentielle suppose qu'on ai au préalable identifié correctement les acceptions. La valence d'une unité lexicale est directement liée aux significations particulières exprimées par cette unité. En conséquence, une unité lexicale polysémique possède autant de valences qu'elle a d'acceptions » (Lerot – précis de linguist – P 161).

(2) Les critères qui permettent de distinguer les acceptions d'un même signifié sont: (a) l'appartenance à des catégories sémantiques distinctes (b) le nombre et le rang des actants et (c) les contraintes sémantiques de sélection » (Lérot, P 146).

مَقُولَات دلالية متميزة (ب) وعدد المشاركين ومراتبهم في حالة التعابير الفعلية خصوصاً (ج) وقيود الانتقاء التي تقتضيها الكلمة في جوارها.

هذه المقاييس هي ما سنبنى على أساسها فقرات الفصل الراهن علماً أن كل اختيار من جهة المحلل لقراءة ما دون غيرها إنما ينطوي على إصدار حكم مقوئي (catégorisation) ما، فتكون تلك الفقرات هي:

— تعرّف المحلل على المَقُولَة بتحديد انتمائها الفرعي (محسوس / مجرد، حي / غير حي، إنساني / غير إنساني... إلخ)، وسنطبق هذا المقياس على مُعْطِيَّات الاشتراك في قسم التعبيرات الاسمية خاصة.

— تعرّف المحلل على المَقُولَة بتحديد عدد المشاركين في الحدث، وسنطبق هذا المقياس على مُعْطِيَّات الاشتراك في قسم الأفعال المختلفة من حيث لزومها أو تعدّيها (والصفات المتصلة بتلك الأفعال).

— تعرّف المحلل على المَقُولَة بتحديد قيود الانتقاء التي تفرضها على جوارها، وسنطبق هذا المقياس على مُعْطِيَّات الاشتراك في قسم الأفعال غير المختلفة في لزومها أو تعدّيها (والصفات المتصلة بتلك الأفعال).

لكنّ من الواضح أن تقسيمنا الثلاثي هذا فيه مصادرة على شيء مطلوب البرهنة عليه، وهو: كيف سبق للمحلل أن ميّز بين أسرتي التعبيرات الاسمية والتعبيرات الفعلية (بالإضافة إلى أسرة التعبيرات الحرفية)؟ بمعنى كيف سبق له مثلاً أن ميّز في سلسلة مثل «هَنْ هَنْ» بين ضمير الجمع المؤنث الغائب (هَنْ) من جهة، وفعل «هان» المصرف معه في صيغة المؤنث الغائب الماضي من جهة ثانية، أو بين «لَمَّا» الظرفية و«لَمَّا» الفعلية (فعل «لَمَّ» مع «هما») و«لَمَّا» الحرفية الجازمة للفعل المضارع؟

إنّ مثل هذه المُعطيات لا تنزّل في إطار ظاهرة «التعدّد المعنوي» (polysémie)، بل هي شواهد على ظاهرة أخرى هي «الاشتراك الصوتي» (Homophonie) أي «أكثر من وحدة متشابهة صوتياً ومتقابلة تماماً في مدلولاتها»^(١)، فالمشتركات الصوتية متفصلة تماماً، وقد اعتمد «ليرو» في التمييز بين مدلولاتها على نفس المقاييس الدلالية في «التعدّد المعنوي»، غير أنّنا رأينا من جهتنا أنّ تلك المشتركة الصوتية تقبل بسهولة أن يُنظر في فواصلها من زاوية أكثر شكلائية، وتتمثّل في مقياس «احتمالات التوزيع والاستبدال»، ولنا من وراء هذا الاختيار المنهجي أغراض أخرى تُذكر في أوانها. وسيشتمل هذا الباب من عملنا على فصلين.

(1) Homophonie (Lerot، P 152).

الفصل الأوّل

التعرّف على المَقُولَة الأساسيّة باحتمالات توزيعها واستبدالها

مقدمة

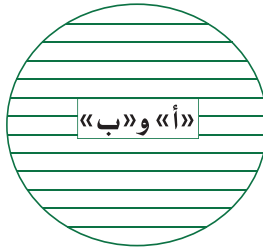
سُتَعْنَى هذه الفقرة بحالات الاشتراك اللفظي الحادث مثل «هَنْ هَنْ» و«لَمَّا لَمَّا» الأنفة الذكر، وهي حالات سيكون بعضها بالفعل حوادث عارضة وغير جوهرية أو مؤثرة في سير النظام، لكن بعضها الآخر سيكتسي أهمية كبيرة من وجهة نظر التحليل المعجمي، وسنرتّب كلّ ذلك في الفقرات التالية: مفاهيم التوزيع والاستبدال، ثمّ التداخل الشامل لمَقُولَات الاسم والفعل والحرف، ثمّ التداخل بين الاسم العلم والاسم غير العلم.

١ - مفاهيم التوزيع والاستبدال:

يقول «جون لاينز» في التعريف بالمفاهيم المتّصلة بالتوزيع والاستبدال: «كلّ وحدة لغويّة - باستثناء الجملة - عليها قيود حول السّياقات التي يمكن أن تظهر فيها، أي لها توزيع مخصوص، ببيان ذلك أنّ العلاقات التوزيعيّة بين وحدتين «أ ب» في سياقين «ج د» يمكن أن تتخذ صورة أو أكثر من الصور الأربع التالية» (Lyons-linguist. Générale p.56)، ونختصر هذه الصور أو الاحتمالات فيما يلي:

- احتمال التكافؤ التوزيعي: ومعناه أن تتكافأ الوجدتان «أ ب» في كلّ توزيعاتهما في سياقات متماثلة، وقد مثله الكاتب بالرّسم التالي:

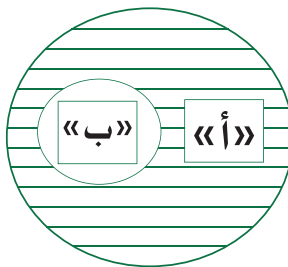
إحتمال التكافؤ التوزيعي



والنتيجة من ذلك أن هاتين الوحدتين تنتميان تقريباً إلى قسم كلامي واحد (catégorie de discours) وبالإمكان تعويض إحداهما بالأخرى في السياق نفسه

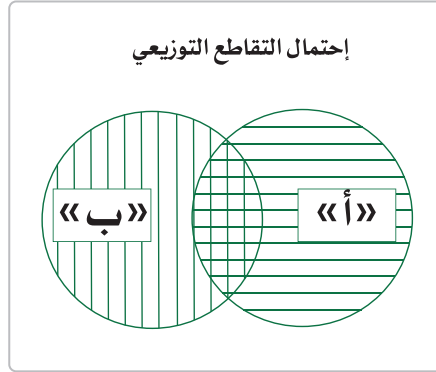
- احتمال الاحتواء التوزيعي: ومعناه أن تحتوي المجموعة الكبرى لتوزيعات «أ» المجموعة الصغرى لتوزيعات «ب» أو العكس، وذلك في سياقات متماثلة، وصورته هي:

إحتمال الإحتواء التوزيعي



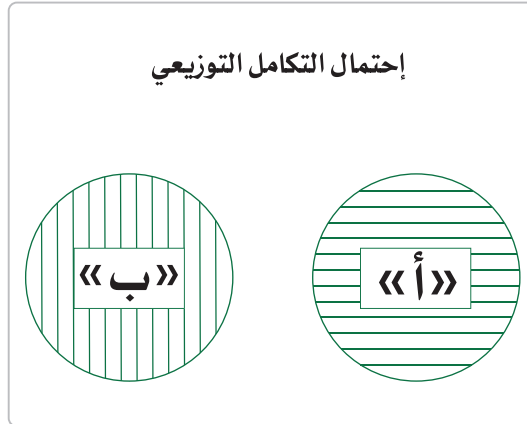
والنتيجة من ذلك أن القسم الكلامي لـ «ب» هو جزء منضوي في القسم الكلامي لـ «أ»، ولذلك يمكن لـ «أ» أن تتعاضد مع «ب» في كل السياقات المتماثلة، والعكس لا يصح إلا في الجزء المشترك من السياقات.

- احتمال التقاطع التوزيعي: ومعناه أن توجد منطقة تقاطع أو اشتراك بين مجموع توزيعات «أ» من جهة ومجموع توزيعات «ب» من جهة أخرى، ثم يستقل كل منهما بمنطقته «التوزيعية» المتميزة عن منطقة الآخر، وصورته هي:



والنتيجة من ذلك أن كلا من «أ و ب» ينتميان إلى قسمين كلاميين مختلفين في الأصل، غير أنهما يشتركان في مجموعة صغرى من الاحتمالات التوزيعية التي يمكن أن يُعوض كل منهما الآخر في سياقاتها.

- احتمال التكامل التوزيعي: ومعناه أن ينفرد كل من «أ و ب» بمجموعة من التوزيعات متقابلة تماماً مع مجموعة الآخر، فلا توجد أي نقطة تقاطع أو اشتراك بينهما في احتمالات التوزيع، وصورته هي:



والنتيجة من ذلك أن لا يُعوّض أحدهما الآخر في أي سياق. وسنستغل مفهوم التكامل التوزيقيّ هذا في دراسة مظاهر التداخل بين المَقُولات الأساسية للكلام، أي الاسم والفعل والحرف (في الفقرة التالية).

أما احتمالات «التقاطع التوزيقيّ» فقد تكون واردة - أكثر - أثناء دراستنا لمظاهر التداخل بين مَقُولتي العَلَم وغير العَلَم في سياقين، مثل «صالح بن فلان» و«صالح للاستهلاك»، وكذلك أثناء دراستنا لمظاهر التداخل بين مَقُولتي الصفة وغير الصفة في سياقين، مثل «دقيق مخلوط بالماء» و«دقيق في ملاحظاته».

أما مفهوم التكافؤ التوزيقيّ (دائرتان متحدتان تماماً) فلن يعيننا مستقبلاً؛ لأنه يكاد لا ينطبق إلا على حالات الترادف بين الوحدات.

٢- حوادث التداخل المَقُولِيّ بين أقسام الاسم والفعل والحرف جميعاً:

فُمنّا بجمع الوحدات المعجميّة التي تشهد على التداخل بين المَقُولَات الرئيسيّة في فصل مستقلّ في كتاب آخر لنا^(١). وحول تلك المَقُولَات الرئيسيّة ورد أيضاً عن السيوطي قوله: «تتبعُ الكلمات التي تأتي اسماً وفعلًا وحرفًا فوصلتُ إلى ثمانِي عشرة كلمة، هي:

— «على» فإنها تكون حرف جرّ، وتكون اسماً يجرّ بـ «من»، وتكون فعلاً ماضياً من العُلُوّ.

— و «مِنْ» تكون حرف جرّ، وتكون اسماً... وتكون فعل أمر من «مان يمين».

— و «في» تكون حرف جرّ، وتكون اسماً بمعنى الفم، وتكون فعل أمر من «وفي يفي».

— و «الهمزة» تكون حرف استفهام، وتكون فعل أمر من «وأى»، وتكون اسماً في قول بعضهم إنّ حروف النداء أسماء أفعال...» (السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١١-١٤).

وقد تابع المُصنّف سرد هذه الحالات ممثلاً لها أحياناً بنصوص من الشعر أو القرآن الكريم، وبقية تلك الحالات هي «الهاء ولَمّا وهل وها وحاشا وربّ والنون والكاف وعِلّ وبلّى وأنّ وألاً وإلى وخلا ولات».

ولا يمكننا الاعتداد بهذا القول من جهة السيوطي لأنّه قائم على مُجرّد ملاحظة التشابه الصوتي بين تلك الوحدات، وعلى أساسه أصدر حكمه بتداخلها واختلاطها بين الحرفيّة والاسميّة والفعليّة، والحال أنّ النظر في أي سياق نصّي أوردته لها يُفضي إلى نتيجتين حاسمتين هما عدم اندراجها في أيّ صنف من الأصناف الثلاثة الأولى للتوزيع

(١) التداخل المعجمي بين أقسام الكلام الرئيسية - أي الاشتراك اللفظي بينها - كان أحد محاور الاهتمام في كتابنا: الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١، وبالتحديد في فصل «الالتباس الاشتقائي» حيث تناولناه هناك من زاوية نظر «تقليبات الجذور المعجمي».

(المنقولة عن لاينز سابقاً) وعدم احتمال تعاوضها في السياق نفسه، ومثال ذلك السياق النصي التالي لـ «على»:

- «إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ» [القصص، آية ٤]. وهذا شاهد السيوطي على «على» الفعلية، وواضح أنها لا تتحمل في هذا السياق إلا هذه المَقُولَة، وذلك؛
- لورودها قبل حرف جرّ هو «في» وحرف الجرّ لا يتجاوز مع حرف جرّ آخر توزيعياً.
- ولعدم احتمال تعويضها بـ «فوق» المرادفة لـ «على» الاسميّة.

لذلك يمكن القول إنّ الاشتراك هنا هو «اشتراك صوتي» (Homophonie)، ولا يمكن خلطه بالاشتراك الصرفي أو التركيبي. وما يدفعنا إلى التقليل من أهميّة الملاحظات الأخيرة للسيوطي ليس هذا الخلط فحسب، بل هو أمر أعمّ من ذلك وهو واقع الافتراق التام (أو التقابل التام) بين الخصائص التوزيعيّة لكلّ من الحرف والاسم والفعل، إنّها أقسام تسود بينها علاقة «تكامل توزيعي» على حدّ وصف لاينز سابقاً. وفيما يلي تفصيل هذه الفكرة من خلال كتاب «أقسام الكلام العربي» (فاضل مصطفى الساقى ١٩٧٧)، حيث أظهر صاحبه مواطن التقابل في الخصائص التوزيعيّة بين أقسام الحرف والاسم والفعل.

أ - الخصائص التوزيعيّة للحرف:

أهمّ هذه الخصائص بتعبير الكاتب (الساقى - أقسام الكلام العربي، ص ٢٦٧-٢٦٨) أنّ الحروف:

لا تُوصف ولا يُوصف بها، ولا تكون مُسنداً ولا مُسنداً إليه، ولا يُخبر بها ولا يُخبر عنها، لا يأتلف منها مع مثلها كلام أصلاً، لا يأتلف من الحرف والفعل كلام مفيد، لا يأتلف من الحرف والاسم كلام مفيد، لا تقبل أداة التعريف «ال» ولا حرف النداء، لا تُضاف ولا يضاف إليها، لا يلحقها التنوين ولا يقع إضمارها بعد إظهارها، رتبة أدوات الجمل هي الصدارة دائماً، ورتبة حروف المعاني هي التقدّم على مدخولها، لا تقبل الحروف علامات الأسماء أو الصفات أو الأفعال على أيّة حال.

ب- الخصائص التوزيعية للاسم:

أهم هذه الخصائص بتعبير فاضل الساقى (أقسام الكلام العربي، ص ٢١٩-٢٢٠)
أن الاسم:

قد يلحقه تنوين التمكين، يقبل التعريف بـ «ال»، يأتلف من الاسم والوصف كلام،
يأتلف من الاسم والفعل كلام، يُضمّر بعد أن يُظهر، يصف ويُوصف، قد تلحقه ضمائر
الجرّ المتّصلة، يُخبر به ويُخبر عنه ويُسنَد ويُسنَد إليه، يُضاف ويضاف إليه، لا يقبل
علامات الحروف والأفعال.

ج- الخصائص التوزيعية للفعل:

أهم هذه الخصائص بتعبير فاضل الساقى (أقسام الكلام العربي، ص ٢٤١-٢٤٢)
أن الفعل:

لا يدخل عليه حرف التعريف «ال» ولا حرف النداء ولا يُنادى، لا يجزّو ولا تجاوره حروف
الجرّ، لا يقبل التنوين، قد تدخل عليه حروف الجزم والنصب والتحقيق والتسويق
والتأكيد (اللام)، يكون مُسنَدًا ولا يكون مُسنَدًا إليه، فلا يوصف بل يكون صفة ولا يُخبر
عنه بل يُخبر به، قد تلحقه ضمائر الرفع المتّصلة، لا يُضمّر ولا يعود عليه ضمير، يقبل
أن تدخل عليه أدوات الشرط، يقبل أن تدخل عليه الظروف الملازمة للإضافة فيكون
مضافاً إليه ولا يكون مضافاً، لا يأتلف من الفعل والفعل كلام أصلاً.

تلك هي حسب فاضل الساقى أهمّ المميّزات التركيبية لأقسام الحرف والاسم
والفعل، وقد استقى أغلبها من مؤلفات النحاة القدماء.

والنتيجة التي يمكن الخروج بها من ذاك العرض الأخير أن تلك الأقسام الثلاثة
تتقابل أكثر ممّا تتلاقى، إذ لو بحثنا عن الخصائص المشتركة بينها لوجدنا أنها تُقارب
درجة الصفر وخصوصاً بين قسم الحرف وسائر القسمين، وهذا يعني أن التداخل أو
الاشتراك المعجمي بين هذه الأقسام الكبرى نادر الوقوع إن لم يكن معدوماً، وهذا ما
يجعلنا نقلل من أهميّة ملاحظات السيوطي المنقولة عنه في أول هذه الفقرة.

ونعمد الآن إلى استثمار آخر لذلك الافتراق (أو التكامل التوزيعي) بين تلك المقولات الثلاثة الكبرى، إذ سنستبعد لاحقاً من مجال اهتمامنا ما درج بعض الدارسين على وصفه بـ «الاشتراك المتأصل في حروف المعاني»^(١). فمع أن اشتراك الحروف هو - ولا شك - اشتراك تركيبى إلا أن اندراجها في قوائم منغلقة وعدم اكتسابها معنى في ذاتها (بل معناها في غيرها) يجعل المنوال الإعرابي - وليس المعجمي - هو الإطار الأنسب لتناولها، إنها وحدات نحوية شديدة الحساسية تجاه سياقها الخلفي والأمامي، وتجاه اختيارات المتكلم حتى إن من الكتاب من رأى أن «معنى الأداة هو معنى الجملة، ونظراً لتشابك العلاقة بين الأداة وجملتها يسري الاصطلاح الواحد على الأداة والجملة معاً، فيقال «جملة الشرط وجملة الاستفهام وجملة التعجب»...» (فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي، ص ٢٦٣).

فإذا صحّ ذلك الاستبعاد فإن ما يبقى هو قسم الاسم والفعل باعتبارهما مقولتين متميزتين تماماً تصريفيًا وتركيبياً، ولا يمكن للمحلل مبدئياً أن يخفق في التمييز بينهما إلا في سياقات فقيرة جداً، مثل «هذا يزيد، أو يشكر، أو يحى» مما هو من أسماء الأعلام المنقولة. وهذا باب كبير معرض للاشتباه، لذلك سنخصص له النصيب الأكبر من الفقرة التالية.

ولنقل الآن إن هناك فرضيتين أرسلتا في موضوع التمييز بين الاسم العلم والاسم غير العلم، إذ غلب بعض الدارسين أن يلجأ المحلل العادي في سبيل إجراء ذلك التمييز إلى قرائن سياقية وتوزيعية، وهذا احتمال لن نكره، إلا أننا سنفضّل عليه - كما فعلنا من قبل - احتمال لجوء ذلك المحلل إلى مخزونه المعجمي من أسماء الأعلام في سبيل إجراء ذلك التمييز لا سيما أن تلك الأسماء مندرجة في قوائم مغلقة.

(١) محمد الشاوش، ملاحظات حول تركيب الجملة في العربية، أشغال ندوة اللسانيات ١٩٨١، فقرة «قضية الاشتراك في الأدوات» ص ٢٦٢.

٣- احتمالات الخلط المَقُولِيّ في المُركَّبات المَرْجِيَّة وأسماء الأعلام:

يطرح هذا العنوان مسألتَي «المُركَّب المَرْجِيّ» و«أسماء الأعلام»، وكلاهما يمكن أن يتسبَّب في بعض مشكلات التعرّف والتعيين أثناء مسار تحليل النصوص، وكلاهما يُفترض أن يكون له محلّ - وأيّ محلّ! - في المخزون المعجميّ للفرد العاديّ، لكنّ ليس كلُّ مُركَّب مَرْجِيّ اسم علم، وليس كلَّ اسم علم مُركَّباً مَرْجِيّاً، ورغم ذلك سيظهر أنّ جلَّ المُركَّبات المَرْجِيَّة في لساننا هي من أسماء الأعلام. ويُمكننا أن نختصر الإشكال الذي سيواجه المحلّل في هذه الفقرة في صيغة سؤالين أولهما يتضمَّن الثاني، وهما:

— هل يكون هذا الاسم أو ذاك علماً أم غير علم؟

— هل تكون النسبة في هذا المُركَّب أو ذاك مقصودة لذاتها أم غير مقصودة لذاتها؟

٣-١- استبعاد بعض الموضوعات الجانبية في حدود هذا الإشكال.

أ- بعض الأعداد مُركَّبات مَرْجِيَّة: هذه الأعداد هي على سبيل الحصر:

أحد عشر، اثنا عشر، ثلاثة عشر، أربعة عشر، خمسة عشر، ستة عشر، سبعة

عشر، ثمانية عشر، تسعة عشر (ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ١١٢-١١٣)

ومعنى كون هذه الأعداد دون غيرها مُركَّبات مَرْجِيَّة أنّه لا يجوز الفصل بين جزءيها

أثناء التحليل، ذلك أنّ ما سيؤدّيانه من «وظيفة نحويّة» في أثناء الملفوظ إنّما يتّصل بهما معا وليس بأحدهما دون الآخر. ولا يمكن للمحلّل أن ينتبه إلى هذا الواقع المهمّ إلا بتخزينه لتلك الأعداد التسعة في معجمه الداخلي.

ب- المنحوت ليس من المُركَّبات المَرْجِيَّة:

النحت في تعريف السيوطي له هو «أن تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس

من الاختصار، مثل «عشمي» منسوب إلى اسمين هما «عبد شمس» (المزهر، باب

النحت، ج١، ص ٤٨٢)، فهي ألفاظ وقع نحتها من أكثر من كلمة «كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما خشبة واحدة» (نفسه). والحاصل من هذه العملية هو كلمة واحدة وليس مُركباً مَزْجياً. ومن أمثلتها:

«عشمي»، «حيعل»، «حوقل»، «بسمل»... إلخ.

ج - الإِتِّبَاع ليس مُركباً مَزْجياً:

الإِتِّبَاع في تعريف السيوطي «هو أن تُتبع الكلمة بكلمة أخرى على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيذاً» (المزهر، باب الإِتِّبَاع، ج١، ص ٤١٤). ومن شواهد الإِتِّبَاع «قولهم: ساغب لأغب، وهو خبّ ضبّ، وخراب يباب، وحارّ يارّ، وعطشان نطشان، وجائع نائع، وحَسَن بَسَن... وإنما سُمّي إِتِّبَاعاً لأنّ الكلمة الثَّانية تابعة للأولى على وجه التوكيد لها، وليس يتكلّم بالثَّانية منفردة» (نفسه). وقد أجمعت مصادر السيوطي في هذا الباب على اعتبار الإِتِّبَاع مُركباً توكيدياً وليس مَزْجياً، وهكذا تكون النِّسبة في باب الإِتِّبَاع نسبة إعرابية مقصودة لذاتها حتّى إن كانت مُتكلّسة، وهي في ذلك شبيهة بنمط التركيب في باب الأمثال، فهذه أيضاً مُتكلّسة ولا يمكن التصرّف فيها بالحذف أو النقل، نحو قولنا «وافق شنّ طبقة» أو: «كلّ فتاة بأبيها معجبة».

د - المُتكلّسات ليست مُركّبات مَزْجية:

بحث محمد رشاد الحمزاوي في موضوع المُركّبات المُتكلّسة التي فيها كلمة «يد» (الحمزاوي، المعجم العربي، ص ٣٠٤-٣٠٧) وقسّمها إلى:

- مُركّبات بالإضافة، وهي: يد الثوب، يد الجوزاء، يد الإحسان، يد الرحي، يد الريح، يد الدهر، يد السهم، يد الفأس، يد القُدرة، يد القوّة، يد السلطة، يد النعمة.
- مُركّبات أخرى بالإضافة، وهي: حقيبة يد، ساعة يد، عربة يد، قنبلة يد.
- مُركّبات بالنعته، وهي: يد أمينة، يد بيضاء، يد قصيرة، يد طويلة.
- مُركّبات أخرى بالنعته، وهي: ثوب يدويّ، رجل يدويّ، عامل يدويّ، شغل يدويّ، صناعة يدويّة، مهنة يدويّة.

- جمل اسمية، وهي: الأمر بيده، الأمر بيد فلان، الأمر بين أيديكم، الكلام بيده، الكلام بيد فلان، الكلام بين أيديكم.
- جمل فعلية، وفيها ثلاث مجموعات هي التالية: - خرج من تحت يده، ضرب على يده، كتب بخط يده، ليس بيده حيلة - بعته يدا بيد، ابتعت الغنم بيدين، وضع يده على الشيء - طلب يد فتاة، كان مطلق اليدين، أبقاه تحت اليد.
- أمثال سائدة، وهي: أخذ بهم يد البحر، ذهبوا أيادي سبأ، العين بصيرة واليد قصيرة، القوم يد واحدة على غيرهم.
- قرآن وحديث شريف، وهي: يد الله مع الجماعة، حتى يُعطوا الجزية عن يد.

فجميع تلك المركبات بأصنافها يمكن اعتبارها مركبات مُتَكَلِّسَة من زاوية طريقة تعامل المعجم معها وعرضه لها، وهي لذلك لا تقبل التصرف فيها بالحذف أو النقل، لكن تحليل كل مركب فيها يتم بالاستناد إلى المقتضى الإعرابي، فيُسند إلى كل مُكوّن في هذا المركب وظيفته التي يحددها محلّه وموضعه في التركيب، وبهذا تكون النسبة في هذه المُتَكَلِّسات مقصودة لذاتها وليست من باب التركيب المُزجّي، والمميز الأبرز لها - من زاوية بحثنا - أن المُحلّل ينبغي أن يكون قد خرّنها أولاً في قاموسه الداخلي قبل مباشرة تحليلها.

هـ- بعض المصطلحات العلمية والتقنية مركبات مَزْجِيّة:

من هذه المصطلحات: «ثاني أكسيد الكربون» و«فوق البنفسجية» و«حمض الايدروكسيد» و«تحت المماس» و«تحت العمودي»... إلخ^(١).

ويمكن أن نضم إليها بعض الأسماء المُركّبة:

- للحيوانات، مثل: مالك الحزين، شحمة الأرض، جنادع الضب، حمارقبان، غزال شعبان، سام أبرص، السلسلة الرقطاء، نعاج الرمل...

(١) مُلحق يوسف خياط على معجم «لسان العرب» الجزء الرابع من طبعة دار لسان العرب - بيروت د.ت.

- والنباتات، مثل: أذن الحمار، عيون البقر، بقلة الضبّ، دم الغزلان، ذنب الثعلب، مسك البرّ، شقائق النعمان...
- والأمراض، مثل: «داء الثعلب»... (الشواهد الأخيرة مأخوذة من معجم «لسان العرب» لابن منظور^(١)).

فالمرجح في كلّ تلك المُركّبات أن تكون النسبة فيها غير مقصودة لذاتها، إذن فهي مُركّبات غير إعرابيّة على حدّ تقسيم أبي حيان الأندلسي (-٧٤٥هـ)، يقول «أحكام الكلمة حالة التركيب هي إعرابيّة وغير إعرابيّة، وغير الإعرابيّة البناء والحكاية والإدغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين والتقاء الهمزتين من كلمتين، ولحاق علامة التأنيث للفعل لأجل مرفوعه، والعدد والكناية عن العدد والوقف» (أبو حيان - ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٣١٤)، وواضح أن تمييز المحلّل بين ما هو إعرابيّ في المُركّبات وما هو غير إعرابيّ فيها لن يتمّ إلا بعد حفظه لهذا الصنف الثّاني في ذاكرته المعجميّة، فإذا جهل أحدها مثل «مالك الحزين» فسيتوهّم تركّبه من نعت ومنعوت مهملاً خاصيّة المزج فيه.

ولنعدّ الآن إلى جوهر مشكل أسماء الأعلام المطروح سابقاً في شكل سؤالين (الفقرة ٣ و٢ التاليتين):

٢-٣- هذا الاسم علم أم غير علم؟

نستبعد في هذا السؤال استدعاء «الكفاءة الموسوعيّة» عند المحلّل العاديّ، بمعنى أنّ الغاية منه ليست البحث في كيفيّة تعرّف ذاك المحلّل على شخص بعينه من لحم ودم من خلال ما أطلق عليه من اسم أو كنية أو لقب، ففي قولنا «عمر بن الخطاب الفاروق» يكتفي المحلّل بناء على السؤال السّابق بالتعرّف على كلمة «عمر» بكونها اسماً وعلى كلمة «ابن الخطاب» بكونها كنية، وعلى كلمة «الفاروق» بكونها لقباً، أمّا

(١) كمال الزيتوني - ضباية التعريف في «لسان العرب» - مجلة التأويل وتحليل الخطاب - جامعة بجاية - المجلد ١ - العدد ٢ - أكتوبر ٢٠٢٠ - الصفحات ٥٩ إلى ٩٠.

مَنْ هو هذا الشخص التاريخي فهذا موضوع آخر. وبناء على ذلك فإنّ مرجعنا في هذه الفقرة يبقى معجم اللّغة العامّة وليس معاجم الأعلام أو دائرة المعارف أو الموسوعات.

أما عن السؤال الذي يُفترض أن يطرحه المحلّل أثناء مباشرته للنصوص (وهو: هذا الاسم علم أم غير علم؟) فقد شاع في الإجابة عنه رأيان أظهرنا أوجه التعارض بينهما في هذا القسم من بحثنا، وهما الرأي القياسي والرأي السماعي.

أ- الرأي القياسي:

أصحاب هذا الرأي عادة ما يعبرون عنه بالاستناد إلى مفهوم «قواعد الاستعمال» (أو أحكام الاستعمال)، ونذكر من هؤلاء «عبّاس حسن» الذي جاب كتب التراث النحوي واستخرج منها القواعد التركيبية التالية في التمييز بين اسم العلم وبقية فروع الاسم (عبّاس. حسن - النحو الوافي، ج ١، ص ٢٩٤-٢٩٦)، ويمكن اعتبارها في الآن نفسه قرائن يهتدي بها المحلّل في إجراء ذلك التمييز، وهي:

أن اسم العلم معرفة، ولذلك لا يضاف، ولا يعرف بـ «ال»، ويصحّ أن يقع مبتدأ مثل «محمود نابه»، ويصحّ أن يقع صاحب حال متأخرة عنه ومتقدمة مثل «جاء حامد مبتسماً» و«جاء مبتسماً حامد»؛ لأنّ الغالب في المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين، ويُمْنَع اسم العلم من الصرف إن وُجد مع العلمية سبب آخر للمنع كالتأنيث في مثل «أصغيت إلى فاطمة»، ويكون نعتة معرفة مثله (ولا يصحّ أن يكون نكرة) مثل «حامد المبتسم جاء».

ب- نقد الرأي القياسي:

توجد عدّة مُعطيات في لساننا لا تنطبق عليها تلك القواعد (وهي مذكورة عند ابن يعيش في «شرح المفصل» ج ١، ص ٤١-٤٨):

— فقد يُنكر العلم إمّا تنكيراً صريحاً في نحو «رأيت محمّداً من المحمّدين» وإمّا تنكيراً مقدّراً في نحو «لا قريش بعد اليوم» أو «لا بصرة لكم».

— فإذا نُكّر العلم جاز دخول «ال» عليه وجازت تثنيته وجمعه فيقال «المحمدان والمحمدون».

— وجازت إضافته فيقال «زيدكم هو زيدنا و«عمر الخير» و«أنمار الشاة وربيعة الفرس»، وقد علّل ابن يعيش هذه الإضافة بكون اسم العلم يدخله أيضاً الاحتمال والاشتراك، فإذا قيل «سافر زيد» لا يُعلم أيّ زيد هو؟ فيقال «زيدنا أو زيد فلان أو زيد هذا المكان أو ذاك الزمان...»، فيزال الاحتمال ويرتفع الاشتراك بفضل هذه الإضافة.

— وقد يُنكر العلم الممنوع من الصرف فيقبل التثوين، فيقال «جاء أحمد وأُريت أحمدًا ومررت بأحمد»، إذا قصد أحد المسمّين بـ «أحمد» دون تمييز بينهم.

والحاصل أنّ مثل هذه المُعطيات (وهي كثيرة وشائعة في لساننا) تدفعنا إلى تكميل الرأي القياسي - وليس نقضه - برأي آخر سماعي معجمي.

ج- الرأي السماعي:

استفدنا هذا الرأي من كتاب شرح المفصل أيضاً (باب الاسم العلم، ج ١، ص ٢٧-٤٠)، ومن فوائده أنّه يوضّح بعض المفاهيم المُتصلة باسم العلم المطوي ذكرها في المقاربة القياسية السابقة، فمما وضّحه صاحب «شرح المفصل»:

- الفرق بين العلم الوضعي والعلم بالعلبة: العلم الوضعي أو «العلم بالوضع» هو الأصل؛ لأنّه يعيّن مسمّاه تعييناً مطلقاً من أوّل لحظة وُضع فيها على مسمّاه ووقع فيها الاختيار على لفظه ليكون رمزاً على ذلك المسمّى، مثل «إبراهيم» فإنّه يدلّ على مسمّاه ابتداءً من اللّحظة التي اختير له فيها هذا الاسم. أمّا العلم بالعلبة فيكون في أوّل أمره اسماً شائعاً وغير علم ثمّ يشتهر في مسمّى محدّد حتّى يغلب عليه فيصبح وكأنّه علم له، من ذلك أن كلمة «المصحف» كانت تنطبق أوّلاً على كلّ غلاف يحوي صحفاً ثمّ أصبحت علماً بالعلبة على القرآن الكريم، ومن ذلك أن كلمة «الرسول» كانت تنطبق على كلّ إنسان أرسل إلى جهة ما

ثم أصبحت علماً بالغَلَبَةِ على النبي محمد (ﷺ). ومن ذلك أن كلمة «السُّنَّة» تنطبق على كل طريقة مرسومة ثم أصبحت علماً بالغَلَبَةِ على ما أُرْعِنَ الرسول محمد (ص). وقد ينطبق مفهوم «العلم بالغَلَبَةِ» على جل ما تحويه كتب مصطلحات الفنون والعلوم ودوائر المعارف والمعاجم المختصة بناء على تعريف ابن يعيش لمفهوم «العلم بالغَلَبَةِ» (شرح المفصل، ج ١، ص ٤٠).

● تقسيم العلم الوضعي إلى علم شخص وعلم جنس: يُستفاد من صاحب «شرح المفصل» أن العلم الشخصي يُفترض فيه أن يدلّ على فرد واحد مشخّص ومعيّن، وقد يكون هذا الفرد:

— من الناس: مثل «علي ومحمد وفاطمة وخديجة»، أو ممّا هو في منزلتهم من العقل والفهم مثل أسماء الملائكة والجنّ.

— من الحيوانات: مثل «برق» (للحصان) و«بارع» (للكلب) و«فصيح» (للبلبل) و«مكحول» لديك...

— من البلدان والجبّال والأنهار والبحار وما يتّصل بالفلك، إذ يُعتاد أن يُطلق على المعروف منها اسم علم يبحث عنه في المعاجم المختصة بها وقد يكون أكثر تفرّداً من أسماء الناس والحيوان.

— ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما يصنعه الناس في عصرنا من آلات وغيرها كالباوخر والطائرات والأسلحة والسيّارات والمآكل والملابس وأدوات الزينة... إلخ، إذ عادة ما يُطلق عليها صانعوها أسماء أعلام تُعرف بها.

أما العلم الجنسيّ فهو يدلّ على واحد غير معيّن وكأنّه نكرة، لكنّه شائع في السّماع، وقد أُرْعِنَ العرب في ذلك:

— أعلام جنسيّة لحيوانات مثل «أسامة» (للأسد)، وذوّالة (للذئب)، وشبوة (للعقرب) وثعالة (للثعلب)... فهي تنطبق على الجنس كلّهُ.

— وأعلام جنسيّة لبعض المعاني مثل «سبحان» (للتسبيح)، وكيسان (للغدر)، ويسار (لليسر)، وفجار (للفجور)، وبرّة (للبر).

— وأعلام جنسيّة لبعض الأوقات مثل «غدوة وبكرة وسحر وفينة»، ولا يقع تنوينها فإن وقع ذلك فليست بأعلام (ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٣٧).

• تقسيم العلم الوضعي إلى اسم ولقب وكنية: الفارق بين هذا الثلاث حسب ابن يعيش (شرح المفصل، ج ١، ص ٣٣) أن الاسم هو علم يدلّ على ذات معيّنة ومشخّصة دون زيادة غرض آخر، أمّا اللقب فهو علم يدلّ على ذات معيّنة ومشخّصة مع الإشعار بغرض آخر (هو المدح أو الذمّ) إشعاراً مقصوداً بلفظ صريح، مثل الرشيد (هارون) والسفّاح (أبو العباس) والخنساء (الشاعرة) والصديق (أبو بكر)... أمّا الكنية فهي علم مركّب تركيباً إضافياً يكون المضاف فيه إحدى الكلمات التّالية: أب أو أم أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عمّ أو عمّة أو خال أو خالة، وقد تكون الكنية في الناس وفي الحيوان وفي المعاني وغيرها...

• تقسيم العلم الوضعي إلى مرتجل ومنقول: العلم المرتجل حسب المصنّف (ابن يعيش، شرح المفصل، ص ٣٢) هو علم متأصل في العلميّة بمعنى أنّه لم يستعمل في سواها وينطبق هذا على الأعلام الأعجميّة خاصة. أمّا المنقول «فهو الغالب في الأعلام، ومعنى النقل أن يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة فتنقله إلى حقيقة أخرى خاصّة وليس لها أن تسمّى بها في الأصل» (ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٢٩) وقد يكون النقل عن أسماء أو عن أفعال:

— العلم المنقول عن اسم: قد يكون هذا الاسم في الأصل اسم عين غير صفة، مثل «أسد وثور وحجر وغزالة ووردة...»، أو صفة مثل «مالك وفاطمة وعامر...» وقد يكون ذاك الاسم اسم معنى في الأصل «نحو فضل وزيد وعمر فهذه كلّها معان لأنّها مصادر في الأصل» (نفسه).

— العلم المنقول عن فعل: من شواهد ابن يعيش عليه «شمر ويزيد ويشكر وتغلب...».

والحاصل ممّا سبق من تقسيمات لأسماء الأعلام أن إجابة مُحلّل النصّ عن سؤال «هل هذا الاسم عَلَم أم غير عَلَم؟» يُرَجَّح أن تكون إجابة معجميّة يستشير فيها ذلك المُحلّل معجمه الداخليّ ثمّ ينظر إن كان ذاك الاسم مُخزّناً فيه في باب الأعلام أم غير مخزّن؟، والحجّة في ترجيح هذه الإجابة هو أنّ الأعلام المنقولة (خاصة) إذا وردت في سياقات فقيرة أو مشتبهة فإن العامل الحاسم في تحديد المُحلّل لَعَلَمِيَّتِها أو عدمها هو تصنيفها المَقُولِيّ في المدخل المعجميّ (هل هي اسم عَلَم أم لا؟)، ومن أمثلة تلك السِّياقات الفقيرة قولك «أنا شريف»، أو «هذه مفيدة»، أو «هل رأيت كريما؟»، أو «أنت سيف الإسلام وشمس الدين» أو «كن للحقّ عبداً، فعبداً الحقّ حرٌّ».. إلخ. فما ذكره النحاة سابقاً من أحكام أو قرائن تركيبية على اسم العلم لا يكاد يشمل مثل هذه السِّياقات، والبديل عن تلك القرائن هو أن يشتمل المخزون المعجميّ الداخليّ للمُحلّل على أكبر قدر ممكن من تلك الأعلام المنقولة حتّى إذا سمع «وليد... أو أيمن» لم يتردّد في نسب القراءتين المحتملتين لكلّ منهما.

٣-٣. هل تكون النسبة في هذا (العَلَم) المُركَّب مقصودة لذاتها أم غير مقصودة لذاتها؟

هذا الإشكال مندرج في مسألة المُركَّب المُزجّي، وهو في هذه الفقرة مقتصر على باب الأعلام؛ لأنّ هذا الباب يشتمل علماً للنصيب الأكبر من المُركَّبات المُزجّية في لساننا. وقد كان من تقسيمات ابن يعيش للاسم العَلَم قوله: «الاسم العَلَم يكون مفرداً أو مُركَّباً... والمفرد يدلّ على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده، أمّا المُركَّب من الأعلام فهو يدلّ على حقيقة واحدة بعد النقل، وكان يدلّ قبل النقل على أكثر من حقيقة.. والمُركَّب إمّا جملة نحو «برق نحره، وتأبط شراً للرجال، وذرى حباً، وشاب قرناها للنساء»، وإمّا مضاف ومضاف إليه «كعبد مناف، وامرئ القيس للرجال» (ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٢٨)، ومثل هذه الأعلام المُركَّبة هي التي يمكن أن نتساءل في شأنها إن كان التركيب فيها مقصوداً فتكون «كلاماً عمل بعضه في بعض» (نفسه، ص ٢٨) أو غير مقصود فتكون «حكاية تجري مجرى المثل» (نفسه، ص ٢٩)، وهذا التساؤل لا يمكن أن

يتلقّى إجابة «قياسيّة» تستند إلى القواعد النحويّة في استعمال اللّسان، فهذه الإجابة غير مناسبة للطبيعة السماعيّة لتلك المُركّبات، فهي قد حُفظت ولم يُقَسَّ عليها ولا خيار للمُحلّل إلّا أن يتعامل معها على أساس هذا المبدأ، وإن لم يفعل ذلك فإنّه سيتوهّم أنّ «تأبّط شراً» هي «جملة من فعل وفاعل ومفعول تدلّ على أكثر من حقيقة» (نفسه، ص ٢٨)، والحال أنّها علّم على رجل تأبّط حيّة فسُمّي بذلك. والأمر نفسه ينطبق على العلم المُركّب في الأصل من مضاف ومضاف إليه ثمّ أصبح كلمة واحدة لا تحتمل مزيد تجزئة أو تحليل بما أنّها تشير حسب المُصنّف إلى حقيقة واحدة هي المسمّى بها، فالمفترض في الذاكرة المعجميّة للمُحلّل أن تضمّ المجموعات التّالية للأعلام المُركّبة (على سبيل الذكر لا الحصر)، ونحن في هذا نقدر ما هو موجود في ذاكرة كلّ مستعمل عاديٍّ للعربيّة:

— مجموعة «عبد + اسم من أسماء الله» ومن أفرادها: عبد الله، عبد الجبار، عبد الخالق، عبد الباسط، عبد اللطيف، عبد الحكيم، عبد المجيد، عبد الحميد، عبد الواحد، عبد الملك، عبد البرّ، عبد الرؤوف، عبد الغني، عبد الهادي، عبد الباقي، عبد الوارث، عبد الصبور، عبد السلام، عبد العزيز، عبد الوهاب، عبد الرزّاق، عبد الفتاح، عبد السّميع، عبد الرحيم، عبد البصير، عبد الحلّيم، عبد العظيم، عبد الغفور، عبد الكريم، عبد الحق، عبد القويّ، عبد الرشيد، عبد الباري، عبد العلّيم، عبد الحافظ، عبد الودود، عبد التّواب، عبد المؤمن، عبد القدّوس، عبد الغفّار، عبد القهّار، عبد العّالي، عبد الجليل، عبد الحيّ، عبد الصمد، عبد القادر، عبد الدائم...

— مجموعة «اسم + الدّين» ومن أفرادها: نور الدين، شمس الدين، ضياء الدين، حسام الدين، بهاء الدين، خير الدين، تقي الدين، شهاب الدين، عز الدين، بدر الدين، جمال الدين، كمال الدين، جلال الدين، سعد الدين، وحيد الدين، صلاح الدين، نصر الدين، ناصر الدين، محيي الدين، عماد الدين، سراج الدين، نجم الدين...

— مجموعة « اسم + اسم الجلالة » ومن أفرادها: فتح الله، سعد الله، فرج الله، نصرالله، جارالله، عطاء الله، حبيب الله ...

ويجدر القول إن تلك المجموعات غير شاملة وقد أخذ أفرادها من فهارس بعض معاجم الأعلام، غير أن الخاصية المميزة لها في الأصل هي الانغلاق نظراً إلى طبيعتها السماعية، فإذا انضاف إليها فرد آخر جديد فلن يقع «تعجيمه» باعتباره علماً مركباً إلا بعد شيوعه وتعارفه في أوساط الجماعة اللغوية. والأهم من ذلك أن كل فرد من أفراد تلك المجموعات يمكن أن يقبل في بعض السياقات قراءة غير قراءة العلمية، وحينئذ تكون النسبة التركيبية فيه مقصودة لذاتها فتحلل إعرابياً، وهذا الواقع الوارد لا يمكن للمعجم أن يتوقعه، لذلك فهو يكتفي بتسجيل القراءة العلمية.

الفصل الثاني

التعرّف على المَقُولَة الفرعية بالاعتماد على المقاييس الدلالية

مقدمة

لئن أمكننا التمييز بين المَقُولَات الأساسية - أي الاسم والفعل والحرف - باستعمال المقياس التوزيعي وهو مقياس شكلي، فإنّ التعرّف على المَقُولَات الفرعية سيتطلّب توظيف مقاييس أكثر التصاقاً بالمخزون المعجمي للفرد؛ وهي تختلف بحسب طبيعة التعبير المستهدف: هل هو تعبير اسمي أم هو تعبير فعلي؟

١- مظاهر الاشتراك داخل التعبيرات الاسمية:

مقدمة:

لا مفرّ من الاعتماد على مفهومي الأصل والفرع أثناء فرز المَقُولَات الراجعة إلى قسم التعبيرات الاسمية (أي الاسم المحض)؛ ذلك أنّ الوصف لا بدّ من أن يتموقع دائماً في نقطة ما ينطلق منها إلى غيرها ثم يعود إليها، ويمكن صياغة هذه الحركة أو النّقلة - في عملنا الوصفي - بالقول: «إنّ الأصل في هذه الكلمة أو تلك هو أن تكون منتمية إلى هذه المَقُولَة أو تلك، غير أنّها قد تخرج عَرَضاً عن ذلك الانتماء الأصليّ إلى انتماء فرعيّ إلى مَقُولَة أخرى مجاورة أو مشابهة لها»^(١). فيكون عملنا هنا متابعة لتلك الانتماءات المتعدّدة وفرزاً لتلك الخيوط المتشابكة، وما ييسّره نسبياً هو المُعْطِيَّات المعجمية التي بحوزتنا؛ فهي التي تحكم - دون غيرها - بانتماء كلمة ما إلى أكثر من مَقُولَة.

(١) كتاب «الالتباس في اللغة العربية» - المدخل النظري، القسم الأول، فقرة الاشتراك في الحد الاسمي حسب علاقتي المجاورة والمُشابهة، ص ٣٤-٣٦.

وقد أظهر استقراءنا لمادة «القاموس المدرسي» أن الاسم المحض لا يخرج عن أن يكون إما ظرفاً أو عينا، ولكل من هاتين المقولتين الأصليتين تشقيقاته الفرعية، وهذه القسمة الثنائية لا يبررها ذلك الاستقراء فحسب بل يبررها أيضا مشغلنا في فصل «الاشتراك الدلالي في القاموس»، حيث سنميز في الأدوار الدلالية للاسم بين صنفين من الأدوار، هما دور المشارك (actant) في الحدث، ودور الظرف أو الوعاء (circonstant) للحدث، ولا ينبع من هذا أي زعم باقتصار (اسم العين) على لعب دور المشارك باطراد في كل أصناف الأحداث، ولا اقتصار (اسم الظرف) على لعب دور الوعاء باطراد في كل أصناف الأحداث، لكن الاعتماد على مفهومي الأصل والفرع يُرْجِحُ أن تلك الغلبة دون أن ينفيها احتمالات التداخل والتبادل بين أدوار العين والظرف.

واحتمالات التداخل والتبادل هذه هي موضوع الفقرة الراهنة حيث ستظهر التعريفات المعجمية - في «القاموس المدرسي» - أن الاسم الواحد قد ينتقل مجازاً من الظرفية إلى العينية، وقد ينتقل مجازاً من العينية إلى الظرفية^(١). وفي كل الحالات سينطلق وصفنا من نقطة ما يفترض أنها أصل مقولي ويتجه نحو نقاط جانبية يفترض أنها فروع مقولية مجازية. وفيما يلي تخطيط لذلك الانتقال الذي أملتُه مُعْطِياتنا المعجمية:

- تخلص مقولة الظرف من مقولة العين وغيرها.
- داخل مقولة الظرف: تخلص مقولة المكان من غيرها.
- داخل مقولة العين: تخلص مقولة «غير الحي» من مقولة «الحي».
- داخل مقولة غير الحي: تخلص «المحسوس» من «المجرد».
- داخل مقولة غير الحي: تخلص «المصنوع» من غيره.
- داخل مقولة الحي: تخلص مقولات النبات والحيوان والإنسان من غيرها.

(١) توسعنا في وصف هذه الاشتباهات في فصل «الالتباس المقولي»

أما عملية التخليص فتستند إلى التعريف المعجمي ذاته، فهي تعميق له، من ذلك أن لكلمة «رباط» قراءتين هما: «(١) الرباط: المكان الذي يلازمه الجيش للحراسة، (٢) الرباط: الأداة التي يربط بها» (القاموس المدرسي، ص ٢٣٤)، فيكون تخليص إحدهما من الأخرى بواسطة تبين السياقات الحملية الممكنة في كلٍّ منهما، إذ يفترض أن مجموع محمولات مقولة الرباط رقم (١) سيكون منفصلاً كلياً أو جزئياً عن مجموع محمولات مقولة الرباط رقم (٢)، حسب أصحاب نظرية «أقسام الأشياء» (Les classes d'objets) ^(١).

١-١- تخليص مقولة الظرف من مقولة العين وغيرها:

الظرف في تعريف ابن يعيش (شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٠-٤٣) يكون مبهما ومؤقتاً، والمبهم هو ذاك الذي لا يدلّ على زمان أو مكان مخصوص مثل الجهات الست، أما المؤقت فهو ما يدلّ منهما [أي: من المكان والزمان] على مخصوص، مثل السوق والبيت واليوم والليلة. وجلّ ما سنورده لاحقاً من الظروف هو من الصنف المؤقت، أي ذاك الذي قال فيه سيبويه: «إن شئت لم تجعله ظرفاً» (الكتاب، ج ١، ص ٣٥)، قاصداً من مصطلح الظرف وظيفة المفعول فيه في نحو «قعد شهرين وذهبت أمس وسأذهب غداً»، ويصدق هذا القول من وجهة النظر الإعرابية؛ حيث يكون «المحلّ الذي يشغله الاسم ويتعدى إليه الفعل العامل هو الأهمّ في الدلالة على المفعولية والنصب بصرف النظر عن مدلول الحالّ فيه» (م. عاشور، ظاهرة الاسم ص ٣٩٦) ^(٢)، إلا أن ذلك الوضع المَقُولِي غير المستقرّ لمفهوم الظرف تشهد عليه التعريفات المعجمية أيضاً، بل لعلّها هي الأصل في عدم استقرار مقولة الظرف إعرابياً، فقد سجّل المعجم استعمالات متفصلة -بل متنافرة- لألفاظ كانت في الأصل معبرة عن الظرف لا غير، ثمّ اتّسعت لتعبّر عن مقولات أخرى، وقد أوردنا بعض الشواهد -حسب «القاموس المدرسي»- لذلك التداخل المَقُولِي بين الظرف وغيره، وسنعلّق عليها الآن.

(١) المدخل النظري، فقرة «المقاييس الدلالية في تصفية المعنى» ص ٤٠.

(٢) هذا التفسير هو تفسير تداولي حكيم -من طرف منصف عاشور- للمعجم والإعراب معا

في سبيل تخليص مَقُولَة الظرف من غيرها من المَقُولَات يمكننا الاعتماد على أصناف ثلاثة من المقاييس: تصنيفية وتركيبية ودلالية.

أ- المقاييس التصنيفية في التمييز بين الظرف وغير الظرف:

ستكون المقاييس التصنيفية ناجعة في ذلك التمييز لو ساد التقابل المُطَرَّد في انطباقها على قراءتي الكلمة الواحدة، وذلك كأن تجمع كلمة «رباط» في قراءتها غير الظرفية على أربطة (أداة يربط بها) ثم تجمع في قراءتها الظرفية على «رباطات» (ثكنة الجيش)، لكن هذه الحالة المثلى التي يتحقق فيها التقابل التصريفي بين القراءتين نادرة الوجود في القاموس المكتوب؛

— إذ نلاحظ تماثلاً شبه مُطَرَّد في التذكير أو في التأنيث بين قراءتي الكلمة الواحدة، مثل التماثل في التأنيث بين «(١) الدمنة: هي آثار الدار (٢)، والدمنة: بقية الماء في الحوض (٣)، والدمنة: المزيلة» (القاموس المدرسي، ص ٢١٩)، وهذا يعني أن التصريف حسب مَقُولَة الجنس مُعْطَل عن التمييز بين الظرف وغير الظرف في تلك الشواهد.

— كما نلاحظ تماثلاً شبه مُطَرَّد في صيغة الجمع بين قراءتي الكلمة الواحدة، مثل الاشتراك في صيغة «دمن» في الشاهد السابق بمختلف قراءاته، أو مثل الاشتراك في صيغة «أقطار» بين مختلف قراءات كلمة «قُطِر»: «(١) القطر هو الناحية والجانب، (٢) القطر هو جملة من البلاد، (٣) القطر هو خط مستقيم يقسم الدائرة إلى قسمين متساويين»، وهذا يعني أن التصريف حسب مَقُولَة العدد مُعْطَل عن التمييز بين الظرف وغير الظرف في تلك الشواهد.

— والملاحظة نفسها تصدق على نتائج تصريف تلك الشواهد حسب مَقُولتي النسبة والتصغير، فجميع قراءات كلمة «قطر» تعطي في النسبة صيغة «قُطري»، وتعطي في التصغير صيغة «قُطير»، دون تمييز بين الظرف وغير الظرف فيها.

ومع ذلك فإننا نسجل وجود تقابل نسبي - في مقولة العدد على الأقل - بين قراءة «الحدث» وقراءة الظرف في أفراد المجموعة الأولى مثل «المطاف: (١) هو الطواف، (٢) هو موضع الطواف»، أو «المشرب: (١) هو موضع الشرب نفسه، (٢) هو الميل إلى الشيء»، أو «الظرف: (١) هو الحذق والكياسة، (٢) هو الوعاء، (٣) هو كل ما يستقر فيه غيره»، ففي جميع شواهد تلك المجموعة الأولى تقبل القراءة الظرفية أن تصرف حسب مقولة الجمع (مطافات، مشارب، ظروف...)، ولا تقبل القراءة المصدرية ذلك التصرف؛ لأن المصدر لا يُثنى ولا يُجمع في الأصل إن لم يكن مصدر مرة أو هيئة.

ب- المقاييس التركيبية في الفصل بين الظرف وغير الظرف:

يمكن أن نأخذ عينة واحدة من قائمة الشواهد المعجمية السابقة تكون ممثلة للجميع، وهذه العينة هي: «الساعة: (١) هي مقدار ستين دقيقة من الزمن، (٢) هي آلة لحساب الزمن» (القاموس المدرسي ص ٢٦٩)، فالقراءة الأولى لكلمة «ساعة» هي قراءة الظرف المؤقت أما القراءة الثانية فهي قراءة اسم العين، أي التعبير عن معنى الآلة. فكيف يمكن للمقاييس التركيبية أن تفصل بين هاتين القراءتين لكلمة ساعة في سياق نصي ما؟

نستبعد أن تكون بعض الجوارات مندرجة ضمن تلك المقاييس التركيبية المميزة بين الظرف وغير الظرف في كلمة «ساعة»، ومن هذه الجوارات:

حروف الجر	والحروف المشبهة بالفعل	والأفعال الناقصة
(في ساعة ١، في ساعة ٢)، وحروف العطف (وساعة ١، وساعة ٢)، وأسماء الإشارة (هذه ساعة ١، هذه ساعة ٢).	(إن الساعة ١، إن الساعة ٢)، والأسماء الملازمة للإضافة (سوى ساعة ١، سوى ساعة ٢).	(كانت الساعة ١، كانت الساعة ٢)، وأفعال الظن (أظن الساعة ١، أظن الساعة ٢)، ولام التعريف (الساعة ١، الساعة ٢).

فكل تلك الجوارات التركيبية سبق أن فشلت في الفصل بين الفعلية والاسمية في فقرة سابقة، فيكون فشلها أكثرورودا في مهمة الفصل بين الظرف وغير الظرف

باعتبارهما تفرعاً لمَقُولَة الاسميّة (أي إنْ فشلت تلك الجوارات في الفصل بين الأقسام الكبرى فلا يُعقل أن تنجح في الفصل بين الأقسام الصّغرى).

لكنّ المحافظة على اشتراك كلمة «ساعة» في مثل تلك المُركّبات المصطنعة - وإذن المحافظة على التباسها الفعليّ في نصوص ملموسة - لا تتمّ بواسطة تلك الجوارات الفقيرة فحسب، بل هي قد تتحقّق بواسطة جوارات أكثر ثراءً ممّا سبق. وذلك ما وصفه أصحاب نظريّة «أقسام الأشياء» باصطلاح «عدم اشتراط بعض المحمولات لأيّ قيد على موضوعاتها» (Langages n 131-p 9)، ومن شواهدهم على هذا الصنف من المحمولات:

أنا أفكرُ في شيء.. أتذكرُ شيئاً.. أحلمُ بشيء.. ملاحظاتي تخصّ هذا الشيء.. هذا الشيء لا يروقي.. هذا الشيء مهمّ.. هذا الشيء لا جدوى منه^(١).

ففي كلّ هذه الشواهد إذا كان «الشيء» مشتركاً بين الظرفيّة وغير الظرفيّة («ساعة» مثلاً) فإن تلك الجوارات لا تزيل عنه ذاك الاشتراك، وهذا لا يعني أنّ المحمولات نفسها مشتركة أو مشتبهة لكنّها «عامّة» تنطبق على كلّ موضوع تقريباً (فكر في شيء، تذكر شيئاً، حلم بشيء، لاحظ شيئاً، أعجبه شيء، شيء مهمّ، شيء غير مفيد). وقد استخرجنا في فصل «الاشتراك الدلالي»^(٢) بعض هذه المحمولات العامّة من خلال «القاموس المدرسي»، وتتخذ الآن بعضها جواراً تركيبياً لكلمة «ساعة» ثمّ نقف عند قصورها عن الفصل بين قراءتيها الظرفيّة وغير الظرفيّة:

(1) « Je pense à N. Je me souviens de N. J'ai rêvé de N. Cette remarque concerne N. N me plait. N est important. N n'a aucun intérêt ». (Langages- n 131-P 9).

(٢) فصل «الاشتراك الدلالي» حرّراه قبل الفصل الراهن.

● جوار محتمل أول لكلمة «ساعة»: أفعال عامة:

المقصود بـ«الأفعال العامة» تلك التي يكون موضوعها الثاني خاصة بمعنى «شيء»، أي لا توجد قيود ظاهرة يفرضها الفعل في انتقائه، فإن عوّضنا كلمة «شيء» بكلمة «ساعة» في هذه الأفعال احتمل معناها أن يكون ظرفاً أو أن يكون مشاركاً ثانياً، ومنها^(١):

أمثلة	أمثلة أخرى	أمثلة أخرى
تعوّض ساعة (١ أو ٢) من غيره،	تناوبوا على الساعة (١ أو ٢)،	تفطّن للساعة (١ أو ٢)،
راح للساعة (١ أو ٢)،	فطن للساعة (١ أو ٢)،	بدّل الساعة بغيرها (١ أو ٢)،
انظر الساعة (١ أو ٢)،	لهف على الساعة (١ أو ٢)،	تصرّف في الساعة (١ أو ٢)،
تبّع بالساعة (١ أو ٢)،	استدرك الساعة (١ أو ٢)،	تحكّم في الساعة (١ أو ٢)،
تبرّم بالساعة (١ أو ٢)،	استدلّ على الساعة (١ أو ٢)،	خمنّ بالساعة (١ أو ٢)،
تبصّر في الساعة (١ أو ٢)،	وازن بين الساعتين (١ أو ٢)،	تدارك الساعة، تاق إلى الساعة، تعلّق
تضايق من الساعة (١ أو ٢)،	وازي الساعة بغيرها (١ أو ٢)،	بالساعة، تعلّل بالساعة (١ أو ٢)،
تضجّر من الساعة (١ أو ٢)،	شاء الساعة (١ أو ٢)،	استهان بالساعة (١ أو ٢)،
فكّر في الساعة (١ أو ٢)،	شوّش الساعة (١ أو ٢)،	استفسر عن الساعة (١ أو ٢)،
رجّى الساعة (١ أو ٢)،	توصّل إلى الساعة (١ أو ٢)،	بذل الساعة (١ أو ٢)،
بيّن الساعة (١ أو ٢)،	تفكّر في الساعة (١ أو ٢)،	كثّى عن الساعة (١ أو ٢)،
جدّد الساعة (١ أو ٢)،	حدس بالساعة (١ أو ٢)،	عوّض الساعة (١ أو ٢)،
تحفّظ عن الساعة (١ أو ٢)،		ملّ من الساعة (١ أو ٢)... إلخ.

ظهر إذن تأرجح كلمة «ساعة» في تلك السياقات بين الدلالة الظرفية والدلالة غير الظرفية. وما كلمة «ساعة» إلا عيّنة من قائمة شواهد القاموس المدرسي المشتركة في خاصية تأرجح أفرادها بين الظرفية وغير الظرفية، ولم تُسعفنا السياقات الفعلية السابقة في حسم ذلك التأرجح لفائدة إحدى القراءتين.

(١) الأرقام (١) و(٢) يرمزان تباعاً للقراءة الظرفية والقراءة غير الظرفية لكلمة «ساعة».. وسنورد في فصل «الاشتراك الدلالي» أمثلة لهذه الأفعال.

كان نظرنا في تأرجح تلك التعبيرات بين الظرفية وغير الظرفية مبنياً على زاوية نظر معجمية (أي على تعريفاتها المعجمية)، لكنه يمكن أن يثبت حتى بعد اندراج تلك التعبيرات في نصوص ملموسة فتكون نتيجة ذلك الاندراج هي ملفوظ ملتبس^(١).

● جوار محتمل ثان لكلمة «ساعة»: مصادر عامة:

قائمة هذه المصادر العامة مثبتة عن «القاموس المدرسي» في فصل «الاشتراك الدلالي»^(٢). ومعنى كون هذه المصادر عامة أنها لا تشترط قيوداً محدّدة على الموضوعات التي تقترن بها؛ حتى إنها قابلة للانطباق على مفهوم «شيء» بجلّ تفصيلاته، ولذلك فهي تصلح أن تتخذ جواراً «محياداً» لكلمة «ساعة» بقراءتيها المتقابلتين: «الساعة: (١) هي مقدار ستين دقيقة من الساعة. (٢) هي آلة لحساب الزمن» (القاموس المدرسي، ص ٢٦٩)، ومن تلك المصادر:

أمثلة	أمثلة أخرى	أمثلة أخرى
اتّجاه الساعة، إبطاء الساعة، ريث الساعة، استتار الساعة، مناسبة الساعة، ملائمة الساعة، سرعة الساعة، توقف الساعة،	تقسيم الساعة، ذهاب الساعة، رجوع الساعة، وجود الساعة، عمق الساعة، طول الساعة، دأب الساعة، كفاية الساعة،	زيادة الساعة، تمام الساعة، وصف الساعة، وضوح الساعة، منطلق الساعة، حركة الساعة.. إلخ

فجميع هذه السياقات المصطنعة لا تصلح أن يتّخذها مؤلف القاموس مُستنداً في تعريفه لكلمة «ساعة»؛ فهي شبه محايدة تجاه قراءتي هذه الكلمة، ولذلك لا يمكنها أن تميّز بينهما، إنها سياقات محافظة على اشتراك هذه الكلمة بين معناها

(١) «الملفوظ الملتبس» Enoncé ambigu، مثل: «هي تنتظر الليل».

(٢) Elle attend la nuit: (Martin، p 148).

فهذا الإخبار يمكن أن يكون جواباً عن أحد سؤالين هما: ماذا تنتظر؟ أو متى تنتظر؟ حيث «يكون الاستقلال أو عدم التناسب بين القراءات الممكنة - وبالتالي الانفصال الجزئي بين شروط الصدق في هذا القول - واصفاً للالتباس في مفهومه الدقيق» (نفسه).

(٢) مصدرنا الأساسي هو «القاموس المدرسي»، وهو قاموس في الرصيد اللغوي الوظيفي لمنطقة المغرب العربي.

الظرفي ومعناها غير الظرفي، وتنسحب هذه المحافظة على كل أخوات هذه الكلمة في «القاموس المدرسي».

● جوار محتمل ثالث لكلمة ساعة : صفات عامة :

من الخصائص المميّزة لهذه الصفات أنها تقبل أن يكون موضوعها - أو أحد موضوعيها - مفهوم كلمة «شيء» بما فيها من توغل في العموم والإبهام؛ حتّى إنّه يمكن أن يشمل كلا المعنيين الظرفي وغير الظرفي في كلمة «ساعة» وأخواتها، ومن هذه الصفات :

أمثلة	أمثلة أخرى	أمثلة أخرى
ساعة شهيرة، ساعة حديثة، ساعة بديلة، ساعة ثقيلة، ساعة مضبوطة، ساعة مُجرّدة،	ساعة نافعة، ساعة بديعة، ساعة عاجلة، ساعة بسيطة، ساعة تالية، ساعة مستترة	ساعة صغيرة، ساعة ثابتة، ساعة متوقفة، ساعة ممتازة، ساعة متنقلة، ساعة جميلة.. إلخ.

كل تلك الأمثلة هي شواهد عن إدراج كلمة ساعة في وحدة أعلى منها، هي تلك المركّبات ذات الرؤوس الفعلية أو المصدرية أو الوصفية. ونتيجة ذلك الإدراج أنّ تلك الكلمة بقيت على اشتراكها بين القراءة الظرفية وغير الظرفية، بل المركّب كلّ أصبح مشتركاً لاحتماله أن يُحلّل بطريقتين :

— أولاهما تكون فيها «الساعة» مشاركا في الحدث

— والثانية تكون فيها ظرفاً للحدث: انتظرت المرأة ساعة (ماذا انتظرت؟ أو متى انتظرت؟)

ففضل ذلك الإدراج في التمييزين قراءتي كلمة «ساعة» راجع إلى سمة التعميم في المحمولات المركّبة إليها، وتوقع فشلاً مشابهاً إذا أردنا تمييز مختلف قراءات فعل «ضرب» مثلاً بتركيبها إلى موضوع عام، مثل «شيء» في «ضرب شيئاً».

والحاصل أن غرضنا النهائي في هذا القسم من بحثنا هو رصد جُلّ مواطن الاشتراك في المعجم على صعيد الأفراد وعلى صعيد التركيب. فكيف يمكن إذن للمحلّل أن يجري تمييزاً فعلياً بين قراءتي كلمة ساعة وأخواتها؟

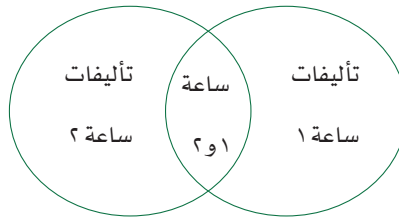
في الأصل ينبغي أن يكون عرض تلك الشواهد مماثلاً لكل احتمالات تركيب كلمة «ساعة» مع كل الأفعال والمصادر والصفات العامة، بل ينبغي لذلك العرض أن يشمل كل احتمالات تركيب تلك المحمولات العامة مع كل الكلمات المحتملة للقراءتين الظرفية وغير الظرفية؛ أي تلك التي نُسخَت عن القاموس المدرسي في قوائم مُغلقة، وحينئذ سنحصل تقريباً على مجموع المركبات المشتركة في هذا الباب (باب تداخل الظرف مع غير الظرف).

وهذه الطريقة في رصد مظاهر الاشتراك المعجمي في المعجم مستوحاة من نظرية «أقسام الأشياء»، وهي نظرية ترمي في الأصل إلى رصد طرق التمييز بين الحدود المعجمية بواسطة تقسيمها المَقُولِي، حيث يقع أمران هما:

— تعريف الحدود الاسمية بما يمكن أن تتألف معه من حدود فعلية أو وصفية.

— وتعريف الحدود الفعلية والوصفية بما يمكن أن تتألف معه من حدود اسمية.

يقول أصحاب نظرية «أقسام الأشياء»: «لا يمكن تعريف الوحدات المعجمية وهي معزولة عن كل سياق بل «معنى كل وحدة لا يتحدد إلا بقابليتها للاندرج في وحدة منتمية إلى مستوى أعلى» (Langages p 7). وقد فرض علينا اهتمامنا بموضوع مظاهر الاشتراك في المعجم أن لا نذكر سابقاً إلا شواهد منتمية إلى منطقة التقاطع بين المجموع المتصور لتأليفات «ساعة» في قراءتها الظرفية من جهة والمجموع المتصور لتأليفات «ساعة» في قراءتها غير الظرفية من جهة أخرى⁽¹⁾:



(1) «Quand il s'agit de polysémies lexicalisées, les classes combinées avec les traits permettent largement de différencier les emplois nominaux... de manière complémentaires, les termes prédicatifs peuvent être caractérisés par les classes d'arguments propres à chacun de leurs emplois» (Langages n° 131. p 21).

وحثّ يقع التّمييز بين المَقُولتين الظرفيّة وغير الظرفيّة ينبغي في الأصل الإحاطة بكلّ شواهد المنطقتين المستقلّتين المقتصرتين؛ إمّا على تأليفات «ساعة ١» وإمّا على تأليفات «ساعة ٢»، وهذا موضوع آخر مُتّصل بالشروط الضّروريّة والكافية في تعريف الحدّ المعجميّ (تعريفًا جامعًا مانعًا إن أمكن). وفي الواقع لم يذهب أصحاب نظريّة «أقسام الأشياء» إلى حدّ الاستنساخ التامّ للنموذج المنطقيّ في التعريف، إذ يكفي أن يتوفّر في ذلك التعريف عندهم ميزتان، هما الإيجاز والإفادة^(١).

وقد سبق في كتاب آخر أن تعرضنا لمضامين التعريف المعجميّ وما يسوده من «آثار النمطية»^(٢).

٢-١- داخل مَقولة الظرف: التّمييز بين أصناف الأمكنة:

ما سيجمع بين الشواهد التّالية ليس تمثيلها للأسماء المشتركة بين التعبير عن مَقولة الظرف والتعبير عن مَقولة غير الظرف، بل هي جميعاً مندرجة في مَقولة الظرف المؤقّت، والاشتراك واقع داخل هذه المَقولة، وهذا ما سيجعلنا نستبعد المقاييس التصريفيّة والتركيبيّة في الفصل بين قراءات كلّ شاهد فيها، إنّها ستُطلب أن ينسبها المحلّل إلى مَقولات دلاليّة أكثر تفرّيعاً ممّا سبق ذكره من أجل إجراء ذلك الفصل بينها.

واضح أن مَقولة «الاسميّة» غير كافية لوحدها في التّمييز بين قراءات (acceptions) تلك المداخل المشتركة، إذ هي جميعاً - وبكلّ تفرّيعاتها - من قسم الأسماء. وواضح أن مَقولة «الظرف» غير كافية أيضاً في إجراء ذلك التّمييز، بل إن مَقولة المكان (locatif) نفسها غير كافية في إجرائه، إذ هي جميعاً وبكلّ تفرّيعاتها من صنف أسماء الظروف المؤقّتة الدّالة على مكان ما، لكنّنا لن نصل إلى درجة معالجة انتسابها المَقوليّ بالحكم عليها

(1) «L'essentiel dans tous les cas est que le faisceau définitionnel soit à la fois économique et pertinent... La réunion des trois prédicats permet de délimiter de manière cohérente et sans ambiguïté une classe des noms » (Langages 131. p 13).

(٢) حول «آثار النمطية» Effets de Stéréotypie: كتاب «الالتباس في اللغة العربيّة» - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١ - (المدخل النظري، القسم ١ الفقرة ١، ٢، ٣).

فرداً فرداً وحالة بحالة، إذ ستوشك المعالجة وقتها على عدم تجاوز استنساخ التعريف المعجمي. يُمكننا عوض ذلك أن نحل هذا الإشكال بتفريع مقولة «المكان» نفسها، وفيما يلي محاولة في إجراء ذلك التفريع:

- مكان مُجرّد / مكان محسوس: من شواهد هذا التقابل نذكر مثلاً «المنهل»: «(١) هو المورد، (٢) هو موضع الشرب على الطريق»، أو «الكهف» (١) هو الملجأ، (٢) هو شبه بيت منقور في الجبال»، وكذلك «المنفذ والمجال والطوار والمنظرة والولجة... إلخ»، فكلّ منها يشتمل على قراءة أولى لا تنطبق على مكان معيّن محسوس وعلى قراءة ثانية تنطبق على مكان محسوس أكثر تخصيصاً.
- مكان مصنوع / مكان طبيعي: من شواهد هذا التقابل نذكر: «الشقّة: (١) هي الطريق، (٢) هي بيت في عمارة تنفرد به عائلة»، أو «السّاحة: (١) هي المكان الواسع، (٢) هي الفضاء الموجود بين الديار لا بناء فيه»، وكذلك «الرّوض والدرب والمسرب والمشجر... إلخ».
- مكان بشريّ / مكان حيواني: من شواهد هذا التقابل نذكر: «الحوش: (١) هو مكان مسيّج، (٢) وحوش الدجاج قفصه...»، أو «الريّض: (١) هو مأوى الحيوانات (٢)، هو ما حول المدينة من مساكن»، وكذلك الزريبة والمورد والولجة... إلخ
- مكان حضريّ / مكان بدويّ: من شواهد هذا التقابل نذكر: «الخان: (١) هو الحانوت، (٢) هو محلّ نزول المسافرين في البادية»، أو «الرّبع: (١) هو المكان الذي ينزل فيه زمن الربيع، (٢) هو الحيّ، (٣) هو الدار وما حولها»، وكذلك الضيعة والعريش والفسطاط... إلخ
- مكان عامّ / مكان خاصّ: (Public / Privé): من شواهد هذا التقابل نذكر: «القاعة: (١) هي بيت الاستقبال، (٢) هي المكان الفسيح الذي يسع جمعا عظيما من الناس»، أو «المقصورة: (١) هي حجرة صغيرة في غرفة كبيرة، (٢) هي مقام الإمام في المسجد»، وكذلك الفضاء والساحة والبهو والمُدجّ... إلخ

— مكان مُتخيل / مكان واقعي: من شواهد هذا التقابل نذكر: «الجحيم: (١) هي النار الشديدة، (٢) هي اسم لجهنم» أو «الجنة: (١) هي الحديقة، (٢) هي الفردوس السّماوي»، وكذلك دار السلام والفردوس الخ

ولا بدّ من إبداء ملاحظتين في شأن هذا التفرّيع المفتوح لمَقُولَة المكان، أولاًهما أنّه تابع كلياً لمدوّنة الشواهد المذكورة آنفاً عن معجم مخصوص هو «القاموس المدرسي»؛ باعتباره - على حدّ قول مؤلّفه - رصيда لغويّاً وظيفيّاً لمستعمل عاديّ للسان العربيّ في منطقة المغرب العربيّ. والملاحظة الثّانية مفادها أن تلك المَقُولَات المتفرّعة عن مَقُولَة «المكان» قابلة هي نفسها لأنّ تتداخل فيما بينها، فيكون الشاهد الواحد - ممّا سبق - منتمياً إلى أكثر من مجموعة، وهذا أمر عاديّ راجع إلى كون الرصيد المعجميّ نفسه عبارة عن نسيج منظم ومتشابك الخيوط.

أخيراً فإنّ الأماكن قد تحتل تفرّيعاً بناءً على مقاييس أخرى مثل وظيفتها أو ساكنها أو مادّة بنائها، وجميعها محمولات تتسم بقيود أضيق في قابليّة انطباقها^(١).

٣-١ داخل مَقُولَة العين: تخليص مَقُولَة الحيّ من مَقُولَة غير الحيّ:

أخذ اللغويّون مصطلح «العين» من معجم اللّغة العامّة، فـ«العين عند العرب حقيقة الشيء، وعين الشيء نفسه وشخصه وأصله... وعين كلّ شيء نفسه وحاضره وشاهده» (ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٩٤٧-٩٤٨)، إلّا أن مَشْغَل اللغويّين هو «الأسماء» وليس حقائق الأشياء ذاتها، فقد عرّف ابن يعيش اسم العين باعتباره أحد قسميّ اسم الجنس، والقسم الآخر هو اسم المعنى، يقول في ذلك: «اعلم أن اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك:

- أنّ الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تامّاً حتّى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه، فإنّ ذلك الاسم يُسمّى اسم الجنس:

(١) تفصيل ذلك في: الشعالبي - فقه اللغة - ص ١٢٤.

- كالحَيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد، فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع.
- وكالإنسان يقع على كل إنسان باعتبار الأدمية.
- فإذا قلت «رجل» وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهي الذكورة والأدمية. وهذا معنى قول المصنّف^(١) ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه «(ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٢٦).
- فإن دلّ الاسم المفرد على أشياء كثيرة ولم يدلّ على الأمر الذي تشابهت تلك الأشياء به فإنه يُسمّى المشترك، مثل اسم «العين» الواقع على العضو الذي يُبصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب.

وينقسم اسم الجنس إلى اسم عين واسم معنى، والمراد باسم العين ما كان شخصاً يدركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المراتيات، واسم المعنى عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة وذلك ممّا يدرك بالعقل دون الحواسّ» (ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٢٦).

فالمقولة تبدو في هذا التعريف واسطة بين العالم واللغة؛ إذ العالم الخارجي ليس سوى مجموعة «أشياء كثيرة وذوات كثيرة» بتعبير ابن يعيش، واللغة - بمعنى المعجم - ليست سوى مجموعة أسماء ذات وجهين معنويّ ولفظي، فأما الوجه اللفظي فيمكن أن يعتريه الاشتراك «مثل لفظ «العين» الواقع على العضو الباصر وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب»، وأما الوجه المعنويّ فهو نفسه «المقولات» وهي - رغم طابعها المجرد أو بسببه - أداة تناول الإنسان للعالم وإمساكه به وإدراكه له وتعبيره عنه حتّى في حالة غياب أفراد ذلك العالم عن الحواسّ.

وللمقولات - في قول ابن يعيش - بناء سلّمّي تكون فيه «مقولة الجنس» هي أعلى المقولات وأشدّها تجريداً وأبعدها عن الحسّ وتتفرّع عنها مقولات هي:

(١) يقصد مؤلف كتاب «المفصل»، وهو جار الله الزمخشري (- ٥٣٨ هـ).

- مَقُولَةُ الْعَيْنِ «وَالْعَيْنُ مَا كَانَ شَخْصاً يَدْرِكُهُ الْبَصَرُ، كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ وَنَحْوَهُمَا مِنْ الْمَرْئِيَّاتِ»، وَكَانَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ لِتَشْمَلَ كُلَّ الْمَحْسُوسَاتِ.
- وَالثَّانِيَةُ هِيَ «مَقُولَةُ الْمَعْنَى» (أَوِ الْحَدَثُ) «وَالْمَعْنَى عِبَارَةٌ عَنِ الْمَصَادِرِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَذَلِكَ مِمَّا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ دُونَ الْحَوَاسِّ».
- وَمِنْ اجْتِمَاعِهِمَا تَنْشَأُ مَقُولَةُ الصِّفَةِ «فَالصِّفَةُ تَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ وَصِفَةٍ نَحْوِ «أَسْوَدَ»، فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ تَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا الذَّاتُ وَالْآخَرُ السَّوَادُ» (ابن يعيش - شرح المفصل، ج ١، ص ٢٦).

ومن المَقُولَاتِ الفرعية داخل مَقُولَةِ الْعَيْنِ ذكر ابن يعيش:

- مَقُولَةُ «حَيَوَانٍ» «الْوَاقِعَةُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَالثَّوْرِ وَالْأَسَدِ، فَالْتَشَابَهُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَقَعَ بِالْحَيَاةِ الْمَوْجُودَةِ فِي جَمِيعِهَا».
- وَمَقُولَةُ «إِنْسَانٍ» «الْوَاقِعَةُ عَلَى الْإِنْسَانِ بِاعْتِبَارِ الْآدَمِيَّةِ».
- وَمَقُولَةُ «رَجُلٍ» «الْوَاقِعَةُ عَلَى رَجُلٍ بِاعْتِبَارِ الذُّكُورَةِ وَالْآدَمِيَّةِ».

فَمَا يَمْهَدُ لانتساب عدّة أفراد إلى مَقُولَةٍ واحدة هُوَ تَشَابُهُمَا فِي عِدَدٍ مِنْ «السَّمَاتِ» يَزْدَادُ عِدْدُهَا وَثَرَاؤُهَا كُلَّمَا اقْتَرَبْنَا مِنَ الْعَالَمِ، وَيَزْدَادُ فَقْرُهَا وَتَجْرِيدُهَا كُلَّمَا اقْتَرَبْنَا مِنْ قِمَّةِ الْهَرَمِ الْمَقُولِيِّ؛ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَقُولَةَ «رَجُلٍ» - بِخِلَافِ تَعْرِيفِ ابْنِ يَعِيشِ السَّابِقِ - هِيَ أَكْثَرُ سَمَاتٍ وَأَشَدَّ ثَرَاءً مِنْ مَقُولَةِ إِنْسَانٍ ثُمَّ مَقُولَةِ حَيَوَانٍ ثُمَّ مَقُولَةِ عَيْنٍ ثُمَّ مَقُولَةِ «جَنَسٍ»، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ تَشَعُّبَ الْمَقُولَاتِ وَتَدَاخُلَهَا تَزْدَادُ احْتِمَالَتَهُ كُلَّمَا ابْتَعَدْنَا عَنْ قِمَّةِ الْهَرَمِ إِلَى قَاعَتِهِ.

لَكِنَّ الْعَامِلَ الْحَاسِمَ فِي الْحُدُوثِ الْفَعْلِيِّ لَذَلِكَ التَّدَاخُلُ هُوَ الْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ كَمَا لَاحِظُ ابْنِ يَعِيشِ: «إِنْ دَلَّ لَفْظُ الْأَسْمِ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ وَلَمْ يَدَلَّ عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي تَشَابَهَتْ تِلْكَ الْأَشْيَاءُ بِهِ كَانَ ذَلِكَ الْأَسْمُ مُشْتَرَكاً»، مِثَالُ هَذَا الْإِشْتِرَاكِ - فِيمَا يَعْنِينَا فِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ - «الْجَزَارُ: (١) هُوَ صَانِعُ الْجَرَارِ، (٢) هُوَ سَيَّارَةٌ تَجَرُّ وَرَاءَهَا آلَاتُ الْحِرَاثَةِ» (الْقَامُوسُ الْمَدْرَسِيُّ، ص ١٥٥)، أَوْ «الْغَسَّالَةُ: (١) هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي حَرَفَتْهَا غَسْلُ الثِّيَابِ، (٢) هِيَ آلَةُ

تغسل الثياب بقوة الكهرباء» (نفسه، ص ٣٦٦)، ففي كلا المثالين هناك تقابل بين مَقُولَة «الحي» في القراءة الأولى (إنسان يصنع الجرار وإنسان يغسل الثياب) وبين مَقُولَة «غير الحي» في القراءة الثانية (سيارة وآلة). ومجموع سمات الحي (أو محمولاته) يفترض أن يكون منفصلاً كلياً أو جزئياً عن مجموع سمات غير الحي (أو محمولاته)، لكن التقاطع وارد بين المجموعتين. فلنذكر أولاً شواهد هذا الاشتراك، ثم نُعلّق عليها:

هناك في هذه المدونة شواهد قليلة على هذا التداخل المَقُولِي:

- بين «الحيوان» و«غير الحي»: مثل «الطبية» و«المنشار».
- وبين «النبات» و«غير الحي»: مثل «القسطل».
- وبين «بعض متعلقات الحي» و«غير الحي»: مثل «المزاج والذات والجسم والكتلة والخلية والجريدة والعصابة».

وكلّ ما بقي من أمثلة فإنّه يشهد على تداخل بين «أعضاء الجسم» من جهة وبين «ما هو غير حي» من جهة أخرى. وقد جاء اعتبارنا لأعضاء الجسم منتمية إلى مَقُولَة «الحي» بناءً على مبدأ «وراثية القيود»^(١)، فبما أنّ جسم الإنسان أو الحيوان متّصف بالحياة فإنّ أعضاءه الجزئية سترث تلك الصفة.

وفي تقديرنا فإنّ ما هو أقوى من مبدأ وراثية القيود هو السّمات النمطية اللصيقة بالمَقُولَة، وهي - عند التأمل - سمات متحركة تشهد على ما في معجم اللسان الطبيعي من اشتراك متّصل ومرونة في الاشتغال، يظهر ذلك في الجدول التالي المبين لسهولة التداخل بين مَقُولتي «الحي» و«غير الحي» في «جسم» باعتبارها كلمة مشتركة:

الاسم المشترك	سمات حيوية	سمات غير حيوية	سمات بين بين
جسم	نما، تنفس، ابتلع، نبض، تألم، مرض، هضم...	تصلّب، تجمّد، انكسر، تشقّق، سقط، تعرّ، تمدّد... الخ	احمرّ، تورّد، تحركّ، مال، تردّد، تأرجح... الخ

(1) héritage des contraintes (Lerot، p 165).

يمكن أن ينسحب هذا الجدول على كلّ الأسماء المشابهة لـ «جسم»، ف«الجسم» - لفظاً ومعنى - هو عينة لها، وهذه العينة تُظهر أن نسبة اسم ما إلى مقولة ما لا يكون حاسماً ونهائياً، كما تُظهر الدور النشط للمعجم في تلك النسبة، إذ هو ما يُقرر - آنياً - أن هذا الاسم ينتمي إلى مقولة واحدة أو مقولتين أو أكثر، وعملية التعجيم هذه متغيرة على الدوام، لكن لا يمكن للمحلل أن يستغني عن «قراراتها» أثناء معالجته للنصوص، ومبادئها هي التي ستحكم في معالجة نصوص ملموسة مثل: «رائحة طفلك طيبة.. جوابك ساذج... حججك كذكية.. كتابك حكيم»^(١)، فجميع هذه النصوص تشهد على تموج مقولة «الحياة» بين الوجود والعدم وعلى صحة ما سبق أن قرره أصحاب نظرية «أقسام الأشياء» من أن «الموضوع» لا يتعرف إلّا بمحمولاته الممكنة، و«المحمول» لا يتعرف إلّا بموضوعاته الممكنة.

٤-١ داخل مقولة غير الحي: تخليص المحسوس من المجرد والعكس:

مازلنا نأخذ مصطلح «مقولة» على أنه يعني مفهوم «قسم» (classe)، وذلك لسببين؛ أولهما أننا مازلنا بصدد النظر في مظاهر الاشتراك المنضوية داخل المقولة الكبرى المسماة «غير الصفة» (وهي مصطلح لابن يعيش في شرح المفصل، ج ١، ص ٢٦)، وهي تعني الاسم المحض أو الاسم الصريح في مقابل الأسماء غير المحضة^(٢).

أما السبب الثاني لتلك المساواة بين مصطلحي «مقولة وقسم» فهو تبنينا للمنوال القاموسي في النظر إلى ظاهرة الاشتراك، من ذلك أن «جاك لير» في الفصل المتعلق بالقاموس - في كتابه - قد ساوى بين ذينك المصطلحين في قوله: «من العوامل التي

(1) « Marie sent bon... » « ...une réponse naive » « ...une argumentation intelligente » «...un livre intelligent ». (SEA- p. 95)

(٢) الأسماء غير المحضة هي تلك المتصلة بالأفعال (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغة المبالغة، اسم التفضيل.. الخ)، وسندرجها في المقولة الكبرى المسماة بـ «الصفة» (شرح المفصل، ج ١، ص ٢٦)، وسيكون اشتراك تعبيراتها محلّ نظر في فقرة لاحقة متعلقة بـ «التعابير الفعلية» عموماً.

تسمح بالتمييز بين قراءات المدلول الواحد عامل الانتماء إلى مَقُولَات (catégories) دلالية متميزة، مثل (Moulin) الطاحونة الآلة، و«الطاحونة المكان»، «فكلّ من قراءتي الطاحونة تنتمي إلى قسم دلالي متميز عن قسم القراءة الأخرى (classe sémantique)»^(١).

أما وصف «ليرو» للقسم والمَقُولَة بكونهما دلاليتين فلن ينقض تسمية فصلنا هذا بـ «مظاهر الاشتراك المعجمي»؛ لأنّ المعجم هو في قسم منه نظري المَقُولَة وفي المَقُولَة التفرعية، يقول «جون لاينز» في ذلك: «يُمكن توسيع قواعد الاستبدال المعجمي بإدراج أقسام فرعية للكلمات لا رابط بينها، وحينئذ سيكون للنظام الجديد للنحو والمعجم الصورة التالية:

١- ج ← فعل + تعريف + اسم + تعريف + اسم

٢- اسم ١ ← (س١، س٢، س٣)

٣- فعل ← (ف١، ف٢، ف٣)

٤- س١ ← (رجل، كلب، ثور...)

٥- ف٢ ← (يأكل، يتنفس، يشرب...).

فمن أهداف قواعد التقسيم الفرعي الاستجابة لبدأ الاشتراط المركبي - أو التناسب - بين قسم فرعي وآخر، وهو ما يُسمّى بـ «الانتقاء المعجمي»^(٢).

وكان مقترح لاينز سابقاً مندرجاً في سياق تعريفه بالنحو التوليدي الساعي إلى صياغة قواعد صريحة ضابطة لتوليد الجمل وفهمها، فالقواعد المتناهية العدد (مثل القواعد السابقة من ١ إلى ٥) يمكن حسب هذا المنوال النحوي أن تُغني عن وصف الجمل اللامتناهية.

(1) Lerot, précis, p 146 - 147.

(2) Lyons, linguist. Générale p 125 - 126.

أمّا من وجهة نظر منوال يُدمج النحو في المعجم (Lexique grammair) فيمكن إجراء إحصاء حاسوبي لعدد هائل من تلك الجمل باعتبارها من هذه الزاوية شبه متناهية؛ فيُستغنى بذلك عن الاعتماد على قواعد إعادة الكتابة؛ لأنها إمّا تُغفل جملاً مقبولة أو تُدمج جملاً في النحو غير مقبولة. وهكذا فإنّ القواعد الخمسة السابقة سيستبدلها منوال «المعجم النحوي» بمسرد جدولي للجمل الممكنة مثل:

يأكل الرّجل... يتنفس الرّجل... يشرب الرّجل... يأكل الكلب... يتنفس الكلب...
يشرب الكلب... يأكل الثور... يتنفس الثور... يشرب الثور... (النقاط في هذه الجمل تعوّض «تعريف + اسم» في أولى القواعد الخمس السابقة)،

وفي هذا التصوّر المعجمي فإنّ «يأكل» مثلاً ستتعرف بواسطة مجموع موضوعاتها الممكنة، أمّا «الثور» مثلاً فستتعرف بمجموع محمولاتها الممكنة. فإن كان المحمول أو الموضوع مشتركاً فسيكون له مجموعتان منفصلتان كلياً أو جزئياً من الحدود (termes) التي تعرفه. من ذلك أنّ «القاموس الوظيفي» يحتوي على مجموعة كبيرة من الحدود الاسمية المشتركة، ولكلّ منها قراءتان (أو أكثر) إحداها ينتمي فيها الحدّ إلى قسم المحسوسات (concret) والأخرى ينتمي فيها الحدّ إلى قسم المُجرّدات (abstrait).

وإذا أخذنا بوجهة نظر أصحاب نظرية «أقسام الأشياء» فإنّ اشتراك كلّ من تلك الأسماء سيُعرف على أساس انتماء قراءات كلّ منها إلى أقسام دلالية متميزة، مثل:

«الشَّعبة»:

- ١- قسم أوّل: هي الطريق في الجبل، سيماته الدلالية هي: «..... إلخ».
 - ٢- قسم ثان: هي مسيل الماء، سيماته الدلالية هي: «..... إلخ».
 - ٣- قسم ثالث: هي الناحية (أو المكان)، سيماته الدلالية هي: «..... إلخ»
- (القاموس المدرسي ص ٢٩١، بتصرّف).

ويرى هؤلاء أن مُجرّد «اجتماع ثلاث سِمات يكفي لإجراء حصر منسجم وغير ملتبس لكلّ قسم من أقسام الأسماء»^(١)، بمعنى أنّه كان على «القاموس المدرسي» -مثلاً- في أثناء تعريف كلمة «شعبة» أن يزوّد كلّ قراءة من قراءاتها الثلاث بثلاث سِمات دلالية على الأقلّ تضمن وجود الحد الأدنى من التمييز بين أقسام كلّ من «الطريق» و«المجرى المائي» و«المكان»، وهذا ما سنفعله الآن في شأن كلمة «شعبة» وكلمات أخرى مشتركة في الشواهد السابقة.

اشترك كلمة «شعبة»: يحتمل هذا التعبير (شعبة) أن يشير إلى ثلاثة أقسام دلالية، هي:

١- قسم الطرقات: من المحمولات التي تصدق على هذا القسم يذكر الثعالبي (٤٣٠هـ) في فصل «أسماء الطرق وأوصافها» ما يلي:

طريق، واضح، لاحب، موطاً، مهيع، واسع، شارع، مستقيم، (كائن) في الجبل، (كائن) في الرمل، (كائن) في الأشجار، (كائن) للنمل، (كائن) للحيات، (كائن) لِحمر الوحش... (الثعالبي - فقه اللغة، ص ٢٥٩)،

وقد أضفنا كلمة «كائن» لإظهار الطبيعة المحموليّة للسّمات (prédicatives). ويجدر أن نُضيف أنّ صانع القاموس عليه أن ينتقي المحمولات المُعرّفة لكلمة «شعبة» دون غيرها.

٢- قسم مجاري المياه: هناك عدّة فصول في كتاب «فقه اللغة» تخصّ «تقسيم خروج الماء وسيلانه من أماكنه» (ص ٢٥٠) أو «تفصيل كمّية المياه وكيفيّتها» (ص ٢٥١) أو «ترتيب السيل وتفصيله» (ص ٢٥٤)، وممّا جاء فيها في أوصاف مسيل الماء:

(1) Langages 131, p 13.

سحّ الماء ونبع وانبجس وفاض وسرب ورشح وانسكب ونطف وثعّ وانقطع
ونزح واضطرب... ومن صفاته أنه: عذب وغمر وغرق وغور وغيل وسيح ونبط وغدير
ومستنقع وضحل وقراح ومتغيّر وآسن.

على أن المُعرّف بالقراءة الثانية في كلمة «شعبة» عليه أن ينتقي ما يناسبها من
تلك المحمولات دون غيرها.

٣- قسم الأمكنة: من الفصول الخاصّة بصفات الأمكنة في كتاب «فقه
اللغة» نجد «في تفصيل أمكنة مختلفة» (ص ٢٦٢)، و«في تفصيل أمكنة
الحيوان» (ص ٢٦٣)، و«في تفصيل أمكنة الطيور» و«في تفصيل البيوت
والأبنية» (ص ٢٦٤)... ومن تلك الصفات:

مكان سحيق، وعميق وبعيد ونازح ومُغرّب وشطون وشاسع وطروح... ومكان
الحلول ومكان المخافة، ومكان الحجّ، ومكان الدرس، ومكان اجتماع الرجال، ومكان
اجتماع النساء، ومكان الحديث والسمر، ومكان حشد الناس للأمور العظام، ومكان
المسافرين، ومكان القتال... إلخ.

ولا شك أن ما يخصّ كلمة «شعبة» - من حيث هي قسم من الأمكنة - هو عدد
قليل من السمات الأنف ذكرها، وعلى التعريف أن يشتمل - على الأقلّ - على ثلاث
سمات مميّزة لـ «الشعبة» دون غيرها.

ويمكننا أن نسترسل في وصف سائر الأسماء المشتركة على شاكلة وصفنا لاشتراك
كلمة «شعبة»، وكيف أن التمييزين أقسامها الفرعية يتمّ بالبحث عن المميّزات الحملية
لكلّ قسم فيها، من ذلك أن الاشتراك الظاهر في كلمات مثل «ترعة وينبوع وفوّارة ومنبع
وبحر...» (في مدوّنة القاموس المدرسي) يعود إلى أن لكلّ منها قراءة تحيل على «قسم
المياه» إلى جانب قراءات أخرى مُحيلة على أقسام تختلف تماماً عن قسم المياه:

— مثل: «المنبع: (١) قسم أول: هو مخرج الماء ونحوه، (٢) قسم ثان: هو مصدر الشيء».

— ومثل: «البحر: (١) قسم أول: هو الماء الواسع المحيط بالأرض، (٢) قسم ثان: هو موازين الشعر».

فمثل هذه الشواهد وغيرها تشهد على ذلك التضارب بين أقسام الأشياء المحسوسة من جهة، وأقسام الأشياء المجردة من جهة أخرى. وفي التعريف السابق لكلمة «بحر» مثلاً ذكر «القاموس المدرسي» بعض السمات الحملية المميزة لقراءتها:

— فمن مميزات البحر «المحسوس»: أنه ماء، وأنه واسع، وأنه محيط بالأرض...

— ومن مميزات البحر «المجرد»: أنه وزن، وأنه إيقاع، وأنه فاصل بين الشعر والنثر... إلخ.

وبناء على ذلك فإن كتاباً مثل «فقه اللغة» للثعالبي (أو حتى قاموس عادي) يمكن النظر إلى محتوياته من زاوية معيارية فيندرج حينئذ في باب تعليم طرائق استعمال لغة العرب، كما يمكن النظر إلى محتوياته من زاوية وصفية - أكثر إفادة وخصوصية - تنص على استكشاف ملكة المَقُولَة (catégorisation) عند مستعمل مثالي للسان العربي، فيكتسي بذلك أهمية كبيرة باعتبار أن نشاط المَقُولَة هو واسطة بين اللغة والعالم^(١)، وهي واسطة ثابتة في آلياتها ومتحوّلة في محتوياتها^(٢)، فمن الذي يستطيع - غير القاموس - أن يُخبرنا عما يختزنه مُستعمل اللغة العربية - أنياً - من:

— «أوصاف الريح (ص ٢٤٦)، والسحاب (ص ٢٤٧)، والسماء والمطر (ص ٢٤٩)، والماء (ص ٢٥١)، والبنر (ص ٢٥٣)، والسيول (ص ٢٥٤)، والتراب (ص ٢٥٨)، والغبار (ص ٢٥٨)، والطين (ص ٢٥٩)... إلخ»^(٣)

(1) La catégorisation: (Lerot, p 210).

(٢) المدخل النظري، فقرة «مدى العمومية في المنوال القاموسي» ص ٨.

(٣) وهي بعض عناوين الفصول في كتاب «فقه اللغة» للثعالبي.

0-1- داخل قسم غير الحيّ: تخليص المصنوعات من غيرها:

أثناء اقتراحه لسلميّة في أقسام الأشياء جعل ليروت (Lerot) قسم المصنوعات (artefact) مندرجا في قسم «الأشياء الفرديّة» (objets individuels) المندرج بدوره في قسم «الأشياء الماديّة» (objets physiques)، وعرّف تلك المصنوعات بقوله: «هي أشياء يصنعها الإنسان، وخاصيّتها الأساسيّة أنّها تؤدّي له وظيفة محدّدة، فالكرسيّ مثلاً صالح للجلوس عليه، والطائرة صالحة للنقل في الجو، ومن جهتنا نقترح توسيع مفهوم «المصنوعات» في اتجاهين، هما أولاً تعريفه، وثانياً مجاله الماصّدقيّ.

فمن جهة التعريف: سبق لـ «ليروت» نفسه أن نسب سمات الأقسام إلى صنفين من السمات الدلالية: صنف يتّصل بـ «أشكال» تلك الأفراد، والصنف الثّاني يتّصل بـ «وظائف» أفراد القسم المعنيّ، وهذا الصنف هو الذي اعتمد عليه جاك ليرو في التعريف السّابق للمصنوعات⁽¹⁾.

وهكذا فإنّ «الطائرة» من زاوية إدراكها - وليس استعمالها - هي: «هيكل أسطوانيّ كبير، له جناحان في جانبيه، يلتصق بهما محرّكان - أو أكثر - هما ما يسمحان بطيرانه» (Dict. de la langue française - p.44).

أمّا من جهة مجاله الماصّدقيّ: فنقصد بتوسيع قسم المصنوعات أنّ ما يصنعه الإنسان ليس آلاتٍ وأثاثاً فحسب، بل يشمل أيضاً أشياء أكثر التصاقاً بحياته، وهي - بخاصّة - «الثياب» و«الطعام»، وكلاهما يقبل الوصف من جهة شكله ومن جهة وظيفته، ولم يذكرهما «ليروت» في سلميّة أقسام الأشياء التي اقترحها، وقد يعود ذلك إلى أنّ المصطلح الأجنبيّ للمصنوعات (artefact) لا يسمح بإدراج «الثياب» و«الطعام» في مفهومه.

(1) « Les propriétés des classes peuvent être d'ordre perceptuel ou correspondre à des schémas de comportement en rapport avec l'expérience et l'usage. C'est ainsi qu'il est souvent possible de donner deux types de définitions: une description de la forme et une description de la fonction » (Lerot, p 215).

وفي كلِّ الحالات فإنَّ هدفنا في هذه الفقرة هو إظهار خاصية الاشتراك في التعبيرات، وكيف أن تعبيراً واحداً يمكن أن يشمل أكثر من مَقُولَة فرعية، وكيف أن تعريف هذه المشتركات في القاموس ينزج إلى الفصل بين أقسامها المَقُولِيَّة بناءً على السَّمات الحَمَلِيَّة التي يحتملها كلُّ قسم فيها، وفيما يلي نورد بعض التعبيرات المشتركة - في «القاموس المدرسي» - التي تنتمي إحدى قراءاتها (acceptions) أو أكثر إلى قسم المصنوعات بفروعه المختلفة: آلات، ثياب، طعام... إلخ.

إذا قصرنا النظر على التعبيرات المشتركة المُشِيرَة في إحدى قراءاتها إلى مَقُولَة الآلة، فإنَّنا نلاحظ في تلك المدونة أن هذه المَقُولَة تحتمل صنفين من التداخل هما:

— التداخل مع مَقُولَة أخرى «أجنبية».

— أو التداخل بين مفهومين كلاهما يندرج في قسم الآلة.

من شواهد الصنف الأول الجمع بين قراءتي الآلة والمكان في الأمثلة الأربعة التالية:

— «الوتد: (١) قضيب يدق في الأرض (٢) أو جبل»، و«العَلَم: (١) الراية (٢) أو جبل طويل»، و«الصفیح: (١) رقائق حديدية (٢) أو السَّماء»، و«المسطبة: (١) سندان الحدَّاد (٢) أو مكان مرتفع»... إلخ.

ففي مثل هذه الحالات سينزع التعريف نحو إظهار مجموعتين منفصلتين من السَّمات الحَمَلِيَّة هما مجموعة الأوصاف المحتملة في الآلة، والثانية مجموعة الأوصاف المحتملة في المكان، وسنتتبع بعد حين أهمَّ عناصر المجموعة الأولى، أما أوصاف المكان فقد نقلنا بعضها عن الثعالبي في فقرة سابقة.

من شواهد الصنف الأول أيضاً الجمع بين قراءتي الآلة وبعض المفاهيم المُجَرَّدة abstrait في الأمثلة الأربعة التالية:

— «الكفَّة: (١) هي كلُّ شيء مستدير (٢) أو كفة الميزان...»، أو «المُسَدَّس: (١) شكل هندسي (٢) أو سلاح ناري»، أو «الصفیح: (١) هو وجه كلِّ شيء عريض (٢) أو رقائق حديدية»، أو «العَلَم: (١) هو الأثر (٢) أو الراية».

ونلاحظ هذا الاقتران بين الآلة والمُجَرَّدات في تعبيرات أخرى مثل «الوسام واللواء والمصرع والكرسي... إلخ». ففي تعريف كلّ تعبير منها قسمان من الأوصاف المتفاصلة؛ أحدهما يمثل السّمات الحَمَلِيّة البارزة في مفهوم الآلة، والثاني يمثل السّمات الحَمَلِيّة البارزة في مفهوم الشيء المُجَرَّد، وقد ذكرنا بعضها في فقرة سابقة.

من شواهد الصنف الأوّل أيضاً الجمع بين مَقُولتي الآلة وبعض أعضاء الجسم الحيّ أو بعض الأشياء المحسوسة (concret) عموماً، في الأمثلة الثلاثة التالية:

— «الدوّارة: (١) آلة الرّسم... (٢) أو أمعاء البطن»، أو «المجداف: (١) خشبة لدفع السفينة (٢) أو جناح الطائر»، أو «المائدة: (١) الخوان.. (٢) أو الطعام نفسه».

وسنذكر بعض أوصاف الأعضاء لاحقاً (أما أوصاف الطعام والملابس فقد خصّص لها الثعالبي عدّة فصول في كتاب «فقه اللّغة»).

فكلّ ما سبق يشهد على احتمال التداخل بين مَقُولَة الآلة ومَقُولات أخرى أجنبيّة عنها إلى حدّ ما. لكنّها غير أجنبيّة عنها من جهة الآليّات - الكنائيّة والاستعاريّة - الموسّعة أو المضيّقة لمعاني المفردات، إذ توجد دائماً صلة «تاريخيّة» بين المنبع والمورد خاصّة في حالات «التعدّد المعنوي». لكنّنا سبق أن اخترنا صرف النظر عن هذا الاتصال التاريخيّ الدياكرونيّ بين معاني المفردة الواحدة، وآثرنا رصد مواطن الانفصال الآنيّ السنكرونيّ (أي الحائيّ الزّاهن) بين تلك المعاني^(١).

من جهة أخرى تشتمل جُلّ التعبيرات المشتركة المنقولة سابقاً عن «القاموس المدرسيّ» على قراءتين كليهما مندرجة في قسم الآلة، وهذا من شأنه أن يُعسّر لاحقاً مهمّة المحلّل في الفصل بينهما، ذلك أنّ الأقسام إنّ كان بعضها أجنبيّاً عن بعضها الآخر

(١) لأنّ التفاسل - وليس الاسترسال - هو المفسّر لظهور الالتباس في الأقوال فيما بعد - المدخل النظري، فقرة «مدى العمومية في المنوال القاموسي» ص ٨.

(في التعبير الواحد) فإن مجموعات السّمات الحمليّة فيها سيكون بعضها متباعداً عن بعضها الآخر أيضاً، مثل التباعد الموجود بين:

— سمات «المُسَدّس» بما هو «شكل هندسي سداسيّ الزوايا»، وسمات «المُسَدّس» بما هو «سلاح ناري».

فإن تقاربت انتماءات الأقسام في التعبير الواحد كانت سماتها متقاربة في تعريفه أيضاً وأوشكنا على بلوغ درجة التماهي بين القراءتين (دون بلوغها)، مثل:

— «المحسّ: (١) هو المنجل، (٢) هو حديدة تحرّك بها النار لتشتعل»، أو «المشعل: (١) هو القنديل، (٢) هو عصا تعلوها لفافات قابلة للاشتعال».

وفي الواقع هذه حالة جُلّ الشواهد الواردة سابقاً في قسم الآلة. ونحاول فيما يلي استخراج أكثر السّمات الحمليّة وروداً في تعريف تلك الشواهد دون النظر إلى التعبيرات فرداً فرداً، وكانت نتيجة تتبع تلك السّمات أنها لا تخرج عن كونها: إمّا وصفاً لمادّة صنع الآلة، وإمّا وصفاً لشكل الآلة، وإمّا وصفاً لوظيفتها:

أ- سمات واصفة لمادّة صنع الآلة:

مثال السّمات الواصفة لمادّة صنع الآلة:

— «خشبة، من خشب، خشبيّ»، أو «حديد، من حديد، حديديّ»، أو «مادّة قابلة للاشتعال»، أو «أصباغ ترابيّة أو شمعيّة»، أو «معدن، من معدن، معدنيّ»، أو «حجر، حجريّ»، أو «خزف، خزفيّ»، أو «من ورق، ورقيّ»، أو «نسيج، من نسيج»، أو «جلد، من جلد، جلديّ»، أو «من نحاس»، أو «من قماش»، أو «من زجاج، زجاجيّ»، أو «من طين... إلخ».

ب- سمات واصفة لشكل الآلة:

مثال السّمات الواصفة لشكل الآلة:

— «صفيحة عريضة»، أو «كويرة»، أو «عود في طرفه نصل»، أو «عمود قصير له رأس عريض»، أو «راوية غليظة»، أو «قيد عظيم»، أو «سير ممدود ضيق

العَرْض»، أو «طريق معبّد عليه قضيبان متوازيان»، أو «صفحة مستديرة»، أو «الزناج: باب مغلق وفيه باب صغير»، أو «آلة لها أسنان»، أو «المقرع فأس كبيرة»، أو «المسرة آلة جوفاء»، أو «أداة تنتهي بشكل حلزوني»... إلخ.

ج- سمات واصفة لوظيفة الآلة:

أكثرها شيوعاً هي:

— «يستعمل في أو لـ...»، أو «يحكّ به...»، أو «يُسارّ فيها»، أو «يكتب به أو عليه»، أو «يوضع عليه»، أو «يمسك به»، أو «يثقب به»، أو «للقياس...»، أو «للتنظيف...»، أو «يحفظ فيه...»، أو «للمرمي...»، أو «لرسم...»، أو «يتوقّف به...»، أو «يكوى به...»، أو «يدفع به...»، أو «لنقل المسافرين...»، أو «يرقع به...» أو «يدفع به...»، أو «يخلق به...» إلخ.

وهناك سمات من صنف رابع أقلّ حضوراً في الشواهد المنسوخة عن القاموس المدرسيّ وهي تلك التي تصف طريقة اشتغال الآلة (وهي ليست تابعة للشكل ولا للوظيفة)، مثل:

— «الخدروف: صفحة مستديرة تثقب من وسطها ثقبين يدخل فيهما خيط يمسك بالكفين وتُدار بهما فيُسمع لها دويّ» (القاموس المدرسيّ ص ١٩٤)، أو «الدواسة: آلة تُداس بالرجل لتحريك عجلات الدراجة» (نفسه ص ٢٢١).

أما العنصر الثابت في كلّ تلك السمات الحملية بأصنافها الأربعة فهو أنّها إذا أُحصيت بطريقة شاملة ومنظمة فقد تصبح تعريفاً ناجعاً لقسم - أو مقولة - الآلات، لكنّها بالطريقة التي عُرضت بها سابقاً لن تميّزنا بين صنف وآخر من الآلات (مثل الآلات المنزلية أو الآلات الحربية أو الآلات الفلاحية أو الآلات الطبية أو آلات النسيج أو الآلات المكتبية... إلخ)، ولذلك فإنّ ما عُرض سابقاً من سمات مميّزة لقسم الآلات - عموماً - مازال يحتاج إلى مزيد من الضبط والتنظيم من جهة صلته بالأقسام الأجنبية عنه، ومن جهة علاقات التقابل الداخليّ بين أفرادها.

وفي كلِّ الحالات لم يكن غرضنا في هذا الفصل إلتبيين الحدود بين أقسام الأشياء بعد مرحلة التعبير المعجمي عنها - في لساننا - وليس قبله، وبصفة أدقَّ كيف يمكن التمييز بين مختلف قراءات التعبير المعجمي الواحد؟

والجواب عن ذلك أنَّ التعريف المعجمي بهذا التعبير المشترك عادة ما يقوم على الفصل بين مجموعتين أو أكثر من السمات الحملية (على عدد القراءات)، كلُّ منها تُظهر الخصائص المميّزة النمطية (stéréotypique) لكلِّ قسم دلاليّ يشير إليه ذلك التعبير^(١)، من ذلك أن تعبيراً مثل «قَلْع» في القاموس العربي له قراءتان متقابلتان، إحداها تعود إلى قسم الآلات، والأخرى تعود إلى قسم الملابس:

«القلع: (١) هو شرّاع السفينة، (٢) هو صُدرة يلبسها الرَّجل على صدره» (القاموس المدرسي، ص ٤٠٦).

فشرّاع السفينة له سمات حملية متميِّزة كلياً أو جزئياً عن سمات «الصُدرة»، لكن لا يُستبعد وجود منطقة التقاء بينهما في بعض السمات، منها في حالة الشاهد الأخير: قَلْع قصير أو طويل أو مُرَقَّع أو ممزَّق أو أسود أو متين... إلخ، فمثل هذه المحمولات مشتركة بين القسمين، ولذلك فهي لا تُميّز بين قراءتي كلمة «قَلْع»، وهي التي ستكون منبعاً محتملاً للالتباس النحويّ - فيما بعد - في ملفوظ مثل:

— «رَقَّع البحارُ القَلْعَ قبل انقضاء القراصنة عليه.. إلخ»،

وستكون مناطق التقاطع بين هذه «الدوائر» موضوع فقرة مستقلة بعد ما يلي.

(١) الخاصية النمطية للتعريف المعجمي مشروحة في كتابنا: «الالتباس في اللغة العربية...» فقرة:

«تعريفات الحدود في المعجم» ص ٢٩-٣٠.

1-1 داخل مَقُولَة «الحي»: التمييز بين أقسام النبات والحيوان والإنسان وغيرها:

هناك سَلَمِيَّة اقترحناها لـ «الأقسام الدلالية» تتفرّع بمقتضاها هذه الأقسام إلى:

— قسم «الأشياء المُجَرَّدة».

— وقسم «الأشياء المحسوسة».

وداخل قسم الأشياء المحسوسة هناك قسمان فرعيان هما:

— قسم «الأشياء الكُتَلِيَّة» (Massifs) مثل «الماء والتراب والخشب».

— وقسم «الأشياء الفردية»، وداخل قسم الأشياء الفردية هناك ثلاثة أقسام فرعية هي قسم «المصنوعات» وقسم «الأشياء المادية» وقسم «الكائنات الحية».

ويُعرّف الكاتب القسم الأخير بقوله: «يندرج في قسم الكائن الحيّ كلّ من الحيوانات والناس، أمّا النباتات فتنسب تارة إلى قسم «الأشياء المادية العضوية»، وتنسب طورا إلى قسم «الكائنات الحية» غير المنتصفة بخاصيّة التنقل»⁽¹⁾. ويجدر القول إنّ الكاتب نبّه منذ البداية إلى أن مرجعه في اقتراح تلك السَلَمِيَّة بكلّ تفاصيلها ليس كتب العلوم الطبيعية بل هو «المعارف اللغوية العامة» عند الفرد العاديّ، يقول: «المعارف اللغوية جزء من المعارف العامة وهي تشمل كلّ ما يجب على الفرد معرفته حتّى يستطيع إنتاج الأقوال وفهمها في لسان معيّن؛ إنّها تضمّ معرفة المعجم ومعاني المفردات ومعرفة قواعد النحو ومعرفة قواعد النطق والخطّ ومعرفة قواعد نحو النصّ» (Lerot- p.201).

هذه المعرفة اللغوية العامة تسمح للفرد بأن يُصدر حكما باتّا بانتماء «رجل وثور وكلب» إلى قسم الكائن الحيّ بناء على اتّصافها المُطَرَّد بسمات حمليّة، مثل: الرّجل يأكل ويشرب ويتنفس، والثور يأكل ويشرب ويتنفس، والكلب يأكل ويشرب ويتنفس... إلخ، لكنّها لا تسمح له بإصدار حكم باتّ بانتماء «الشجر والعشب..»

(1) La Mobilité (Lerot، p 234).

إلى ذلك القسم، بالرغم من أن الفرد العاديّ سيعتبر قضايا مثل «الشجرة تتغذى... وتشرب... وتتنفّس» قضايا صادقة وتعبيراتها مقبولة، فإنّه سيكذب قضية أخرى مثل «الشجرة تتنقل أو تمشي»، مع أنّ التنقل سمة نمطيّة في الكائن الحيّ، هذا ما يعني أن قسم «النبات» سيكون قسماً يقع بين بين، إذ له بعض خصائص الكائن الحيّ وله أيضاً بعض خصائص الكائن غير الحيّ.

وعند التأمل فإنّ تلك الخصائص البيئيّة تبدو موجودة في أسرتيّ الحيوان والإنسان أيضاً. نقول هذا لأنّ جُلّ التعبيرات المشتركة التّالي ذكرها هي تعبيرات مُشيرة في إحدى قراءتيها إلى جزء من الكائن الحيّ وليس الكائن كلّ، مثل:

— «الذئب: (١) هو ذيل الحيوان (٢) هو آخر كلّ شيء (ج) أذنان وذنان»
(القاموس المدرسيّ، ص ٢٢٧)، أو «الريّلة: (١) هي أصول الأفخاذ (٢) هي كلّ لحمة غليظة (ج) ريلات» (نفسه، ص ٢٣٥).

فإذا اتّفقنا على وسم القراءة الثّانية ممّا سبق بأنّها «غير حيّ» فما حكم القراءة الأولى؟ إذا عدنا إلى «ليرو» فإنّ مبدأ «وراثّة الخصائص» (p 231) أو «وراثّة القيود» (p165) يعلّب أن يكون العضو موسوماً بِسمة «الحيّ» بناءً على أن مجموع الكائن موسوم بهذه السّمة، وهذا ما سنتبّاه في قائمة التعبيرات المشتركة بين قراءتين كلتاهما أو إحداهما تشير إلى قسم الكائن الحيّ، نتبّاه رغم أنّنا نُقدّر أن مبدأ «التقاطع المُطرد بين السّمات» يعلو على مبدأ «وراثّة الخصائص»، فالمبدأ الأوّل يُفسّر بوضوح أكبر المَقولة المختلفة لتعبير مثل «الدم» إذا اندرج في توليفتين، مثل: «تدفّق الدّم في العروق» (الدم «حيّ»)، و«تجمّد الدم في العروق» (الدم «غير حيّ» في حالة الوفاة مثلاً)، وهناك تعبيرات كثيرة مشتركة بين هاتين القراءتين في «القاموس المدرسيّ».

إشكال فقرة «التمييز بين مَقولات النبات والحيوان والإنسان» يُطرح بالصياغة التّالية: إذا كان تعبيراً مشتركاً بين قراءتين كلتاهما تشير إلى قسم الكائن الحيّ فكيف يمكننا التّمييز بين القراءتين؟

من شواهد هذه التعبيرات في القائمة السابقة:

— «الرقشاء»: (١) هي حية منقطة بسواد وبياض، (٢) هي دودة جميلة بها نقط صفروحمر» (القاموس المدرسي، ص ٢٤٨).

فهذا التعريف يقع في نقطة محدّدة من سلّم القرابة بين «الأحياء»، ولو اقتصر على ذكر سمات مثل «دُويّبة» أو «زاحفة» أو حتّى «منقطة» لما وقع التمييز بين قراءتي «رقشاء»، لكنّ ذكر النوع (حيّة مقابل دودة)، وذكر ألوان النقط هو الذي فرّق نسبياً بين الوجهين المضمّنين في تعبير «رقشاء». فالتعريف المعجمي ينزع عموماً نحو إظهار السمات النمطيّة التي تتقابل فيها مختلف قراءات التعبير المشترك.

وسنحاول في فصل «الاشتراك الدلالي» (الفصل القادم) أن نستخرج من «القاموس المدرسي» أصنافاً من المحمولات بعضها عامّ في انطباقه على الأحياء جميعاً، وبعضها الآخر خاصّ بالنبات أو بالحيوان أو بالإنسان.

أ- من المحمولات التي لا تقتصر - في قابليّاتها التّأليفيّة - على كائن حيّ دون آخر نذكر: «نما، كبر، طال، قصر، تلوّن، عطش، شرب، ارتوى، تغدّى، تنفّس، يبس، رمّ، مات...» (وغيرها في «الصفات المنسوبة إلى الأحياء»)، فمثل هذه المحمولات لا تصلح في تمييز كائن حيّ عن آخر، وبالتالي فهي غير صالحة في تمييز مختلف قراءات التعبير المشترك المُشير إلى قسمين أو أكثر من أقسام الأحياء، بل إنّ بعضها (مثل: طال، قصر، تلوّن...) لا يصلح في تمييز الحيّ عن غير الحيّ، إنّها إذن مندرجة في منطقة تقاطع عدّة أقسام وتمثّل بالتّالي سياقاً محتملاً محافظاً على الاشتراك ومُساعداً على ظهور الالتباس لاحقاً.

ب- وتوجد أسرة أخرى من المحمولات تتميز باقتصارها على وسم قسمي الحيوان والإنسان دون قسم النبات، وهي لذلك أقلّ عموميّة في انطباقها على الأحياء، ومنها - في نفس القاموس - «سمين، عاجز، راقد، أعرج، شريد، مُسنّ، أعمى، أعور، ناحل، صريع، شبعان، واهن، فتي، شاحب، أصمّ، ولود، فطيم، هزيل،

ضامر، ألوف..» (وغيرها من «الصفات المنسوبة للحيوان والإنسان»). فمثل هذه الصفات يمكن الاستناد إليها أثناء التمييز بين أحد قسمي الحيوان والإنسان من جهة، وقسم النبات من جهة أخرى، وذلك لأنها غير قابلة للانطباق على أفراد هذا القسم الأخير. لكن إذا اعترضنا - في الملفوظ - تعبير مشترك تشير إحدى قراءتيه إلى قسم الحيوان والأخرى إلى قسم الإنسان، فإن مثل تلك السمات الحملية لن تسمح لنا بالتمييز بين هاتين القراءتين. أما على الصعيد السياقي فإن هذا الصنف من المحمولات يمثل «بيئة» ملائمة لنشأة الالتباس بين تأويلي الكائن الإنساني والكائن الحيواني، مثل: «هذا أسد مُسنّ أو عاجز»، أو «هذه لبؤة ولود أو مُرضع».

ج - وهناك صنف ثالث من المحمولات يمكن نعتة بـ «المختص» (نسبياً): لأنه يكون مقتصرًا إما على وسم النبات أو على وسم الحيوان أو على وسم الإنسان (إذا صرفنا النظر عن الاستعمالات المجازية غير المُعجّمة):

— إذا اعترضتنا مثلاً توليفات فيها محمولات مثل:

«شائك، رطيب، قصيل، طري، وارف، زاهر، حصيد، خضر، خصيب، وريق، مزروع، غرس، حريف، مزّ، فجّ» أو من الأفعال: «أورق، أزهر، ورقّ، أነع، تضوّع، تفتّح، ينع... إلخ».

فإنّ المرجّح هو أن يكون الموصوف بها منتبهاً إلى قسم النبات دون سائر أفراد القسمين الآخرين، ولذلك فإنّ مثل تلك السمات الحملية ستكون صالحة في تمييز القراءات المُشيرة إلى قسم النبات في التعبيرات المشتركة، أما سياقياً فإنّ تلك المحمولات ستكون غير ملائمة -نسبياً - لظهور الالتباس في الملفوظات.

— فإذا اعترضتنا توليفات فيها محمولات مثل:

«فريسة، محبّل، عقور، أبلق، رامس، حلوب، داجن، أقرن، سامّ»، أو من الأفعال: «حرن، اجتّر، افترس، كسّر، جمح، ولغ، جرجر، برك، رتع، جفل...» (أي الصفات المنسوبة إلى قسم الحيوان).

فإنَّ المرجَّح هو أن يكون الموصوف بها منتمياً إلى قسم الحيوان دون سائر أفراد القسمين الآخرين، وستكون مثل تلك السَّمات الحملية صالحة في إظهار قراءة «الحيوان» في التعبيرات المشتركة المُشيرة إلى قراءات أخرى إنسانية أو نباتية أو غيرها.

— فإذا اعترضتنا توليفات فيها محمولات مثل:

« متشائم، مؤمن، متطير، متعلّم، متقاعس، متهور، وقور، جاسوس، حسود، كريم، مستاء، متشدّد، متطاول، متكبر... » (أي «الصفات المنسوبة إلى الإنسان»).

فإنَّ المرجَّح هو أن يكون الموصوف بها منتمياً إلى قسم الإنسان وليس إلى قسم الحيوان أو النبات. وسيكون من المناسب توظيف مثل تلك السَّمات الحملية في تمييز القراءات المُشيرة إلى قسم الإنسان في التعبيرات المشتركة مثل:

« جاء الجواد »، في مقابل « سهل الجواد »، في مقابل « استاء الجواد »،

فسياق مثل « استاء » لا يمكن أن يُشير إلى القراءة الإنسانية لتعبير «جواد» بخلاف « سهل » المُشير إلى قراءتها الحيوانية وبخلاف « جاء » المحافظ على الاشتراك والملائم لظهور الالتباس في الملفوظات لاحقاً.

ويجدر القول أخيراً إنَّ الأقسام الثلاثة السابقة (النبات والحيوان والإنسان) مازال كلّ منها يقبل مزيداً من التفصيل والتفريع، إذ لا يستبعد أن يوجد في المعجم العربيّ تعبير ما تنتمي كلتا قراءتيه إلى قسم واحد من تلك الأقسام (مثل « الرقشاء » في فقرة سابقة)، فتكون طريقة معالجة هذا الاشتراك - في التعريف المعجمي - هي نفسها تقريباً، وهي محاولة البحث عن سمات حملية أكثر تفريعاً تميّز بين قراءتي ذلك التعبير:

● فداخل قسم النبات يمكن التعويل في معالجة الاشتراك المحتمل على:

— « تفصيل صفات العشب من لدن ابتدائه إلى انتهائه » (الباب ٢٨ من كتاب « فقه اللغة » للعالبي ص ٢٦٩).

— أو « تفصيل صفات الزرع » (نفسه ص ٢٧٠).

— أو « تفصيل صفات النخل » (نفسه ص ٢٧١).

● وداخل قسم الحيوان يمكن التعويل في معالجة الاشتراك المحتمل على:

- تفصيل « صفات الفرس » (نفسه ص ١٥٠).
- أو تفصيل « صفات الإبل » (نفسه ص ١٥٤).
- أو تفصيل « صفات الغنم » (نفسه ص ١٥٨).
- أو تفصيل « صفات الحيات » (نفسه ص ١٥٨).

وغير ذلك من طرق «مُشي الحيوانات» و«طيران الطيور» و«أصوات الإبل والخيل» (كتاب «فقه اللغة» ص ١٧٦-١٩٧).

- أما داخل قسم الإنسان فقد فُصل الثعالبي تفصيل أوصاف «الأعضاء» عموماً (ص ٦٤-٧٤)، ثم أفرد لكل منها فصلاً: الشعر (ص ١٠١) والحاجب (١٠٢) والعين (١٠٣) والفم (١٠٨) والأذن (١١٢) والعنق (١١٢) والبطن (١١٣) وأوجاع الأعضاء (١٢٦) وحركات الأعضاء (١٧٣) وأصوات الأعضاء (ص ١٩٤)... إلخ.

والحاصل - في تقديرنا - أن من أهم دواعي تأليف «معاجم المعاني» في تراثنا اللغوي هو معالجة مشكل التداخل المحتمل بين الأقسام الدلالية الكبرى والفرعية؛ فحتى يتميز قسم ما (هو «أ») عن قسم آخر يجاوره (هو «ب») لا بدّ - على اللغوي - من أن يبحث لكل منهما عن خصائصه التمييزية المغرقة في التفريع أحياناً، من ذلك أن الشائع في «ترتيب حمل النخلة» أن نقول: إنها «أثمرت» وهذا غير كاف عند الثعالبي لأنّ للإثمار درجات وأطواراً هي:

«أطلعت ثم أبلجت ثم أبسرت ثم أزهرت ثم أعمت ثم أرطبت ثم أثمرت»
(الثعالبي - فقه اللغة ص ٢٧١)،

فكأن نشاط المَقولة - (catégorisation) الذي هو واسطة بين اللغة والعالم - يسعى إلى أن يستوعب أكثر ما يمكن من مُعطيات العالم وصوره فتكون النتيجة هي إثقال اللغة (أي المعجم) أو إثراؤها بعدد متزايد على الدوام من الألفاظ، غير أن هذا النشاط الحثيث

الهادف إلى زيادة تفريع المَقُولات (لغرض البيان وعدم الإلباس) قد تكون له أحياناً نتائج عكسيّة، منها مثلاً ذاك التداخل الكبير بين قسمين متباعدين في الظاهرهما «قسم الخيول» و«قسم المياه»، وهو تداخل نشأ عن الرغبة في مزيد من تفريع القسم الأول من جهة خاصيّة «سرعة العدو» فيه (فصل «في أوصاف الفرس جرت مجرى التشبيه»، وفصل «في أوصاف الفرس المشتقة من أوصاف الماء» - فقه اللّغة، ص (١٥)).

خاتمة: مناطق التقاطع في السّمات بين أقسام الأشياء:

إنّ نقيض التفريع والإفراط في التفريع هو التعميم والإفراط في التعميم؛ فمن التعميم أن نقول:

— إنّ الخيل والمياه كلاهما «يجري» وإنّ الناقة والنخلة كلتاها «تلد»،

دون حاجة إلى تفصيل لذاك الجري وهذه الولادة، ودون حاجة إلى استحداث تعبيرات أخرى تميّزين أفراد تلك الأقسام في اتّصافها بتلك الخصائص، ومن الإفراط في التعميم أن نقول:

— إنّ الخيل والمياه وكل شيء «يتحرّك»، وإنّ الناقة والنخلة وكل شيء «يُخلف».

وهكذا فإنّ التعميم يُضاعف من عدد الأفراد المتّصّفين بالخاصيّة نفسها، ومن ثمّ يزيد بالتّالي من احتمالات الاشتراك في التعبيرات الدالّة على تلك الأفراد.

إنّ كلا مساريّ التخصيص والتعميم ينبعان من طريقة انتظام معارفنا حول أشياء العالم وأوصافها؛ «إذ ليس لنا معرفة مباشرة (وحقيقيّة) بهذا العالم، لكنّ لنا عن العالم تمثّلات حول ما فيه من أشياء وحول طريقة انتظامها وتراتبها، وتمثّلنا لجزء من هذا العالم (fragment) إنّما يقضي بالتعرّف على عدد معيّن من الأقسام المفيدة في أشياءه، وترتيبها بطريقة معقولة ومنسجمة. ومن المُرجّح أن يكون هذا البناء تصوّريّ مستقلاً إلى حدّ كبير عن الألسنة المخصوصة، ولا يُصبح مرتبطاً بأحد تلك الألسنة إلّا حين يتّخذ له أكّسية تعبيرية في معجم ذلك اللّسان» (Lerot p 228).

كيفية تنظيم الأشياء وأوصافها فعلياً في معجم لسان ما؟

أطلق الكاتب على ذلك النظام مصطلح «السلميات» (hiérarchies)، ومعناه أن تكون العلاقة بين قسم للأشياء وقسم آخر هي علاقة مُشتمل (hypéronyme) بمُندرج (hyponyme). وفي الأصل لا يمكن أن يوجد في أعلى سلمية ما إلامشتمل واحد، من ذلك أن متصوّر «الحيوان» هو مُشتمل أعلى لما سيصدر عنه من «أنواع وفصائل وأسر وأفراد»، ويُذكر الكاتب أن مثل «هذا الانتظام السلمي لأقسام الأشياء يعود إلى السُنّة الأرسطية التي تُعرّف قسماً ما بذكر الجنس (genre) الذي يعلوه، ثم ذكر الفروق المخصوصة (différences spécifiques) التي تُفرّد ذلك القسم عن الأقسام المجاورة له، فالسلمية هي عبارة عن شبكة في شكل مُشجّر تكون العلاقة بين أغصانه هي:

علاقة «(أ) نوع من (ب)» مثل «الجرذ نوع من القوارض، والقوارض نوع من الحيوان» (p.229).

إلا أن خطيّة الاتجاه في انتظام السلميات عادة ما يتخلف وجودها في استعمالنا العادية للسان؛ «فيحتمل قسم ما الانتماء إلى أكثر من جنس»، وتحتمل خاصية ما الانطباق على أكثر من قسم مثل خاصية «الطيران» تنطبق على «الطائرة» بوصفها آلة، وعلى «الطيور» بوصفها حيواناً. وهذا ما دعا الكاتب إلى إطلاق مصطلح «أنطولوجيا» على معرفتنا العادية بالأشياء وأوصافها⁽¹⁾.

وفيما يخص موضوع فقرتنا هذه فإن من أهم استتبعات ذلك الانتظام السلمي لأقسام الأشياء وأوصافها ما سمّاه الكاتب بعد الشاهد السابق بـ «وراثه الخصائص»: «ففي سلمية ما تنتقل الخصائص المتصلة بقسم ما إلى مختلف أفرادها عن طريق الوراثة، فالوراثة تعني انتقال الخصائص من المُشتمل (hypéronyme) إلى المُندرج (hyponyme)»،

(1) « Etant donné que la plupart des classes font partie d'hierarchies enchevêtrées, les possibilités de classement sont multiples et plusieurs ontologies sont concevables » (Ierot-p. 230).

من ذلك أننا إذا قلنا عن الأعيان^(١) إنّ لها طولا وعرضا وعمقا وكتلة ولونا وحركة وتأثرا وتأثيرا... فإنّ هذه الخصائص ستنتقل بالوراثة إلى كلّ ما ينطبق عليه مصطلح «العَيْن»، ولن يكون الاختلاف بينها إلّا في درجات كميّة الاتّصاف بتلك الخصائص وكيفيّته، وربما زمانه ومكانه، وستكون وظيفة التعبيرات المخصوصة - بكلّ عين من تلك الأعيان - هي إظهار تلك الفروق الجزئيّة في الاتّصاف بتلك الخصائص الكلية الموروثة عن الجنس الأعلى.

وقلّ مثل ذلك عن مقولة «الأحياء» (داخل المقولة الكبرى للأعيان)، إذ هي وارثة لخصائص الأعيان عموما ومتميّزة عن الأسر المجاورة لها بخصائص إضافية، مثل: «التنفّس والغذاء والتناسل والإحساس والتنقّل والتصويت...»، فهذه خصائص سيرتها كلّ ما يطلق عليه اسم «الحيّ» ولن يكون الاختلاف بينها إلّا في درجات كميّة الاتّصاف بتلك الخصائص وكيفيّته وربما زمانه ومكانه، وستكون وظيفة التعبيرات المخصوصة بكلّ حيّ من تلك الأحياء هي إظهار تلك الفروق الجزئيّة في الاتّصاف بتلك الخصائص شبه الكلية الموروثة عن المُشتمل الأعلى الذي هو «الحيوان».

ويُنَبّه الكاتب إلى أنّ معرفة الفرد العاديّ بالعالم «معرفة يُعبّر عنها في شكل تعميمات لا تخلو من استثناءات قد تحدّد من إطلاقيّة مبدأ وراثة الخصائص، فالأصل في الثدييّات مثلاً أن لا تكون بيوضة (ovipares، لكن يوجد في عالمنا ثدييّ واحد على الأقلّ بيوض، والأصل في الطيور أن تطير لكن يوجد في عالمنا طائر واحد على الأقلّ لا يطير»^(٢).

قد تكون نزعة التعميم هذه شائعة في أنطولوجيا كلّ جماعة لغويّة، وقد تكون غايتها بذل الجهد الأدنى في مزاولة ملكة الحكم والتفكير في مقابل الحصول على النجاعة القصوى في نسج رؤية متماسكة للعالم وميسّرة لحياة الفرد، إلّا أنّه لا يستبعد أن تكون لهذه الأنطولوجيا طبيعة تطوريّة، ولا يُستبعد أن تكون خاضعة لتأثير مباشر من جهة

(١) جُمع كلمة «عين».

(2) Ovipares (Lerot، p.232) بيوضة.

أساليب الاكتساب السماعي للسان داخل مؤسسات جماعة لغوية ما. نقول هذا لكون أسلافنا ما انفكوا يرددون في مقدمات مُصنّفاتهم اللغوية إنَّ الغرض من تأليفها « ليس الوقوف على بعض الأوضاع وشيء من الاصطلاحات .. بل هو الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب، ومشارت الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة: المُفرد والتأليف وكون المُركَّب مطابقاً لما يجب أن يتكلَّم به » (السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٧-٨).

وسنردُ في الفصل القادم بعض الموادَّ الصَّروية في سبيل بناء بعض سَلَمِيَّات الأقسام من خلال المدونة القاموسية المعتمدة في هذا القسم، ولا بدَّ قبل ذلك من مواصلة مسح مظاهر الاشتراك المحتملة في التعبيرات الدالة على تلك الأقسام.

٢- مظاهر الاشتراك في التعبيرات الفعلية:

مقدمة:

عُنيَت الفقرات السابقة بالتطرق لمظاهر الاشتراك في التعبيرات « غير الوصفية » مقصوداً بها الأسماء المحضة (أو الصريحة)، أي تلك المُشيرة إلى كيان ما في العالم، والصالحة لأن تكون « موضوعات » للدالات الحملية، أما فيما يلي من فقرات فسيكون مشغلنا هو رصد مظاهر الاشتراك في التعبيرات « الوصفية » (أو الفعلية) مقصوداً بها الأفعال والأسماء المُتصلة بها، أي المصادر والصفات. وقد وردت في مقدّمة فصلنا هذا آراء لكل من «مارتن» و«ليرو» مفادها أن الانتباه إلى مظاهر الاشتراك في أجزاء توليفة ما يجب أن يسبق محاولة البحث عن بنيتها الحملية، وذلك لأنَّ التوليفة المشتملة على وحدة مشتركة سيكون لها بالضرورة أكثر من بنية حملية، وفي نفس تلك المقدّمة أوردنا - عن ليرو - المقاييس التآلفية الثلاثة المعتمدة في رصد اشتراك وحدة ما، ووصفه، وهي:

— احتمال هذه الوحدة للانتماء إلى أكثر من مقولة فرعية (sous-catégories).

وقد سبق لنا أن طبّقنا هذا المقياس على وصف مظاهر اشتراك التعبيرات الاسمية، ولا مانع من تطبيقه أيضاً في وصف مظاهر اشتراك التعبيرات

الفعليّة. وهو ما فعله ليرو مثلاً في وصف اشتراك فعل (calmer)، إذ هو يشير في إحدى قراءتيه إلى حدث (action) ويشير في الأخرى إلى واقعة (événement)، وأهمّ المَقُولات الدلاليّة في التعبيرات الفعليّة عند هذا الكاتب هي: الخاصيّة (propriété)، والحالة (état)، والواقعة، والحدث والحدثان (procès)^(١).

— والمقياس الثّاني هو أن تختلف قراءتا التعبير المشترك في عدد المشاركين أو في مراتبهم:

فمثال الاختلاف في عدد المشاركين هو:

«اكتنز: (١) اكتنز اللحم: اجتمع وصلب (٢) اكتنز الرجل المال: ادّخره» (القاموس المدرسي، ص ٥٨).

أما أمثلة الاختلاف في مراتب المشاركين فقليلة في لساننا، وقد يكون من بينها: «تبين: (١) تبينّت الخبر: وضّحّه (٢) تبينّ الخبر لي: اتّضح»، ومثال ليرو عنه بالفرنسيّة هو: «الأذن حسّاسة للصوت، والصوت حساس للأذن»^(٢).

— والمقياس الثّالث هو أن تختلف القيود الدلاليّة للانتقاء بين قراءتي التعبير المشترك، ومثال ذلك:

«طوق: (١) طوق الجيش العدو: التّفّ حوله (٢) طوق الرجل الكلب: ألْبسه طوقاً» (القاموس المدرسي، ص ٣٣١).

ففي القراءة الأولى كان المشارك الثّاني في الفعل منتبهاً إلى قسم «الإنسان»، أمّا في القراءة الثّانية فكان المشارك الثّاني منتبهاً إلى قسم «الحيوان» وفي الحالتين كان المشارك الأوّل موضوعاً إنسانياً. فهذا المقياس الثّالث يعتمد عليه عادة في حالات تشابه قراءتي الفعل في اللزوم أو التعديّة المباشرة أو التعديّة غير المباشرة، لكن لا شيء يمنع من المزاوجة بينه وبين المقياسين الأوّل والثّاني.

(1) Lerot، p147.

(2) L'oreille est sensible aux sons. Les sons sont sensibles à l'oreille (Lerot p148).

لكننا سنقسّم معطياتنا - لاختصار العرض - حسب تطبيق مقياسي الاختلاف في عدد المشاركين والاختلاف في قيود الانتقاء. وهكذا تكون الفقرات الثلاث في هذا الفصل الفرعي من عملنا هي:

- الاختلاف بين قراءات الفعل المشترك حسب عدد المشاركين فيه. - أو نوعهم.
- الاختلاف بين قراءات الفعل المشترك حسب قيود الانتقاء التي يفرضها على المشاركين فيه.

١-٢- الاختلاف في عدد المشاركين في الفعل أو نوعهم:

مفهوم «المشاركة» عند لير هو مفهوم دلالي لكن له تبعات تركيبية «سطحية». بيان ذلك أنه لا توجد أبداً وحدة معجمية مكتفية بذاتها ومستغنية عن غيرها تماماً، بل إن ما تشمله من «متصور» (concept) سيكون بالضرورة في علاقة ما مع متصورات أخرى تُعبّر عنها وحدات معجمية أخرى. والنتيجة أن كل وحدة تشكو من نقص متأصل فيها، ولا يمكنها سدّ ذلك النقص إلا بتعليقها مع وحدة أو وحدات أخرى. وقد يظن المرء أن ما يُسمّى بالأسماء المحضة (والأعيان منها خاصة) وحدات مستغنية عن غيرها، ومتصوراتها مكتفية بذاتها، وهذا غير صحيح عند الكاتب، من ذلك أن:

«متصور» امرأة «بمعنى «زوجة فلان» يعبر عن علاقة بين مشاركين، ومتصور «امرأة» بمعنى «كائن إنساني كهل أنثى» لا يعبر إلا عن مشارك واحد»، (p.147)،

هذا ما يعني أن الطبيعة «الحدثية» مترسّخة في كل الوحدات اللغوية (وقبول أسماء الأعلام للإضافة والنسبة دليل آخر على ذلك: زيد، زيدكم وزيدنا، زيدتك وزيدته...).

وما سمّيناه سابقاً بـ «حاجة كل وحدة معجمية إلى التعلّق بغيرها» هو ما سمّاه ليرو باصطلاح valence أي «تعلّقية»، يقول: «إنّ النقص المتأصل في الوحدات هو منبع

تعلقيتها، فالتعلقية هي مجموع القيود التي تضعها وحدة ما على محيطها حتى تكون تعبيراتها مستقيمة في شكلها»^(١).

أما انعكاس هذا المستوى التصوري على المستوى التركيبي فقد عبر عنه الكاتب بالرسم التالي:

$$\begin{array}{l} \text{المستوى التصوري:} \\ \left[\begin{array}{c} \text{المتصور} \\ \text{الكلمة} \end{array} \right] \end{array} \begin{array}{l} \text{[المشاركون فيه]} \\ \text{[توسيعاتها]} \end{array}$$

فعلى المستوى التعبيري التركيبي يطفو المتصور على السطح في شكل وحدة معجمية، «قد تكون فعلاً أو صفة أو اسماً أو ظرفاً (adverbe)»، أما المشاركون في تحقق ذلك المتصور فيطفون على السطح في شكل توسعات لتلك الوحدة المعجمية، «قد تكون مركبات اسمية أو مركبات حرفية أو مركبات إسنادية (propositions)». والفارق بين متصور وآخر يكمن «في عدد ما يتطلبه من مشاركين وفي طبيعتهم» وهذا ما ستعكسه البنية التركيبية أيضاً من خلال «ترجمة» المتطلبات السابقة في شكل «عدد مماثل من المتممات وفي تحديد هوية الحروف التي يتعدى بها التعبير الفعلي وفي تعيين الحالات (الإعرابية)» (les cas), p. 162).

هكذا يظهر في هذه الفقرة صنفان من اشتراك الأفعال: أفعال مشتركة بسبب الاختلاف في عدد المشاركين فيها، وأفعال أخرى مشتركة بسبب الاختلاف في نوع المشاركين فيها.

(1) « L'incomplétude d'une unité constitue le fondement de sa valence. On appelle «valence» l'ensemble des contraintes qu'une unité pose à son environnement afin que les expressions qu'elle sert à constituer soient bien formées » (Lerot, p 161).

٢-٢- مقياس الاختلاف في عدد المشاركين:

أفضى استقراء مدونة الأفعال الخاضعة لهذا الصنف من الاشتراك إلى تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تكون فيها للفعل الواحد قراءتان إحداها لازمة والأخرى مُتعدّية بنفسها، مثل:

— «أدرك: (١) أدرك الثمر: نضج (٢) أدرك الرجل الشيء: فهمه».

والمجموعة الثانية تكون فيها للفعل الواحد قراءتان إحداها لازمة والأخرى مُتعدّية بحرف، مثل:

— «أسفر: (١) أسفر الصبح: أضاء (٢) أسفر الشيء عن كذا: انكشف عنه».

والمجموعة الثالثة تكون فيها للفعل الواحد قراءتان إحداها مُتعدّية إلى مفعول واحد والثانية مُتعدّية إلى مفعولين، مثل:

— «جحد: (١) جحد الرجل الأمر: أنكره وهو يعلمه (٢) جحد الرجل غيره حقّه: لم يعترف به».

فالقاسم المشترك بين المجموعات الثلاث هو اختلاف قراءات الفعل المشترك -فيها جميعاً- في عدد المشاركين فيه. وفيما يلي تفصيل مُعطيات هذا الاشتراك من خلال مدونة «القاموس المدرسي»:

١- مُعطيات المجموعة الأولى:

تكون فيها إحدى قراءتي الفعل لازمة والأخرى مُتعدّية بنفسها، وعلى سبيل المزاوجة بين مقاييس وصف الاشتراك سنحاول تخصيص إحدى القراءتين بقيد انتقائي واحد على الأقل يفرضه الفعل على المشارك الأول فيه (أي المُنفَّذ)، وهذا القيد هو إما «شيء» أو «حيوان» أو «إنسان».

أ- المشارك الأول في إحدى القراءتين أو في كليهما: «شيء»:

تشترك مجموعة الأفعال التالي ذكرها في كون إحدى قراءتيها لازمة والأخرى مُتعدية بنفسها، وهذا فارق أساسي بينهما يُعين في فك التباسها المحتمل في النصوص لاحقاً، لكنّها جميعاً تتشابه في خاصية أخرى هي كون المشارك الأول فيها (أي المُنفذ) هو «شيء» وتعريفه هو كائن حيّ أو غير حيّ محسوس أو مُجرد، وهذا التعريف هو المحدّد لإثبات المُعطيات التالية أو عدم إثباتها، ولن نلتزم في ذلك بما يقدمه القاموس نفسه من شواهد مثل «جاء الرَّجل: أتى...» (القاموس المدرسي، ص ١٥)، وكان عليه أن يمثل لـ «جاء» بـ «جاء الشيء: أتى...»؛ إذ فعل المجيء ليس مقصوراً على الإنسان أو الكائن الحي، (مثلاً في الآية الكريمة: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [سورة النصر: ١])، ومبدأ وراثته الخصائص هو الذي يُبرر انتقال صفة المجيء من «الشيء» إلى «الحيوان» ثمّ إلى «الإنسان». وهذه الملاحظة عامّة لكلّ ما سنورده من مُعطيات عن «القاموس المدرسي»، فتعريفاتنا هي ما سيُصنّف المُعطيات وليس شواهد القاموس ذاته.. وإذا أخذنا عيّنة ممّا سبق هي مثلاً:

— «حضر: (١) حضر الشيء: قدم (٢) حضر الرَّجل المجلس: شاهده».

فسيظهر من خلالها أنّ الاختلاف بين قراءتي الفعل إنّما يعود إلى عاملين، أولهما أنّ القراءة الأولى لـ «حضر» لازمة بما أن له فيها مشاركا واحدا هو «شيء»، أمّا القراءة الثانية فهي مُتعدية بما أن لـ «حضر» فيها مشاركين هما «الرَّجل» و«المجلس». والعامل الثاني للاختلاف هو أنّ المتصور الأول لـ «حضر» قد تطلب موضوعاً واحداً غير حيّ محسوس أو مُجرد، وهو «شيء»، أمّا المتصور الثاني فقد تطلب موضوعين أحدهما «إنسان» والثاني «مكان»، لكن لا شيء يضمن أنّ الاندراج اللاحق في سياق نحويّ ما وعلى لسان متكلم ما سيحافظ على ذلك التفاصيل بين قراءتي «حضر» أو أيّ من أخواتها^(١).

(١) فقدان ذلك التفاصيل موصوف في فصل «التباس التعبيرات الفعلية» في كتاب: الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١.

ب- المشارك الأول في إحدى القراءتين أو في كليهما: «حي»:

ما يجمع بين الأفعال التالي ذكرها هو أن لكلٍ منها قراءة لازمة وأخرى مُتعدية بنفسها، وأن إحدى قراءتيها أو كليهما يكون المشارك الأول فيها (أي المُنفذ) منتمياً إلى قسم «الأحياء»، ومن عيّنات هذا الصنف من الاشتراك:

— «تسور: (١) تسور القط الحائط: صعده (٢) تسورت المرأة: لبست سواراً».

فهذا نموذج عن انتماء المشارك الأول في كلتا القراءتين إلى قسم «الأحياء» (animés)، ولولا اختلافهما بين اللزوم والتعدية لكان الفعل واحداً تقريباً، وذلك ما يعني أن تعمّد المتكلم - في سياق نحويّ ما - لحذف المشارك الثاني (الحائط) من القراءة الأولى سيتسبب - لا محالة - في التباس التوليفة كلّها في مثل «تسور الرجل...»، لكنّ تدخل معلومة موسوعية مثل («لبس السوار من أفعال المرأة كإنسان كهّل أنثى») سيحدّ من احتمالات الحدوث الفعليّ لذلك الالتباس. وهذا شاهد آخر على تعدّد العوامل المتدخلّة في عمليّة «تأويل الملفوظات».

ج- المشارك الأول في إحدى القراءتين أو في كليهما: «إنسان»:

ما يجمع بين الأفعال التالي ذكرها هو أن لكلٍ منها قراءة لازمة وأخرى مُتعدية بنفسها إلى مفعول أو إلى مفعولين، وأن المشارك الأول في إحدى قراءتيها أو في كليهما هو «إنسان» (humain).

إن ذلك التقسيم الداخليّ الذي أجريناه على مُعطيات هذا الصنف من اشتراك الأفعال يهدف إلى إظهار بعض الاختلافات بينها، ومنها مثلاً أن:

— «ولّى: (١) ولّى الشيء: أدبر (٢) ولّى الرجل فلاناً الأمر».

اقتضت في القراءة الأولى مشاركا واحداً هو «الشيء» واقتضت في الثانية ثلاثة مشاركين، الأول والثاني منهما ينتمي إلى قسم «الإنسان» والثالث ينتمي إلى قسم

«الشيء»، وذلك من شأنه أن يزيد من درجة التفاصل بين القراءتين ويقلل من احتمالات التداخل بينهما في سياقات نحوية لاحقة. أمّا:

— «عَمَر: (١) عَمَّرَ الرَّجُل: عاش طويلاً (٢) عَمَّرَ الرَّجُلَ المنزل: جعله عامراً».

فبالرغم مما يظهر بين قراءتيها من اختلاف فإن احتمال حذف المتكلم - في سياق ما - لـ «المنزل» من القراءة الثانية سينتج عنه التباس بين القراءتين إلا إذا غلبنا أن «عَمَر» الأولى منفذها الأصلي موضوع «حي» (مثل السلحفاة) وفي هذه الحالة سيزداد التفاصل بين القراءتين. فإذا قارنا «عَمَر» بـ «أَبَر» ظهرت فروق أخرى:

— «أَبَر: (١) أَبَرَّ الرَّجُل: سافر في البرّ (٢) أَبَرَّ الرَّجُلَ يمينه: كان صادقاً»،

فالمفعول في القراءة الثانية (أي «يمينه») موضوع مُجَرَّد (abstrait) ولا يمكن أن يكون فاعله إلا إنسانياً (humain) لأن الحيوان أو الجماد لا يبرّ يمينه. فإذا أدخلنا طرفاً آخر في تلك المقارنة هو مثلاً:

— «أَدْرَكَ: (١) أدرك الثمر: نضج (٢) أدرك الرجل المعنى: فهمه (٣) أدرك الرجل الشيء: رآه وأبصره».

فإن فروقاً أخرى ستظهر للعيان بين أفراد قائمة الأفعال السابقة، والحاصل أن المعجم يُغلب طريقة معالجة الاشتراك «حالة بحالة»، أمّا طريقة معالجة النحو والنّحاة فهي «شمولية» ولذلك لا يمكننا التعويل عليها - لوحدها - في وصف خفايا ظاهرة شبه ملموسة، مثل الالتباس المحتمل في أقوال القائلين.

٢- مُعطيات المجموعة الثانية:

مازلنا بصدد التطرّق إلى الاشتراك في الفعل الناتج عن الاختلاف في عدد المشاركين فيه. وفي هذه المجموعة الثانية تكون إحدى قراءتي الفعل مقتضية لمشارك واحد (هو المُنفَّذ) فالفعل معها لازم، وتكون القراءة الثانية مقتضية لمشاركين (منفَّذ ومفعول)، فالفعل معها متعدّد لا بنفسه بل بحرف، وهذا ما سيُميّز أفراد هذه المجموعة الثانية عن

أفراد المجموعة الأولى. وفيما يلي قائمة هذه الأفعال مقسّمة حسب القيد الذي تفرضه إحدى قراءتي الفعل أو كليهما في انتقاء المشارك الأول، وهذا القيد هو إمّا «شيء» أو «حي» أو «إنسان».

أ- المشارك الأول في إحدى القراءتين أو في كليتهما: «شيء»:

كلّ فعل من الأفعال التّأليّة له قراءتان (acceptions) إحداها لازمة والأخرى مُتعدّية بحرف، وهذا فارق جوهريّ سيساعد المحلّل لاحقاً في فكّ اشتراك هذه الأفعال، أمّا ما لا يُساعده في ذلك فهو تشابهها جميعاً في كون المشارك الأول فيها (أي المُنفذ) ينتمي إلى قسم «شيء محسوس أو مُجرّد» (objet concret ou abstrait)، ولم نُراع في تطبيق هذا المقياس الأخير شواهد «القاموس المدرسي» بل راعينا حدس المستعمل العاديّ في هويّة الفاعل في هذه الأفعال:

وقع تصنيف أفراد هذه القائمة في أقسام صغرى، ومقياسنا في ذلك كان هويّة الحرف الذي يتعدّى به الفعل في إحدى قراءتيه، ومقياسنا هذا -كسائر مقياسنا- غير اعتباطي، من ذلك أن فعلين يتعدّيان بحرف واحد سيسهل إحداثهما للالتباس حين يندرجان معاً في سياق جُمليّ واحد، فبالانطلاق من فعلين هما:

— «ثبت على الشيء: واظب»، و«وقف على الشيء: عاينه»، يمكن الحصول في السّياق على توليفة مثل: «وقف الرّجل ثابتاً على الشيء».

وواضح أنّها توليفة ملتبسة من حيث تعليق المُكوّنات فيها بعضها ببعض^(١). وفي كلّ الحالات يبقى استكشاف مظاهر الاشتراك في المخزون المعجميّ للفرد ممهّداً لرصد تلك الالتباسات.

وفي الواقع غرضنا الآن هو إظهار طريقة التّمييز بين مختلف قراءات الفعل الواحد ممّا سبق عرضه، وتنصّ هذه الطريقة على الانتباه إلى واقع الاختلاف في عدد المشاركين

(١) كان رصد هذه الالتباسات النحوية موضوعاً لفصل «التباس التعبيرات الفعلية» في كتاب: الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١.

في الفعل بين قراءته الأولى المقتصرة على مشارك واحد (هو المُنْفَذ) وقراءته الثانية المُتَعَدِّية بحرف إلى مشارك إضافي (هو المفعول) مثل:

— «أسفر: (١) أسفر الصبح: أضاء (٢) أسفر الشيء عن كذا: انكشف».

فمن خلال هذا الشاهد يظهر أن قائمة الأفعال السابقة تشترك في خاصية أخرى قد تُعْطَل عمل المحلّل لاحقاً، وهي أن المشارك الأول فيها -وحتى الثاني أحياناً- ينتمي في إحدى القراءتين أو كليتهما إلى قسم «الشيء»، وهذا يعني أن حذف المفعول (أي المركب بالجر) من أي فعل من تلك الأفعال - أثناء نظم المتكلم لكلامه - سينتج عنه لا محالة التباس في ذلك الكلام مثل:

— «جلّ: (١) جلّ الشيء: عظم (٢) جلّ عن الشيء: تنزّه».

ب- المشارك الأول في إحدى القراءتين أو في كليتهما: «حي»:

ما سيلي من أفعال مشتركة ستكون القراءة الأولى في كلّ فعل منها مقتصرة على مشارك واحد (هو المُنْفَذ)، أما الثانية فستتعدّاه - بحرف - إلى مشارك ثان (هو المفعول)، لكنّ ما سيميّزها جميعاً عن غيرها هو أن ذاك المُنْفَذ سيكون منتبهاً غالباً إلى قسم الأحياء. وقد سبق في فصل سابق أن أوردنا تعريفات لكلّ من «الأشياء والأحياء والإنسان». وقد ذكرنا وقتها أن «الشيء» يشتمل على «الحي»، و«الحي» يشتمل على «العاقل» (أو الإنسان)، وأنّ وراثّة الخصائص تتّجه من الأعلى (hyponyme) أي «المندرج»، إلى الأسفل (hypéronyme) أي «المشتمل»، فلنذكر فيما يلي بعض الشواهد على هذه الفقرة:

كلّ فعل من أفعال هذه القائمة يشتمل على قراءتين، إحداها لازمة يكون فيها للفعل مشارك واحد هو المُنْفَذ، والثانية مُتَعَدِّية بحرف يكون فيها للفعل مشاركان هما المُنْفَذ والمفعول، ويجدر القول إنّ كثيراً من شواهد «القاموس المدرسي» - هنا - وإن جعلت المُنْفَذ إنسانياً (رجل أو ولد خاصة) فإن المتصورات التي تشملها تلك الأفعال تنطبق - من حيث المُنْفَذ - على قسم أعمّ من قسم الإنسان، وهو قسم الأحياء، مثل:

— «فزع: (١) فزع الولد: خاف وذعر (٢) فزع إلى غيره: لجأ واستغاث» أو «فشل: (١) فشل الرجل: أخفق في عمله (٢) فشل عن الأمر: همّ به ثم نكل عنه».

وتنبع أهمية هذا التعميم في القيد الانتقائي الذي يفرضه الفعل على المشارك الأول فيه من كونه ذا انعكاسات حاسمة على طور التحليل السياقي للملفوظات لاحقاً، من ذلك أن مسارات الإضمار - وهي شائعة في كل ملفوظ - ستتأثر بشدة بذلك التعميم، فلو تخيلنا مثلاً ملفوظاً يصف مشهد صيد ويكون فيه «مهوران» (بتعبير أحمد المتوكل) هما «الصيد» و«الغزال» ثم أراد المتكلم الواصف تطبيق مسار في الإضمار بقوله: «واجه الصياد الغزال... ففزع لفشله في الاختباء...» فإن الضمير سيتلقى تأويلين على الأقل من جهة البحث عن مفسره (l'antécédent) هما:

— إما أن يعود على الصياد؛ فتكون صفات الفزع والفشل والاختباء مُسندة إليه،

— وإما أن يعود على الغزال؛ فتكون تلك الصفات مُسندة إليه.

فهذا المثال - وإن كان مندرجاً في باب التحليل النحوي وليس المعجمي، فإنه - يظهر أهمية التمهيد لمعالجته بالنظر المعجمي في قيود الانتقاء في مختلف الأفعال، ولو كان أحد المحورين منتبهاً إلى قسم «الشيء» (مثل «جبل، حجر، كهف، لون...») ، أو كانت إحدى تلك الصفات الثلاث مقتصرة على قسم «الإنسان العاقل» (مثل «ندم، فكر، خطط، صوب...») ؛ لما حدث ذلك الالتباس. لكن انطباق مقولة «الحي» على المحورين وعلى الصفات هو الذي تسبّب في ذلك الالتباس (بالإضافة إلى تشابه المحورين في مقولة «الذكر» وهي مقولة تصريفية).

ج - المشارك الأول في إحدى القراءتين أو في كليهما: «إنسان» :

بخلاف الملاحظات السابقة يبقى غرضنا في هذه الفقرة هو تبين طرق التمييز بين مختلف قراءات الفعل المشترك، والطريقة المنظورة فيها هنا هي النظر في اختلاف تلك القراءات في عدد المشاركين في ذلك الفعل. فما ورد في هذه الطائفة من الأفعال ستكون فيه:

— القراءة الأولى مقتضية لمشارك واحد (هو المُنْفَذ).

— أما القراءة الثانية فستقتضي مشاركين يتعدّى الفعل إلى الثاني منهما بواسطة حرف .

— وما سيجمع بين تلك الأفعال - هنا - أن المشارك الأول في كلٍّ منها ينتقيه الفعل من جملة الأفراد المنتمين إلى قسم «الإنسان» دون قسمي «الشيء» و«الحي»، بما أن وراثته الخصائص تتّجه من العام إلى الخاص وليس العكس.

يمكن أن تتخذ العيّنات السابقة مطيّة لطرح مسألة كانت تجول في خاطر منذ بداية هذا الفصل الفرعي، وهي: إلى أي حدّ يمكن اعتبار المفعول (في القراءة الثانية من كلّ فعل) مشاركا حقيقياً في الحدث الذي يعبر عنه هذا الفعل؟.. لو كان ذاك المفعول متعدّياً إليه بصفة مباشرة لازدادت احتمالات اعتباره مشاركا حقيقياً في الفعل، أما وقد تعدّى إليه بواسطة حرف، فإنّ هذا الحرف يمكن أن يُعتبر في كثير من الحالات حاجزاً أمام وقوع تلك المشاركة الحقيقية فيُصبح المركّب بالجرّ في هذه الحالات ظرفاً (circonstant) لوقوع الحدث وليس مشاركا (participant) فيه، من ذلك:

— «تاه: (١) تاه الرّجل: تكبّر (٢) تاه الرّجل في الأرض: ضاع».

فمثل هذه الفعل يغلب أن يكون لازماً في كلتا قراءتيه، وسيتساءل المرء وقتها عن مدى وجود طرق أخرى للتمييز بين قراءتيه، لا سيما أنّ المشارك الأول في كلتا الحالتين هو «إنسان». وحالة «تاه» تختلف عن حالة:

— «تألّب: (١) تألّب القوم: تجمّعوا (٢) تألّبوا على الرّجل: تعاونوا عليه».

فالمفعول هنا رغم تعدّيه بحرف مشاركا حقيقياً في الفعل بدليل أشباه مرادفات «تألّب»، ومنها: «فاتنوه، خاصموه، حاربوه...». أمّا حالة «ثاب» فمختلفة عمّا سبق:

— «ثاب: (١) ثاب الرّجل: رجع (٢) ثاب الرّجل إلى الله: تاب».

فمع أنَّ المتعدّي إليه ليس ظرفاً فإن سلوكه التركيبي يُشبه سلوك الظرف بدليل احتمالات الاستبدال: ثاب إلى رشده، ثاب إلى الصراط المستقيم، ثاب إلى موطنه... ولذلك يمكن اعتبار «ثاب» أيضاً فعلاً لازماً في كلتا قراءتيه، ورائز حذف المفعول يؤكد هذا الاحتمال؛ إذ لا أثر له في تمام فائدة الفعل والفاعل.

والحاصل أنَّ التعدية واللزوم ليست مسألة شكلية سطحية بل هي تقتضي النظر في الطبيعة الحديثة للفعل (والتعبير الفعلي عموماً): هل تقتضي تعلّقاته (valence) مشاركا واحداً فيكون لازماً، أو تقتضي أكثر من مشارك فيكون مُتعدّياً؟ ولا يهم احتمال أن تكون التعدية مباشرة أو غير مباشرة، فهذا الاحتمال أيضاً مظهر «سطحي» بدليل اختبار أشباه الترادفات كما أسلفنا. وواضح أن لكلّ هذه المسائل صلة متينة بمدى اعتبار فعل ما مشتركاً أم غير مشترك.

٣- مُعطيات المجموعة الثالثة:

مازلنا بصدد النظر في كيفية التمييز بين قراءات الفعل المشترك بالاعتماد على مقياس الاختلاف في عدد المشاركين في الفعل بين تلك القراءات. وقد تعرّضنا فيما سبق للحالات التي يكون فيها للفعل المشترك مشارك واحد في قراءة أولى، ومشاركان في قراءة ثانية. ونتعرّض الآن لحالات معدودة يكون فيها للفعل المشترك مشاركان في قراءة أولى وثلاثة مشاركين في قراءة ثانية. وفيما يلي مُعطيات مأخوذة - كغيرها - من «القاموس المدرسي».

كلّ الأفعال التالية مُتعدّية بنفسها لا بحرف، فلا يمكن الاختلاف بينها إذن في هذه الخاصية، فهي خاصية لا تميّز بين قراءات الفعل الواحد منها، فإذا بحثنا عن التقابل بين تلك القراءات فسنجده في عدد المشاركين الذين يتعدّى الفعل إليهم، مثل:

— «قاسم: (١) قاسم الرجل غيره: حلف له (٢) قاسم الرجل غيره الشيء: أخذ

كلّ منهما قسمته».

ففي القراءة الأولى يتعدى الفعل إلى مفعول واحد فيكون له مشاركان، أما في الثانية فيتعدى إلى مفعولين فيكون له ثلاثة مشاركين (بمراعاة الفاعل في الحالتين)، هذا في الظاهر. أما في حقيقة الأمر فإن بين بعض تلك الأفعال فروقا جوهرية، من ذلك أن:

«عدَّ الرَّجل الشيء كذا» و«وجد الرَّجل الشيء كذا» و«جعل الرَّجل الشيء كذا».

لم تتعد في الحقيقة إلى مفعولين لأن «كذا» في جميعها تكون في الغالب صفة أو ما في معناها، ولذلك قال النحاة إن هذه الأفعال تدخل على ما أصله «مبتدأ وخبر» ويمكن تقدير «أنَّ الموصولة» قبلهما، وبالتالي فإنَّ ما تعدَّت إليه هو في الواقع مفعول واحد أصله مُركَّب بالموصول الحرّفي «أنَّ». وبناء على ذلك فإنَّ سلوكها يمكن تقريبه من سلوك أفعال القول المقتضية لمفعول واحد يكون في العادة «نصاً»، وهذه في الواقع خاصية تزيد من التفاضل والتباعد بين قراءتها «الحسية» و«القلبية» الواردتين في الشواهد السابقة.

أما باقي الأفعال المشتركة - في قائمة تلك الشواهد - فما يلفت النظر فيها هو أن:

— قراءتها الأولى يكون المشارك الأول فيها (أي المُنفذ) إنسانياً وباطّراد، أما المشارك الثاني فهو «شيء محسوس أو مُجرّد» (objet concret ou abstrait) وباطّراد أيضاً:

علم الرَّجل الشيء، واستوحاه وقاسمه وألزمه واستكتبه وجده وركّبه ووتره وقلّده.

— أما في القراءة الثانية فينضاف مفعول آخر (أي مشارك ثالث):

علم غيره الشيء، واستوحاه إياه، وقاسمه إياه، وألزمه إياه، واستكتبه إياه، وجده إياه، وقلّده إياه، ومنعه إياه ووتره إياه

وفي حالة «ركّب غيره الفرس» يمكن أن نستبدل بالفرس فيها: «سيارة أو مطية أو صخرة»، أي «شيء شبه مرتفع» فتتطبق عليها الملاحظات السابقة.

وواضح أن ذلك المشارك الثالث الذي وقعت «زيادته» ينتمي باطراد إلى قسم «الإنسان» (humain)، وهذا ما يغلب أن تكون الأسرة منتمية إلى ما يُسمّى بالأفعال الجعليّة: «جعل شخص ما يقوم بشيء ما».

وعند التأمل نستنتج أن احتمالات التداخل واردة بكثرة بين قراءتي هذه الأفعال؛ إذ «استكتب الرجل الشيء» تتضمن في مفهومها «استكتب الرجل غيره الشيء».

وهناك مجموعة أخرى من الأفعال لا تختلف عن سابقتها إلا في كون التعدية إلى أحد المفعولين أو إلى كليهما تمت بواسطة حرف.

خلاصة القول في مقياس «عدد المشاركين في الفعل» في الفصل بين قراءات التعبيرات الفعلية المشتركة أنه مقياس يبدو في الظاهر إحصائياً، أمّا في حقيقته فهو مُتّصل بشدّة بـ «المعنى الحدّي» في الفعل؛ ذلك أنّ هذا المعنى هو المحدّد الحقيقي لعدد المشاركين وهو المحدّد لانتفاءاتهم المَقُولِيّة (شيء أو حي أو إنسان)، فالفارق بين «وَلَّى الشاب» و «وَلَّى الخليفة فلاناً إمارة كذا» لا يكمن في ظاهر اللفظ (صوتياً كان أو تصريفيّاً) بل يكمن في متصوّر «التولية» ذاته بين قابليّة إشباعه بمشارك واحد في القراءة الأولى (ينتمي إلى قسم «شيء») أو إشباعه بثلاثة مشاركين في القراءة الثانية (الأولان ينتميان إلى قسم «إنسان» والثالث إلى قسم «شيء»). وفي كلّ الحالات يبقى الإحصاء أمراً سطحيّاً قد يتأثر برغبات المتكلّم في الإيجاز والحذف. وفيما يلي مقياس آخر يدعّم مقياس «عدد المشاركين» في سبيل الفصل بين قراءات التعبير الفعليّ المشترك.

٣-٢- مقياس الاختلاف في نوع المشاركين في الفعل:

تتشابه الأفعال التّالي ذكرها في كونها جميعاً بمختلف قراءاتها محلّ مشاركة طرفين هما المُنفذ ومفعول واحد، وهذا ما سيقتضي البحث عن مقياس آخر - غير مقياس عدد المشاركين - للتمييز بين قراءات كلّ فعل منها. وهذا المقياس هو الطبيعة الصرفيّة التركيبية للمفعول فيها، ففي إحدى القراءتين يكون المفعول مُركّباً اسمياً وفي

الثانية يكون هذا المفعول مُركَّباً حرفياً، وفي حالات أخرى محدودة يكون المفعول في كلتا القراءتين مُركَّباً حرفياً، فيحدث التَّمييز بينهما بتبيّن هويّة الحرف الذي تعدّى به الفعل إلى المفعول. ولزيد من التدقيق فقد دَعَمنا مقياس الطبيعة التركيبية للمشاركين (أي نوعهم) بمقياس آخر هو الانتماء المَقُولِي للمشارك الأول في الفعل: أَمَنَ قسم الأشياء هو، أم من قسم الأحياء، أم من قسم الإنسان؟

هكذا نحصل على أربع مجموعات فرعية في هذه الفقرة هي:

- مجموعة يكون فيها المشارك الأول «شيئاً».
- مجموعة يكون فيها المشارك الأول «حيّاً».
- مجموعة يكون فيها المشارك الأول «إنساناً».
- ومجموعة الحالات المحدودة التي يكون فيها المفعول في كلتا قراءتي الفعل مُركَّباً حرفياً.

أ- المجموعة الأولى: المشارك الأول في إحدى قراءتي الفعل أو في كليتهما: «شيء»:

اخترنا سابقاً أن لا نلتزم بشواهد القاموس في تصنيف المشارك الأول ضمن قسم من الأقسام الثلاثة. من ذلك أنّ شاهده على فعل «توسّط» هو «توسّط الرجل: حلّ في الوَسْط»، إلّا أنّنا غلبنا أن يكون الأصل في الفاعل هنا هو الانتماء إلى قسم أعمّ هو قسم «الشيء» (ويشمل الحيّ والإنسان) فالتوسّط فعل للشيء عموماً.

عدا هذا فإنّ جميع الأفعال تكون لكلّ منها قراءة مُتعدّية بنفسها وأخرى مُتعدّية بواسطة مثل (بـ، في، على، بين). لكنّ درجة التباعد بين القراءتين متفاوتة حسب الحالات، من ذلك أنّ التعدية بالحرف في حالات «حفل ودخل» تقرب أن تكون تعدية ظرفية ومن ثمّ لا تعبّر عن وجود مشاركة حقيقيّة في الفعل. أمّا في حالتي «لاءم وتوسّط» فإنّ الحدث نفسه مُغرق في التجريد، فجواباً عن سؤالي: ما الذي يلائم ماذا؟ وما الذي يتوسّط ماذا؟ تكون الاحتمالات مفتوحة على كلّ شيء تقريباً.

ب- المجموعة الثانية: المشارك الأول في إحدى قراءتي الفعل أو في كليهما: «حي»:

ما يلفت النظر في أفراد هذه المجموعة مثل سابقتها هو أن لكل فعل فيها قراءتين، أحدهما يكون فيها مُتعدّيًا بنفسه، والثانية يكون فيها مُتعدّيًا بواسطة الحروف التي رُكّب على أساسها أفراد هذه المجموعة، ولعلّ أهم إشكال فيها يكمن في مدى اعتبار بعض المفاعيل مرتقية فعلاً إلى درجة المشارك الحقيقي في الحدث الذي يُعبر عنه الفعل، أو أنها مُجرّد ظروف يجري في إطارها ذلك الحدث، من ذلك:

«أفاض: (١) أفاض الرجل الماء على جسده: صبّه (٢) أفاض في الحديث: توسّع»، أو «رمى: (١) رمى الرجل الشيء من يده: طرحه (٢) رمى غيره بكذا: اتهمه».

إذ يغلب أن تكون مُركّبات - مثل «على جسده» و«في الحديث» و«من يده» - غير دالة على مشاركة حقيقية في الأحداث التي تعبر عنها تلك الأفعال تبعاً. وإن صحّ ذلك فإنّ كلّ فعل من تلك الأفعال المشتركة (أو أغلبها) لا يمكن فكّ اشتراكه بالاعتماد على مقياس الاختلاف في عدد المشاركين، بل تتمّ معالجة ذلك الاشتراك بالاعتماد على مقياس طريقة تعدّي الفعل إلى المفعول الأول فيه، وأغلب تلك الأفعال يتعدّى فيها الفعل بنفسه في قراءة أولى، ويتعدّى بواسطة أداة ما في قراءة ثانية.

وإذا استخدمنا رائج الاستفهام في شأنها فسيكون السؤال في القراءة الأولى هو: ماذا فعل هذا الحيّ أو ذاك؟ أمّا في الثانية فسيكون: فيمّ فعل أو عمّ فعل أو علامّ فعل أو إلامّ فعل أو بمّ فعل أو لمّ فعل...؟، أي إنّ المفعول المستفهم عنه يصبح مقيداً بمعنى الحرف الذي تصدره، ولا شك أن لهذا الفارق الحاسم في طريقة طرح السؤال تأثيرات مباشرة على إجراءات التحليل النحوي للنصوص لاحقاً.

ج - المجموعة الثالثة: المشارك الأول في إحدى قراءتي الفعل أو في كليهما:

«إنسان»: إنّ جلّ الأفعال التالية هي أفعال إنسانية من حيث إنّ القائم بالحدث فيها (أي المُنفذ) ينتمي إلى قسم «الإنسان» بتفرعاته المختلفة. ونتيجة لذلك فإنّه لا

يمكن اتّخاذ «قرينة» الانتماء المَقُولِيّ للمشارك الأول فيها مقياساً في التّمييز بين قراءات كلّ فعل منها. وبعبارة أخرى فإنّ المُركَّب «فعل + فاعل» هو نفسه مُركَّب مشترك بين قراءتين متنافستين (معجمياً على الأقل) مثل:

«تَحَامِل: (١) (تَحَامِل الرَّجُل) الشيء: تكلّفه على مشقّة (٢) (تَحَامِل الرَّجُل) على غيره: ظلّمه»،

كما أن عدد المشاركين في كلتا قراءتي الفعل متماثل (وهو مشاركان).

ما يمكن اتّخاذه مقياساً في التّمييز بين قراءات هذه الأفعال المشتركة هو الطبيعة الصرفيّة التركيبية للمفعول في كلّ منها، مثال ذلك:

«شَكَّ: (١) شكّ في الأمر: تردّد في صحته (٢) شكّ غيره: طعنه بالرمح».

فجُلّ هذه الأفعال يتفرّع كلّ منها إلى قراءتين يكون المفعول في إحداها مُركَّباً اسمياً ويكون في الأخرى مُركَّباً حرفياً يتصدّره أحد الحروف التّالية: «في، عن، على، من، بي، ل، إلى».

وفي حالات أخرى تؤدّي «بين الظرفيّة» دور الواسطة بين الفعل وما يتعدّى إليه، وينطبق هذا على «أَلَب، حَجَز، دَانِي، أَلَف، قَارَن، رَفَأ، لَفَق، وَفَق، عَاقَب». فمثل هذه الأفعال تقتضي طبيعتها الحدّثيّة أن يكون المفعول فيها متكوّناً من طرفين (يُباعِد المتكلّم أو يُقَارِب بينهما بالظرف «بين»).

ما يلفت النظر أيضاً في الشواهد السّابقة هو أن فيها أفعالاً متعدّدة القراءات (أكثر من اثنتين)، وهو ما يجعلها قابلة للتصنيف حسب عدّة مقاييس، وهذا من شأنه أن يُعسّر مهمّة رفع التباسها أثناء اندراجها - لاحقاً - في سياقات نحويّة، ومنها مثلاً:

«قال: (١) قال الرَّجُل: تكلم (٢) قال له: خاطبه (٣) قال عليه: اختلق كذبا (٤) قال عنه: أخبر (٥) قال فيه: اجتهد (٦) قال به: رآه رأياً (٧) قال برأسه: أشار (٨) قال بيده: أشار (٩) قال بثوبه: رفعه».

ونلاحظ أن القاموس قد حذف - عن خطأ - المفعول الحقيقي في جل تلك القراءات وهو «مَقُول القول». ويستحق «ضرب» أن يُحْصَ بالذكر أيضاً:

«ضرب: (١) ضرب العرق: نبض (٢) ضرب الرجل فلانا بكذا: جلده (٣) ضرب الحاسب كذا في كذا: كرّره بقدره (٤) ضرب الشيء بالشيء: خلطه (٥) ضرب له مثلاً: ذكره (٦) ضرب له أجلاً: حدّده (٧) ضرب عليه الحصار: ضيّقه (٨) ضرب الرقم القياسي في كذا: تعدّاه (٩) ضرب به عرض الحائط: أهمله (١٠) ضرب الخيمة نصبها».

فمثل هذه الشواهد تؤكّد - في شأن قراءات كلّ فعل - وجود درجات أو سلالَم بين نقطتين متطرفتين هما نقطة «الاتّصال التام» ونقطة «الانفصال التام» بين مختلف القراءات، والنقطة الأولى لا يهتمّ بها المعجم عادة لأنها تعني تقريباً «التماهي» (مثل الفرق بين «ضربت زيدا» و«ضربت عمراً»)، أما النقطة الثانية فهي الممثّلة بالأرقام (١ ثم ٢ ثم ٣...) في الشاهد الأخير.

وفي كلّ الحالات فإنّ تلك القراءات - سواء أقلت أم كثرت - تبقى في حكم «الأبنية النظرية» مادامت حبيسة التعريف المعجمي، ولا يضمن أن تحافظ على التفاصيل التام بين حدودها وقت اندراجها في سياقات نحوية يتعهّد بنظمها متكلم ما في مقام ما^(١).

د - المجموعة الرابعة: المفعول في كلتا قراءتي الفعل مُركّب بالجرّ إنّما الاختلاف في هوية حرف الجر:

يمكننا إجراء تصنيف داخلي لمعطيات هذه المجموعة حسب الانتماء المَقُولي للمشارك الأول في الفعل: أهو حيوان أم إنسان؟ وذلك حسب حدس المستعمل:

(١) ذاك المبدأ ينطبق على كل ما نستعرضه من مظاهر الاشتراك في هذا الكتاب، إنه كتاب في وصف الجداول ذات الأفراد المتفصلة، وهو يتقابل في موضوعه مع كتابنا «الالتباس في اللغة العربية» الذي وصفنا فيه «الاختيارات السياقية النحوية للمتكلم». وللتذكير فإنّ التوليديين عموماً يرون أنّ «الاشتراك» (homonymie) هي خاصية مترسّخة في نظام اللغة، أما «الالتباس» (ambiguïté) فهو خاصية محتملة في استعمال نظام اللغة.

— المشارك الأول في إحدى قراءتي الفعل أو كليهما: «حي»

— المشارك الأول في إحدى قراءتي الفعل أو كليهما: «إنسان»:

جميع تلك الأفعال بقراءاتها الفرعية مُتعدّية إلى مفعول واحد بواسطة حرف، ولذلك لا يمكن التعويل على هذه الخاصية في التمييز بينها، بل لا بدّ من تجاوز ذلك إلى النظر في هويّة الحرف الذي تتعدّى به حتّى يقع التمييز بينها. وتشتدّ الحاجة إلى هذا المقياس إذا تعلّق الأمر بفعل واحد تتنازعه قراءتان، من ذلك:

«حنّ: (١) حنّ الرّجل على غيره: أشفق (٢) حنّ الرّجل إلى وطنه: تشوّق»، أو
«مال: (١) مال إلى غيره: أحبه (٢) مال عنه: حاد (٣) مال عليه: ظلم».

فما يُفرّق بين قراءات الفعل الواحد إذن هو هويّة الحرف الذي يتعدّى به إلى مفعوله. ونلاحظ وجود أزواج من الحروف يتكرّر تجاورها مع أفعال دون أخرى مثل «عن / إلى»:

«انأقل عنه وانأقل إليه»، «راغ عنه وراغ إليه»، «ارتدّ عنه وارتدّ إليه»، «انحاز عنه وانحاز إليه»، «مال عنه ومال إليه».

وقد يعود ذلك إلى أنّ الأحداث المعبر عنها بهذه الأفعال هي متصوّرات فضائية تقبل أن تتباعد الحركة فيها مع «عن» وأن تتقارب مع «إلى». والزوج الثّاني هو «ب/ على»:

«اشتمل به واشتمل عليه»، «توكّل به وتوكّل عليه»، «احتجّ به واحتجّ عليه».

والزوج الثّالث هو «ب/ في»:

«تردّى به وتردّى فيه»، «تمادى به وتمادى فيه»، «طاف به وطاف فيه».

ومثل هذه الأزواج تحتاج إلى مدوّنة أوسع لتعليل اطّراداتها مع أفعال دون أخرى.

ويجدر التذكير بأن العلاقة بين قراءتي كلّ فعل من تلك الأفعال ليست علاقة ترادف بل هي علاقة اشتراك، أي تتنافس على الورد في نفس الموقع من سلسلة الكلام، ممّا يعني

أن تغليب إحدى القراءتين يؤدي إلى استبعاد الأخرى تماماً. وهذا ما يسند للحرف المتعدّي به في مثل هذه الأفعال أهمية حاسمة، ولا يُتاح بسهولة أن يُستبدل به حرف آخر، وأن يُحذف مع متعلّقه، فحينئذ سيكون التداخل وارداً بين قراءات الفعل الواحد.

وهو تداخل وارد وليس محتوماً؛ لأنّ في قدرة المحلّل أن يستعيض عن المقياس السّابق بمقاييس أخرى في سبيل التّمييز بين قراءات الفعل الواحد، ونحن وإن عزلنا هذه المقاييس بعضها عن بعضها الآخر فالأرجح أنّها - أثناء التحليل - تعمل مجتمعة حتّى إذا أخلّ المتكلّم ببعضها سدّ المحلّل ذلك الخلل باللّجوء إلى مقاييس أخرى، منها ما يلي:

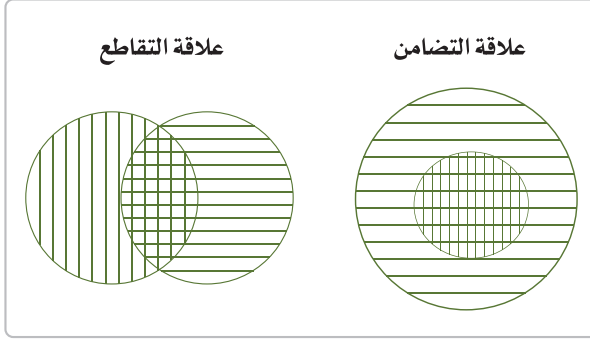
٤-٢- الاختلاف في قيود الانتقاء التي يفرضها الفعل على المشاركين فيه:

كلّ فعل من الأفعال المشتركة التّالي ذكرها لا يمكن التّمييز بين قراءاته المختلفة بمجرّد الاعتماد على مقاييس شكلية أو شبه شكلية مثل مقياس عدد المشاركين في الفعل أو مقياس الطبيعة الصرفيّة التركيبية للمشاركين فيه، فكلّ فعل - ممّا سيلي ذكره - تتشابه قراءاته في عدد المشاركين وفي نوعهم. وهذا يعني أنّ هذه الأفعال متأصّلة في الاشتراك أكثر من غيرها ومعرّضة للالتباس أكثر من غيرها، إذ لن يملك المحلّل - في سبيل التّمييز بين قراءات كلّ منها - إلا مقياساً واحداً لن يخلو من الضبابيّة كما سيظهر، وهو مقياس الاختلاف في قيود الانتقاء التي يفرضها الفعل على المشاركين فيه، مثل:

«تقبّض: (١) تقبّض الشيء: تجمّع (٢) تقبّض الجلد: تكمّش».

إذا لا تختلف قراءتا «تقبّض» إلا فيما يفرضه هذا الفعل من قيود في انتقاء المشاركين الأوّل فيه (أي المُنفذ)، ففي القراءة الأولى كان المشارك الأوّل منتمياً إلى قسم «شيء»، وفي الثّانية كان منتمياً إلى قسم «حيّ» (animé) باعتبار أنّ «الجلد» جزء من الجسم الحيّ.

وتأتّى الضبابيّة المذكورة في مثل هذا المقياس غير الشكليّ من كون الحدود بين أقسام الأشياء ليست بارزة بما فيه الكفاية، بل لعلّ الأصل في العلاقة بين تلك الأقسام هو التداخل - سواء أَمِن نوع تداخل التضمّن والاحتواء، كان، أم من نوع تداخل التقاطع والالتقاء، كما في الرّسمتين التّاليتين:



من ذلك أن «الجلد» في الشاهد الأخير هو جزء من «الشيء» فتكون العلاقة بينهما علاقة تضمّن تحتّم أن تسير في الاتجاهين، ومن هنا تتأقّ ضبايئة قيود الانتقاء، فإن كان الفعل مُتعدّيًا إلى مشارك ثان فإن تلك الضبايئة يمكن أن تقلّ حدّتها - دون أن تختفي - بما أن الفعل وقتها سيفرض ضربين من قيود الانتقاء، أحدهما يخصّ المشارك الأول (المُنفَذ) والثاني يخصّ المشارك الثاني (الموضوع)، مثل:

«عالج: (١) عالج الرجل فلانا: داواه (٢) عالج الرجل الشيء: مارسه».

وواضح أنّ الإشكال هنا هو نفسه مع «تقبّض»، ويتمثّل في كون القسم الذي ينتمي إليه «فلان» في القراءة الأولى هو جزء من القسم الذي ينتمي إليه «الشيء» في القراءة الثانية. لكنّ ضبايئة «عالج» أقلّ من ضبايئة «تقبّض» لكون سياق «عالج» أوسع من سياق «تقبّض» (ثلاثة مُكوّنات في «عالج» مقابل مُكوّنين في «تقبّض»).

بهذه الطريقة نكون قد طرحنا إشكال هذه الفقرة، أمّا تفريعها فسيكون مستندا إلى الخطة المعتمدة نفسها في فقرات سابقة؛ إذ سنتناول أولاً الأفعال المشتركة التي ينتمي منفذها (المشارك الأول) في إحدى قراءتيها أو كليتهما إلى قسم «الأشياء»، ثمّ

نتناول الأفعال المشتركة التي ينتمي منفذها إلى قسم «الأحياء»، ونختم بتناول الأفعال المشتركة التي ينتمي منفذها إلى قسم «الإنسان»^(١):

١- مُعطيات المجموعة الأولى: المشارك الأول في إحدى قراءتي الفعل أو كليهما «شيء». في الأفعال التالية ما هو لازم في كلتا قراءتيه وهي الأغلبية، وفيها ما هو متعد في كلتا قراءتيه:

كيف يمكن إذن التمييز بين قراءتي كل فعل من هذه الأفعال؟ واضح أن معالجة اشتراك الأفعال اللازمة أعسر من معالجة اشتراك الأفعال المتعدية:

أ- فمن جأهة الانتماء المقولي للمشارك الأول (المنفذ) في الأفعال اللازمة لا يخرج الأمر عن احتمالين في تقدير ذلك الانتماء، وهما:

إما غلبة الاتجاه من القسم الأعم إلى القسم الأخص، وينطبق هذا على:

رجح، تفسخ، تكيف، تلون، تناهى... إلخ،

فالغالب على هذه المجموعة الصغرى هو أن يكون منفذها منتمياً إلى القسم الأعم الذي هو «شيء»، ثم يقع تخصيصه - في القراءة الثانية - بعدة طرق، مثل:

«شيء ثم شيء مجرد» نحو: «تفسخ: (١) تفسخ الشيء: زال (٢) تفسخت الأخلاق: انحطت»، أو «شيء ثم اسم علم»، نحو: «تعالى: (١) تعالى الشيء: ارتفع (٢) تعالى الله: تنزه وترفع»، أو «شيء ثم اسم محسوس»، نحو «صفا الشيء وصفا الجو»... إلى غير ذلك من سبل الاتجاه من القسم الأعم إلى القسم الأخص، ولا يعني ذلك امتناع الحركة في الاتجاه المعاكس - مع تلك الأفعال - إلا أن «الأصل» هو ما ذكرناه؛ فالحدث المضمّن في هذه الأفعال ذو صبغة عامة وشاملة، وهو لذلك يُفضّل أن يكون فاعله عامّاً وشاملاً

(١) ويجدر التذكير بأن معطياتنا هي دائماً معطيات شاملة بمقياس مدونة معجمية محددة هي مدونة «القاموس المدرسي»، الجامع لأكثر الألفاظ تداولاً في منطقة المغرب العربي في زمننا، أو ما يسمّى بالرصيد الوظيفي للعربية المعاصرة (Basic Arabic).

(أي «شيء») إلى أن يثبت ما يخالف ذلك في السياقات النحويّة المخصوصة. معنى ذلك أن مثل تلك الأفعال (وسَتَرْدُ لها لاحقاً أمثلة أخرى) تحمل بعض الإبهام الشبيه بإبهام الكنايات والضمائر، وهي لذلك بيئة مناسبة لنشأة الالتباسات لاحقاً.

وإما غَلَبَةُ الاتجاه من القسم الأخصّ إلى القسم الأعم، وينطبق هذا على:

— «خسف، تَلَأْلَأَ، توهَّج، قحط، ركذ، أبلج...».

فالغالب على أفعال هذه المجموعة الصّغرى هو أن يكون منقّذها منتمياً إلى قسم أخصّ ثم يقع تعميمه في القراءة الثانية بواسطة عدّة آليات مجازيّة، مثل:

— «خسف: (١) خسف القمر: ذهب ضوءه (٢) خسف الشيء: تغيّر»، أو «خرّ: (١) خرّ الماء خريراً: صوّت (٢) خرّ الشيء: سقط»، أو «تَلَأْلَأَ: (١) تَلَأْلَأَ البرق: أومض (٢) تَلَأْلَأَ الشيء: لمع... إلخ.

فالدليل على ضيق القيود الانتقائيّة التي تفرضها هذه الأفعال على فواعلها هو درجة الحشو (redondance) العالية في ورود تلك الفواعل، حتّى إنّ حذفها أو إخفاءها لا يتسبّب في حيرة عند المحلّل في سبيل استعادتها:

ما الذي يخرّ في الأصل؟ إنّه الماء، ما الذي يهلّ؟ إنّه الهلال، ما الذي يغرب؟ إنّه الشمس، ما الذي ينطفئ؟ إنّه الضوء.

وبهذا يصحّ القول إنّ الأصل في هذه الأفعال اللازمة هو أن يكون منقّذها منتمياً إلى «قسم مخصوص من الأشياء»، وكلّ توسيع محتمل لهذا القسم سيكون مقيداً بمسارات محدّدة تقوم إمّا على علاقة المشابهة وإمّا على علاقة المجاورة^(١).

(١) المدخل النظري، القسم الأول، ص ٣٤-٣٦.

ب- أما سبق من ملاحظات يخص اشتراك الأفعال اللازمة في القائمة السابقة، أما فيما يخص اشتراك الأفعال المتعدية في تلك القائمة فإنّ المشارك الأول فيها أيّ المُنْفَذ ستنتطبق عليه الملاحظات السابقة، ومُحصّلها أنّه لا يمكن التعويل عليه -إلا بصعوبة- في الفصل بين قراءات الفعل المشترك، ومن ثم في تحديد هويّة الفعل، لذلك فلنُقصّر ملاحظتنا هنا على ما يُمكن لذلك الفعل أن يفرضه من قيود في انتقاء مفعوله.

ومن هذه الزاوية يمكن تقسيم تلك الأفعال إلى قسمين: قسم يكون فيه المفعول على درجة عالية من الحشو، وقسم آخر يكون فيه المفعول منفتحا على عدّة احتمالات مَقُولِيّة.

فمن القسم الأول أفعال مثل:

«أَجَج، دَك، سَدَّ، رَوَى، سَقَى، رَقَرَق، أَضَلَّ».

فحتّى في صورة حذف مفعولها فإنّ مثل هذه الأفعال تدلّ -بما فيها من شحنة حديثة- على أنّها لا يمكن أن تقع تِباعاً إلا على «النار والبناء والثغرة والكائن الحيّ (رَوَى، سَقَى) والماء والإنسان العاقل»، فمن المنطقيّ اعتبار أقسام الأشياء -هذه- مفاعيل «أصليّة» لتلك الأفعال، ويبقى الإشكال كامناً في القراءة الثانية لكلّ منها، وهي:

«أَجَج الرّجل الماء، ودكّ التراب، وسدّ الباب، ورَوَى الزرع، وسقَى الزرع، ورقرق عينه، وأضَلّ الله العمل» (وهذا نقل شبه حرفي لشواهد «القاموس المدرسي» وإلا فإنّ المُنْفَذ في تلك الأفعال لن يكون بالضرورة الرّجل أو العاقل).

وعند التأمّل يمكن العثور على أوامر بين ما سبق ذكره من مفاعيل «أصليّة ومحشوة» وبين هذه الطائفة الواردة في القراءة الثانية، إذ هناك صلة بين «البناء والتراب» (مع فعل دكّ)، وهناك صلة بين «الثلمة والباب» (مع فعل سدّ)، وهناك

صلة بين «الزرع والكائن الحي» (مع فعلِي سقى وروى)، أمّا «العمل» (مع فعل أزلّ) فهو «جزء» من الإنسان أو هو هو، أمّا «تأجيج الماء» فمشتقّ من صفة «الماء الأجاج»؛ فالصفة تكمن في الحرق والتجفيف بين «الملح والنار».

أمّا القسم الثاني من المفاعيل المنفتحة - من جهة أقسامها المَقُولِيَّة - على احتمالات غير متناهية، فهي تلك التي تصدر عن أحداث مثل:

«أثار، رفع، اخترق، صفّى، لوى، رش...».

فجواباً عن السؤال: ما الذي يمكن أن يُثار أو يُرفع أو يُخترق أو يصفّى أو يلوى أو يرش؟ يكون كلّ شيء محسوس (وحثّ الشيء المُجرّد مع «أثار ورفع») قابلاً لأنّ تقع عليه الأحداث المعبر عنها بواسطة تلك الأفعال، والحاصل أنّ مثل هذه الأفعال مبهمة من كلتا جهتي المنفّذ والمفعول فيها: «أثار شيء شيئاً»، «رفع شيء شيئاً»، «اخترق شيء شيئاً».

٢- مُعطيات المجموعة الثانية: المشارك الأول في إحدى قراءتي الفعل أو كليهما: «حي»:

الأفعال المشتركة التّالي ذكرها بعضها لازم وبعضها متعدّد، وبخلاف المجموعة السّابقة فإنّ المشارك الأول فيها (أي المنفّذ) غالباً ما يكون منتمياً إلى قسم «الأحياء» (نبات أو حيوان أو بشر).

يُلاحظ أنّنا لم نتبع في تصنيف هذه الأفعال ضمن أفعال الأحياء ما أورده القاموس المدرسيّ من شواهد لها، بل اتّبعنا حدس المستعمل العاديّ في شأنها، إنّها أفعال يقوم بها الإنسان باعتباره حيّاً (لا عاقلاً) ويقوم بها الحيوان أو النبات باعتباره حيّاً أيضاً (لا جسماً مادياً). ويُلاحظ أنّها جميعاً أفعال مشتركة ولا يمكن التّمييز بين قراءات كلّ منها إلا بالنظر في قيود الانتقاء التي يفرضها الفعل في كلّ من تلك القراءات على المشاركين فيه. ويلاحظ أنّ المسائل التي تطرحها الأفعال اللّازمة - فيها - مختلفة عن مسائل الأفعال المتعدّية.

أ- حالة الأفعال اللازمة:

قسّمنا هذه الأفعال إلى مجموعتين صغيرتين حسب طبيعة الانتماء المَقُولِي للمشارك الأول فيها (أي المُنْفَذ)

- **المجموعة (١):** إذ يلاحظ أن ذلك الانتماء يتميز باتّساع أكبر مع أفراد المجموعة (١) مقارنة بأفراد المجموعة (٢).

— فجواباً عن السؤال: ما الذي يمكن أن يكلّ ويكرّ ويستيقظ ويحتضر ويتنفّس ويرقد ويشهق ويثب... (إلى غير ذلك من أفعال المجموعة (١) فإن الاحتمالات تبدو متسعة، وإن كانت مقيدة بقسم «الكائن» وبالتحديد «الحيوان» دون «النبات». أمّا القراءة الثانية لهذه الأفعال فعادة ما تكون قراءة مجازية مثل «زهق نفسه وزهق الباطل»، و«شحب الرّجل وشحب لونه»، و«كرّ الرّجل وكرّ الليل والنهار»، «تجاوب القوم وتجاوبت الأصدا»... إلخ.

ومعلوم أن للاتّساع المجازي آليات محدّدة (ذكرها البلاغيون خاصة)، لكن ليست لنتائج حدود واضحة أو تنبؤات قابلة للبتّ فيها (من زاوية تعجيمها على الأقل).

- **المجموعة (٢):** أفراد المجموعة (٢) تتميز بدرجة شبه عالية من الحشو من جهة انتقاء كل فعل منها لمنفّذه:

— فالطينين للذباب، والرفيف لجناح الطائر وكذلك الرفرفة، والطيران للطائر، وكذلك التفريخ والتفقيس والتوكير والزقاء، أمّا النبات فهو «يتشعب ويميد ويذوي ويتهدّل ويثمر ويرف... إلخ».

فمن أين أتت القراءة الثانية في تلك الأفعال؟ إنها أتت على سبيل علاقة التشبيه، لا سيما بين تلك الفواعل «الأصلية» من جهة وبين كائنات أخرى نسبت لها الأحداث المعبر عنها بتلك الأفعال:

— «الرَّجل يُميد كالغصن»، و«القوم يُوكِّرون كالطير»، و«الخيَل تضبح كالثعالب»، و«الدرس يثمر كالشجر»، و«الرَّجل يطير كالطائر»، و«العَلَم يرفرف كالطائر»... إلخ.

لكنَّ القاموس أثناء إثباته لتلك القراءات الثواني عادة ما ينزع نحو إغفال أو تجاهل تلك الأواصر المجازية التطورية بين الأصل والفرع. وهو يفعل ذلك على سبيل تأكيد التفاصل بين قراءات الفعل الواحد (والوحدة المعجمية الواحدة عموماً). إنَّ ما يشغل صانع القاموس هو الاستعمالات الآتية للعربية، وغايته هي إرضاء المستشير المحتمل لمواده، مستشير يفضِّل إجابات من صنف «إمّا... وإمّا...» (وتلك هي حالة استشارة الفرد لمعجمه الداخلي أثناء معالجته اليومية للنصوص، منطوقة كانت أو مكتوبة).

ب- حالة الأفعال المُتعدية:

قسّمتنا هذه الأفعال إلى مجموعتين صغيرين حسب طبيعة الانتماء المُقوَّلي للمشارك الثاني فيها (بما أنَّ المشارك الأول معروف وهو الحي)، إذ يلاحظ أن ذلك الانتماء يتميز باتساع أكبر مع أفراد المجموعة (١) مقارنة بأفراد المجموعة (٢).

● المجموعة (١): إن أفعالا مثل «اقتحم، وسحب، وأهمل، وضمّ، وقلب، وكسر، وملح...».

هي أفعال للأحياء من جهة فواعلها، لكنَّ احتمالات الانتماء المُقوَّلي لما يمكن أن تقع عليه (أي المفاعيل) متسعة جداً، وذلك ما يفتح الباب لاحتمالات الاشتراك في قراءاتها:

— «اقتحم المكان والأمر»، «تشبث بالشئ وبرأيه»، «أهلك الشئ وماله»، «التقط الشئ وحبوب القمح»... إلخ.

وواضح أنَّ المسارات الفاعلة في عملية الانتقال من مفعول إلى آخر هي مسارات التخصيص في أقسام الأشياء، إذ المنتقل إليه يكون عادة جزءاً من مجموع المنتقل منه.

- المجموعة (٢): إنَّ أفعالاً مثل: «تنشق، وصاد، وخدش، وأنجب، وفقس، ولدغ، وصكّ، ولاك، وطعم... إلخ».

هي أفعال للأحياء من جهة العون المُنفذ فيها، إلا أن ما يميّزها هو أنَّ الاحتمالات الواردة من جهة المشارك الثاني فيها احتمالات ضيقة ومتّسمة بقدر عالٍ من الحشو، وهي تباعاً «الهواء والفريسة والجلد والولد والبيضة والطعام...»، وبما أنَّها منتمية إلى «أقسام مخصوصة للأشياء» فإن القراءة الثانية في تلك الأفعال ستتجه نحو تعميم الانتماء المَقُولِي للمفعول فيها:

— «لدغ فلان فلانا»، «خدش شعوره»، «تنشق الحرية»، «لاك اللجام»، «طعم الشيء»... إلخ.

٣- مُعطيات المجموعة الثالثة: المشارك الأول في إحدى قراءتي الفعل أو كليهما: «إنسان»:

الأفعال المشتركة التالي ذكرها بعضها لازم وبعضها متعّد، وبخلاف المجموعتين السابقتين فإن المشارك الأول فيها غالباً ما يكون منتمياً إلى قسم «الإنسان». ويكمن الإشكال في هذه المجموعة في كون كلّ فعل فيها يمتلك قراءتين أو أكثر لا تميّزان في عدد المشاركين فيهما ولا في طبيعتهم الصرفيّة التركيبية، لذلك فإن المحلّ لن يستطيع معالجة اشتراكها إلّا بالّجوء إلى حلّ دلاليّ صرف هو النظر في مواطن الاختلاف بين قراءات الفعل الواحد من جهة القيود الدلالية (المَقُولِيّة) التي يفرضها في انتقاء المشاركين فيه. ولهذا الغرض قسّمنا أفراد هذه المجموعة إلى ثلاث مجموعات صغرى:

— المجموعة الصّغرى الأولى (١) يكون الفعل فيهما لازماً في كلتا قراءتيه.

— المجموعة الصّغرى الثانية (٢) يكون الفعل فيها مُتعدّياً إلى «شيء».

— المجموعة الصّغرى الثالثة (٣) يكون الفعل فيها مُتعدّياً إلى «إنسان».

فهذا التقسيم الفرعيّ يعتمد على الانتماء المَقُولِي للمشارك الثاني بعد أن عرفنا المشارك الأول الذي هو دائماً «إنسان».

أ- تتميز المجموعة الصغرى الأولى (١) بكون جميع أفعالها لازمة، ومُسندة إلى «الإنسان» في كلتا قراءتيها باستثناء حالات معدودة هي:

«افتَرَّ» (الرَّجل / البرق)، و«كُرم» (الرَّجل / الشيء)، و«كذب» (الرَّجل / الظن)،
و«أثرى» (الرَّجل / الأرض)، و«تموَّل» (الرَّجل / المشروع)، و«عزَّ» (الرَّجل / الشيء)،
و«خبث» (الرَّجل / الشيء)، و«وغر» (الرَّجل / الهاجرة).

فهذه الحالات يمكن فيها التمييز بوضوح بين قراءتي تلك الأفعال: فالقراءة الأولى يكون فيها المشارك الأول إنسانياً دائماً، أمّا الثانية فقد يكون هذا المشارك «شيئاً مُجرداً» (abstrait) (ظنّ ومشروع)، أو «شيئاً حسياً» (concret) (أرض وبرق) أو «شيئاً بإطلاق».

أما بقيّة أفعال المجموعة الصغرى الأولى (١) فهي - بدون استثناء - إنسانية في كلتا قراءتيها، وليس لنا من حلّ إزاءها إلا القول إنّ المُركَّب كلّهُ (فعل + فاعل) باقٍ على اشتراكه ويحتاج إلى سياق أوسع في سبيل معالجة ذلك الاشتراك، سياق يُبيّن - مثلاً - أن هذا «الإنسان» هو «رجل» أو «امرأة» أو «طفل» أو «شيخ» أو «تاجر»، أي محاولة تفريع مقولة «الإنسان» نفسها إلى أقسامها الصغرى الممكنة (ولا نستبعد أن يكون «القاموس المدرسي» نفسه هو الذي بالغ في اعتبار بعض الأفعال متعدّدة الوجوه، في حين أنّها في الواقع اللغويّ أحادية الوجه).

ب- أما المجموعة الصغرى الثانية (٢) فتتميّز أفعالها بكون المشارك الأول فيها ليس إنسانياً بإطلاق بل هو «عضو» في جسم الإنسان: الوجه، اللسان، العين، الجلد، البصر، الصدر... ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن أفعالاً مثل:

— «رمد وامتقع وخسأ وكسف وجاش...»،

فيها قدر عالٍ من الحشو من جهة العَوْن الذي يترجّح أن يقوم بها. أمّا القراءة الثانية فيها فهي: إمّا قائمة على علاقة الجزء بالكلّ (انكمش الجلد والرجل، رمدت

العين والرجل)، وإما على علاقة تشبيه (جاش الصدر والقدر، هملت العين والسّماء، خساً البصر والمجرم).

ج- فعال المجموعة الصّغرى الأخيرة (٣) كلّها مُتعدّية إلى مشارك ثان في الحدث هو في غالبية الحالات ينتمي إلى قسم «الشيء»، فالتعدية ذاتها عامل مساعد على التقليل من حدّة اشتراك هذه الأفعال، بما أن عنصراً جديداً قد انضاف إلى توليفة الفعل والفاعل ومن شأنه أن يقلّل من شيوع الحدث، ويكمن الإشكال في كون هذا العنصر الجديد منتمياً هو أيضاً إلى قسم شائع هو «الشيء»:

«استوعب الرجل الشيء، واستغله، وصرفه، وحلّله، ووزّعه، ورقّاه، وحفظه... إلخ».

أما القراءة الثانية في كلّ فعل من هذه الأفعال فلا تخرج في الغالب عن احتمالين هما:

- **الاحتمال الأول:** أن تكون القراءة الثانية مُبهمّة أيضاً من جهة هويّة المشارك الثاني فيها:

— «استحضر الشيء: تذكّره واستحضر الشيء: أحضره»، «استحق الشيء: استوجبه واستحق الشيء: كان له أهلاً»، «تكبّد الشيء: قصده، وتكبد الشيء: تحمّل مشقّته»، «لابس الشيء: خالطه ولابس الشيء: باشره... إلخ».

ففي مثل هذه الحالات - وهي كثيرة - تكون القيود التي يفرضها الفعل في انتقاء مفعوله قيوداً فضفاضة في كلتا قراءتيه، ولا يمكن التعويل على هويّة المفعول في التمييز بين القراءات المتنافسة على الفعل^(١).

- **أما الاحتمال الثاني فهو:** أن تأتي القراءة الثانية بـ «الجديد»، بمعنى أن يكون المشارك الثاني فيها ليس «الشيء» بإطلاق، بل «الشيء المحدّد المقيد بقيود إضافية»، مثل:

(١) مصطلح «التعبير الفعلي» هنا أدق من مصطلح «الفعل»: لأن الاشتراك هنا يمس التعبيرات وليس المتصورات، فهذه مفترض فيها التفاضل، وهي المبحوث عنها وعن الحدود بينها.

— «وسق الرّجل الشيء: جمعه، وسق السلعة: رَوّجها»، «أحصى الشيء... وأحصى الكتاب»، «أنكر الشيء... وأنكر الحق»، «وزن الشيء... ووزن الكلام...»، «حلّل الشيء... وحلّل الدم...»، «استغلّ الشيء... واستغلّ الشجرة...»، «أصلح الشيء... وأصلح الثوب والحداء...» إلخ، والأمثلة على هذا الاحتمال الثّاني كثيرة، وواضح أنّ الآليّة العاملة فيها هي آليّة «التخصيص»: تخصيص المفعول بالمروربه من قسم «الشيء» إلى قسم «شيء مقيّد» تختلف حدوده من فعل إلى آخر. ويجدر القول إنّ إمكانيّة الاستبدال واردة في مثل هذه الحالات؛ فللمتكلّم - أثناء نظمه لكلامه - أن يعرّب «القسم الأكبر» عن «القسم الأصغر»، كأن يقول:

«أصلحتُ هذا الشيء، أصلحتُها» وهو يقصد «سيّارته».

وهناك مجموعات صغرى - داخل المجموعة رقم (٣) - أفعالها أيضاً مُتعدّية إلى مشارك ثان في الحدث لكنّه - بخلاف المجموعة الفرعية السّابقة - غير معرّب عنه بلفظ «الشيء»، بل هو مصرّح بانتمائه المقوّلي الضيق، فكأن هذه الأفعال تفرض قيوداً أكثر ضيقاً ودقّة في انتقاء مفاعيلها:

— «زَرَدَ الرّجل الدرع، ركب الدابة، ذكّى النار، قدّ القلم، سرد الجلد، همز الحيوان، رقع الثوب... إلخ»،

فالأحداث المعرّب عنها بهذه الأفعال لا تحتمل التعميم؛ لا من جهة المشارك الأول فيها (لا بدّ أن يكون إنساناً)، ولا من جهة المشارك الثّاني فيها، الزرد لا يكون إلا للدرع، والركوب للدابة، والتذكية للنار، والترقيع للثوب... وحتىّ يقع الانتقال إلى القراءة الثّانية لا بدّ أن تُوجد مشابهة أو مجاورة بين «قسم الأشياء الأصليّ» المتجهيّ للمفعوليّة وقسم آخر للأشياء فرعيّ يقبل تلك المفعوليّة:

— طرق الحديد وطرق الباب، رصف الحجر ورصف الكلام، رقع الثوب ورقع البناء، قاد الدابة وقاد الجيش، همز الحيوان وهمز الحرف، سرد الجلد وسرد الحكاية... إلخ.

الفارق بين تلك المجموعة ومجموعة الأفعال الموالية هو أن هذه تشترط أن يكون مفعولها «شيئاً مُجرّداً»، مع قيود أخرى تختلف من فعل لآخر:

— تقبّل الله الدعاء، أقال الرجل البيع، جنى الذنب، أسدى النصيحة، شرح المسألة، فسّر الكلام، خان العهد، استنبط الفكرة...

وعادة ما يكون الانتقال - فيها - إلى القراءة الثانية محترماً لقيد «التجريد» في المفعول:

— «جاهر بالعداوة وبالقراءة»، «خان العهد والأمانة»، «أول الكلام والرؤيا»...

وقد يتخلّف تطبيق ذلك القيد فتتسع الشقة بين القراءتين:

— «جنى الثمار والذنب»، «اختصر الطريق والكلام»، «صدّر السلعة والكتاب»، «وحدّ العدد ووحدّ الله»، «فرّج الثقب والغم»... إلخ.

وهناك مجموعة فرعية أخرى داخل المجموعة رقم (٣) تشترك أفعالها في كون كلّ من المشاركين الأوّل والثاني فيها ينتمي إلى قسم «الإنسان»:

— بارى الرجل غيره، واعتقله، وكتبه، وكتبه، وبعثه، وأكرمته، وطمأنه، ووجّعه، ومجّده... إلخ.

لكنّ القراءة الثانية في كلّ فعل من أفعال هذه المجموعة قد تحترم قيد «الإنسانية» في المفعول وقد لا تحترمه.

إذا احترمت ذلك القيد فإن درجة التشابه بين التوليفتين تتزايد حتّى يظنّ المرء أنّهما توليفة واحدة:

— «اعتقل فلان الرجل: حبسه، واعتقله: لوى رِجله»، «استوفدتُ الرجل: طلبت قدومه، واستوفدته: أرسلته في مهمّة»، «فند فلانا: كذّبه، وفند رأيه: أضعفه»، «استقبله: لقيه بوجهه، واستقبله: رَحّب به... إلخ.

فواضح أنّ الفروق بين قراءتيّ مثل تلك الأفعال توشك أن تزول ليحلّ محلها التماهي (Identité)، لكنّه ليس تماهياً حقيقياً؛ إذ الاتّصاف بالحدث على سبيل المفعوليّة يتميّز بين القراءتين من جهات كمّيّته أو كيفيّيّته أو حسيّيّته أو تجريده أو زمانه أو مكانه.

وإذا لم يحترم قيّد الإنسانيّة في المفعول فإن الهوّة تتسع أكثر بين القراءتين:

— جهّز الجيش وجّهز العروس، اتقى الشيء تجنّبه واتقى فلانا خافه، طمأن فلانا وطمأن الشيء، تلا فلانا وتلا القرآن، قمع الإناء وقمع فلانا، تعقّب فلانا وتعقّب الخبر... إلخ،

فما شهدته هذه الأفعال - تطوّريا - هو أنّ المفعول فيها (دون المُنفذ) تراوح بين الإنسانيّة وعدمها، ولا يمكن الحسم في مسألة تحديد الأصل والفرع فيهما إلا إذا نُظر إليها ونُحِث فيها حالة بحالة. والثابت أنّ درجة التفاصل بين قراءات كلّ من هذه الأفعال أرفع من درجة التفاصل في سابقتها؛ نظرا للاختلاف في الانتماء المُقوّي للمفعول.

وهناك مجموعة فرعية أخرى داخل المجموعة رقم (٣): ما يُميّز أفعالها هو أنّ لكلّ منها قراءتين، لأنّ التعديّة إلى المفعول في كليهما تتمّ بواسطة الحرف نفسه، فهذه ميزة تركيبية إذن:

— أجحف الرجل بغيره وأجحف به الفقر، تناول على غيره وتناول عليه العُمر، توّسل بفلان وتوّسل بذريعة، اعتمد على عكّازه واعتمد على نفسه.

هكذا لا يمكن التعويل - لا على مقياس عدد المشاركين في الفعل، ولا على مقياس الطبيعة الصرفيّة التركيبية للمفعول - في سبيل التّمييز بين قراءات كلّ فعل من تلك

الأفعال. بل لا بدّ - في ذلك التّمييز - من النظر في الانتماء المَقُولِيّ للمُكوّن الوارد بعد الحرف، إضافة لما يُمكن أن يفرضه الفعل من قيود على الفاعل أيضاً (في «أجحف وتطاول»).

وهناك مجموعة فرعية أخرى داخل المجموعة رقم (٣): أفردناها عن غيرها بناء على خاصيّة في أفعالها غير موجودة في غيرها؛ وهي تعدّيها إلى مفعولين أحدهما ينتمي إلى قسم «الإنسان»:

— قذفه بالحجر وقذفه بالمكروه، أفاده ما لا وأفاده علما، ناشده الأمر وناشده الله، سلّاه عن همّه وسلّاه عن دينه، أودعه السلعة وأودعه السرّ، رشقه بالنّبل ورشقه ببصره.

ويلاحظ أنّنا أوردنا هذه الأفعال نزولاً عند اعتبار «القاموس المدرسي» أنّها مشتركة، وإلا فإنّ جُلّها - في تقديرنا - ليست مشتركة بل واقعة تحت مفهوم «الآثار السّياقيّة للمعنى» (effets de sens)، ولذلك فالمرجّح أنّها «تنويعات نحويّة» (متّصلة بالنّظم) على نواة المعاني المعجميّة الأصلية.

خاتمة:

الحاصل في مسألة طرق التمييز بين قراءات الأفعال المشتركة أن هذه الطرق لا تخرج عن ثلاثة احتمالات تحددها المعطيات نفسها:

فمن الأفعال ما يقبل أن يميز بين قراءاته بناء على مقياس عدد المشاركين في متصور الحدث الذي ينطوي عليه، فقد يقتضي الفعل في إحدى قراءتيه مشاركا واحدا ويقتضي في الأخرى أكثر من مشارك، وهذه قرينة حاسمة في التمييز بينهما.

فإذا تشابهت كلتا قراءتي الفعل في عدد المشاركين فيهما يمكن وقتها الاعتماد على مقياس الطبيعة الصرفية التركيبية للتعبيرات الدالة على المشاركين، فقد يقتضي الفعل في إحدى قراءتيه مركبات اسمية ويقتضي في الأخرى مركبات حرفية، فإن كان المفعول في كلتا القراءتين مركبا حرفيا فسيلجأ المحلل إلى تبين هوية الحرف الذي يتصدر كلا من دينك المركبين.

فإن تشابهت قراءات الفعل من جهة عدد المشاركين فيها ومن جهة نوع التعبير الدال على كل منها؛ فإن الحل حينئذ سيكمن في تبين مواطن الاختلاف - بين قراءتي الفعل - من جهة القيود الدلالية المقولية التي يفرضها في انتقاء المشارك الأول ثم الثاني ثم الثالث، وفي الأصل سيوجد فارق ما في ذلك الانتقاء فتتم معالجة الاشتراك. لكن في حالات معدودة يستعصي ذلك الاشتراك عن كل حل «معجمي» (إلا في اللجوء إلى الاختلاف بين القراءات في المترادفات، وهذا حل «دائري»؛ لأن المعنى هو المبحوث عنه)، وحينئذ سيؤول حل ذلك الاشتراك إلى حين توفر سياق أوسع، وهذا حل في المنوال «النحوي» وليس في المنوال «القاموسي»، وفي الواقع فإن النحو سيكون قادرا على حل كل المشاكل غير العالقة (أي محتوى المقاييس الثلاثة الأخيرة)، والعالقة (أي ما لا يمكن للمخزون القاموسي أن يعالجه)^(١).

(١) كان التحليل النحوي للالتباسات موضوع كتاب مستقل، هو: الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١.

الباب الثالث

مظاهر الاشتراك الدلالي في القاموس

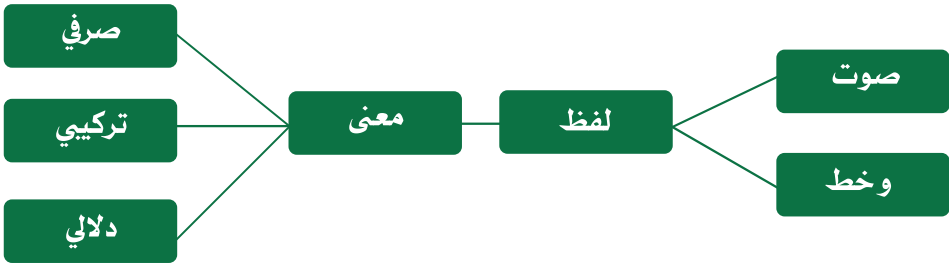


المنوال القاموسي
في التحليل اللغوي

مقدمة

هذا الباب لن يتطرق إلى اشتراك التعبيرات المفردة بل إلى اشتراك يقع بين توليفات تجمع بين تعبيرين فأكثر، وهو لا يمسّ التعبيرات في ذاتها بل يمسّ ما تنطوي عليه من دلالات، لذلك سميناه بـ«الاشتراك الدلالي». أمّا تعريف الدلالة والتوليفة الدلالية - هنا - فيعود بنا إلى التذكير بالمهمة النهائية للمحلّل البشريّ أو الآليّ كما حدّدناها في المدخل النظري.

— أما سبب تنزيلنا المنهجيّ للاشتراك الدلاليّ في آخر هذا الكتاب فيعود إلى ما قدّرناه - على إثر أسلافنا^(١) - من وجود تراتبية في مقارنة المتلقّي لما يسمعه أو يقرؤه، وهي للتذكير:



وقد افترضنا في الباب السابق أنّ مقارنة «المعنى التركيبيّ» تقضي أساساً بالتمييز بين المقولات الكبرى ثمّ بالتمييز داخل كلّ مقولة كبرى بين مقولاتها الفرعية. ففي نشاطنا اللغويّ اليومي - في المستوى التركيبيّ - لا نكفّ عن مقولة (catégorisation) ما نتلقّاه عن غيرنا، وذلك على مرحلتين:

(١) مقدمة فصل «الاشتراك الخطّي» في هذا الكتاب.

— مَقُولَةٌ أَسَاسِيَّةٌ تَقْتَضِي التَّمْيِيزَ بَيْنَ مَا هُوَ صِفَةٌ (تعبيرات فعلية) وما هو غير صفة (تعبيرات اسمية).

— مَقُولَةٌ فَرَعِيَّةٌ تَقْتَضِي التَّمْيِيزَ الدَّاخِلِيَّ بَيْنَ أَقْسَامِ التَّعْبِيرَاتِ الوَصْفِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ، وَالتَّمْيِيزَ الدَّاخِلِيَّ بَيْنَ أَقْسَامِ التَّعْبِيرَاتِ غير الوَصْفِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

وفي هذا المستوى التركيبي طرح «ليرو» مشكل الاشتراك المَقُولِيّ، أي أن يكون لوحدة معجمية واحدة أكثر من قراءة، ومعالجة هذا المشكل يجب أن تسبق منهجياً - وربما على صعيد الواقع اللغوي - كل محاولة للعثور على «الخطاطة الحملية» لتلك الوحدة المعجمية. يقول ليرو: «يفترض كل تحليل حملي أن نكون قد حدّدنا قبله بدقة استعمالات التعبير الحملي المقصود؛ ذلك أن الشحنة الحملية لأي وحدة معجمية مرتبطة مباشرة بالمدلول المخصوص الذي تعبّر عنه تلك الوحدة. ومن ثمّ ستمتلك الوحدة المعجمية المشتركة من الشحنات الحملية بقدر ما تمتلكه من استعمالات»⁽¹⁾.

إذن يفترض في المحلّل أن يجد نفسه الآن - بعد فضّ الاشتراك المَقُولِيّ - في مواجهة تعبيرات أحادية القراءة، مثل:

— «تفتت الشيء: تكسر وتفرقت أجزاءه».

— «حجج الرجل فلانا: نظر إليه باستنكار».

— «أعطى الرجل غيره الشيء: ناوله إياه».

— «رمح الحمار فلانا: رفسه برجله».

— «جثت الريح الشجرة: قلعتها».

(1) «L'analyse valentielle suppose qu'on ait préalablement identifié correctement les acceptions: La valence d'une unité lexicale est directement liée aux significations particulières exprimées par cette unité, en conséquence, une unité lexicale polysémique possède autant de valences qu'elle a d'acceptions» (Lérot - Précis de linguist. Générale. P.161).

فأين يكمن الاشتراك الدلالي في مثل هذه المعطيات؟ إنه لا يكمن في التعبيرات المفردة بل يكمن في التوليفة كلّها، وبالتحديد في «الخطاطة الحملية»، ويكفي في الاستدلال على ذلك أن نطوي ذكر الأفعال في تلك التوليفات، فنحصل على:

— الشيء.

— الرجل فلانا.

— الرجل غيره الشيء.

— الحمار فلانا.

— الريح الشجرة.

فالسؤال حينها هو: ما التعبير الحلمي الذي يمكن أن يحتلّ الموقع الفارغ في كلّ من تلك التوليفات؟ وواضح أن مئات التعبيرات مرشحة لأداء هذه الوظيفة، لذلك سيُقال عنها إنها مشتركة في خطاطتها الحملية، وهذا اشتراك ذو طبيعة دلالية تأليفية، ولا يبالغ المرء إذا توقع أن جُلّ الالتباسات المستعصية في الملفوظات لاحقاً ستكون راجعة إلى هذا الاشتراك الدلالي، لذلك اعتبرناه أهمّ مظاهر الاشتراك في أوّل هذه المقدمة.

وأغلب الخطاطات الحملية تتخذ الشكل التالي:

محمول + شخص + شيء (qqn1 conseiller à qqn2 de faire qqch)

وذلك بالتمييز الواضح بين وظيفتي «شخص» qqn و«شيء» qqch ومن الممكن أن نضيف إليها وظيفة ثالثة تتوسطهما هي «الحَيّ»، ويبقى الأمر دائماً متعلقاً بالوظائف وليس بالمقولات لأنّ «شخص و شيء وحيّ» يُنظر إليها هنا كموضوعات لها أدوار معينة (ونمطية) تؤدّيها في «مشهد» الحدث، ويكون المحمول هو الدالة (Fonction) الرابطة بين تلك الموضوعات والمحددة لدور كلّ منها. ومن الذين درسوا بتفصيل - وتبسيط - هذه المفاهيم نذكر المرجع التالي:

باتريك شارودو- نحو الخطاب-١٩٩٢- الفصل ٩ منه «العمل والمتعاملون»
(Charoudeau- Grammaire du discours. 1992. Chap9: l'action et les actants- P. 367).

وسيكون هذا الكتاب مرجعنا في تبين عدّة مفاهيم تخصّ البنية العالمية (actantielle) وأصناف الأحداث والوظائف الدلالية والعلاقات بين المشاركين في الحدث... وتتبع أهمية هذا الكتاب بدءاً من عنوانه من كونه ينظر إلى الأبنية الحملية باعتبارها «الخيوط» التي سينسج بها المتكلم خطابه فيما بعد^(١).

بناءً على ذلك سنبدأ بعرض مختصر لأهمّ ماورد على لسان «شارودو» من تعريفات لبعض مفاهيم الأبنية الحملية في المعجم، ثمّ نبني عليها تفصيلنا لمظاهر «الاشتراك الدلالي». وستعترضنا فيما يلي بعض مشاكل نقل المصطلحات الفرنسية إلى العربية: من ذلك أن عنوان الفصل التاسع من كتاب شارودو هو: «(Les actions et les actants)»، وهما في الواقع جزء من المفاهيم التي يشملها هذا الفصل، وأهمّ من ذلك أن (actant) شاعت ترجمتها بـ «مشارك» في الأدبيات اللغوية الحديثة وهو اختيار لا يستوعب مقاصد الكاتب منه، إذ هو يعني بعنوان فصله ذاك «الأعمال والمتعاملون» كما سيرد الآن.

(١) هذه النظرة تناسب مشغلنا المهمفي الربط بين الكتاب الراهن وكتابنا المتعلق بوصف مظاهر الالتباس في الكلام؛ كتاب: الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١.

الفصل الأوّل

الأعمال والمتعاملون

هذا العنوان «الأعمال والمتعاملون» هو من باب تسمية الكلّ بالجزء، فقد أخذ شارودو مصطلحين قديمين في بعض الأنحاء الغربية يُصنفان الأفعال إلى: «أفعال حالة» (Verbes d'état) و«أفعال حركة» (Verbes d'action)، لكنّه أضفى عليهما مفاهيم جديدة وعدّل من ذلك التصنيف. وسنتناول كلّ ذلك في فقرات أربع هي: مفهوم «الحدثان» (Procéssus) وأقسامه عند الكاتب، ثمّ مفهوم «المتعاملين» (actants) ثمّ مفهوم الظروف (circonstants)، ثمّ مفهوم «العمل» (أو ما يسمّيه بـ«العلاقة التعلّميّة»). سنقوم بتعريفها، ثمّ نقدّم لكلّ منها عدّة شواهد عربيّة.

١- مفهوم الحدثان وأقسامه:

إنّ ما تشمله التعبيرات الفعليّة (أفعال أو مصادر أو صفات) من زاوية الدلالة المعجميّة هو حسب الكاتب «الحدثان» (Procéssus)، فالحدثان جنس عام للدلالة تلك التعبيرات، ويُعرّفه قائلاً: «هو نشاط ينتهي إلى تعديل حالة الأشياء أو تحويلها» (charoudeau P378). ومن وظائف اللّغة (رغم أنّها هي نفسها عمل) «أنّها تعيد تمثيل تلك الحدثانات ووصفها، فهي نظام من التمثيلات» (المرجع نفسه).

وينقسم جنس الحدثان إلى نوعين كبيرين هما:

أ- «العمل» (action) وهو «التمثّل اللغويّ لنشاط ما، يُنشؤه كائن بشريّ هو الذي ينظّمه ويحقّقه، إنّ العمل إذن هو نيّة ونزوع يقعان تحت مسؤوليّة منفذ متعهّد» (المرجع نفسه).

ب- والنوع الثاني هو «الواقعة» (fait) وهي «لا تمثل سوى حالة حدثانية للأشياء؛ إنها نشاط ينشأ خارج مسؤولية كائن منفذ» (المرجع نفسه). وقد اختصر شارودو تلك التعريفات في الرسم التالي:

الحدثان (processus) ينقسم إلى (و الأمثلة للكاتب):

نشاط دون مسؤولية ودون نية	نشاط تحت مسؤولية ونية منفذ ما (± متعمد)
وهو الواقعة مثل: «رُشحت القِدْرُ»	وهو العمل مثل: «هرب السارق»

وفي خاتمة عرضه ذاك نبّه إلى الفارق بين تعريفي الأفعال والأعمال باعتبار أن الأعمال - وليس الوقائع - هي صميم الحدثان، يقول: «هناك فرق بين مفهومي الأفعال والأعمال؛ فالفعل هو مقولة صرفية له في بعض الألسنة - من جملة ما له - قابلية التعبير عن حدثان سواء كانت أعمالاً أم وقائع. أما العمل فهو ظاهرة دلالية تُعيد تمثيل مرجع ما، وقد يُعبّر عنه بطرق مختلفة مثل التعبير الفعلي «نعمل لنعيش»، أو التعبير الوصفي «هذا عامل جاد»، أو التعبير المصدري «العمل هو الكرامة» (٣٨٠-٣٧٩).

والحاصل أن أهم ما يلفت النظر في تعريفات شارودو للحدثان وأنواعه هو ربطه له بهويّة منفذه؛

- فإن كان هذا المُنفذ إنسانياً ومسؤولاً وناوياً ومتعمداً فسيكون ما ينجزه أعمالاً (actions)،
- وإن لم يكن كذلك فلن يكون منفذاً أصلاً، وسنسمّي ما يصدر عنه بـ « وقائع » (faits).

وسنميز حينئذ بين «تجول زيد» بوصفها عملاً وحدثاناً صميماً وبين «سقط زيد» (كما يسقط الحجر) بوصفها واقعة وحدثاناً غير صميم. ويمكننا تحليل هذه التعريفات من جهة «شارودو» بالتذكير بطبيعة مشاغله اللغوية (وبرنامج بحثه)، إنّه يشتغل على

«نحو الخطاب» (وهذا عنوان كتابه)، وهو يُفكر في ذهنه مسائل من هذا النحو، لكن هذا الإطار لن يعطل استفادتنا منه، بل لعلّه يُمهّد لتبرير محورية «المتكلم» القاصد والعامل والمفيد في كلامه. وسيكون مقياس القصد والنية والمسؤولية أساساً لتصنيفنا للأفعال العربية فيها (إنسان أو حي أو شيء) لاحقاً.

٢- مفهوم المتعاملين:

إن الفصل بين مفهومي الأعمال والمتعاملين هو فصل منهجي لا غير؛ وذلك لأنّ «العمل هو حدثان ينتج عن التآليف بين بعض المتعاملين الأساسيين أو الهامشيين وبين ضرب من العلاقة التفاعلية» (Charoudeau P378)، وينبغي التمييز حسب الكاتب بين «المتعامل» و«الكائن»، وهو التمييز الذي أشرنا إليه في مقدّمة هذا الفصل بين «الوظيفة» و«المقولة» (أو القسم). يقول: «لا نخلط بين المتعامل والكائن، فالكائن يمثل - لغوياً - كيانه دلائياً يبيّن مرجعاً في العالم الخارجي، أمّا المتعامل فهو لا يوجد ولا يُعرف إلا من خلال دوره في الحدثان العملي» (p.381)، وحقّته في هذا التمييز أن كائناً واحداً يمكن أن يؤدي دورين مختلفين، ويمكن لدور واحد أن تؤدّيه كائنات مختلفة، من ذلك أن دور «زيد» في «أهدى زيد كتاباً إلى عمرو» هو «مُنْفَذ» (agent)، أمّا دوره في «أرسل عمرو رسالة إلى زيد» فهو «مُتلقّي» (destinataire)، والدور الأول (أي المُنْفَذ) أساسي في كلّ الأعمال، وتوجد أدوار أخرى هامشية.

٢-١- المتعاملون الأساسيون:

المتعاملون الأساسيون هم أولئك الذين يرتبطون ارتباطاً مباشراً بالعمل (p.379)، وهم «المُنْفَذ والموضوع والمتلقّي».

— دور المُنْفَذ:

هذا الدور يكون دائماً - حسب الكاتب - إنسانياً أو ملحقاً بالإنساني؛ من جهة كونه ينطوي على نية وعلى «نزوع» للعمل (p.379)، من ذلك أن هناك فارقاً بين قولنا «فتح

زيد الصندوق» وقولنا «فتح المفتاح الصندوق»، ويكمن الفارق في افتقاد «المفتاح» للمسؤولية وللمراقبة العمل ولتعهد، إنه - هنا - مُجرّد «مساعد» (auxiliaire) (أو أداة). أمّا «زيد» في القول الأول فهو «مُنَفَّذ» حقيقي (agent)، وحجّة الكاتب في هذا التفريق هو صحّة جملة مثل «فتح زيد الصندوق بالمفتاح» وعدم صحّة جملة أخرى مثل «فتح المفتاح الصندوق بزيد»، ويكمن الإشكال - حسب الكاتب - في مدى احتمال أطراف حيوانية أو طبيعية للعب دور المُنَفَّذ. والحلّ في رأيه يعود إلى تعريف «العمل» و«المُنَفَّذ»، فكلّهما ينطوي - بالإضافة إلى شروط النية والمسؤولية - على شرط النزوع (Impulsion). وهذا الشرط متحقّق في بعض أنشطة الحيوان، مثل «عضّ الكلب زائراً»، فالكلب هنا «مُنَفَّذ» (agent) - لا لكونه مسؤولاً أو ناوياً بل - لكونه نازعاً نحو هذا الفعل. أمّا قوى الطبيعة فلا نية ولا نزوع لها في أفعالها. ففي قولنا «هدمت المياه السدّ» لا يمكن اعتبار المياه أوقوى الطبيعة عموماً «مُنَفَّذاً»، بل هي حسب الكاتب «علة» (cause) للعمل (p. 382)، وسنذكرها مع «المساعد» وغيرهما ضمن المتعاملات الهامشيّة. والحاصل أن «المُنَفَّذ» إمّا إنسانيّ أو ملحق بالإنسانيّ.

— دور الموضوع:

هذا الدّور يكون إنسانياً وغير إنسانيّ «ويمثّل منتهى العمل أو مستنده (Support)؛ حيث يتحمّل الموضوع (Patient) العمل (Subir l'action)، أو يتأثّر به إلى هذا الحدّ أو ذاك» (p. 383).

الموضوع غير الإنساني:

من ذلك قولنا «كسر السارق الباب»، فالباب هنا هو نقطة نهاية العمل، وكونه موضوعاً يعني أنّ حالته الأولى التي انطلق منها قد تغيّرت. وبخلاف هذا قد يكون الموضوع «مستنداً» لنشاط المُنَفَّذ، ويتعلّق الأمر هنا بأنشطة تَوسّم بأنها إدراكية (رأى، سمع، نظر...)، أو معرفيّة (علم، عرف، فهم...)، أو وَجْهية (أراد، فكر، وجب...)» (p. 383)، ففي هذه الحالات لا يُقال عن الموضوع أنّه يتأثّر بالعمل بل هو يتحمّله.

الموضوع الإنساني:

يكون الموضوع هنا «الشخص المؤثر فيه بواسطة عمل ما» مثل «عالم الطبيب الجريح»، لكنّه يمكن أن يكون في موقع المتحمّل للعمل في مثل «رأيتُ فلانا». وفي الحالتين فإنّ ما يميّز الموضوع الإنسانيّ عن غيره هو أنّه يتأثر نفسياً (بالإيجاب أو بالسلب) بما يُسلط عليه من أعمال، حيث يجد نفسه مرتبطاً بالمنفذ الإنسانيّ من خلال علاقة مصالح إنسانية (P.383). ويكمن الإشكال حسب الكاتب في جمل مثل «كسر فلان زيدا أو حظه أو دمه...»، فآثار هذه الأعمال تنطبق عادة على موضوع غير إنسانيّ، ونقيضها هو «قتل فلان الكتاب، وأحيا فلان العلوم». وكلاهما قد خضع في تقديره لتقولٍ استعارية، والعبرة تكون بالظاهر؛ ففي المثال الأوّل الموضوع إنسانيّ، وفي المثال الثاني الموضوع غير إنسانيّ.

— دور المتلقّي:

يكون المتلقّي (destinataire) دائماً متعاملاً إنسانياً (humain)، وينصّ دوره على تلقّي موضوع (objet) العمل، مثل «الزوجة» في «بعث فلان رسالة إلى زوجته». وينبغي حسب «شارودو» التمييز بين أدوار كلّ من المتلقّي والموضوع والمستفيد والمكان (أو الهدف) (Charoudeau P.384).

— فهناك فرق بين قولنا «وجّه صفة إلى زيد» وقولنا «صنع زيدا» من حيث إنّ الصفة في القول الأوّل هي الموضوع وزيد هو المتلقّي، أمّا في القول الثاني فزيد هو موضوع عمل الصفع.

— وهناك فرق بين قولنا «كتب فلان رسالة إلى أهله» وقولنا «كتب فلان رسالة لأهله» (pour) «لأهله» (à pour) من حيث إنّ الأهل في القول الأوّل متلقّ أمّا في الثاني فهو «مستفيد» (bénéficiaire)، فعلى الصّعيد تصوّريّ قد يكون الأهل في القول الأوّل واسطة في نقل الرّسالة إلى طرف آخر، (لن يقرؤوها مثلاً)، أمّا في الثاني فالرّسالة كُتبت خصيصاً لهم، (بإمكانهم فتحها وقراءتها). وحجّة الكاتب في

هذا التّشقيق احتمال وجود أقوال مثل «أرسل فلان باقة ورد إلى فلانة، ولها (pour + à)، فـ «فلانة» هنا متلقّية ومستفيدة في الآن نفسه.

— أما احتمال الخلط بين المتلقّي والمكان (أو الهدف) فوارد بين قولنا «أرسل الملك مبعوثاً إلى الوالي» وقولنا «أرسل مبعوثاً إلى الحجاز». فمع أنّ التركيبين متشابهان فإن هناك فارقاً بين دور المتلقّي (متعامل إنسانيّ) في القول الأول، وبين دور المكان (ظرف غير إنسانيّ) في القول الثّاني. ويظهر الفرق نفسه بين قولنا «رمى الكرة على الحائط» وقولنا «رمى الكرة على زيد».

٢-٢. المتعاملون الهامشيّون:

توسّع الكاتب في تعريف المتعاملين الهامشيّين من منطلق اهتمامه بنحو النصّ، ولن نجاريه في ذلك التوسّع، فمختصر رأيه هو وجود متعاملين هامشيّين إنسانيّين هما «الحليف والمعارض» وآخرين غير إنسانيّين هما «المساعد والعائق». وهذه تعريفاتها:

— «الحليف» متعامل إنسانيّ يُساعد المُنفّذ في تحقيق العمل في مثل «وصلت بك إلى القمّة»؛ فالحليف متعامل إنسانيّ ينطوي على قصد ونية في إعانة المُنفّذ، ولا يقع تحت مراقبة هذا المُنفّذ، أمّا «المعارض» فينطوي على جميع تلك الشروط إلّا أن دوره يقضي بعرقلة تحقيق المُنفّذ للعمل والحيلولة دونه.

— «المساعد والعائق» هما متعاملان غير إنسانيّين، ويكون المساعد أحيانا من الآلات مثل «قطع الخيط بالمقصّ»، أو من غيرها مثلاً «دحض حجّته بدليل دامغ». أمّا العائق فقد يكون أيضاً مادياً أو معنوياً، في مثل «كسب السباق رغم عطب سيّارته» و«زرت زيدا رغم مشاغلي».

٣. مفهوم الظروف:

الظروف (circonstants) عند «شارودو» ليست من المتعاملين، يقول عنها: «رغم أن بعض النظريّات اللّسانية تعالج هذه المكوّنات باصطلاح المتعاملين أو «الحالات» Gas فإننا ننظر إليها باعتبارها الإطار الظرفي الذي تدرج فيه الأعمال» (p.386)، فكلّ حدثان

(Processus) حسب الكاتب لا بد أن يندرج في «فضاء» ما، وفي «زمن» ما، وله «غاية» ما، وهذا مجموع الظروف لكل حدثان، لكن التعبير عنها أو عن بعضها يرتبط بسياق الخطاب والتواصل الراهن. من ذلك أن جملة «أنظف أسناني» يُرجح أن يجري حدثها في مكان هو بيت الاستحمام، وفي زمان هو الصباح، ولسبب ما هو اتساخ الأسنان، ولغاية ما هي تنظيفها. «وهذه الأطر ليست ثانوية في بناء الحدثان وليست أقل أهمية من بقية مكوناته، بل إن رهان التواصل وحده هو الكفيل بتعيين أهميتها في الخطاب» (Charoudeau, p.392).

٣-١- الإطار الفضائي:

هو عموماً المكان الذي يتحقق فيه الحدثان، مثل «وجد زيد عملاً في المدينة». ويتأرجح ارتباطه بذلك الحدثان بين القوة والضعف، فقوة ارتباطه به تظهر مثلاً في قولنا «ينحت زيد على الخشب»، وضعفه يظهر في قولنا «ينحت زيد في الورشة». أما إذا قلنا «ينحت زيد الخشب» فإن النية تصبح متكونة من «عمل ومنفذ وموضوع غير إنساني».

— الإطار الزمني:

هو اللحظة التي يندرج فيها الحدثان سواء كان «عملاً» مثل «يعمل زيد ليلاً»، أو كان «واقعة» (fait) مثل «اهتزت الأرض صباحاً». وتكمن أهمية الظرف الزمني في كونه يَدَقِّق «مظهر الحدثان» (l'aspect du processus). من ذلك أن قولنا «يعمل طوال الليل» يعبر عن حدثان له امتداد معين، أما قولنا «يعمل كل الليالي» فيعبر عن حدثان متكرر وله «قيمة تعميمية»، أما قولنا «وقع الحادث ليلاً» فيعبر عن حدثان مؤقت ودون امتداد (Charoudeau-P.392).

— الإطار الغائي:

كل من العلة (cause) والغائية (finalité) هما حسب الكاتب «في علاقة تكامل، فما يمثل علة حدثان ما يمكن أن يعد غايته، والعكس صحيح» (Charoudeau-p.393).

وما يميز الظرفية العلية والظرفية الغائية أنهما «ذات طبيعة قضوية تظهر في إحدى صياغتي «لأن كذا... أو لكذا...»، فهي في ذاتها تمثل حدثاً يؤدي دور القادح لحدثان آخر، «وهذا ما يعني -حسب شارودو- أن أقوالاً مثل «كسب الرجل الرزق لعياله» ينبغي أن تؤول حتى تعني: «... ليعيش عياله»، وعموماً فإن الحرف «لـ...» (Pour) هو حرف ملتبس حسب الكاتب، فقد تتداخل المقاصد منه إذا لم يرفقه المتكلم بقرائن تمخّضه لمقصد واحد، فماذا يعني قولنا مثلاً «نموت للوطن» أو «نكتب رسالة لزيد»: هل هو بسبب طلبه -هو- منا الكتابة له، أم هو لغاية طمأنته عن أحوالنا، أم هو لمجرد الكتابة له؟

٤- مفهوم العلاقة التعاملية:

يرتبط كلّ من المتعاملين والحدثان ارتباطاً حميماً، وينطبق هذا خاصة على «المنفّذ». «حتى إننا يمكن أن نقول إن المنفّذ هو المولّد لحدثان عمليّ، أو نقول إن الحدثان العمليّ هو المولّد للمنفّذ» (Charoudeau-p.387).

أمّا من زاوية تحليلية «فإن الحدثان - عملاً كان أم واقعة - هو المعين للأدوار التعاملية وهو ما يربط المتعاملين فيما بينهم» (نفسه)، وهذه الفكرة هي التي سبق لمارتن أن عبّر عنها بقوله: «المهمة النهائية للمحلّل هي العثور على «الخططات الحملية» المتمحورة حول التعبير الفعليّ (Verbe) في النصّ الذي يحلّله»⁽¹⁾.

لكن عوضاً عن مصطلح (Verbe) استعمل شارودو مصطلح «علاقة تعاملية» (relation actancielle)؛ لأنّ غرضه ليس وصف البنية العملية في أفعال معينة، بل غرضه هو «وصف العلاقات التعاملية الأساسية التي نعتبرها نماذج أصلية (types) تشكّل قاعدة لمختلف التشجيرات الممكنة للمفوض لاحقاً» (Charoudeau-p.387)، ولذلك

(1) « La finalité de l'analyse est d'établir le schéma prédictif. Ce schéma s'organise autour du verbe » (SEA- P.53).

فهو يُنبهُ إلى أن ما سيقدمه من شواهد - لتلك العلاقات التعليلية - لن يكون سوى «أمثلة نمطية» متوقعة جزئياً لما ستكون عليه بنية المفظوظ لاحقاً. وقد قسّم موضوع هذه الفقرة إلى:

— نماذج من تلك العلاقات في الوقائع (faits).

— نماذج من تلك العلاقات في الأعمال (actions).

وقد كان وصفه أكثر تفصيلاً في بيان نماذج الأعمال مقارنة بنماذج الوقائع.

١-٤- نماذج الوقائع:

الواقعة والعمل هما القسمان الأساسيان في الحدثان كما سبق القول، لكن الواقعة - بخلاف العمل - «لا تستحدث منفذاً بصفة مباشرة»، إنها لا تمثل سوى «حالة حديثة للأشياء» فلا تُعدّ تحت مراقبة أي منفذ ذي نية ومسؤولية ونزوع» (Charoudeau-p.388)، وقد حدّد لها الكاتب نموذجين أصليين يمكن أن تكون لكل منهما عدّة فروع، وهما:

أ - الواقعة باعتبارها تمثيلاً لنشاط طرف غير إنساني:

«هذا النموذج من الوقائع يصف حالة تعدّلت أو هي بصدد التعدّل تحت تأثير علّة ما (cause)، مثل «ارتفعت الحرارة» أو «تبخر الماء» (Charoudeau-p.389) فهذا النموذج يشمل كلّ الأبنية العملية التي لا يكون فيها المنفذ مباشراً ومراقباً لما يفعله ومتعمداً في توجيهه، إنّ هذا النموذج إذن يصف حالة حديثة للأشياء خارجة عن إرادة طرف ذي قصد ووعي بما يفعله، بل هي «ناجئة عن مسارٍ عليّ قد يكون غير متناه» أي: «حَدَثَ كذا فحدث كذا فحدث كذا... إلخ»، مثل:

هَبَّت الرياح فتكاثفت السحب ونزلت سيول الأمطار فجرفت المياه الأشجار ونقضت المنازل.

ب - الواقعة باعتبارها تمثيلاً لنشاط طرف إنساني:

إذا لم يكن الإنسان قاصدا لما يفعله ولا راغبا فيه ولا واعيا به فإن أفعاله ستندرج ضمن تعريف الواقعة بوصفها حدثانا مفتقدا للمنقذ المباشر والمراقب والمتعهد، مثل: «سقط زيد... اصطدم بحاجز... تسمّر... تجمّد... تهاوى... طال... ضعف...».

وكانت شواهد «شارودو» عن هذا النموذج الثاني للوقائع هي «مات الملك، نام زيد». وواضح أنها لا تشمل كما يجب تعريف ذلك النموذج، إذ يوجد في هذين المثالين «نزوع» من المنقذ - واستعداد - للقيام بتلك الأفعال. وقد سبق للكاتب أن اعتبر حدثانا مثل «عضّ الكلب فلانا» من الأعمال وليس الوقائع، فلا مانع من اعتبار «أفعال الحياة» عموما منطوية على نزوع ما من جهة منفذها، فتكون مندرجة في الأعمال لا الوقائع، نبدي هذا النقد لبعض شواهد شارودو لأننا سبق أن اعتبرنا المقولات الكبرى هي «شيء وحي وإنسان عاقل»، وعلى أساسها سنصنّف مظاهر الاشتراك الدلالي لاحقا.

٢-٤ نماذج الأعمال:

العمل هو «حدثان يرتبط بمنقذ إنساني (أو ملحق بالإنساني) يتسم بالقصد والمبادرة والمراقبة، ويقع تخصيص العمل بحسب أصناف المتعاملين فيه وعددهم» (Charoudeau P388)، وبناء على المقياس الأخير حدّد الكاتب للأعمال ستة نماذج أصلية يمكن أن يكون لكل منها فروع عديدة حين يقع تنزيله في الملفوظ. وهي:

أ - عمل (منقذ):

ينطبق هذا النموذج على كلّ نشاط منجز تحت مراقبة منقذ ما، لا يتعداه إلى غيره. وهو لذلك يشمل الأبنية الفعلية اللازمة التي يكون المشارك الأول فيها (Prime actant) إنسانياً أو ملحقاً بالإنساني مثل:

«تجوّل زيد... ضحك... تبسم... انزعج... استبسل... تشرد... تشجع... حزن... شكا»، وبالنسبة إلى الحيوان: «رغا... صهل... انقاد... انفطم... تعافى...».

ولم يميّز الكاتب في هذا النموذج بين أبنية المطاوعة وغيرها، فجميعها تكون من الأعمال إذا كان المُنْفَذ فيها إنسانياً أو ملحقاً بالإنساني.

ب - عمل (منفَذ + موضوع غير إنساني):

هذا النموذج «هو نشاط تحت مراقبة منفَذ ما، وله أثر على طرف غير إنساني هو «الموضوع» الذي يتحمّل هذا الأثر، فيجد نفسه مُعدّلاً إلى هذا الحدّ أو ذاك» (Charoudeau-p.393) مثل:

«كسر زيد القارورة، أخذ الملعقة، غسل النافذة...».

فهذا النموذج إذن ينطبق على كلّ عمل يتعدّى من مُنفَذ إلى موضوع غير إنساني (إما «شيء» أو «حي»). ويظهر من خلال مُعطياتنا المعجميّة الكثيرة أن هذا النموذج هو من أكثر النماذج شيوعاً في المدونة العربيّة.

ج - عمل (منفَذ + موضوع إنساني):

يختلف هذا النموذج عن سابقه في كون الموضوع فيه إنسانياً، حيث «يتحمّل طرف إنساني ما أثر العمل ويتأثر به؛ إما جسدياً أو نفسياً أو أخلاقياً» (Charoudeau-p.393). وهناك عدّة احتمالات في هذا النموذج، منها:

— عمل على شخص يستهدف التأثير فيه جسدياً أو نفسياً أو أخلاقياً، مثل:

«عانق زيد أباه، جرح أخته، ضرب خصمه».

— عمل على شخص يستهدف تغيير حالته تغييراً جذرياً، وفي هذا العمل يظهر المُنْفَذ وكأنّه علّة (cause) أو حليف (allié)، في حين أنه في الواقع المسؤول الأساسي عن ذلك التغيير، مثل:

«أنقذ زيد صديقه، أسعده، أغناه، علمه، أحبطه، أثابه...».

— عمل على شخص يستهدف جعله يُعالج شيئاً على موضوع آخر، مثل:

«أقرأه، كتبه، أملهه، مشاه، أراه...».

د - عمل (منفّذ + متلقّي إنساني):

هذا النموذج يصف نشاطاً منجزاً تحت مراقبة منفّذ إنسانيّ، ويقضي بإرسال شيء (qqch) إلى شخص (qqn)، فالموضوع هنا غير إنسانيّ، أمّا المتلقّي (Destinataire) فهو إنسانيّ، مثل:

«بعث زيد رسالة إلى أهله» أو «دفع مالا إلى صديقه».

هـ - عمل مع (منفّذ + مساعد أو حليف):

يعمل المنفّذ الإنسانيّ هنا بمشاركة طرف آخر يساعده على تحقّق الحدثان. وقد يكون هذا الطرف الآخر غير إنسانيّ فيُسمّى «مساعد» (auxiliaire)، مثل:

«وخز زيد صديقه يابرة»، أو «نجا من المأزق ببعض الذرائع».

وقد يكون ذاك الطرف إنسانياً فيُسمّى حليفاً (allié)، مثل:

«أصلح سيّارته بعون زميله، وقع انتخابه بفضل أخيه».

و - عمل رغم (منفّذ + عائق أو معارض):

يواجه المنفّذ الإنسانيّ في عمله -هنا- حواجز تحوّل دون تحقّق الحدثان. وقد يكون هذا الحاجز غير إنسانيّ فيُسمّى «عائقاً»، مثل:

«صعد الجبل بالرغم من ارتفاعه»، «واصل الدراسة بالرغم من رسوبه أو إخفاقه»،

وقد يكون ذلك الحاجز إنسانياً فيُسمّى «معارضاً»، مثل:

«درس زيد الموسيقى بالرغم من معارضة أبيه» أو «فتح الجيش المدينة بالرغم من مقاومة أهلها».

في الواقع يختلف وصف البنية العمليّة وأدوارها الدلاليّة من نظريّة إلى أخرى ومن كاتب إلى آخر، ويمكن القول إنّ نظرة شارود وإليها كانت نظرة دلاليّة بلّ خطائيّة في بعض تفاصيلها الأخيرة (أي متأثرة إلى حدّ ما بنحو النصّ السردي عند «جريماس» مثلاً).

وقد حاول «نولكه» (Nolke) تصنيف وجهات النظر المتّصلة بالبنية العمليّة إلى اتّجاهين، يقول في فقرة طويلة ننقلها كاملة لأهميّتها:

«إن الأدوار الدلاليّة التي تظهر في ملفوظ ما يقع استنباطها من الجمع بين قواعد متأتّية من القوالب التركيبيّة (وخصوصاً البنية الإسناديّة) والقوالب الدلاليّة (وخصوصاً الدلاليّة الإحاليّة)، لذلك يمكن اعتبارها أدواراً يؤدّيها المشاركون في الفعل، وهي ترجع إلى البنية التعلّقية للفعل (sa structure valentielle) من جهة، وإلى مدلوليته اللصيقة به (Sémantisme) من جهة ثانية. وما يلفت النظر أن عدداً من النظريّات اللسانيّة قد أدمجت هذه الأدوار أثناءها تحت مصطلحات مختلفة، لكنّ هويّة هذه الأدوار وعددها قد تنوّعا من نظريّة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى التفاوت في الوزن الذي تنسبه كلّ نظريّة تباعاً إلى القواعد التركيبيّة وإلى القواعد الدلاليّة:

أ- فمن اتبع «فيلمور» (Fillmore) جعل الاعتبار الدلاليّة مركز اهتمامه، والنتيجة هي غزارة في الأدوار المختلفة «منفّذ، أداة، ضحية، مستفيد، منبع، مُعان... إلخ»، حتّى إنّنا نظنّ أن هذه النظريّة تنقصها المقاييس الإجرائيّة الكفيلة بالحدّ من هذا الإسهاب.

ب- وفي الطرف الآخر نجد نظريّات تسعى إلى تضيق عدد الأدوار إلى أقصى حدّ؛ لأنّ ما يهتمّها هو الاعتبار التركيبيّة، فيصبح المحتوى الدلاليّ للأدوار فيها أكثر تجريداً، وهو الحلّ الذي اختاره التوليديون حتّى إنّهم لم يدقّقوا مختلف القيم الدلاليّة لأدوارهم الغرضيّة؛ لأنّها - عندهم - ذات وظيفة تركيبية خالصة.

ج- ويواصل «نولكه Nolke» قائلا: «وفي كتابي هذا سأختار مقارنة تركيبية تميز بين ثلاثة أدوار كبرى هي المُنْفَذ (Agent) والموضوع (Topos) والمحلّ (Locus)، وهذه الأدوار تنتقيها الأفعال وترتبط مباشرة بالبنية التعلّقية (Valentielle) لهذه الأفعال، مثل «طلب [زيد] [تفسيرا] [من عمرو]...»^(١)

وفي الواقع فإن العامل الحاسم في اختيار مقارنة ما للأدوار الدلالية هو الإطار العام للبحث وغرضه، وقد سبق لـ «نولكه» أن ذكر في مقدّمة كتابه إطارين ممكنين لكل بحث لغويّ هما:

«إمّا وصف مسارات التحليل وإمّا وصف مسارات التوليد، وهما مختلفان في المجال والمنهج والنتائج، وقد اخترتُ الإطار الثاني لأنّ غرضي هو تفسير القواعد المتحكّمة في حسن تشكّل الملفوظات وفي صُنْع المعنى» (Nolke p.16)

أمّا ما اخترناه سابقا - أي مقارنة شارودو للبنية الحملية وأدوارها الدلالية - فيتنزّل في إطار عامّ، هو وصف «مسارات التحليل النصّي»، وهو الأنسب لبحثنا الراهن؛ لأنّ الالتباس هو مشكل يواجهه المحلّل أثناء معالجته للنصّ ولا يواجهه منتج النصّ نفسه^(٢).

وخلاصة مقارنة شارودو هي أن تمثيل الأبنية الحملية في النصوص لا يخرج عن احتماليّين هما: إمّا كونه تمثيلا لوقائع (faits) وإمّا كونه تمثيلا لأعمال (actions)، والفارق بين هذين الاحتمالين لا يعود إلى مدلوليّة الحدثان نفسه - عملا كان أو واقعة - بقدر ما يعود إلى هويّة الأطراف المشاركة فيه وعددها؛ فما سبق ذكره في أوّل هذه المقدّمة من أمثلة وهي:

— الشيء.

— الرّجل فلانا.

(1) Nolke-Linguist. Modulaire P.122.

(٢) تفصيل تلك الملاحظة في كتاب: الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١، ص ٢.

— الرَّجُلُ غيرُه الشيء.

— الحمار فلانا.

— الريح الشجرة.

هي شواهد على حدثانات مختلفة بصرف النظر عن التعبيرات الفعلية التي يمكن أن تحتل المواقع الفارغة في تلك الأمثلة، واختلافها يعود إلى عاملين هما:

— هوية المُنْفَذ (agent)

— وعدد المشاركين فيها والعلاقة التعاملية بينهم.

فإن كان المُنْفَذ إنسانياً أو ملحقاً بالإنساني - أي قاصداً ومسؤولاً ومتعمداً لما يفعله - فإنَّ الحدثان يكون من صنف الأعمال، وإن كان ذاك المُنْفَذ غير إنساني فإنَّ شارودو يُسمَّيه بـ «المُنْفَذ غير المباشر» أو «العلّة» (cause) لما صدر عنه من أفعال، ويكون الحدثان حينئذٍ من صنف الوقائع. وهذا التصنيف شبيه نسبياً بتصنيف «ليرو» في قوله «يشتمل الحدثان على:

أ- الأعمال، وهي أحداث أرادها الإنسان أو تسبَّب فيها.

ب- والوقائع، وهي مستقلة عن الإرادة الإنسانية»⁽¹⁾.

ولا يخفى ما في تصنيف شارودو - رغم بساطته أو بسببها - من ثغرات تعود إلى تعريف مفاهيم كالإرادة والقصد والمسؤولية الإنسانية؛ فإلى أي حدٍّ - مثلاً - يمكن اعتبار أبنية مثل:

«مرض زيد، أو تألم، أو تعثر، أو تهاوى، أو مات...»

منتسبة إلى صنف الأعمال، ولا سيَّما أنه غير مُريد لها أو مسؤول عنها؟

(1) « Les événements comprennent: (a) les actions qui sont des événements voulus et causés par l'homme et (b) les procès indépendants de la volonté humaine » (Lerot, P.234).

وإلى أي حدّ يمكن اعتبار جميع أفعال الحيوان - أي الملحق بالإنسان - من صنف الأعمال؟ ألا يكون من الأجدي زيادة تفريع الحدثان إلى صنف ثالث أو أكثر من شأنه أن يُراعي تلك المُعطيات (مثل صنفَي الحالة (état) والحدث (Procès) عند ليرو؟

نُفَضِّل رغم ذلك الاحتفاظ بتصنيف شارودو للحدثان بسبب بساطته، وعلى أساسه نُقسِّم هذا الفصل إلى الفقرات التالية:

— التعبيرات الفعلية المنسوبة إلى «الوقائع»، أي تلك المُسندة إلى الأشياء بمقياس حدس المستعمل العادي^(١).

— والتعبيرات الفعلية المنسوبة إلى «الأعمال»، أي تلك المُسندة إلى الإنسان أو الملحق بالإنسان حسب حدس المستعمل العادي.

وفي كلّ من هذين القسمين فروع سيقع تفصيلها في حينها. والثابت أن مبدأ «وراثه الخصائص» (Lerot, P.231) يجعل أفعال «الشيء» هي الإطار الأعمّ لأفعال «الحي» (مثل «اعتدل»)، وأفعال «الحي» هي الإطار الأعمّ لأفعال «الإنسان»، فكأنّها مجموعات (classes) يندرج بعضها في بعضها الآخر. لكنّ بعض الكُتّاب يعكسون تلك السَلَمِيّة ويرون أن دائرة «الإنسان» هي أعمّ من سائر الدوائر (أي «الحي والشيء»)، مستندهم في ذلك هو «مفهوم» القسم (intension) وليس «ما يصدق عليه» (extension)، فمفهوم «الإنسان» فيه سمات تعريفية أكثر من مفهوم «الحي»، ومفهوم «الحي» فيه سمات تعريفية أكثر من مفهوم «الشيء»، إنَّ الأوّل يشمل في تعريفه الثَّاني والثَّالث، ويتجاوزهما^(٢) (لنفضّل فيما يلي مختلف مظاهر الاشتراك في التعبيرات الفعلية المنسوبة إلى «الوقائع»، والتعبيرات الفعلية المنسوبة إلى «الأعمال»).

(١) أي بصرف النظر عن شواهد «القاموس المدرسي» فيها؛ من أمثلة ذلك أن «اعتدل» في: «اعتدل الرجل: توسط بين حالين» (القاموس المدرسي ص ٤٩) هو من الوقائع رغم إسناده في الشاهد إلى «الرجل»، فالاعتدال - في ذلك التعريف - عامٌّ للأشياء جميعاً.

(2) J. Lyons - éléments de semant P.236).

الفصل الثاني

مظاهر الاشتراك في الأحداث المنسوبة إلى الوقائع

مقدمة

- الوقائع هي أحداث مُسندة إلى «الشيء»، والشيء في تعريفه ينطبق على كل كيان محسوس أو مُجرّد، حيّ أو ميّت، عاقل أو غير عاقل، وسنذكر نماذج منه مأخوذة من «القاموس المدرسي»، وقبل ذلك سنصف ما ورد في هذا القاموس من تعبيرات فعلية مستجيبة لتعريف الواقعة (fait): نَصْفُهَا مَبْوِيَّةٌ حسب العناوين التالية:
- وقائع عامّة جداً من حيث قابليّة انطباقها على كلّ الأشياء (هي أوصاف موهلة في الاتّساع والعموم).
 - وقائع خاصّة من حيث قابليّة انطباقها على أشياء دون أخرى (هي أوصاف لصيقة بكيانات دون أخرى).
 - وقائع تتعدّى المشارك الأوّل (أي المُنفذ غير المباشر) إلى مشارك ثان هو الموضوع (Objet)، وقد يكون شيئاً أو إنساناً.
 - وبعد ذلك نذكر نماذج من «الأشياء» القابلة لأن تكون منفّذاً غير مباشر لتلك الوقائع أو موضوعاً لها، أو تؤدّي أدواراً أخرى فيما سيُرد ذكره لاحقاً من أعمال (actions).

١. الوقائع الموهلة في التعميم:

يمكن تصنيف هذه الوقائع حسب الدالّ المعبر عنها - في القاموس المدرسي - إلى مصادر أو صفات أو أفعال (لازمة خصوصاً).

- المصادر العامة في شحنتها الحديثة: مثل «العمق» و«العرض» و«المناسبة».. إلخ.
- الصفات العامة في شحنتها الحديثة: مثل «الجيد» و«الساكن» و«العجيب».. إلخ.
- الأفعال العامة في شحنتها الحديثة: مثل «اضمحلّ»، «التبس»، «تنزل».. إلخ.

٢. الوقائع الخاصة:

المقصود بالوقائع الخاصة أحداث «لازمة» في الغالب، وتقبل الانطباق على «شيء» معين أو شبه معين وقد يكون محسوساً أو مجرداً، حياً أو ميتاً، عاقلاً أو غير عاقل (نقول هذا لأن قسم الأشياء يشمل سائر أقسام الأحياء والناس). ويمكن تصنيف هذه الوقائع الخاصة حسب الدالّ المعبر عنها - في القاموس المدرسي - إلى مصادر وأفعال لازمة مُسندة إلى أشياء مادية غير معينة أو أفعال لازمة مُسندة إلى أشياء معينة (شمس، نجم، ماء، جبل، نهر...):

- المصادر الخاصة في شحنتها الحديثة: مثل فيض، لفتح، بريق.. إلخ.
- الأفعال اللازمة المُسندة إلى أشياء مادية غير معينة: مثل انحنى، تكلّس، تصادم.. إلخ.
- الأفعال اللازمة المُسندة إلى أشياء معينة: مثل اتسق، اتسع، تموج.. إلخ.
- أفعال لمتعلقات الإنسان: مثل تهدم، ضاع، استعصى.. إلخ.
- صفات لمتعلقات الإنسان: مثل مرقوم، مضحك، مخيف.. إلخ.

٣. وقائع مُتعدّية إلى مشارك ثان:

هذه الوقائع تشترك مع سابقاتها في كونها مُسندة إلى «شيء» ما، وتختلف عنها في كونها مُتعدّية إلى مشارك ثان هو الموضوع (objet). ويمكننا تفرّيعها حسب هويّة هذا الموضوع: أهو شيء (شبه محدّد) أم هو إنسان؟

- كل الأفعال مثل: أضاء، دَمَر، فاجأ.. إلخ هي من صنف الوقائع (منفَذ غير مباشر + موضوع غير إنساني).
- كل الأفعال مثل: انتاب، خالج، خامر.. إلخ هي وقائع من صنف (منفَذ غير مباشر + موضوع إنساني).
- بعض الأسماء مثل: أديم، طراز حجاب.. إلخ هي أسماء محضة معبّرة عن «الشيء» في الوقائع السّابق ذكرها.

كثيراً ما ردّدنا من قبل مصطلح «شيء»، وزوّدناه بتعاريف ضبابيّة إلى حدّ ما لأنّ غرضها هو تبيّن «مفهوم» الشيء (intension)، وهو أمر لا يمكن أن نأتي فيه بقول جامع مانع. لذلك أن الأوان لتعريف «الشيء» بذكر بعض ما يصدق عليه (extension)، ويمكن تصنيف هذا «المصدق» اللغوي - إن صحّ التعبير - إلى: أسماء محضة مغرقة في التعميم والتجريد، وأسماء أخرى محضة معبّرة عن العدد أو عن الزمن، وأسماء أخرى محضة معبّرة عن أعيان الطبيعة^(١).

- كلّ الوحدات مثل: غاية، قاع، أسلوب.. إلخ هي أسماء محضة عامّة ومُجرّدة في معناها.
- كلّ الوحدات المندرجة مثل: الدهر، المائة، الغد.. إلخ هي أسماء محضة معبّرة عن عدد أو عن زمن.
- كلّ الوحدات مثل: التراب، البخار، البحر.. إلخ هي أسماء محضة معبّرة عن أعيان الطبيعة.
- كلّ الوحدات مثل: الجبّ، الحوض، السقف.. إلخ هي أسماء معبّرة عن شيء متعلّق بالإنسان هو: المكان.

(١) سيشمل «الشيء» أيضاً ما سيرد ذكره لاحقاً في باب الأعمال والمشاركين فيها.

- كلّ الوحدات مثل: السيّارة، الأقلام، السلاح.. إلخ هي أسماء معبّرة عن شيء متعلّق بالإنسان هو: الآلات.
- كلّ الوحدات مثل: الحذاء، الصدر، اللحاف.. إلخ هي أسماء معبّرة عن شيء متعلّق بالإنسان هو: الثياب.
- كلّ الوحدات مثل: القشدة، الحريرة، العجين.. إلخ هي أسماء معبّرة عن شيء متعلّق بالحيّ هو: الطعام.

الفصل الثالث

مظاهر الاشتراك في الأحداث المنتسبة إلى الأعمال

مقدمة

الأعمال (actions) هي أحداث مُسندة إلى الإنسان أو الملحق بالإنسان من الحيوانات خاصة. وسنذكر نماذج من الناس ومن الحيوان والنبات مأخوذة من «القاموس المدرسي». وقبل ذلك نذكر ما ورد في هذا القاموس من تعبيرات فعلية مستجيبة لتعريف «العمل». نذكر كل ذلك مبوّبا حسب العناوين التالية:

- أعمال يتحمّلها «الحيّ» غير العاقل.
- نماذج من أسماء الأحياء غير العاقلة.
- أعمال يتحمّلها «الإنسان» (حي وعاقل).
- نماذج من الأسماء الدالة على «الإنسان».

١- أعمال يتحمّلها الحيّ غير العاقل:

إن أحداثا مثل «مرض، تألم، تناسل، أكل، شرب، نام، مات...» لا يمكن تنزيلها ضمن «الوقائع» الصميمة (faits) بما أن الواقعة في تعريفها هي حدثان يجري تحت التنفيذ غير المباشر لطرف غير حي ولا عاقل (أي شيء). كما لا يمكن تنزيل تلك الأحداث «مرض.. تألم» ضمن الأعمال الصميمة (actions) بما أن العمل في تعريفه هو حدثان يجري تحت التنفيذ المباشر لطرف عاقل وقاصد ومسؤول (أي الإنسان)، وبناء على

هذه المَنْزلة الواقعة بين المنزلتين فإننا جعلنا مثل هذه الأحداث من باب «الأعمال التي يتحملها الحي غير العاقل»، فهي من باب «الأعمال» لأنها تنطوي على نزوع (Impulsion) غير موجود في أفعال الأشياء والطبيعة، لكنّ ذاك النزوع لا يصل إلى حدّ العقل والقصد والنية والمسؤولية. لذلك فهي من أفعال «الأحياء» الواقعين هم أيضاً في منزلة بين المادّة من جهة والعقل من جهة أخرى.

صحيح أننا يمكن أن نقول: «الإنسان يمرض ويتألم ويتناسل ويأكل ويشرب وينام ويموت...»، لكنّ أفعاله هذه لا ينجزها من جهة كونه إنساناً عاقلاً وقاصداً ومُريداً، بل ينجزها من جهة كونه كيانه حيّاً يشترك مع سائر الأحياء في تلك الصفات (وقد سبق القول إنّ أفعال «الشيء» يرثها كلّ من الحيّ والإنسان، ويزيدان عليها، وإنّ أفعال الحيّ يرثها الإنسان ويزيد عليها).

الحاصل أن كلّ ما سيرد من أحداث تحت عنوان هذه الفقرة يمكن اعتباره منتسباً إلى مقولات حدثانية وسيطة بين الواقعة الصميّة والعمل الصميم. ولعلّه من المفيد أولاً تبويب هذه الأحداث الوسيطة حسب طبيعتها الصرفيّة التركيبية إلى: مصادر وصفات وأفعال.

١-١- المصادر المعبّرة عن أعمال للأحياء:

إنها مصادر تعبّر عن أعمال يتحملها الكائن الحيّ عموماً مثل «المشي، اللعب، الأكل...».

٢-١- الصفات المعبّرة عن أعمال للأحياء:

إنها صفات يمكن تقسيمها إلى قسمين هما: صفات يكون المشارك الأول فيها من مقولة الحيّ مثل: الشاحب، الأصمّ، الشبعان.. الخ، وصفات يكون المشارك الأول فيها من النبات، مثل «اللذع، الحريّف، الحصيد.. الخ».

٣-١- الأفعال المعبّرة عن أعمال للأحياء:

بعض هذه الأفعال لازم وبعضها الآخر متعدّ إلى مشارك ثان. وهذا تفصيلها:

١-٣-١- أعمال للأحياء معبّرة عنها بأفعال لازمة:

يمكن تقسيم هذه الأعمال إلى أقسام ثلاثة هي: أعمال يكون المُنفذ فيها حيوانا أو نباتا، وأخرى يكون فيها المُنفذ حيوانا أو إنسانا، وأخرى يكون فيها المُنفذ «الظاهر» عضوا من أعضاء الجسم (جسم الإنسان خاصة):

- كلّ الوحدات مثل زار، أن، انجرح الخ هي من صنف: عمل (المُنفذ حيواني أو نباتي).
- كلّ الوحدات مثل تعاضد، تذكر، كمن.. إلخ هي من صنف: عمل (المُنفذ حيواني أو إنساني).
- كلّ الوحدات مثل ورم، اصطك، تقوقع.. إلخ هي من صنف: عمل (المُنفذ عضوي في الجسم الحي).

١-٣-٢- أعمال للأحياء معبّرة عنها بأفعال متعدية:

يمكن تقسيم هذه الأعمال إلى قسمين كبيرين هما أعمال يكون فيها الموضوع (objet) شيئا غير معيّن (معجمياً على الأقل) وأخرى يكون فيها الموضوع شيئا يُعيّنه المعجم نفسه.

- كلّ الوحدات مثل لمس، كسر، لوى.. إلخ هي من صنف: عمل (المُنفذ حي + الموضوع شيء غير معيّن).
- كلّ الوحدات مثل أكل، شرب، بلع.. إلخ هي من صنف: عمل (المُنفذ حي + الموضوع شيء معيّن).

٤-١- بعض الأسماء المحضة المعبرة عن الحي غير العاقل:

ما سيرد ذكره من أسماء هي أسماء محضة (أو صريحة) أي تعبيرات غير وصفية مهيأة لأن تؤدي دور «الموضوع» (argument) في الأبنية العملية السابق ذكرها، وما يميزها عن غيرها من الأسماء المحضة هو أنها جميعاً أسماء لأحياء.

وكثيراً ما ردّدنا من قبل مصطلح «حي» ولم نزوده بالتعريف الذي يُمكن أن يقصده المستعمل العادي للسان، وهذا التعريف ضبابي في كل الأحوال. لذلك يمكن - لسدّ هذا النقص - أن نمثّل لهذا المصطلح بالمجموعة التالية من الأسماء ذات المدلولات المشتملة على بعض خصائص فئة الأحياء، وهي على التوالي: أسماء للنباتات، وأخرى للحيوانات، وأخرى لأعضاء الجسم الحي (وفي الواقع يشمل قسم «الحي» (animé) أيضاً الأسماء المعبرة عن الإنسان العاقل (humain) في فقرة لاحقة:

- كلّ الوحدات مثل سباع، نمور، طيور.. إلخ هي: أسماء محضة معبرة عن الحيوانات.
- كلّ الوحدات مثل عشب، صنوبر، أشجار.. إلخ هي: أسماء محضة معبرة عن النباتات.
- كلّ الوحدات مثل فم، أنف، ساق.. إلخ هي: أسماء محضة معبرة عن بعض أعضاء الجسم الحي.
- كلّ الوحدات مثل شراب، سحبة، ريق.. إلخ هي: أسماء معبرة عن متعلقات حيوية أخرى.

٢. أعمال يتحمّلها الإنسان العاقل:

سبق لنا تقسيم الأعمال (actions) إلى قسمين هما: أعمال يتحمّلها الحي غير العاقل، وأعمال أخرى يتحمّلها الإنسان العاقل. وهذا القسم الثاني هو ما يمثل الأعمال

الصميمة حسب الإطار النظري المتبنى عن «شارودو» سابقا. فهذا القسم الثاني من الأعمال يكون «الْمُنْفَذ» (agent) فيه إنسانياً ومسؤولاً ومتعهّدا لما يفعله. وهذا الشرط متوفّر في كلّ ما سيرد ذكره الآن من أحداث عمليّة. وسنصنّف تعبيرات تلك الأحداث - أوّلاً - حسب مقياس طبيعتها الصرف/تركيبية، فنحصل بناء على هذا المقياس على مصادر وصفات وأفعال. وسنجرى على كلّ منها تصنيفاً ثانياً يعتمد على مقياس عدد المشاركين وهويّتهم.

١-٢- الأعمال الإنسانية ذات التعبير المصدري والوصفي والفعلية:

نذكر أن «القاموس المدرسي» هو مصدر مُعطياتنا في هذا الفصل من بحثنا، وهو الذي «اختار» مؤلفوه أن يجعلوا بعض مدخله منتسباً إلى التعبير المصدري وبعضها الآخر منتسباً إلى التعبير الوصفي وبعضها الآخر منتسباً إلى التعبير الفعلي. أمّا مقياس اختيارهم وجمعهم لموادّ معجميّة دون أخرى فيندرج في مشروع كبير هو تحديد الرصيد اللغويّ الوظيفي لمنطقة المغرب العربيّ في زمننا الراهن (كما ورد في مقدّمة كتابنا).

المهمّ أن ما سيجمع بين شواهد الفقرة الراهنة هي أنّها - جميعها - تعبيرات فعلية تُعبّر عن أعمال يكون الْمُنْفَذ فيها من فئة «الإنسان» أي كيان عاقل مفكرواع ومُريد. ويمكن أن تتفرّع حسب خطاطتها الحملية إلى فرعين هما: أعمال إنسانية تقتضي مشاركا واحداً، وأخرى تقتضي أكثر من مشارك.. أمّا شكلياً فيمكن تفريعها إلى ثلاثة أقسام وهي: المصدريّة والوصفيّة والفعلية، وفيما يلي تفصيلها حسب ما وردت في مدوّنتنا:

١-٢-١- الأعمال الإنسانية ذات التعبير المصدري:

أ- الأعمال الحيويّة والإنسانية ذات التعبير المصدري:

— كلّ الوحدات مثل العطش، الفرح، العويل.. إلخ تنتمي إلى صنف المصادر المعبرة عن الأعمال التي يشترك فيها الإنسان مع باقي الأحياء، وتقتضي مشاركا واحداً.

ب- الأعمال الإنسانية ذات التعبير المصدري:

ينقسم هذا الصنف إلى قسمين هما:

- كلّ الوحدات مثل الطهارة، السكينة، السكوت.. إلخ تنتمي إلى صنف المصادر المعبرة عن أعمال إنسانية صرفة تقتضي مشاركا واحدا.
- كلّ الوحدات مثل الامتحان، الوراثة، المدح.. إلخ تنتمي إلى صنف المصادر المعبرة عن أعمال إنسانية صرفة مقتضية لمشاركين أحدهما إنساني.

٢-١-٢- الأعمال الإنسانية ذات التعبير الوصفي:

كلّ الوحدات مثل السخي، الجليس، المضطهد.. إلخ هي من صنف الصفات المعبرة عن أعمال تقتضي مشاركا واحدا أو مشاركين كلاهما إنساني.

٢-١-٣- الأعمال الإنسانية ذات التعبير الفعلي:

كلّ ما سيلي ذكره هو من الأفعال المعبرة عن أعمال (actions) ذات منفذ إنساني. ونذكر أن تعريف العمل عند شارودو هو: حدثان يقتضي أن يكون المشارك الأول فيه (Prime actant) من فئة الإنسان سواء كان هذا الحدثان حالة (Etat) أو نشاطا (activité) أو حتى خاصية (Propriété)، فالمهم هو أن يكون ذلك المشارك الأول إنسانا عاقلا واعيا ومسؤولا، وسنورد في فقرة موالية نماذج من الأسماء المحضة المعبرة عن ذلك المشارك الأول.

وتنقسم هذه الأفعال الإنسانية (أي التي لا تصدر إلا عن الإنسان دون سائر فئات الأحياء والأشياء) إلى خمسة أقسام كبرى راعينا في تحديدها ما سمّاه شارودو - في أول هذا الفصل - بنماذج الأعمال (modèles d'actions) وهذه الأقسام هي التالية:

أ- عمل (المنفذ إنساني): يقع التعبير عن هذا العمل بأفعال لازمة لا تتطلب موضوعا:

- كلّ الوحدات مثل تاجر، اعتمر، تلوم.. إلخ تنتمي إلى صنف: عمل (المنفذ إنساني).

ب - عمل (الْمُنْفَذُ إنساني + الموضوع شيء غير معين): يقع التعبير عن هذا العمل بأفعال مُتَعَدِّية تتطلب موضوعاً:

— كل الوحدات مثل بسط، جُوز، استعاذ.. إلخ تنتمي إلى صنف: عمل (الْمُنْفَذُ إنساني).

يقع التعبير عن هذا العمل بأفعال مُتَعَدِّية إلى مفعول واحد (بنفسها أو بواسطة). ويكون الموضوع (objet) الذي يقع عليه العمل هنا منتبهاً إلى فئة الشيء غير المعين معجمياً، بمعنى أن تعيينه سيُوَكِّل إلى المتكلم أثناء نظمه لكلامه. ويجدر بنا التذكير أن كل تصنيفاتنا للوقائع والأعمال لا تُعَوَّل على شواهد «القاموس المدرسي» بل تستند إلى حدس المستعمل العادي للسان، من ذلك أن تعريف هذا القاموس لـ «تَوَجَّ» هو:

— تَوَجَّ: «توج الرجل فلاناً: ألبسه التاج»، وهذا التعريف لا ينطبق عليه نموذج العمل المذكور في عنوان هذه الفقرة، وحتى تندرج «تَوَجَّ» في ذلك النموذج علينا أن نحدس بتعريف آخر لها هو:

— تَوَجَّ: «توج الرجل الشيء: ختمه»، إننا بعبارة أخرى نعيد تنظيم ذلك القاموس من جهتي ترتيب المواد وتعريفها.

وفيما يلي بعض الأفعال الشبيهة في خطاطتها الحملية بـ «تَوَجَّ» الثانية:

— فكل الوحدات مثل فطن، استطاب، ذكر.. إلخ.. تنتمي إلى صنف: عمل (الْمُنْفَذُ إنساني + الموضوع شيء غير معين).

ج - عمل (الْمُنْفَذُ إنسان + الموضوع شيء معين محسوس):

يقع التعبير عن هذا العمل بأفعال مُتَعَدِّية - بنفسها أو بواسطة إلى مفعول واحد. ويكون الموضوع الذي يقع عليه العمل هنا منتبهاً إلى فئة الشيء المعين معجمياً، ولا يستطيع المتكلم فيما بعد إلا أن يتصرّف في إطار ذلك التعيين. قد يكون ذلك الشيء المعين - في الاحتمال الأول - محسوساً ومحدداً (objet concret) (طعام، شراب، مسكن، مكان، آلة...) وفيما يلي بعض مُعْطِيَات هذا النموذج العملي (modèle actanciel) في «القاموس المدرسي»:

— كلّ الوحدات مثل قلى، شذب، حلب.. إلخ تنتمي إلى صنف: عمل (الْمُنْفَذ
إنسان + الموضوع شيء معين محسوس).

د- عمل (الْمُنْفَذ إنسان + الموضوع شيء معين مُجَرَّد):

وقد يكون ذلك الشيء المعين - في الاحتمال الثاني - شيئاً مُجَرَّداً ومحدداً
(objet abstrait) (كلام، معاملات، مؤسسات، قيم...). وفيما يلي بعض مُعطيات هذا
النموذج العملي في «القاموس المدرسي»:

— كلّ الوحدات مثل تصفّح، عرب، استرزق... إلخ تنتمي إلى صنف: عمل (الْمُنْفَذ
إنسان + الموضوع شيء معين مُجَرَّد).

هـ- عمل (الْمُنْفَذ إنسان + الموضوع إنسان):

يقع التعبير عن هذا العمل بأفعال مُتعدّية إلى مفعول واحد، وما يميّز هذا النموذج
العملي عن غيره من نماذج العمل السابقة واللاحقة هو أن كلاً من الْمُنْفَذ والموضوع فيه
ينتميان إلى فئة الإنسان^(١). وقد رأينا أن نُقسّم مُعطيات هذا النموذج إلى قسمين حسب
مقياس الطبيعة الصرف/تركيبية للدالّ المعبر عن «الموضوع»: هل هو مُركّب اسمي
أو مُركّب حرفي؟^(٢)، ومن مُعطيات هذه الفقرة:

— كلّ الوحدات مثل استشهد فقد غدر.. إلخ تنتمي إلى صنف: عمل (الْمُنْفَذ
إنسان + الموضوع إنسان).

و- عمل (الْمُنْفَذ إنسان + الموضوع الأول إنسان + الموضوع الثاني إنسان أو شيء):

هذا النموذج العملي يقع التعبير عنه بخلاف النماذج السابقة بواسطة أفعال مُتعدّية
إلى مفعولين، فعدد المشاركين في هذا النموذج إذن هو ثلاثة، الثالث منها (أي الموضوع

(١) سنذكر بعض أفراد فئة الإنسان في المحاور التالية.

(٢) سيكون لمثل هذا التقسيم الشكلي آثار كبيرة على احتمالات وقوع الالتباس في النصوص. لذلك
الترمنا بإجراء هذا التقسيم «الشكلي» في كل فصول كتابنا.

الثاني) قد يكون منتمياً إلى فئة الإنسان أو إلى فئة الشيء، وقد يتعدى الفعل إليه بنفسه أو يتعدى إليه بواسطة حرف. ومن مُعطيات هذا النموذج حسب مدوّنتنا المعجميّة:

— كلّ الوحدات مثل ائتمن، حرم، استنتج... إلخ تنتمي إلى صنف: عمل (الْمُنْفَذ إنسان + الموضوع الأوّل إنسان + الموضوع الثاني إنسان أو شيء).

٢-٢. بعض الأسماء المحضة المعبّرة عن «الإنسان» في النماذج العملية السابقة:

تردّد استعمال مصطلح «الإنسان» في عدّة مواطن من هذا الكتاب، وربما كان تعريفه في تلك المواطن ضبابياً (flou) وهذه الضبابيّة متأصلة في تعريفات الحدود في المخزون المعجميّ للمستعمل العادي^(١). ولو سئل هذا المستعمل عن مفهوم «الإنسان» ربّما كانت إجابته مستندة إلى ما يصدق عليه هذا المصطلح (extension)، فيقول مثلاً: أنا إنسان وفلان إنسان والحاكم إنسان، وهؤلاء من الناس... إلخ. فإذا افترضنا أن مدوّنتنا المعجميّة (أي «القاموس المدرسي» الجامع لمفردات «العربيّة الأساسيّة» في المغرب العربيّ حسب مؤلّفه) هي مخزون معجميّ ماثل في عقل مستعمل عاديّ للعربيّة المعاصرة أمكننا حينئذ أن نستخرج منها الأسماء المحضة المعبّرة عن بعض أفراد فئة «الإنسان». وهؤلاء الأفراد يمكن أن يؤدّوا دور المُنْفَذ أو الموضوع في جُلّ نماذج الوقائع والأعمال السّابق ذكرها.

وقد رأينا أن نقسّم ما استخرجناه من الأسماء المحضة المعبّرة عن هؤلاء الأفراد إلى قسمين أملتّهما مدوّنتنا المعجميّة، وهما: أسماء للإنسان تدلّ على أواصر القرابة والجماعة، وأسماء للإنسان تدلّ على بعض مهنة وحِرْفه^(٢):

(١) المدخل النظري لكتاب: الالتباس في اللغة العربيّة - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١ - القسم ٢ - ص ٦٣.

(٢) يمكن أن نضيف إليها قسماً كبيراً ثالثاً غير موجود في كتاب «القاموس المدرسي» هو أسماء أعلام الأناسي، وقد ذكرنا بعضها في الباب الثاني، الفصل الأوّل منه، الفقرة ٣-٣.

- كلّ الوحدات مثل جدّ، صهر، حفيد.. إلخ تنتمي إلى صنف: أسماء للإنسان تدلّ على أواصر القرابة والجماعة.
- كلّ الوحدات مثل سائق، إسكافي، ممرّض.. إلخ تنتمي إلى صنف: أسماء للإنسان تدلّ على مهنته.
- كلّ الوحدات مثل رئيس، مدير، مسؤول.. إلخ تنتمي إلى صنف: أسماء للإنسان تدلّ على مفاهيم اجتماعيّة أخرى.

خاتمة باب الاشتراك الدلالي في المعجم:

إذا ما قارنّا باب الاشتراك الدلالي - السابق - بباب الاشتراك المعجمي (أي المَقُولِي) فيه، فسيبرز للعيان فارق بارز بينهما يتمثل في كون الاشتراك المعجمي ينصّ على أن يكون للوحدة المعجمية الواحدة قراءتان - أو أكثر - تغطيان انتماءات مَقُولِيّة متنافسة:

إما على صعيد المَقُولَة الأساسية حيث تكون لتلك الوحدة:

- قراءة أولى تنسبها إلى التعبيرات الوصفية،
- وقراءة ثانية تنسبها إلى التعبيرات غير الوصفية،

وإما على صعيد المَقُولَة الفرعية حيث تكون لتلك الوحدة:

- قراءة أولى تنسبها إلى قسم فرعيّ داخل القسم الأكبر للصفات (أو لغير الصفات).
- وقراءة ثانية تنسبها إلى قسم فرعيّ مختلف عن الأول داخل القسم الأكبر للصفات (أو لغير الصفات).

أما باب الاشتراك الدلالي فيفترض أن يكون المحلّل قد حسم اختياراته في شأن الانتماء المَقُولِي للوحدات، وأصبح في مواجهة تعبيرات ذات قراءة واحدة (univoque)، فتقتضى مهمته التالية التعرّف على الأبنية العملية لتوليفات كاملة وليس لتعابير بعضها منعزل عن بعضها الآخر.

وقد تبين لنا أنه توجد أسر (familles) متفصلة نسبياً في تلك الأبنية العملية، يمكن أن نصوغ بعضها الآن صياغة تقريبيّة كما يلي:

— فعل شيء..... qqch fait.

— فعل شيء شيئاً..... qqch fait qqch.

- فعل شيء شخصاً..... qqch fait qqn.
- فعل شخص..... qqn fait.
- فعل شخص شيئاً..... qqn fait qqch.
- فعل شخص شخصاً..... qqn fait qqn.

وهذه الصياغات ناقصة لأنه يجب تدقيق الأدوار الدلالية التي يضطلع بها كل من الشيء والشخص، وعلى أساس ذلك سنستنتج أن «فعل» تشمل صنفين كبيرين من الأحداث هما: إما الوقائع (faits) ذات المنفذ غير المباشر ويكون من الأشياء، وإما الأعمال (actions) ذات المنفذ المباشر والمتعهد ويكون من الأحياء وخصوصاً من الإنسان.

وبناء على تفصيل تلك «العلاقات التعااملية» - بتعبير شارودو - يمكننا استنتاج أوجه الشبه بين أفراد كل أسرة من أسر الوقائع ومن أسر الأعمال: أوجه شبه قد تكون بمقياس هوية المشاركين أو عددهم أو أدوارهم (منفذ، موضوع، متلقي...)، أو طبيعة تعبيراتهم الصرف/تركيبية، وهذا الشبه هو منبع «الاشتراك الدلالي» بين الأبنية العملية. إذ لا ينكر أحد أن كل بناء من الأبنية التالية سيستوعب عدداً هائلاً من جمل النظام المشتركة في أمرين هما طريقة بنائها وعدد مكوناتها:

- فعل شيء (منفذ غير مباشر).
- فعل شخص (منفذ مباشر).
- فعل شخص (منفذ) + شيئاً (موضوع).
- فعل شخص (منفذ) + شيئاً (موضوع) + شخصاً (متلقي) ... إلخ.

وقد أوردنا - عن قصد - بعض أفراد فئة «الشيء» وفئة «الحَي» وفئة «الإنسان العاقل» حتى نظهر الاحتمالات الممكنة في استبدال مكون ما بمكون آخر في الأبنية

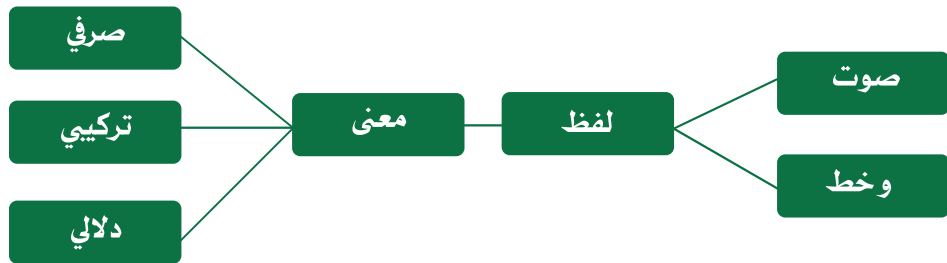
الحملية السابقة؛ ونُظهر بالتالي أن ما ورد في باب «الاشتراك الدلالي» من أصناف مختلفة للمكونات قد يكون أدوات ضرورية (outils) لتأليف مئات الآلاف من جمل النظام. لكننا لن نفعل ذلك - لالخروج تلك التأليفات والاستبدالات عن إطار بحثنا بل - لأن إنجاز تلك المهمة ما زال يفتقر إلى أساس ضروري هو الأساس التركيبي النحوي، أي العلاقات والقواعد النحوية^(١).

(١) اقترحنا في كتاب آخر عشرات الشواهد «المصطنعة» انطلاقاً من تلك التأليفات والاستبدالات المطبقة على العدد المعجمية الواردة في باب الاشتراك الدلالي. (كتاب: الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١).

خاتمة الكتاب

كان تصوّرنا لأبنية المعجم يقوم على اعتبارها أبنية جدوليّة وضعيّة (أي من المُواضعة)، يُسلّط عليها المتكلّم فيما بعد اختيارات من أجل نظم كلامه بما يناسب مقاصده والمقام. أمّا من زاوية المتلقّي المحلّل لذلك الكلام فإن تلك الأبنية المعجميّة تمثّل بالنسبة إليه مخزونا هائلا من المعلومات لا يكفّ عن استشارته في كلّ صغيرة وكبيرة في مسار تحليل ما يَرِدُ إليه من نصوص منطوقة أو مكتوبة.

وقد قدّرنا على إثر اللغويين القدامى^(١) - وبناء على طريقة تنظيم الفصل المعجمي - أن مسار التحليل القولي (locutoire) للنصوص يمكن تمثيله تقريبا بالرّسم التّالي:



وهذا يعني أنّ التحليل - وكذلك الفصل المعجمي - ينطلق من تفكيك (Décodage) المُثيرات الصوتيّة إن كان المتلقّي في موقف سماع، أو تفكيك المُثيرات الخطيّة إن كان المتلقّي في موقف قراءة.

وثمرة هذا التفكيك الصوتي أو الخطي - كما يظهر في الرّسم السّابق - ليست إعادة بناء المعنى بل إعادة بناء اللفظ (signifiant)، وذلك لأنّنا نتصوّر أنّ اللفظ - أو صعيد التعبير - هو دالّ مُجرّد يقع بناء قيمته على أساس تقابلاته مع سائر دوال النظام، وقيّمته تلك لا تُوهَب للمحلّل دون عناء منه، بل عليه أن يبذل جهدا في تحصيلها.

(١) مقدّمة باب الاشتراك الخطّي.

وقد حاولنا أن نبرز بعض مظاهر الاشتراك الممكنة في المشتريات الخطيّة ثمّ في المشتريات السّمعية (Stimulus) في المخزون المعجميّ للفرد العاديّ.

فإذا افترضنا أنّ المحلّل قد نجح في الاهتداء إلى «القيمة النّظامية للدّالّ» فإنّه يكون قد خطا خطوة كبيرة و«نوعيّة» في تحليله للنص المعنيّ. وعليه بعد تلك المرحلة أن يستثمر معلوماته حول ذلك الدالّ لينتقل منه إلى المدلول. وهذا المدلول ذو طبقات لا تخلو حدودها من بعض التعقيم. لذلك فإنّ ذلك الدالّ سيكون أيضاً ذا طبقات لا تخلو من مظاهر التداخل والاشتراك. وقد أثّرنا في هذه المرحلة أن نُفّرّع مفهوم الاشتراك إلى فروع ثلاثة تتّجه من أكثرها اتّصالاً بالدالّ (Homonymie) إلى أكثرها انفصالاً عن الدالّ (Polysémie)

الفرع الأوّل الشديد الاتّصال بالدالّ اللفظيّ هو «الاشتراك الصرقي»، وقد بيّنا بعض مظاهره المتّصلة بالجزر أولاً، ثمّ المتّصلة بالوزن ثانياً، ثمّ المتّصلة بالصيغة ثالثاً^(١). ومعنى هذا «الاشتراك الصرقي» أنّه لا توجد صلة ظاهرة أو مباشرة بين مختلف القيم المدلوليّة المعبرّ عنها بواسطة دالّ واحد، ثمّ إن هذا الاشتراك كثيراً ما يكون جزئياً ومحلياً (Local) من حيث إنّّه يمسّ جذورا دون أخرى أو أوزانا دون أخرى أو صيغا دون أخرى، وهذه المكوّنات الثلاثة عادة ما تكون ممتزجة (Amalgame) في كلمة واحدة في اللّسان العربيّ.

أما الفرع الثّاني من الاشتراك فهو متّصل بالدالّ والمدلول معا، لذلك يتردّد المرء في نسبته إلى «الاشتراك اللفظيّ» (homonymie) أو إلى «التعدّد المعنويّ» (polysémie)، وقد أطلقنا عليها تسمية «الاشتراك المَقُوليّ» لأنّ المحلّل يواجهه أثناء معالجته المَقُوليّة اليومية للنصوص، فنحن حين نسمع نصّا ما أو نقرؤه ننجز نشاطا في المَقُولّة عن وعي أو عن غيروي عنّا. ويقضي هذا النشاط أساسا بالتمييز- على صعيد مُكَبَّر (Macro)- بين المَقُولات التركيبيّة المعجميّة الكبرى أيّ بين التعبيرات الفعلية المحضة من جهة

(١) الفصل الخامس من المدخل النظري للكتاب الراهن.. وتوسعنا فيه أكثر في كتاب: الالتباس في اللغة العربية- مجمع الأطرش للكتاب -تونس- ٢٠٢١: فصل «الالتباس الصرقي».

(أي الصفات باصطلاح القدامى)، والتعبيرات الاسمية المحضة من جهة ثانية (أي غير الصفات باصطلاحهم)، وقد حاولنا إبراز بعض مظاهر التداخل والاشتراك على هذا الصعيد المُكبر.

لكن هذه العملية غير كافية، إذ يتطلّب الأمر أحيانا استعمال مناظير (Loupes) أكثر دقة وتفصيلا تميّز - على صعيد مصغّر (Micro) - بين مختلف المقولات الفرعية (sous-catégories) داخل المقولة الكبرى الواحدة. وقد حاولنا في هذا الإطار إبراز بعض مظاهر التداخل والاشتراك في أثناء التعبيرات الاسمية المحضة أولاً، ثمّ مررنا إلى تبين تلك المظاهر في أثناء التعبيرات الفعلية المحضة ثانياً.

أما الفرع الثالث من الاشتراك فهو يكاد يكون منفصلاً عن الألفاظ المفردة تماماً. إنّه يمسّ توليفات كاملة من الألفاظ، فيمسّ بالتالي العلاقة بينها، وليس صورتها اللفظية. لذلك أطلقنا عليه مصطلح «الاشتراك الدلالي»، إنّه اشتراك يواجهه المحلّ أثناء معالجته للخطاطات الحمليّة (schémas prédictifs) للجمل، وهذه الخطاطات محدودة - نظرياً - في عددها، والسائد هو أن تشترك آلاف الجمل في خطاطة واحدة يكون محورها عادة التعبير الفعليّ في كلّ جملة. وقد حاولنا في هذا الكتاب أن نستخرج الأنماط الكبرى للخطاطات الحمليّة، وأرفقنا كلا منها بالتوليفات الفعلية المستجيبة للمقاييس المحددة لكلّ خطاطة منها، وهي:

— مقاييس عدد المشاركين في الفعل.

— وانتماءاتهم المقولية.

— وطبيعتهم الصرفية التركيبية.

أخيراً، لا يخفى على أحد أنّ دراستنا لتلك المعطيات المعجمية السابقة ستشكّل قاعدة ناجعة لتعميق النّظر في بعض الظواهر النحوية مثل الربط والإضمار والإخبار والاشتراك في الإحالة وحتى بعض العلاقات والوظائف النحوية مثل الفاعلية والمفعولية والإضافة والبديلية والنعتية والحالية واستثناء الجزء من الكل... إلخ، وهذا ما يعني في

خاتمة المطاف أن بحثنا السابق لتلك المُعطيات المعجمية وتنظيمها سيكون له أثر إيجابي كبير على دراسة بعض مظاهر الكلام.

لكنّ فيما يخصّ الالتباس النحويّ - بالذات - فإنّ كتابنا هذا لن يفيد إلا في رصد مظاهر الالتباس على الصّعيد القويّ (locutoire) (أي الالتباس الخطي والصوتي والصرفي والمقولي والدلالي)، أمّا التباس المعاني المضمّنة في القول (illocutoires) فيتطلّب اللّجوء إلى مَلَكات وكفاءات استدلالية تتجاوز المخزون المعجمي^(١).

ذلك أنّ تحليل المعاني المضمّنة في القول يتطلّب صنفاً آخر من الاستدلالات هو «الاستدلالات التّأليفية» التي لا يمكن للتعريفات المعجمية أن تتوقّعها: «فالقاموس لا يُنتج إلا استدلالات تحليلية، ورغم أهميّة الاستدلالات التّأليفية في التأويل فإننا لا يمكن أن نُؤليها عناية في كتابنا هذا..» (SEA-p.141)^(٢). ولا يعني هذا الرّأي يأسنا من إمكانيّة حساب المنوال القاموسي لـ «الاستدلالات التّأليفية» الكاشفة عن المعاني المضمّنة في القول (illocutoires)، بل يعني أنّنا نجعل ذلك الحساب موضوع «برنامج بحثي آخر» يقع تطويره لاحقاً في ضوء ما ستفرزه التطبيقات التّقنيّة للمنوال «الأدنى» الذي وضعناه.

ثمّ إنّ العلوم تُبنى بمنهج تتداول فيه مراحل ثلاث هي: الافتراض فالتجربة فالاستقراء، ثمّ العودة إلى افتراض جديد بتجاربه واستقراءاته.. وهكذا دواليك.

(١) خاتمة القسم النظري في الكتاب الراهن، وبالتحديد الفقرة الأخيرة منها.

(٢) هذا الموقف مفصّل في مقدمة القسم النظري، الفقرة ج.

ملحق

موسسة اللغة العربية

المنوال القاموسي
في التحليل اللغوي

الملحق عدد (١)

أهمّ الأوزان الاشتقاقية الفعلية المُجرّدة والمزيدة، في البناء الثلاثي

تصريفات فَعَلَ يَفْعُلُ : نصر- شدّ- قال- دنا

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المجهول	المعلوم
أنا	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُ = = فُلْتُ	فُعِلْتُ = = فِلْتُ	أَفْعُلْ أُفَلْ أَفْعُ أُفَلْ	أَفْعُلْ أُفَلْ أَفْعُ أُفَلْ
نحن	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْنَا = = فُلْنَا	فُعِلْنَا = = فِلْنَا	نَفْعُلْ نُفَلْ نَفْعُو نُفَلْ	نَفْعُلْ نُفَلْ نَفْعُ نُفَلْ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتَ = = فُلْتَ	فُعِلْتَ = = فِلْتَ	تَفْعُلْ تُفَلْ تَفْعُو تُفَلْ	تَفْعُلْ تُفَلْ تَفْعُ تُفَلْ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتَ = = فُلْتَ	فُعِلْتَ = = فِلْتَ	تَفْعِلِينَ تُفَلِينَ تَفْعِينَ تُفَلِينَ	تَفْعِلِينَ تُفَلِينَ تَفْعِينَ تُفَلِينَ
أنتما	صحيح مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُمَا = = فُلْتُمَا	فُعِلْتُمَا = = فِلْتُمَا	تَفْعُلَانِ تُفَلَانِ تَفْعُلَانِ تُفَلَانِ	تَفْعُلَانِ تُفَلَانِ تَفْعُلَانِ تُفَلَانِ

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المجهول	المعلوم
أنتم	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُمْ = = فُلْتُمْ	فُعِلْتُمْ = = فِلْتُمْ	تَفْعَلُونَ تَقُولُونَ تَفْعُونَ تَقُولُونَ	تُفْعَلُونَ تُقُولُونَ تُفْعُونَ تُقُولُونَ
أنتن	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُنَّ = = فُلْتُنَّ	فُعِلْتُنَّ = = فِلْتُنَّ	تَفْعَلْنَ تَقُولْنَ تَفْعُنَّ تَقُولْنَ	تُفْعَلْنَ تُقُولْنَ تُفْعُنَّ تُقُولْنَ
هو	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلَ = فَلَّ فال	فُعِلَ = فُلَّ فِيلَ	يَفْعُلُ يَفْعُو يَقُلُ يَقُولُ	يُفْعَلُ يُفْعَى يُقَلُ يُقَالُ
هي	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلَتْ = فَلَا فالت	فُعِلَتْ = فُلَا فيلت	تَفْعُلُ تَفْعُو يُقَالان تُقَالُ	تُفْعَلُ تُفْعَى يُقَالان تُقَالُ
هما	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلْتَا = فَلَا فالَا	فُعِلْتَا = فُلَا فيلَا	يَفْعَلَانِ تَفْلَانِ يُقَالان يُقَالان	يُفْعَلَانِ تُقَالَانِ يُقَالان يُقَالان
هم	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلُوا = فَلُوا فالوا	فُعِلُوا = فُلُوا فولوا	يَفْعُلُوا يَفْعُونَ يَقُولُوا يَقُولُوا	يُفْعَلُونَ يُفْعُونَ يُقُولُونَ يُقُولُونَ
هن	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلْنَ = = فُلْنَ	فُعِلْنَ = = فِلْنَ	يَفْعُلْنَ = = يَقُلْنَ	يُفْعَلْنَ = = يُقَلْنَ

تصريفات فَعَلَ يَفْعِلُ : ردم- فَرَّ- باع- مشى

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر(لام الامر)	
				المعلوم	المجهول
أنا	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُ = = فَلْتُ	فُعِلْتُ = = فِلْتُ	أَفْعَلُ أَفُلُ أَفْعِي أَفِيلُ	أَفْعِلُ أَفُلْ أَفْعِ أَفَالْ
نحن	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْنَا = = فَلْنَا	فُعِلْنَا = = فِلْنَا	نُفْعِلُ نُقَلُ نُفْعِي نُفِيلُ	نُفْعَلُ نُقَلْ نُفْعِ نُقَالْ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتَ = = فَلْتَ	فُعِلْتَ = = فِلْتَ	تُفْعِلُ تُقَلْ تُفْعِي تُفِيلُ	تُفْعَلُ تُقَلْ تُفْعِ تُقَالْ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتَ = = فَلْتَ	فُعِلْتَ = = فِلْتَ	تُفْعِلِينَ تُقَلِينَ تُفْعِيْنَ تُفِيلِينَ	تُفْعَلِينَ تُقَلِينَ تُفْعِيْنَ تُقَالِينَ
أنتما	صحيح مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُمَا = = فَلْتُمَا	فُعِلْتُمَا = = فِلْتُمَا	تُفْعِلَانِ تُقَلَانِ تُفْعِلَانِ تُفِيلَانِ	تُفْعَلَانِ تُقَلَانِ تُفْعِلَانِ تُقَالَانِ
أنتم	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُمْ = = فَلْتُمْ	فُعِلْتُمْ = = فِلْتُمْ	تُفْعِلُونَ تُقَلُونَ تُفْعُونَ تُفِيلُونَ	تُفْعَلُونَ تُقَلُونَ تُفْعُونَ تُقَالُونَ

الامر (لام الامر)			المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول		المعلوم				
أَفْعَلَنَّ = أَفْعِلَنَّ فُلْن	تُفْعَلَنَّ = تُفْعِلَنَّ تُفْلَن	تَفْعَلَنَّ = تَفْعِلَنَّ تَفْلَن	فُفْعِلْتُ = فُلْتَن	فَعَلْتُ = فُلْتَن	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	أنتن
يَفْعَلُ يَفْعُ يَفْلُ يَفِلُ	يُفْعَلُ يُفْعَى يُفْلُ يُفَالُ	يَفْعَلُ يَفْعِي يَفْلُ يَفِيلُ	فُفْعِلَ = فُلَّ فِيلَ	فَعَلَ = فَلَّ فال	صحيح ناقص مضاعف أجوف	هو
تَفْعَلُ تَفْعُ يَفْلا تِفْلُ	تُفْعَلُ تُفْعَى يُفَالَان تُفَالُ	تَفْعَلُ تَفْعِي يَفْلاَن تِفِيلُ	فُفْعِلَتْ = فُلاَ فِيلَتْ	فَعَلَتْ = فَلاَ فالت	صحيح ناقص مضاعف أجوف	هي
يَفْعِلَا = تَفْلاَ يَفْيلا	يُفْعِلَان = تُفَالَان يُفَالَان	يَفْعِلَان = تَفْلاَن يَفْيَلَان	فُفْعِلَتَا = فُلاَ فِيلاَ	فَعَلَتَا = فَلاَ فالَا	صحيح ناقص مضاعف أجوف	هما
يَفْعِلُوا يَفْعُوا يَفْلُوا يَفِيلُوا	يُفْعِلُونَ يُفْعَوْنَ يُفْلُونَ يُفَالُونَ	يَفْعِلُونَ يَفْعَوْنَ يَفْلُونَ يَفِيلُونَ	فُفْعِلُوا = فُلُوا فِيلُوا	فَعَلُوا = فَلُوا فالوا	صحيح ناقص مضاعف أجوف	هم
يَفْعَلَنَّ = = يَفْلَن	يُفْعَلَنَّ = = يُفْلَن	يَفْعَلَنَّ = = يَفْلَن	فُفْعِلَنَّ = = فُلْن	فَعَلَنَّ = = فُلْن	صحيح ناقص مضاعف أجوف	هن

تصريفات فَعَلَ يَفْعَلُ : نهض- قَرَّ- نال- سعى

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المعلوم	المجهول
أنا	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُ = = فِلْتُ	فُعِلْتُ = = فِلْتُ	أَفْعَلْ أَقْلْ أَفْعَى أَقَالَ	أَفْعَلْ أَقْلْ أَفْعَى أَقَالَ
نحن	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْنَا = = فِلْنَا	فُعِلْنَا = = فِلْنَا	نُفْعَلْ نُقْلْ نُفْعَى نُقَالَ	نُفْعَلْ نُقْلْ نُفْعَى نُقَالَ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتَ = = فِلْتَ	فُعِلْتَ = = فِلْتَ	تُفْعَلْ تُقْلْ تُفْعَى تُقَالَ	تُفْعَلْ تُقْلْ تُفْعَى تُقَالَ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتِ = = فِلْتِ	فُعِلْتِ = = فِلْتِ	تُفْعَلِينَ تُقْلِينَ تُفْعَيْنِ تُقَالِينَ	تُفْعَلِينَ تُقْلِينَ تُفْعَيْنِ تُقَالِينَ
أنتما	صحيح مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُمَا = = فِلْتُمَا	فُعِلْتُمَا = = فِلْتُمَا	تُفْعَلَانِ تُقْلَانِ تُفْعَلَانِ تُقَالَانِ	تُفْعَلَانِ تُقْلَانِ تُفْعَلَانِ تُقَالَانِ
أنتم	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتُمْ = = فِلْتُمْ	فُعِلْتُمْ = = فِلْتُمْ	تُفْعَلُونَ تُقْلُونَ تُفْعَوْنَ تُقَالُونَ	تُفْعَلُونَ تُقْلُونَ تُفْعَوْنَ تُقَالُونَ

الامر (لام الامر)			المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول		المعلوم				
أَنْتَن	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْتَنَ = فَعَلْتَنَ فِلْتَن	تَفَعَّلَنَ = تَفَعَّلَنَ تَفْلَن	تُفَعَّلَنَ = تُفَعَّلَنَ تُفْلَن	إِفْعَلَنَ = اِفْعَلَنَ فَلْن	
هُوَ	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلَ = فَلَّ فَالَ	فُعِلَ = فُلَّ فِيلَ	يَفْعَلُ يَفْعَى يَقُلُ يَقَالُ	يُفَعَّلُ يُفْعَى يُقَلُّ يُقَالُ	
هِيَ	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلَتْ = فَلَا فَالَتْ	فُعِلَتْ = فُلَا فِيلَتْ	تَفَعَّلَتْ تَفَعَّى يَفْلَان تَقَالُ	تُفَعَّلُ تُفَعَّى يُفْلَان تُقَالُ	
هُمَا	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلْتَا = فَلَا فَالَا	فُعِلْتَا = فُلَا فِيلَا	يَفْعَلَان = تَفْلَان يَقَالَان	يُفَعَّلَان = تُقَالَان يُقَالَان	
هُمْ	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلُوا = فَلُوا فَالُوا	فُعِلُوا = فُلُوا فِيلُوا	يَفْعَلُونَ يَفْعَوْنَ يَقْلُونَ يَقَالُونَ	يُفَعَّلُونَ يُفْعَوْنَ يُقْلُونَ يُقَالُونَ	
هَن	صحيح ناقص مضاعف أجوف	فَعَلَنَ = فَعَلَنَ فِلْن	فُعِلَنَ = فُعِلَنَ فِلْن	يَفْعَلَنَ = يَفْعَلَنَ يَقْلَن	يُفَعَّلَنَ = يُفَعَّلَنَ يُقْلَن	

تصريفات فَعِلَ يَفْعَلُ: قَبْلَ- وَدَّ- رَضِيَ- نام

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المعلوم	المجهول
أنا	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعِلْتُ = = فِلْتُ	فُعِلْتُ = = فِلْتُ	أَفْعَلُ أَقْلُ أَفْعَى أَفَالُ	أَفْعَلُ أَقْلُ أَفْعَى أَفَالُ
نحن	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعَلْنَا = = فِلْنَا	فُעَلْنَا = = فِلْنَا	نُفْعَلُ نُقْلُ نُفْعَى نُقَالُ	نُفْعَلُ نُقْلُ نُفْعَى نُقَالُ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعِلْتَ = = فِلْتَ	فُعِلْتَ = = فِلْتَ	تُفْعَلُ تُقْلُ تُفْعَى تُقَالُ	تُفْعَلُ تُقْلُ تُفْعَى تُقَالُ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعِلْتَ = = فِلْتَ	فُعِلْتَ = = فِلْتَ	تُفْعَلِينَ تُقْلِينَ تُفْعِينَ تُقَالِينَ	تُفْعَلِينَ تُقْلِينَ تُفْعِينَ تُقَالِينَ
أنتم	صحيح مضاعف ناقص أجوف	فَعِلْتُمَا = = فِلْتُمَا	فُعِلْتُمَا = = فِلْتُمَا	تُفْعَلَانِ تُقْلَانِ تُفْعَانِ تُقَالَانِ	تُفْعَلَانِ تُقْلَانِ تُفْعَانِ تُقَالَانِ
أنتم	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	فَعِلْتُمْ = = فِلْتُمْ	فُعِلْتُمْ = = فِلْتُمْ	تُفْعَلُونَ تُقْلُونَ تُفْعَوْنَ تُقَالُونَ	تُفْعَلُونَ تُقْلُونَ تُفْعَوْنَ تُقَالُونَ

الامر (لام الامر)		المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول	المعلوم				
أَنْتَنَ = افْعَلَنَ فَلَنَ	تُفَعِّلَنَ = تُفَعِّلَنَ تُفَلَنَ	تَفْعَلُنَ = تَفْعَلَنَ تَفَلَنَ	فُعِلْتُنَّ = = فِلْتَنَ	فَعَلْتُنَّ = = فِلْتَنَ	أنتن صح. سالم مضاعف ناقص أجوف
يَفْعَلُ يَفْعُ يَقْلُ يَقْلُ	يُفَعِّلُ يُفْعِي يُقْلُ يُقَالُ	يَفْعَلُ يَفْعِي يَقْلُ يَقَالُ	فُعِلَ = فُلَّ فِيلَ	فَعِلَ = فَلَّ فال	هو صحيح ناقص مضاعف أجوف
تَفْعَلُ تَفْعُ يَقْلَا تَقْلُ	تُفَعِّلُ تُفْعِي يُقْلَانِ تُقَالُ	تَفْعَلُ تَفْعِي يَقْلَانِ تَقَالُ	فُعِلَتْ = فُلًّا فِيلَتْ	فَعِلَتْ = فَلًّا فالت	هي صحيح ناقص مضاعف أجوف
يَفْعَلَا = تَقْلَا يَقْلَا	يُفَعِّلَانِ = تُقْلَانِ يُقَالَانِ	يَفْعَلَانِ = تَقْلَانِ يَقَالَانِ	فُعِلَتَا = فُلًّا فِيلَا	فَعِلَتَا = فَلًّا فالَا	هما صحيح ناقص مضاعف أجوف
يَفْعَلُوا يَفْعَوُا يَقْلُوا يَقَالُوا	يُفَعِّلُونُ يُفْعَوْنَ يُقْلُونُ يُقَالُونُ	يَفْعَلُونَ يَفْعَوْنَ يَقْلُونَ يَقَالُونَ	فُعِلُوا = فُلُّوا فِيلُوا	فَعِلُوا = فَلُّوا فالوا	هم صحيح ناقص مضاعف أجوف
يَفْعَلَنَ = = يَقْلَنَ	يُفَعِّلَنَ = = يُقْلَنَ	يَفْعَلَنَ = = يَقْلَنَ	فُعِلَنَ = = فِلْنِ	فَعِلَنَ = = فِلْنِ	هن صحيح ناقص مضاعف أجوف

تصريفات افعل : استلم- اقات- اشتدّ- اهتدى

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المجهول	المعلوم
أنا	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	اَفْتَعَلْتُ اَفْتَلْتُ	اَفْتَعُلْ اَفْتَلْ	اَفْتَعَلْ اَفْتَلْ	اَفْتَعَلْ اَفْتَلْ
نحن	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	اَفْتَعَلْنَا اَفْتَلْنَا	نَفْتَعُلْ نَفْتَلْ	نُفْتَعَلْ نُفْتَلْ	نُفْتَعَلْ نُفْتَلْ
أنت	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	اَفْتَعَلْتَ اَفْتَلْتَ	تَفْتَعُلْ تَفْتَلْ	تُفْتَعَلْ تُفْتَلْ	تُفْتَعَلْ تُفْتَلْ
أنت	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	اَفْتَعَلْتَ اَفْتَلْتَ	تَفْتَعُلْ تَفْتَلْ	تُفْتَعِلْ تُفْتَلْ	تُفْتَعِلْ تُفْتَلْ
أنتما	صحيح سالم مضاعف أجوف ناقص	اَفْتَعَلْتُمَا اَفْتَلْتُمَا	تَفْتَعُلَانِ تَفْتَلَانِ	تُفْتَعِلَانِ تُفْتَلَانِ	تُفْتَعِلَانِ تُفْتَلَانِ
أنتم	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	اَفْتَعَلْتُمْ اَفْتَلْتُمْ	تَفْتَعُلُونَ تَفْتَلُونَ	تُفْتَعِلُونَ تُفْتَلُونَ	تُفْتَعِلُونَ تُفْتَلُونَ

الامر (لام الامر)		المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول	المعلوم				
أَفْتَعْلَنْ أَفْتَلَنْ	تُفْتَعْلَنْ تُفْتَلَنْ	تَفْتَعْلَنْ تَفْتَلَنْ	أَفْتَعْلَنْتَ أَفْتَلَنْتَ	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	أنتن
يَفْتَعْلُ يَفْتَالُ يَفْتَلُ يَفْتَعِي	يُفْتَعْلُ يُفْتَالُ يُفْتَلُ يُفْتَعِي	يَفْتَعْلُ يَفْتَالُ يَفْتَلُ يَفْتَعِي	أَفْتَعَلَ أَفْتِيلَ أَفْتَلَّ	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	هو
تَفْتَعْلُ تَفْتَلُ تَفْتَلُ تَفْتَعِ	تُفْتَعْلُ تُفْتَالُ تُفْتَلُ تُفْتَعِي	تَفْتَعْلُ تَفْتَالُ تَفْتَلُ تَفْتَعِي	أَفْتَعَلْتُ أَفْتِيلْتُ أَفْتَلْتُ	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	هي
يَفْتَعَلَا يَفْتَالَا يَفْتَلَا	يُفْتَعَلَانِ يُفْتَالَانِ يُفْتَلَانِ	يَفْتَعَلَانِ يَفْتَالَانِ يَفْتَلَانِ	أَفْتَعَلَا أَفْتِيلَا أَفْتَلَا	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	هما
تَفْتَعَلَا تَفْتَالَا تَفْتَلَا	تُفْتَعَلَانِ تُفْتَالَانِ تُفْتَلَانِ	تَفْتَعَلَانِ تَفْتَالَانِ تَفْتَلَانِ	أَفْتَعَلْنَا أَفْتِيلْنَا أَفْتَلْنَا	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	هما
يَفْتَعْلُوا يَفْتَالُوا يَفْتَلُوا يَفْتَعُوا	يُفْتَعْلُونَ يُفْتَالُونَ يُفْتَلُونَ يُفْتَعُونَ	يَفْتَعْلُونَ يَفْتَالُونَ يَفْتَلُونَ يَفْتَعُونَ	أَفْتَعْلُوا أَفْتِيلُوا أَفْتَلُوا أَفْتَعُوا	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	هم
تَفْتَعْلَنْ تَفْتَلَنْ	تُفْتَعْلَنْ تُفْتَلَنْ	تَفْتَعْلَنْ تَفْتَلَنْ	أَفْتَعْلَنْ أَفْتَلَنْ	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	هنّ

تصريفات الفعل : انقسم- انهال- انقضى- انهض

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المجهول	المعلوم
انا	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	انْفَعَلْتُ انْقَلْتُ	انْفَعَلُ انْقَلُ	انْفَعَلْ انْقَلْ	انْفَعِلْ انْقِلْ
نحن	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	انْفَعَلْنَا انْقَلْنَا	نَنْفَعَلُ نَنْقَلُ	نَنْفَعِلْ نَنْقِلْ	نَنْفَعِلْ نَنْقِلْ
انتَ	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	انْفَعَلْتَ انْقَلْتَ	تَنْفَعَلُ تَنْقَلُ	تَنْفَعِلْ تَنْقِلْ	تَنْفَعِلْ تَنْقِلْ
انت	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	انْفَعَلْتَ انْقَلْتَ	تَنْفَعِلِينَ تَنْقَلِينَ	تَنْفَعِلِينَ تَنْقَلِينَ	تَنْفَعِلِينَ تَنْقَلِينَ
انتما	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	انْفَعَلْتُمَا انْقَلْتُمَا	تَنْفَعَلَانِ تَنْقَلَانِ	تَنْفَعَلَانِ تَنْقَلَانِ	تَنْفَعَلَانِ تَنْقَلَانِ
انتم	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	انْفَعَلْتُمْ انْقَلْتُمْ	تَنْفَعَلُونَ تَنْقَلُونَ	تَنْفَعَلُونَ تَنْقَلُونَ	تَنْفَعَلُوا تَنْقَلُوا

الامر (لام الامر)		المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول	المعلوم				
انْفَعَلْنَ انْقَلْنَ	تُنْفَعَلْنَ تُنْقَلْنَ	تَنْفَعَلْنَ تَنْقَلْنَ	انْفَعَلْتُنَّ انْقَلْتُنَّ	انْفَعَلْتُنَّ انْقَلْتُنَّ	انتن صحيح سالم مضاعف أجوف ناقص
يَنْفَعَلُ يَنْقَلُ يَنْفَعُ يَنْفَعُ	يُنْفَعَلُ يُنْقَلُ يُنْفَعُ يُنْفَعُ	يَنْفَعَلُ يَنْقَلُ يَنْفَعُ يَنْفَعُ	انْفَعَلَ انْقَلَّ انْفَعَى انْفَعَى	انْفَعَلَ انْقَلَّ انْفَعَى انْفَعَى	هو صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص
تَنْفَعَلُ تَنْقَلُ تَنْفَعُ تَنْفَعُ	تُنْفَعَلُ تُنْقَلُ تُنْفَعُ تُنْفَعُ	تَنْفَعَلُ تَنْقَلُ تَنْفَعُ تَنْفَعُ	انْفَعَلَتْ انْقَلَتْ انْفَعَتْ انْفَعَتْ	انْفَعَلَتْ انْقَلَتْ انْفَعَتْ انْفَعَتْ	هي صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص
يَنْفَعَلَا يَنْفَعَلَا يَنْفَعَا يَنْفَعَا	يُنْفَعَلَانِ يُنْفَعَلَانِ يُنْفَعَانِ يُنْفَعَانِ	يَنْفَعَلَانِ يَنْفَعَلَانِ يَنْفَعَانِ يَنْفَعَانِ	انْفَعَلَا انْقَلَا انْفَعَا انْفَعَا	انْفَعَلَا انْقَلَا انْفَعَا انْفَعَا	هما صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص
تَنْفَعَلَا تَنْفَعَلَا تَنْفَعَا تَنْفَعَا	تُنْفَعَلَانِ تُنْفَعَلَانِ تُنْفَعَانِ تُنْفَعَانِ	تَنْفَعَلَانِ تَنْفَعَلَانِ تَنْفَعَانِ تَنْفَعَانِ	انْفَعَلْتَا انْقَلْتَا انْفَعْتَا انْفَعْتَا	انْفَعَلْتَا انْقَلْتَا انْفَعْتَا انْفَعْتَا	هما صحيح سالم مضاعف أجوف ناقص
يَنْفَعَلُوا يَنْفَعَلُوا يَنْفَعُوا يَنْفَعُوا	يُنْفَعَلُونَ يُنْفَعَلُونَ يُنْفَعُونَ يُنْفَعُونَ	يَنْفَعَلُونَ يَنْفَعَلُونَ يَنْفَعُونَ يَنْفَعُونَ	انْفَعَلُوا انْقَلُوا انْفَعَوْا انْفَعَوْا	انْفَعَلُوا انْقَلُوا انْفَعَوْا انْفَعَوْا	هم صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص
تَنْفَعَلْنَ تَنْفَعَلْنَ	تُنْفَعَلْنَ تُنْفَعَلْنَ	تَنْفَعَلْنَ تَنْفَعَلْنَ	انْفَعَلْنَ انْقَلْنَ	انْفَعَلْنَ انْقَلْنَ	هنَّ صحيح سالم مضاعف أجوف ناقص

تصريفات اسْتَفْعَلَ: استقبل- استقال- استمدّ- استهدى

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المجهول	المعلوم
أنا	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	اسْتَفْعَلْتُ اسْتَفَلْتُ	اسْتَفْعَلْتُ اسْتَفَلْتُ	اسْتَفْعَلْ اسْتَفِلْ اسْتَفِلْ اسْتَفْعِ	اسْتَفْعَلْ اسْتَقَالَ اسْتَفِلْ اسْتَفْعِ
نحن	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	اسْتَفْعَلْنَا اسْتَفَلْنَا	اسْتَفْعَلْنَا اسْتَفَلْنَا	نُسْتَفْعَلْ نُسْتَفِلْ نُسْتَفِلْ نُسْتَفْعِ	نُسْتَفْعَلْ نُسْتَقَالَ نُسْتَفِلْ نُسْتَفْعِ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	اسْتَفْعَلْتَ اسْتَفَلْتَ	اسْتَفْعَلْتَ اسْتَفَلْتَ	تُسْتَفْعَلْ تُسْتَفِلْ تُسْتَفِلْ تُسْتَفْعِ	تُسْتَفْعَلْ تُسْتَقَالَ تُسْتَفِلْ تُسْتَفْعِ
أنت	صح. سالم مضاعف ناقص أجوف	اسْتَفْعَلْتَ اسْتَفَلْتَ	اسْتَفْعَلْتَ اسْتَفَلْتَ	تُسْتَفْعِلِينَ تُسْتَفِلِينَ تُسْتَفِلِينَ تُسْتَفْعِينَ	تُسْتَفْعِلِينَ تُسْتَفِلِينَ تُسْتَفِلِينَ تُسْتَفْعِينَ
أنتما	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	اسْتَفْعَلْتُمَا اسْتَفَلْتُمَا	اسْتَفْعَلْتُمَا اسْتَفَلْتُمَا	تُسْتَفْعَلَانِ تُسْتَفِلَانِ تُسْتَفِلَانِ تُسْتَفْعُونِ	تُسْتَفْعَلَانِ تُسْتَقَالَانِ تُسْتَفِلَانِ تُسْتَفْعُونِ
أنتم	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	اسْتَفْعَلْتُمْ اسْتَفَلْتُمْ	اسْتَفْعَلْتُمْ اسْتَفَلْتُمْ	تُسْتَفْعَلُونَ تُسْتَفِلُونَ تُسْتَفِلُونَ تُسْتَفْعُونَ	تُسْتَفْعَلُونَ تُسْتَقَالُونَ تُسْتَفِلُونَ تُسْتَفْعُونَ

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المعلوم	المجهول
أنتن	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	اسْتَفْعَلْتَن اسْتَفْلُتَن	اسْتَفْعَلْتَن اسْتَفْلُتَن	تُسْتَفْعَلْنَ تُسْتَفْلُنْ	اسْتَفْعَلْنَ اسْتَفْلُنْ
هو	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	اسْتَفْعَلَ اسْتَفَالَ اسْتَفَلَ اسْتَفْعَى	اسْتَفْعَلْ اسْتَفِيلْ اسْتَفُلْ	يُسْتَفْعَلُ يُسْتَفِيلُ يُسْتَفُلُ يُسْتَفْعِي	يُسْتَفْعَلُ يُسْتَفِيلُ يُسْتَفُلُ يُسْتَفْعِي
هي	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	اسْتَفْعَلَتْ اسْتَفَالَتْ اسْتَفَلَتْ اسْتَفْعَتْ	اسْتَفْعَلَتْ اسْتَفِيلَتْ اسْتَفَلَتْ	تُسْتَفْعَلُ تُسْتَفِيلُ تُسْتَفُلُ تُسْتَفْعِي	تُسْتَفْعَلُ تُسْتَفِيلُ تُسْتَفُلُ تُسْتَفْعِي
هما	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	اسْتَفْعَلَا اسْتَفَالَا اسْتَفَلَا	اسْتَفْعَلَا اسْتَفِيلَا اسْتَفَلَا	يُسْتَفْعَلَانِ يُسْتَفِيلَانِ يُسْتَفْلَانِ	يُسْتَفْعَلَانِ يُسْتَفِيلَانِ يُسْتَفْلَانِ
هما	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	اسْتَفْعَلْتَا اسْتَفَالْتَا اسْتَفَلْتَا	اسْتَفْعَلْتَا اسْتَفِيلْتَا اسْتَفَلْتَا	تُسْتَفْعَلَانِ تُسْتَفِيلَانِ تُسْتَفْلَانِ	تُسْتَفْعَلَانِ تُسْتَفِيلَانِ تُسْتَفْلَانِ
هم	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	اسْتَفْعَلُوا اسْتَفَالُوا اسْتَفَلُوا اسْتَفْعَوْا	اسْتَفْعَلُوا اسْتَفِيلُوا اسْتَفَلُوا اسْتَفْعَوْا	يُسْتَفْعَلُونَ يُسْتَفِيلُونَ يُسْتَفْلُونَ يُسْتَفْعُونَ	يُسْتَفْعَلُونَ يُسْتَفِيلُونَ يُسْتَفْلُونَ يُسْتَفْعُونَ
هنّ	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	اسْتَفْعَلْنَ اسْتَفْلُنْ	اسْتَفْعَلْنَ اسْتَفْلُنْ	يُسْتَفْعَلْنَ يُسْتَفْلُنْ	يُسْتَفْعَلْنَ يُسْتَفْلُنْ

تصريفات تَفَعَّلَ: تقدّم- تغوّل- تردّى- تشدّد

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المعلوم	المجهول
أنا	صحيح سالم ناقص مضاعف أجوف	تَفَعَّلْتُ	تُفَعِّلْتُ	أَتَفَعَّلْ أَتَفَعَّيْ	أَتَفَعَّلْ أَتَفَعَّعْ
نحن	صحيح سالم ناقص مضاعف أجوف	تَفَعَّلْنَا	تُفَعِّلُنَا	نَتَفَعَّلْ نَتَفَعَّيْ	نَتَفَعَّلْ نَتَفَعَّعْ
أنت	صحيح سالم ناقص مضاعف أجوف	تَفَعَّلْتَ	تُفَعِّلَتَ	تَتَفَعَّلْ تَتَفَعَّيْ	تَتَفَعَّلْ تَتَفَعَّعْ
أنت	صحيح سالم ناقص مضاعف أجوف	تَفَعَّلْتَ	تُفَعِّلْتَ	تَتَفَعَّلِينَ تَتَفَعَّيْنَ	تَتَفَعَّلِي تَتَفَعَّيْ
أنتما	صحيح سالم مضاعف أجوف ناقص	تَفَعَّلْتُمَا	تُفَعِّلْتُمَا	تَتَفَعَّلَانِ	تَتَفَعَّلَا
أنتم	صحيح سالم ناقص مضاعف أجوف	تَفَعَّلْتُمْ	تُفَعِّلْتُمْ	تَتَفَعَّلُونَ تَتَفَعَّوْنَ	تَتَفَعَّلُوا تَتَفَعَّوْا

الامر (لام الامر)		المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول	المعلوم				
تَفَعَّلْنَ	تُفَعَّلْنَ	تَفَعَّلْنَ	تُفَعَّلْنَ	صحيح سالم مضاعف أجوف ناقص	أنتن
يَتَفَعَّلُ يَتَفَعَّعْ	يُتَفَعَّلُ يُنَفَعَّى	يَتَفَعَّلُ يَتَفَعَّى	تُفَعَّلُ	صحيح سالم ناقص مضاعف أجوف	هو
تَفَعَّلَتْ تَتَفَعَّعْ	تُتَفَعَّلُ تُنَفَعَّى	تَفَعَّلَتْ تَتَفَعَّى	تُفَعَّلَتْ	صحيح سالم ناقص مضاعف أجوف	هي
يَتَفَعَّلَانِ	يُتَفَعَّلَانِ	يَتَفَعَّلَانِ	تُفَعَّلَانِ	صحيح سالم مضاعف أجوف ناقص	هما
تَفَعَّلَا	تُتَفَعَّلَانِ	تَفَعَّلَا	تُفَعَّلَا	صحيح سالم مضاعف أجوف ناقص	هما
يَتَفَعَّلُوا يَتَفَعَّعُوا	يُتَفَعَّلُونَ يُنَفَعَّوْنَ	يَتَفَعَّلُونَ يَتَفَعَّوْنَ	تَفَعَّلُوا تُفَعَّوْا	صحيح سالم ناقص مضاعف أجوف	هم
يَتَفَعَّلْنَ	يُتَفَعَّلْنَ	يَتَفَعَّلْنَ	تُفَعَّلْنَ	صحيح سالم مضاعف أجوف ناقص	هنّ

تصريفات أَفْعَلَ : أَكْرَم - أَسَال - أَعْطَى - أَعَدَّ

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المعلوم	المجهول
أنا	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	أَفْعَلْتُ أَفْلْتُ	أَفْعَلْتُ أَفْلْتُ	أَفْعَلْ أَفَالْ أَفِلْ أَفْعِ	أَفْعَلْ أَفَالْ أَفِلْ أَفْعِ
نحن	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	أَفْعَلْنَا أَفْلْنَا	أَفْعَلْنَا أَفْلْنَا	نُفْعَلْ نُفِيلْ نُفِلْ نُفْعِ	نُفْعَلْ نُفَالْ نُفِلْ نُفْعِ
أنتَ	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	أَفْعَلْتَ أَفْلْتَ	أَفْعَلْتَ أَفْلْتَ	تُفْعَلْ تُفِيلْ تُفِلْ تُفْعِ	تُفْعَلْ تُفَالْ تُفِلْ تُفْعِ
أنتِ	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	أَفْعَلْتِ أَفْلْتِ	أَفْعَلْتِ أَفْلْتِ	تُفْعَلِينَ تُفِيلِينَ تُفِلِينَ تُفْعِينَ	تُفْعَلِينَ تُفَالِينَ تُفِلِينَ تُفْعِينَ
انتما	صحيح مضاعف أجوف ناقص	أَفْعَلْتُمَا أَفْلْتُمَا	أَفْعَلْتُمَا أَفْلْتُمَا	تُفْعَلَانِ تُفِيلَانِ تُفِلَانِ	تُفْعَلَانِ تُفَالَانِ تُفِلَانِ
انتم	صحيح سالم أجوف مضاعف ناقص	أَفْعَلْتُمْ أَفْلْتُمْ	أَفْعَلْتُمْ أَفْلْتُمْ	تُفْعَلُونَ تُفِيلُونَ تُفِلُونَ تُفْعُونَ	تُفْعَلُونَ تُفَالُونَ تُفِلُونَ تُفْعُونَ

الامر (لام الامر)		المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول	المعلوم				
أُفْعِلَنَّ أُفْلَنَّ	تُفْعِلَنَّ تُفْلَنَّ	تُفْعِلَنَّ تُفْلَنَّ	أَفْعِلْتُ أَفْلْتُ	أَفْعِلْتُ أَفْلْتُ	انتن أجوف مضاعف ناقص
يُفْعَلُ يُفْلُ يُفْلُ يُفْعِ	يُفْعَلُ يُفَالُ يُفْلُ يُفْعِي	يُفْعِلُ يُفِيلُ يُفْلُ يُفْعِي	أَفْعِلَ أَفَلَ أَفِلَ	أَفْعِلُ أَفَالُ أَفْلُ أَفْعِي	هو أجوف مضاعف ناقص
تُفْعِلُ تُفْلُ تُفْلُ تُفْعِ	تُفْعِلُ تُفَالُ تُفْلُ تُفْعِي	تُفْعِلُ تُفِيلُ تُفْلُ تُفْعِي	أَفْعِلْتُ أَفِيلْتُ أَفِلْتُ	أَفْعِلْتُ أَفَالْتُ أَفْلْتُ أَفْعْتُ	هي أجوف مضاعف ناقص
يُفْعِلَانِ يُفِيلَانِ يُفْلَانِ	يُفْعِلَانِ يُفَالَانِ يُفْلَانِ	يُفْعِلَانِ يُفِيلَانِ يُفْلَانِ	أَفْعِلَا أَفِيلَا أَفِلَا	أَفْعِلَا أَفَالَا أَفِلَا	هما أجوف مضاعف ناقص
تُفْعِلَانِ تُفِيلَانِ تُفْلَانِ	تُفْعِلَانِ تُفَالَانِ تُفْلَانِ	تُفْعِلَانِ تُفِيلَانِ تُفْلَانِ	أَفْعِلْتَا أَفِيلْتَا أَفِلْتَا	أَفْعِلْتَا أَفَالْتَا أَفِلْتَا	هما أجوف مضاعف ناقص
يُفْعِلُوا يُفِيلُوا يُفْلُوا يُفْعَوْ	يُفْعِلُونَ يُفَالُونَ يُفْلُونَ يُفْعَوْنَ	يُفْعِلُونَ يُفِيلُونَ يُفْلُونَ يُفْعَوْنَ	أَفْعِلُوا أَفِيلُوا أَفِلُوا أَفْعَوْ	أَفْعِلُوا أَفَالُوا أَفِلُوا أَفْعَوْ	هم أجوف مضاعف ناقص
يُفْعِلَنَّ يُفْلَنَّ	يُفْعِلَنَّ يُفْلَنَّ	يُفْعِلَنَّ يُفْلَنَّ	أَفْعِلَنَّ أَفْلَنَّ	أَفْعِلَنَّ أَفْلَنَّ	هن أجوف مضاعف ناقص

تصريفات فَعَّلَ: كَسَّرَ- بَرَّرَ- قَوَّمَ- زَكَّى

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المعلوم	المجهول
أنا	صح. سالم	فَعَّلْتُ	فُعِّلْتُ	أَفْعَلْ	أُفْعَلْ
	مضاعف	=	=	=	=
	أجوف	=	=	=	=
	ناقص	فُعِّيتَ	فُغِّيتَ	أُفْعِ	أُفْعَى
نحن	صح. سالم	فَعَّلْنَا	فُعِّلْنَا	نُفْعَلْ	نُفْعَلْ
	مضاعف	=	=	=	=
	أجوف	=	=	=	=
	ناقص	فَعَّيْنَا	فُغَّيْنَا	نُفْعِ	نُفْعَى
أنت	صح. سالم	فَعَّلْتَ	فُعِّلْتَ	تُفْعَلْ	تُفْعَلْ
	مضاعف	=	=	=	=
	أجوف	=	=	=	=
	ناقص	فُعِّيتَ	فُغِّيتَ	تُفْعِ	تُفْعَى
أنتِ	صح. سالم	فَعَّلْتِ	فُعِّلْتِ	تُفْعَلِينَ	تُفْعَلِينَ
	مضاعف	=	=	=	=
	أجوف	=	=	=	=
	ناقص	فُعِّيتِ	فُغِّيتِ	تُفْعِ	تُفْعَى
أنتما	صح. سالم	فَعَّلْتُمَا	فُعِّلْتُمَا	تُفْعَلَانِ	تُفْعَلَانِ
	مضاعف	=	=	=	=
	أجوف	=	=	=	=
	ناقص	فَعَّيْتُمَا	فُغَّيْتُمَا	تُفْعَيَانِ	تُفْعَيَانِ
أنتم	صح. سالم	فَعَّلْتُمْ	فُعِّلْتُمْ	تُفْعَلُونَ	تُفْعَلُونَ
	مضاعف	=	=	=	=
	أجوف	=	=	=	=
	ناقص	فَعَّيْتُمْ	فُغَّيْتُمْ	تُفْعُونِ	تُفْعُونِ

الامر (لام الامر)		المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول	المعلوم				
فَعَّلَنْ = = تُفَعِّين	تُفَعِّلَنْ = = تُفَعِّين	تُفَعِّلَنْ = = تُفَعِّين	فُعِّلَنْ = = فُعِّين	فَعَّلَنْ = = فَعِّين	أنتن صح. سالم مضاعف أجوف ناقص
يُفَعِّلْ = = يُفَعِّي	يُفَعِّلْ = = يُفَعِّي	يُفَعِّلْ = = يُفَعِّي	فُعِّلْ = = فُعِّي	فَعَّلْ = = فَعِّي	هو صح. سالم مضاعف أجوف ناقص
تُفَعِّلْ = = تُفَعِّعْ	تُفَعِّلْ = = تُفَعِّعْ	تُفَعِّلْ = = تُفَعِّعْ	فُعِّلْ = = فُعِّعْ	فَعَّلْ = = فَعِّعْ	هي صح. سالم مضاعف أجوف ناقص
يُفَعِّلَان = = يُفَعِّبَا	يُفَعِّلَان = = يُفَعِّبَان	يُفَعِّلَان = = يُفَعِّبَان	فُعِّلَا = = فُعِّبَا	فَعَّلَا = = فَعِّبَا	هما صح. سالم مضاعف أجوف ناقص
تُفَعِّلَا = = تُفَعِّبَا	تُفَعِّلَا = = تُفَعِّبَان	تُفَعِّلَا = = تُفَعِّبَان	فُعِّلَا = = فُعِّبَا	فَعَّلَا = = فَعِّبَا	هما صح. سالم مضاعف أجوف ناقص
يُفَعِّلُوا = = يُفَعِّعُوا	يُفَعِّلُوا = = يُفَعِّعُونَ	يُفَعِّلُوا = = يُفَعِّعُونَ	فُعِّلُوا = = فُعِّعُوا	فَعَّلُوا = = فَعِّعُوا	هم صح. سالم مضاعف أجوف ناقص
يُفَعِّلَنْ = = تُفَعِّين	يُفَعِّلَنْ = = تُفَعِّين	يُفَعِّلَنْ = = تُفَعِّين	فُعِّلَنْ = = فُعِّين	فَعَّلَنْ = = فَعِّين	هن صح. سالم مضاعف أجوف ناقص

تصريفات فاعل: قابل- قاوم- باهى- حاجّ

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المعلوم	المجهول
أنا	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	فَاعَلْتُ = = = فُوعَيْتُ	فُوعِلْتُ = = = فُوعِيْتُ	أَفَاعِلُ = أَفَالُ أَفَاعِ	أَفَاعِلُ = أَفَالُ أَفَاعِ
نحن	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	فَاعَلْنَا = = = فُوعِينَا	فُوعِلْنَا = = = فُوعِيْنَا	نُفَاعِلُ = نُفَالُ نُفَاعِي	نُفَاعِلُ = نُفَالُ نُفَاعِي
انتَ	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	فَاعَلْتَ = = = فُوعَيْتَ	فُوعِلْتَ = = = فُوعِيْتَ	تُفَاعِلُ = تُفَالُ تُفَاعِي	تُفَاعِلُ = تُفَالُ تُفَاعِي
انتِ	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	فَاعَلْتِ = = = فُوعَيْتِ	فُوعِلْتِ = = = فُوعِيْتِ	تُفَاعِلِينَ = تُفَالِينَ تُفَاعِيْنَ	تُفَاعِلِينَ = تُفَالِينَ تُفَاعِيْنَ
انتما	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	فَاعَلْتُمَا = = = فُوعَيْتُمَا	فُوعِلْتُمَا = = = فُوعِيْتُمَا	تُفَاعِلَانِ = تُفَالَانِ تُفَاعِيَانِ	تُفَاعِلَانِ = تُفَالَانِ تُفَاعِيَانِ
انتم	صح. سالم أجوف مضاعف ناقص	فَاعَلْتُمْ = = = فُوعَيْتُمْ	فُوعِلْتُمْ = = = فُوعِيْتُمْ	تُفَاعِلُونَ = تُفَالُونَ تُفَاعُونَ	تُفَاعِلُونَ = تُفَالُونَ تُفَاعُونَ

الامر (لام الامر)		المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول	المعلوم				
فَاعِلُنْ = = فَاعِيْنَ	تُفَاعِلُنْ = = تُفَاعِيْنَ	تُفَاعِلُنْ = = تُفَاعِيْنَ	فُوَعِلْتُنْ = = فُوَعِيْتُنْ	فَاعَلْتُنْ = = = فَاعِيْ	انتن صح. سالم أجوف مضاعف ناقص
فَاعِلْ = يَقَالُ يَفَاعُ	تُفَاعِلْ = يَقَالُ تُفَاعِلُونَ	تُفَاعِلْ = يَقَالُ تُفَاعِلُونَ	فُوَعِلْ = = فُوَعِيْ	فَاعِلْ = = فَاعِيْ	هو صح. سالم أجوف مضاعف ناقص
فَاعِلِيْ = تَقَالُ تَفَاعِيْ	تُفَاعِلِيْنَ = تَقَالُ تُفَاعِلُونَ	تُفَاعِلِيْنَ = تَقَالُ تُفَاعِلُونَ	فُوَعِلْتُ = فُوَعِيْتُ فُوَعِيْتُ	فَاعَلْتُ = = فَاعْتُ	هي صح. سالم أجوف مضاعف ناقص
يُفَاعِلَا = يَقَالَانِ يَفَاعِيَا	يُفَاعِلَانِ = يَقَالَانِ يَفَاعِيَانِ	يُفَاعِلَانِ = يَقَالَانِ يَفَاعِيَانِ	فُوَعِلَا = = فُوَعِيَا	فَاعَلَا = = = فَاعِيَا	هما صح. سالم أجوف مضاعف ناقص
فَاعِلَا = تَقَالَا تَفَاعِيَا	تُفَاعِلَانِ = تَقَالَانِ تُفَاعِلَانِ	تُفَاعِلَانِ = تَقَالَانِ تُفَاعِلَانِ	فُوَعِلْتُمَا = = فُوَعِيْتَا	فَاعَلْتُمَا = = = فَاعِيَا	هما صح. سالم أجوف مضاعف ناقص
فَاعِلُوا = يَقَالُوا يَفَاعُوا	يُفَاعِلُونَ = يَقَالُونَ يَفَاعُونَ	يُفَاعِلُونَ = يَقَالُونَ يَفَاعُونَ	فُوَعِلْتُمْ = = فُوَعِيْتُمْ	فَاعَلْتُمْ = = فَاعَلْتُمْ	هم صح. سالم أجوف مضاعف ناقص
فَاعِلُنْ = = يَفَاعِيْنَ	يُفَاعِلُنْ = = يَفَاعِيْنَ	يُفَاعِلُنْ = = يَفَاعِيْنَ	فُوَعِلُنْ = = فُوَعِيْتُنْ	فَاعِلُنْ = = فَاعِيْنَ	هن صح. سالم أجوف مضاعف ناقص

تصريفات زَفَاعَلْ: تقاسم- تناوم- تعاطي- تشادّ

الضمير	البناء	الماضي المعلوم	المضارع المجهول	الامر (لام الامر)	
				المعلوم	المجهول
أنا	صح. سالم	تَفَاعَلْتُ	تَفُوعَلْتُ	أَتَفَاعَلْ	أَتَفَاعَلْ
	أجوف	=	=	=	=
	مضاعف	=	=	أَتَفَالْ	أَتَفَالْ
	ناقص	=	تَفُوعَيْتْ	أَتَفَاعْ	أَتَفَاعْ
نحن	صح. سالم	تَفَاعَلْنَا	تَفُوعَلْنَا	نَتَفَاعَلْ	نَتَفَاعَلْ
	أجوف	=	=	=	=
	مضاعف	=	=	نَتَفَالْ	نَتَفَالْ
	ناقص	=	تَفُوعَيْنَا	نَتَفَاعِي	نَتَفَاعِي
انت	صح. سالم	تَفَاعَلْتَ	تَفُوعَلْتَ	تَتَفَاعَلْ	تَتَفَاعَلْ
	أجوف	=	=	=	=
	مضاعف	=	=	تَتَفَالْ	تَتَفَالْ
	ناقص	=	تَفُوعَيْتَ	تَتَفَاعِي	تَتَفَاعِي
انـتِ	صح. سالم	تَفَاعَلْتِ	تَفُوعَلْتِ	تَتَفَاعِلِينَ	تَتَفَاعِلِينَ
	أجوف	=	=	=	=
	مضاعف	=	=	تَتَفَالَيْنِ	تَتَفَالَيْنِ
	ناقص	=	تَفُوعَيْتِ	تَتَفَاعِينَ	تَتَفَاعِينَ
انتما	صح. سالم	تَفَاعَلْتُمَا	تَفُوعَلْتُمَا	تَتَفَاعِلَانِ	تَتَفَاعِلَانِ
	أجوف	=	=	=	=

الامر (لام الامر)		المضارع	الماضي	البناء	الضمير
المجهول	المعلوم	المجهول	المعلوم		
تَقَالَا	تَتَقَالَانِ	تَتَقَالَانِ	=	=	مضاعف
تَقَاعِيَا	تَتَقَاعِيَانِ	تَتَقَاعِيَانِ	تَفُوعِيَتِمَا	=	ناقص
تَقَاعُلُوا	تَتَقَاعُلُونَ	تَتَقَاعُلُونَ	تَفُوعِلْتُمْ	تَفَاعَلْتُمْ	صح. سالم
=	=	=	=	=	أجوف
تَقَالُوا	تَتَقَالُونَ	تَتَقَالُونَ	تَفُوعِلْتُمْ	=	مضاعف
تَقَاعُوا	تَتَقَاعُونَ	تَتَقَاعُونَ	تَفُوعِيَتِّمْ	تَفَاعَلْتُمْ	ناقص
تَقَاعُنْ	تَتَقَاعُنْ	تَتَقَاعُنْ	تَفُوعِلْتُنِ	تَفَاعَلْتُنِ	صح. سالم
=	=	=	=	=	أجوف
=	=	=	=	=	مضاعف
تَقَاعِيْنِ	تَتَقَاعِيْنِ	تَتَقَاعِيْنِ	تَفُوعِيَتَيْنِ	=	ناقص
تَقَاعُلْ	تَتَقَاعُلْ	تَتَقَاعُلْ	تَفُوعِلْ	تَفَاعَلْ	صح. سالم
=	=	=	=	=	أجوف
يَتَقَالَا	يَتَقَالَانِ	يَتَقَالَانِ	=	=	مضاعف
يَتَقَاعِيَا	يَتَقَاعِيَانِ	يَتَقَاعِيَانِ	تَفُوعِي	تَفَاعَى	ناقص
يَتَقَاعُلِيَا	يَتَقَاعُلُونِ	يَتَقَاعُلُونِ	تَفُوعِلْتِ	تَفَاعَلْتِ	صح. سالم
=	=	=	=	=	أجوف
يَتَقَالَا	يَتَقَالَانِ	يَتَقَالَانِ	تَفُوعِيَتْ	=	مضاعف
يَتَقَاعِيَا	يَتَقَاعِيَانِ	يَتَقَاعِيَانِ	تَفُوعِيَتِّ	تَفَاعَلْتُمْ	ناقص
يَتَقَاعُلَا	يَتَقَاعُلَانِ	يَتَقَاعُلَانِ	تَفُوعِلَا	تَفَاعَلَا	صح. سالم
=	=	=	=	=	أجوف

الامر (لام الامر)		المضارع المجهول	الماضي المعلوم	البناء	الضمير
المجهول	المعلوم				
يَتَفَالَأُ	يَتَفَالَأُنْ	=	=	مضاعف	
يَتَفَاعِيَا	يَتَفَاعِيَانْ	تَفُوعِيَا		ناقص	
فَاعِلَا	تُفَاعِلَانْ	فُوعِلْتُمَا	فَاعِلْتُمَا	صح. سالم	هما
=	=	=	=	أجوف	
تَتَفَالَأُ	تَتَفَالَأُنْ	=	=	مضاعف	
تَتَفَاعِيَا	تَتَفَاعِيَانْ	تَفُوعِيَتَا		ناقص	
تَفَاعِلُوا	تَتَفَاعِلُونْ	تَفُوعِلْتُمْ	تَفَاعِلْتُمْ	صح. سالم	هم
=	=	=	=	أجوف	
يَتَفَالُوا	يَتَفَالُونْ	=	=	مضاعف	
يَتَفَاعُوا	يَتَفَاعُونْ	تَفُوعِيْتُمْ	تَفَاعِلْتُمْ	ناقص	
تَفَاعِلُنْ	تَتَفَاعِلُنْ	تَفُوعِلُنْ	تَفَاعِلُنْ	صح. سالم	هن
=	=	=	=	أجوف	
=	=	=	=	مضاعف	
يَتَفَاعَيْنْ	يَتَفَاعَيْنْ	تَفُوعِيَتَيْنْ	فَاعَيْنْ	ناقص	

الملحق عدد (٢)

أهمّ الأوزان الاسميّة للبناء الثلاثي-ا
الأسماء السماعيّة غير المشتقة من الفعل

تصريفات : فُعْلَيَاء- أَفْعُلَان- أَفْعَلَاء- فَعُولَاء- فِيعْلَان

وزن الاسم	فُعْلَيَاء	أَفْعُلَان	أَفْعَلَاء	فَعُولَاء	فِيعْلَان
الجنس	مؤنث	مسماعي	مسماعي	مؤنث	سماعي
التثنية	فُعْلَيَاءَان	أَفْعُولَانَان	أَفْعِلَاءَان	فَعُولَاءَان	فِيعُولَانَان
جمع السلامة	فُعْلَيَاءَات	أَفْعُولَاتَات	أَفْعِلَاءَات	فَعُولَاءَات	فِيعُولَاتَات
جمع التكسير	-	-	-	-	-
التصغير	فُعْلَيَاءُ فُعْلَيَاءَاتُ	أَفْعِلْعَانُ أَفْعِلْعَانَاتُ	أَفْعِلْعَاءُ أَفْعِلْعَاءَاتُ	فُعْلِيَاءُ فُعْلِيَاءَاتُ	فِيعْلِعَانُ فِيعْلِعَانَاتُ
النسبة	فُعْلِيَائِي فُعْلِيَائِيَّة	أَفْعِلَانِي أَفْعِلَانِيَّة	أَفْعِلَائِي أَفْعِلَائِيَّة	فَعُولِي فَعُولِيَّة	فِيعْلَانِي فِيعْلَانِيَّة

فِعْلَان- فُعْلَان- فُنْعُلَاء- فُعْلَاء- فَعْلُوَّة

وزن الاسم	فِعْلَان	فُعْلَان	فُنْعُلَاء	فُعْلَاء	فَعْلُوَّة
الجنس	مؤنث	سماعي	سماعي	مؤنث	سماعي
التثنية	فِعْلَانَان	فُعْلَانَان	فُنْعُلَاءَان	فُعْلَاءَان	فَعْلُوَّتَان
جمع السلامة	فِعْلَانَاتُ	فُعْلَانَاتُ	فُنْعُلَاءَاتُ	فُعْلَاءَات	فَعْلُوَّاتُ
جمع التكسير	-	-	-	فَعَالِي	فَعَالِي
التصغير	فُعْلِيْل فُعْلِيْلِيَّة فُعْلِيْلَات	فُعْلِعْلَان فُعْلِعْلَانِيَّة فُعْلِعْلَانَات	فُنْعِلْعَاء فُنْعِلْعَاءَات	فُعْلِيْلَاء فُعْلِيْلِيَّات	فُعْلُوْلَاء فُعْلُوْلَات

تصريفات : تَفْعُلَةٌ- افْتَعَالَةٌ- انْفَعَالَةٌ- اسْتِفْعَالَةٌ- تَفْعِلَةٌ

وزن الهيئة والمرة	تَفْعُلَةٌ	افْتَعَالَةٌ	انْفَعَالَةٌ	اسْتِفْعَالَةٌ	تَفْعِلَةٌ
الجنس	مؤنث	مؤنث	مؤنث	مؤنث	مؤنث
التثنية	تَفْعُلَتَانِ	إِفْتَعَالَتَانِ	انْفَعَالَتَانِ	اسْتِفْعَالَتَانِ اسْتِفْعَالَتَانِ اسْتِفْعَالَتَانِ	تَفْعِلَتَانِ
جمع السلامة	تَفْعُلَاتٌ	افْتَعَالَاتٌ	انْفَعَالَاتٌ	اسْتِفْعَالَاتٌ اسْتِفْعَالَاتٌ اسْتِفْعَالَاتٌ	تَفْعِلَاتٌ
جمع التوكسير	-	-	-	-	تَفَاعِلُ
التصغير	تُفْعِلَةٌ تُفْعِلَاتٌ	فُتْبِيعَةٌ فُتْبِيعَاتٌ	تُفْبِيعَةٌ تُفْبِيعَاتٌ	تُفْبِيعَةٌ تُفْبِيعَاتٌ	تُفْبِيعَةٌ تُفْبِيعَاتٌ
النسبة	تَفْعُلِيّ تَفْعُلِيَّةٌ	افْتَعَالِيّ افْتَعَالِيَّةٌ	انْفَعَالِيّ انْفَعَالِيَّةٌ	اسْتِفْعَالِيّ اسْتِفْعَالِيَّةٌ	تَفْعِلِيّ تَفْعِلِيَّةٌ

تصريفات : فَاعِلٌ- فَاعُولَاءُ- فُعَالِيّ- فُعَيْلِيّ- فُعْلُوَان

وزن الاسم	فَاعِلٌ	فَاعُولَاءُ	فُعَالِيّ	فُعَيْلِيّ	فُعْلُوَان
الجنس	سماعي	مؤنث	مؤنث	مؤنث	سماعي
التثنية	فَاعِلَانِ	فَاعُولَاءَانِ	فُعَالِيَانِ	فُعَيْلِيَانِ	فُعْلُوَانَانِ
جمع السلامة	فَاعِلَاتٌ	فَاعُولَاءَاتٌ	فُعَالِيَّاتٌ	فُعَيْلِيَّاتٌ	فُعْلُوَانَاتٌ
جمع التوكسير	فَوَاعِلُ	-	-	-	-
التصغير	فُوَيْعِلُ فُوَيْعِلَةٌ فُوَيْعِلَاتٌ	فُوَيْعِلَاءُ فُوَيْعِلَاءَاتٌ	فُعَيْعِلِيّ فُعَيْعِلِيَّاتٌ	فُعَيْعِلِيّ فُعَيْعِلِيَّاتٌ	فُعَيْلُوَان فُعَيْلُوَانَاتٌ
النسبة	فاعليّ فاعليةٌ	فاعوليّ فاعوليةٌ	فعاليّ فعاليةٌ	فعيلويّ فعيلويةٌ	فعلوانيّ فعلوانيةٌ

تصريفات : فَعُولٌ - فُعِيلٌ - فُعِلِيَّةٌ - إِفْعُولٌ - فِيعَالٌ

وزن الاسم	فَعُولٌ	فُعِيلٌ	فُعِلِيَّةٌ	إِفْعُولٌ	فِيعَالٌ
الجنس	سماعي	سماعي	مؤنث	سماعي	سماعي
التثنية	فُعُولَانِ	فُعِيلَانِ	فُعِلِيَّتَانِ	إِفْعُولَانِ	فِيعَالَانِ
جمع السلامة	فُعُولَاتُ	فُعِيلَاتُ	فُعِلِيَّاتُ	إِفْعُولَاتُ	فِيعَالَاتُ
جمع التكسير	-	-	فُعَالِي	-	-
التصغير	فُعُيُولُ فُعُيُولَةٌ فُعُيُولَاتُ	فُعِيلُ فُعِيلَةٌ فُعِيلَاتُ	فُعِلِيَّةُ فُعِلِيَّاتُ	أِفْعِيلُ أِفْعِيلَةٌ أِفْعِيلَاتُ	فِيعِيلُ فِيعِيلَةٌ فِيعِيلَاتُ
النسبة	فُعُولِيّ فُعُولِيَّةٌ	فُعِيلِيّ فُعِيلِيَّةٌ	فُعِلِيّ فُعِلِيَّةٌ	إِفْعُولِيّ إِفْعُولِيَّةٌ	فِيعَالِيّ فِيعَالِيَّةٌ

تصريفات : مُعِيلٌ - مُعَلَّى - فَعْلُوْتُ - مُعْلِيَّةٌ - فُعْلِيَّانِ

وزن الاسم	مُعِيلٌ	مُعَلَّى	فَعْلُوْتُ	مُعْلِيَّةٌ	فُعْلِيَّانِ
الجنس	سماعي	مؤنث	سماعي	سماعي	سماعي
التثنية	مُعِيلَانِ	مُعَلَّيَانِ	فَعْلُوَّتَانِ	مُعْلِيَّتَانِ	فُعْلِيَّانِ
جمع السلامة	مُعِيلَاتُ	مُعَلَّيَاتُ	فَعْلُوَّتَاتُ	مُعْلِيَّاتُ	فُعْلِيَّاتُ
جمع التكسير	-	-	-	-	-
التصغير	مُعُيِيلُ مُعُيِيلَةٌ مُعُيِيلَاتُ	مُعِلَّةُ مُعِلَّلَاتُ	فُعِيلُوتُ فُعِيلُوتَةٌ فُعِيلُوتَاتُ	فُعِيلِيَّةُ فُعِيلِيَّاتُ	فُعِيلِيَّانِ فُعِيلِيَّاتُ
النسبة	مُعِيلِيّ مُعِيلِيَّةٌ	مُعَلِّيّ مُعَلِّيَّةٌ	فَعْلُوِّيّ فَعْلُوِّيَّةٌ	مُعْلِيِّيّ مُعْلِيِّيَّةٌ	فُعْلِيِّيّ فُعْلِيِّيَّةٌ

تصريفات : فِعْلَاء- فُعَيْلَى- فَعَالِيَّة- مِفْعَل- فَاعِلْ

وزن الاسم	فِعْلَاء	فُعَيْلَى	فَعَالِيَّة	مِفْعَل	فَاعِلْ
الجنس	مؤنث	مؤنث	مؤنث	سماعي	سماعي
التثنية	فِعْلَاوَان	فُعَيْلَيَان	فَعَالِيَتَان	مِفْعَلَان	فَاعِلَان
جمع السلامة	فِعْلَاوَاتُ	فُعَيْلَيَاتُ	فَعَالِيَتَاتُ	مِفْعَلَاتُ	فَاعِلَاتُ
جمع التكسير	-	-	-	مِفْعَالُ	-
التصغير	فُعَيْلَاءَ فُعَيْلَاءَاتُ	فُعَيْلَى فُعَيْلَيَاتُ	فُعَيْلِيَّة فُعَيْلَيَاتُ	مِفْعِيلُ مِفْعِيلَاتُ	فُؤَيْعِل فُؤَيْعِلَاتُ
النسبة	فِعْلَاوِيّ فِعْلَاوِيَّة	فُعَيْلِيّ فُعَيْلِيَّة	فَعَالِيّ فَعَالِيَّة	مِفْعَلِيّ مِفْعَلِيَّة	فَاعِلِيّ فَاعِلِيَّة

تصريفات : فِعْوَالٌ- تِفْعَالٌ- فِيعُول- فِيعَالٌ- فِيعِيَالٌ

وزن الاسم	فِعْوَالٌ	تِفْعَالٌ	فِيعُول	فِيعَالٌ	فِيعِيَالٌ
الجنس	سماعي	سماعي	سماعي	سماعي	سماعي
التثنية	فِعْوَالَان	تِفْعَالَان	فِيعُولَان	فِيعَالَان	فِيعِيَالَان
جمع السلامة	فِعْوَالَات	تِفْعَالَات	فِيعُولَات	فِيعَالَات	فِيعِيَالَات
جمع التكسير	فِعَاوِيل	-	فِيعَاِيل	-	-
التصغير	فُؤَيْوِيلُ فُؤَيْوِيلَة فُؤَيْوِيلَات	تُفْعِيلُ تُفْعِيلَة تُفْعِيلَات	فُؤَيْعِيلُ فُؤَيْعِيلَة فُؤَيْعِيلَات	فُؤَيْعَالُ فُؤَيْعَالَة فُؤَيْعَالَات	فُؤَيْعِيَالُ فُؤَيْعِيَالَة فُؤَيْعِيَالَات
النسبة	فِعْوَالِيّ فِعْوَالِيَّة فُؤَيْوِيلِيّ فُؤَيْوِيلِيَّة	تِفْعَالِيّ تِفْعَالِيَّة تُفْعِيلِيّ تُفْعِيلِيَّة	فِيعُولِيّ فِيعُولِيَّة فُؤَيْعِيلِيّ فُؤَيْعِيلِيَّة	فِيعَالِيّ فِيعَالِيَّة فُؤَيْعَالِيّ فُؤَيْعَالِيَّة	فِيعِيَالِيّ فِيعِيَالِيَّة فُؤَيْعِيَالِيّ فُؤَيْعِيَالِيَّة

تصريفات : يَفْعُولُ- تَفْعِيلٌ- فُوعَالٌ- فَعْلُوَّة- فَعْلَالٌ

وزن الاسم	يَفْعُولُ	تَفْعِيلٌ	فُوعَالٌ	فَعْلُوَّة	فَعْلَالٌ
الجنس	سماعي	سماعي	سماعي	مؤنث	سماعي
التثنية	يَفْعُولَانِ	يَفْعِيلَانِ	فُوعَالَانِ	فَعْلُوَّتَانِ	فَعْلَالَانِ
جمع السلامة	يَفْعُولَاتٌ	يَفْعِيلَاتٌ	فُوعَالَاتٌ	فَعْلُوَّتَاتٌ	فَعْلَالَاتٌ
جمع التكسير	مَفَاعِيلُ	يَفَاعِيلُ	فَوَاعِيلُ	فَعَالِي	-
التصغير	يُفْعِيلُ يُفْعِيلَةٌ يُفْعِيلَاتٌ	يُفْعِيلُ يُفْعِيلَةٌ يُفْعِيلَاتٌ	فُؤْيَعِيلُ فُؤْيَعِيلَةٌ فُؤْيَعِيلَاتٌ	فَعْيَلُوَّةُ فَعْيَلُوَّتَاتٌ	فُعْيَلِيلُ فُعْيَلِيلَةٌ فُعْيَلِيلَاتٌ
النسبة	يَفْعُولِي يَفْعُولِيَّة	يَفْعِيلِي يَفْعِيلِيَّة	فُوعَالِي فُوعَالِيَّة	فَعْلَوِي فَعْلَوِيَّة	فَعْلَالِي فَعْلَالِيَّة

تصريفات : فَعْلِيٌّ- فَعْلُولٌ- فِعْلُولٌ- تَفْعُلٌ- تَفْعَلٌ

وزن الاسم	فَعْلِيٌّ	فَعْلُولٌ	فِعْلُولٌ	تَفْعُلٌ	تَفْعَلٌ
الجنس	سماعي فُؤْلِي	سماعي فَعْلُ	سماعي فِعْلُ	سماعي تَفْعِي	سماعي تَفْعِي
التثنية	فَعْلِيَّانِ	فَعْلُولَانِ	فِعْلُولَانِ	تَفْعُلَانِ	تَفْعَلَانِ
جمع السلامة	فَعْلِيَّاتٌ	فَعْلُولَاتٌ	فِعْلُولَاتٌ	تَفْعُلَاتٌ	تَفْعَلَاتٌ
جمع التكسير	فَعَالِي	-	-	-	-
التصغير	فُعْيَلِي فُعْيَلِيَّة فُعْيَلِيَّاتٌ	فُعْيَلُولُ فُعْيَلُولَةٌ فُعْيَلُولَاتٌ	فُعْيَلُولُ فُعْيَلُولَةٌ فُعْيَلُولَاتٌ	تُفْعِيلُ تُفْعِيلَةٌ تُفْعِيلَاتٌ	تُفْعِيلُ تُفْعِيلَةٌ تُفْعِيلَاتٌ
النسبة	فَعْلِي فَعْلِيَّة فَعْلِيَّي فَعْلِيَّة	فَعْلُولِي فَعْلُولِيَّة فَعْلُولِيَّي فَعْلُولِيَّة	فَعْلُولِي فَعْلُولِيَّة فَعْلُولِيَّي فَعْلُولِيَّة	تَفْعُلِي تَفْعُلِيَّة تَفْعُلِيَّي تَفْعُلِيَّة	تَفْعَلِي تَفْعَلِيَّة تَفْعَلِيَّي تَفْعَلِيَّة

تصريفات : تَفْعَلُ- يَفْعَلُ- إِفْعِلْ- إِفْعِيلُ- أَفْعُولُ

وزن الاسم	تَفْعَلُ	يَفْعَلُ	إِفْعِلْ	إِفْعِيلُ	أَفْعُولُ
الجنس	سماعي نُوعَلُ تُفَعَى	سماعي يَفْعَى	سماعي إِفْعَى	سماعي إِفْعِيلُ	سماعي أَفْعُولُ
التثنية	تُفَعَّلَانِ	يُفَعَّلَانِ	أَفْعِلَانِ	إِفْعِيلَانِ	إِفْعُولَانِ
جمع السلامة	تُفَعَّلَاتُ	يُفَعَّلَاتُ	إِفْعِلَاتُ	إِفْعِيلَاتُ	إِفْعُولَاتُ
جمع التكسير	-	يَفَاعِلُ	أَفَاعِلُ	-	أَفَاعِلُ
التصغير	تَفَعَّلُ تَفَعَّلَةً تَفَعَّلَاتُ	يَفَعَّلُ يَفَعَّلَةً يَفَعَّلَاتُ	أَفَعَّلُ أَفَعَّلَةً يَفَعَّلَاتُ	أَفَعَّلُ أَفَعَّلَةً يَفَعَّلَاتُ	أَفَعَّلُ أَفَعَّلَةً يَفَعَّلَاتُ
النسبة	تَفَعَّلِي تَفَعَّلِيَّة تَفَعَّلِيَّ تَفَعَّلِيَّةُ	يَفَعَّلِي يَفَعَّلِيَّة يَفَعَّلِيَّ يَفَعَّلِيَّةُ	إِفَعَّلِي إِفَعَّلِيَّة أِفَعَّلِيَّ أِفَعَّلِيَّةُ	إِفَعَّلِي إِفَعَّلِيَّة أِفَعَّلِيَّ أِفَعَّلِيَّةُ	أَفَعَّلِي أَفَعَّلِيَّة أَفَعَّلِيَّ أَفَعَّلِيَّةُ

تصريفات : مَفْعَلٌ- مَفْعِلٌ- مِفْعَلَةٌ- مِفْعَالَةٌ- مَفْعُلَةٌ

وزن الاسم	مَفْعَلٌ	مَفْعِلٌ	مِفْعَلَةٌ	مِفْعَالَةٌ	مَفْعُلَةٌ
الجنس	سماعي مَفْعَى	سماعي مَفْعَى	مؤنث مِفْعَالَةٌ	مؤنث	مؤنث
التثنية	مَفْعَلَانِ	مَفْعِلَانِ	مِفْعَلَتَانِ	مِفْعَالَتَانِ	مَفْعُلَتَانِ
جمع السلامة	مَفْعَلَاتُ	مَفْعِلَاتُ	مِفْعَلَاتُ	مِفْعَالَاتُ	مَفْعُلَاتُ
جمع التكسير	مَفَاعِلُ مَفَاعِي	مَفَاعِلُ مَفَاعِي	مَفَاعِلُ مَفَاعِي	مَفَاعِلُ مَفَاعِي	مَفَاعِلُ مَفَاعِي

التصغير	مُفَعِّلٌ مَفْعِلَةٌ مُفَعِّلَاتٌ	مُفَعِّلٌ مَفْعِلَةٌ مُفَعِّلَاتٌ	مُفَعِّلٌ مَفْعِلَةٌ مُفَعِّلَاتٌ	مُفَعِّلٌ مَفْعِلَةٌ مُفَعِّلَاتٌ
النسبة	مَفْعِلِيٌّ مَفْعِلِيَّةٌ مَفْعِلِيٌّ مَفْعِلِيَّةٌ	مَفْعِلِيٌّ مَفْعِلِيَّةٌ مَفْعِلِيٌّ مَفْعِلِيَّةٌ	مَفْعِلِيٌّ مَفْعِلِيَّةٌ مَفْعِلِيٌّ مَفْعِلِيَّةٌ	مَفْعِلِيٌّ مَفْعِلِيَّةٌ مَفْعِلِيٌّ مَفْعِلِيَّةٌ

تصريفات : فَيَعْلُ- فَوَعْلُ- فَنَعْلُ- فَعُولُ- فَعْلٌ

وزن الاسم	فَيَعْلُ	فَوَعْلُ	فَنَعْلُ	فَعُولُ	فَعْلٌ
الجنس	سماعي فَعْلٌ فَيَعْيٌ	سماعي فَعْلٌ فَوَعْيٌ	سماعي فُنَعْلٌ فُنَعْيٌ	سماعي فَعُولٌ فَعْوَى	سماعي فَعْلٌ فَعْيٌ
التثنية	فَيَعْلَانِ	فَوَعْلَانِ	فُنَعْلَانِ	فَعُولَانِ	فَعْلَانِ
جمع السلامة	فَيَعْلَاتُ	فَوَعْلَاتُ	فُنَعْلَاتُ	فَعُولَاتُ	فَعْلَاتُ
جمع التكسير	فَيَاعِلٌ	فَوَاعِلٌ	فَنَاعِلٌ	فَعَاوِلٌ	-
التصغير	فَيُعِلُّ فَيُعِلَّةٌ فَيُعِلَاتُ	فَوُعِلُّ فَوُعِلَّةٌ فَوُعِلَاتُ	فُنُعِلُّ فُنُعِلَّةٌ فُنُعِلَاتُ	فُعِيُولُ فُعِيُولَةٌ فُعِيُولَاتُ	فُعِيْلُ فُعِيْلَةٌ فُعِيْلَاتُ
النسبة	فَيَعْلِيٌّ فَيَعْلِيَّةٌ فَيَعْلِيٌّ فَيَعْلِيَّةٌ	فَوَعْلِيٌّ فَوَعْلِيَّةٌ فَوَعْلِيٌّ فَوَعْلِيَّةٌ	فُنَعْلِيٌّ فُنَعْلِيَّةٌ فُنَعْلِيٌّ فُنَعْلِيَّةٌ	فَعُولِيٌّ فَعُولِيَّةٌ فَعُولِيٌّ فَعُولِيَّةٌ	فَعْلِيٌّ فَعْلِيَّةٌ فَعْلِيٌّ فَعْلِيَّةٌ

تصريفات : فَعْلَةٌ - فَعِيلٌ - فَعَّلٌ - فَعْلَانٌ - مِفْعَالٌ

وزن الاسم	فَعْلَةٌ	فَعِيلٌ	فَعَّلٌ	فَعْلَانٌ	مِفْعَالٌ
الجنس	مؤنث فُتَّةٌ فُعَاةٌ	سماعي فُعِيلٌ	سماعي	سماعي فَعْلَانٌ	سماعي
التثنية	فُعْلَتَانِ	فُعَّيْلَانِ	فُعَّيْلَانِ	فُعْلَانَانِ	مِفْعَالَانِ
جمع السلامة	فُعْلَاتٌ	فُعَّيْلَاتٌ	فُعَّيْلَاتٌ	فُعْلَانَاتٌ	مِفْعَالَاتٌ
جمع التكسير	-	-	-	-	مِفْعَاعِيلٌ
التصغير	فُعَيْلَةٌ فُعَّيْلَاتٌ	فُعَّيْلٌ فُعَّيْلَةٌ فُعَّيْلَاتٌ	فُعَّيْلٌ فُعَّيْلَةٌ فُعَّيْلَاتٌ	فُعَّيْلٌ فُعَّيْلَةٌ فُعَّيْلَاتٌ	مِفْعَيْلٌ مِفْعَيْلَةٌ مِفْعَيْلَاتٌ
النسبة	فُعْلِيٌّ فُعْلِيَّةٌ	فُعَّيْلِيٌّ فُعَّيْلِيَّةٌ	فُعَّيْلِيٌّ فُعَّيْلِيَّةٌ	فُعْلَانِيٌّ فُعْلَانِيَّةٌ	مِفْعَالِيٌّ مِفْعَالِيَّةٌ

تصريفات : مِفْعَلٌ - مَفْعِيلٌ - مَفْعَلَةٌ - مَفْعِلَةٌ - فِعَالَةٌ - إِفْعَالٌ

وزن الاسم	مِفْعَلٌ	مَفْعِيلٌ	مَفْعَلَةٌ	مَفْعِلَةٌ	فِعَالَةٌ	إِفْعَالٌ
الجنس	سماعي مِفْعَلٌ مِفْعَعِيٌّ	سماعي مَفْعِيلٌ	مؤنث مَفْعَلَةٌ مِفْعَعَةٌ	مؤنث مَفْعِلَةٌ مِفْعَعَةٌ	مؤنث	سماعي إِفْعَالٌ
التثنية	مِفْعَلَانِ	مَفْعِيلَانِ	مَفْعَلَتَانِ	مَفْعِلَتَانِ	فِعَالَتَانِ	إِفْعَالَانِ
جمع السلامة	مِفْعَلَاتٌ	مَفْعِيلَاتٌ	مَفْعَلَاتٌ	مَفْعِلَاتٌ	فِعَالَاتٌ	إِفْعَالَاتٌ
جمع التكسير	مِفْعَاعِلٌ	مَفْعَاعِيلٌ	مَفْعَاعِلٌ	مَفْعَاعِلٌ	فِعَاعِلٌ فُعَالِيٌّ (لِنَاقِصٍ)	

التصغير	مُفَعِّلٌ مُفَعِّلَةٌ مُفَعِّلَاتٌ	مُفَعِّلٌ مُفَعِّلَةٌ مُفَعِّلَاتٌ	مُفَعِّلٌ مُفَعِّلَةٌ مُفَعِّلَاتٌ	مُفَعِّلٌ مُفَعِّلَةٌ مُفَعِّلَاتٌ	مُفَعِّلٌ مُفَعِّلَةٌ مُفَعِّلَاتٌ
النسبة	مُفَعِّلِيٌّ مُفَعِّلِيَّةٌ مُفَعِّلِيَّةٌ	مُفَعِّلِيٌّ مُفَعِّلِيَّةٌ مُفَعِّلِيَّةٌ	مُفَعِّلِيٌّ مُفَعِّلِيَّةٌ مُفَعِّلِيَّةٌ	مُفَعِّلِيٌّ مُفَعِّلِيَّةٌ مُفَعِّلِيَّةٌ	مُفَعِّلِيٌّ مُفَعِّلِيَّةٌ مُفَعِّلِيَّةٌ

تصريفات : مُفَعِّلِيٌّ - مُفَعِّلِيَّةٌ - مُفَعِّلَاتٌ - مُفَعِّلَاتٌ - مُفَعِّلَاتٌ - مُفَعِّلَاتٌ

وزن الاسم	فُعَلَى	فُعَلَى	فُعَلَى	فُعَلَى	فُعَلَى
الجنس	مؤنث فُؤَى	مؤنث فُؤَى	مؤنث فُؤَى	مؤنث فُؤَى	مؤنث فُؤَى
التثنية	فُعَلَيَانِ	فُعَلَيَانِ	فُعَلَيَانِ	فُعَلَيَانِ	فُعَلَيَانِ
جمع السلامة	فُعَلَيَاتٍ	فُعَلَيَاتٍ	فُعَلَيَاتٍ	فُعَلَيَاتٍ	فُعَلَيَاتٍ
جمع التكسير	فُعَلَايَ فُعَلَايَ	فُعَلَايَ فُعَلَايَ	فُعَلَايَ فُعَلَايَ	فُعَلَايَ فُعَلَايَ	فُعَلَايَ فُعَلَايَ
التصغير	فُعَيْلٌ فُعَيْلَاتٍ	فُعَيْلٌ فُعَيْلَاتٍ	فُعَيْلٌ فُعَيْلَاتٍ	فُعَيْلٌ فُعَيْلَاتٍ	فُعَيْلٌ فُعَيْلَاتٍ
النسبة	فُعَلَوِيٌّ فُعَلَوِيَّةٌ فُعَلَوِيَّةٌ	فُعَلَوِيٌّ فُعَلَوِيَّةٌ فُعَلَوِيَّةٌ	فُعَلَوِيٌّ فُعَلَوِيَّةٌ فُعَلَوِيَّةٌ	فُعَلَوِيٌّ فُعَلَوِيَّةٌ فُعَلَوِيَّةٌ	فُعَلَوِيٌّ فُعَلَوِيَّةٌ فُعَلَوِيَّةٌ

تصريفات : فُعَلَايَ - فُعَلَايَ - فُعَلَايَ - فُعَلَايَ - فُعَلَايَ - فُعَلَايَ

وزن الاسم	فُعَلَايَ	فُعَلَايَ	فُعَلَايَ	فُعَلَايَ	فُعَلَايَ
الجنس	مؤنث فُؤَايَ	مؤنث فُؤَايَ	مؤنث فُؤَايَ	مؤنث فُؤَايَ	مؤنث فُؤَايَ

التثنية	فُعَالِيَان	فَعَلَانَان	فُعِلَانَان	فُعِلَانَان
جمع السلامة	فُعَالِيَات	فَعَلَانَات	فُعِلَانَات	فُعِلَانَات
جمع التكسير	-	-	-	-
التصغير	فُعِيلِي فُعِيلِيَّات	فُعِيلَانُ فُعِيلَانَات	فُعِيلَانُ فُعِيلَانَات	فُعِيلَانُ فُعِيلَانَات
النسبة	فُعَالِي فُعَالِيَّة فُعِيلِي فُعِيلِيَّة	فُعِلَالِي فُعِلَالِيَّة فُعِيلَالِي فُعِيلَالِيَّة	فُعِلَالِي فُعِلَالِيَّة فُعِيلَالِي فُعِيلَالِيَّة	فُعِلَالِي فُعِلَالِيَّة فُعِيلَالِي فُعِيلَالِيَّة

تصريفات : فَعُولٌ- فَعُولَةٌ- أَفْعَلٌ- فَعْلَاء- فَاعُولٌ- فَاعُولَةٌ

وزن الاسم	فَعُولٌ	فَعُولَةٌ	أَفْعَلٌ	فَعْلَاء	فَاعُولٌ	فَاعُولَةٌ
الجنس	سماعي فَعْلٌ	مؤنث فَعْلَةٌ	سماعي أَفْعَى أَفْلٌ	مؤنث فَلَاء	سماعي	مؤنث
التثنية	فَعُولَان	فَعُولَتَان	أَفْعَلَان	فَعْلَاوَان	فَاعُولَان	فَاعُولَتَان
جمع السلامة	فَعُولَات	فَعُولَات	أَفْعَلَات	فَعْلَاوَات	فَاعُولَات	فَاعُولَات
جمع التكسير	فُعُل أَفْعَلَةٌ (للمذكر) أَفْعُل (المؤنث)	فَعَائِلُ	أَفَاعِلُ	فَعَالِي فَعَالِي	فَوَاعِيلُ	فَوَاعِيلُ
التصغير	فُعِيلٌ فُعِيلَةٌ فُعِيلَات	فُعِيلَةٌ فُعِيلَات	أَفْعِيلُ أَفْعِيلَةٌ أَفْعِيلَا	فُعِيلَاء فُعِيلَات	فُوَيْعِلُ فُوَيْعِيلَةٌ فُوَيْعِيلَات	فُوَيْعِلَةٌ فُوَيْعِيلَات
النسبة	فَعُولِي فَعُولِيَّة	فَعُولِي فَعُولِيَّة	أَفْعَلِي أَفْعَلِيَّة	فَعْلَاوِي فَعْلَاوِيَّة	فَاعُولِي فَاعُولِيَّة	فَاعُولِي فَاعُولِيَّة

تصريفات : مُفَاعَلٌ- مُتَفَاعِلٌ- مُتَفَاعَلٌ- مُتَفَعِّلٌ- مُتَفَعِّلٌ

وزن الاسم	مُفَاعَلٌ	مُتَفَاعِلٌ	مُتَفَاعَلٌ	مُتَفَعِّلٌ	مُتَفَعِّلٌ
المضرد المذكر	مُفَاعَلٌ مُفَالٌ مُفَاعِي	مُتَفَاعِلٌ مُتَفَالٌ مُتَفَاعِي	مُتَفَاعَلٌ مُتَفَالٌ مُتَفَاعِي	مُتَفَعِّلٌ مُتَفَالٌ مُتَفَاعِي	مُتَفَعِّلٌ مُتَفَالٌ مُتَفَاعِي
التأنيث	مُفَاعِلَةٌ مُفَالَةٌ مُفَاعَاءُ	مُتَفَاعِلَةٌ مُتَفَالَةٌ مُتَفَاعَاءُ	مُتَفَاعِلَةٌ مُتَفَالَةٌ مُتَفَاعَاءُ	مُتَفَعِّلَةٌ مُتَفَالَةٌ مُتَفَاعَاءُ	مُتَفَعِّلَةٌ مُتَفَالَةٌ مُتَفَاعَاءُ
التثنية	مُفَاعِلَانِ مُفَالَتَانِ مُفَاعِلَتَانِ	مُتَفَاعِلَانِ مُتَفَالَانِ مُتَفَاعِلَتَانِ	مُتَفَاعِلَانِ مُتَفَالَانِ مُتَفَاعِلَتَانِ	مُتَفَعِّلَانِ مُتَفَالَتَانِ مُتَفَعِّلَتَانِ	مُتَفَعِّلَانِ مُتَفَالَتَانِ مُتَفَعِّلَتَانِ
جمع السلامة	مُفَاعِلُونَ مُفَالُونَ مُفَاعِلَاتٌ مُفَالَاتٌ	مُتَفَاعِلُونَ مُتَفَالُونَ مُتَفَاعِلَاتٌ مُتَفَالَاتٌ	مُتَفَاعِلُونَ مُتَفَالُونَ مُتَفَاعِلَاتٌ مُتَفَالَاتٌ	مُتَفَعِّلُونَ مُتَفَالُونَ مُتَفَعِّلَاتٌ مُتَفَالَاتٌ	مُتَفَعِّلُونَ مُتَفَالُونَ مُتَفَعِّلَاتٌ مُتَفَالَاتٌ
جمع التكسير	-	-	-	-	-
التصغير	مُفَاعِلٌ مُفَالُونَ مُفَاعِلَةٌ مُفَاعِلَاتٌ	مُتَفَاعِلٌ مُتَفَالُونَ مُتَفَاعِلَةٌ مُتَفَاعِلَاتٌ	مُتَفَاعِلٌ مُتَفَالُونَ مُتَفَاعِلَةٌ مُتَفَاعِلَاتٌ	مُتَفَعِّلٌ مُتَفَالُونَ مُتَفَعِّلَةٌ مُتَفَعِّلَاتٌ	مُتَفَعِّلٌ مُتَفَالُونَ مُتَفَعِّلَةٌ مُتَفَعِّلَاتٌ
النسبة	مُفَاعِلِيٌّ مُفَالِيٌّ مُفَاعِلِيَّةٌ مُفَالِيَّةٌ	مُتَفَاعِلِيٌّ مُتَفَالِيٌّ مُتَفَاعِلِيَّةٌ مُتَفَالِيَّةٌ	مُتَفَاعِلِيٌّ مُتَفَالِيٌّ مُتَفَاعِلِيَّةٌ مُتَفَالِيَّةٌ	مُتَفَعِّلِيٌّ مُتَفَالِيٌّ مُتَفَعِّلِيَّةٌ مُتَفَالِيَّةٌ	مُتَفَعِّلِيٌّ مُتَفَالِيٌّ مُتَفَعِّلِيَّةٌ مُتَفَالِيَّةٌ

المفردات القاموسي في التحليل اللغوي

۳۴۷

تصريفات : فَعْلٌ- فَاعِلٌ- فَاعِلَةٌ- فَعِيلٌ- فَعِيلَةٌ

وزن الاسم	فَعْلٌ	فَاعِلٌ	فَاعِلَةٌ	فَعِيلٌ	فَعِيلَةٌ
الجنس	سماعي فل (المهموز)	سماعي (فيل)	سماعي (فول)	سماعي فال / فل / فَعَى	سماعي فل
التثنية	فَعْلَان	فُعْلَان	فُعْلَان	فَعْلَان	فَعْلَان
جمع السلامة	فَعْلَات	فُعْلَات	فُعْلَات	فَعْلَات	فَعْلَات
جمع التكسير	أَفْعَالٌ أَفْعُلٌ فُعُولٌ فُعْلَان	فِعَالٌ فُعُولٌ أَفْعَالٌ فِعْلَةٌ	فِعَالٌ فُعْلَان أَفْعَالٌ فِعْلَةٌ	فِعَالٌ فُعْلَان فُعُولٌ فُعْلَان أَفْعَالٌ فِعْلَةٌ	فُعُولٌ أَفْعَالٌ
التصغير	فُعَيْلٌ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَات	فُعَيْلٌ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَات	فُعَيْلٌ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَات	فُعَيْلٌ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَات	فُعَيْلٌ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَات
النسبة	فَعْلِي فَعْلِيَّة	فَعْلِي فَعْلِيَّة	فَعْلِي فَعْلِيَّة	فَعْلِي فَعْلِيَّة	فَعْلِي فَعْلِيَّة

تصريفات : مُفْتَعِلٌ- مُفْتَعِلٌ- مُنْفَعِلٌ- مُنْفَعِلٌ- مُسْتَفْعِلٌ- مُسْتَفْعِلٌ

وزن الاسم	مُفْتَعِلٌ	مُفْتَعِلٌ	مُنْفَعِلٌ	مُنْفَعِلٌ	مُسْتَفْعِلٌ	مُسْتَفْعِلٌ
المفرد المذكر	مُفْتَعِلٌ مُفْتَلٌ مُفْتَالٌ مُفْتَعِي	مُفْتَعِلٌ مُفْتَلٌ مُفْتَالٌ مُفْتَعِي	مُنْفَعِلٌ مُنْفَلٌ مُنْفَالٌ مُنْفَعِي	مُنْفَعِلٌ مُنْفَلٌ مُنْفَالٌ مُنْفَعِي	مُسْتَفْعِلٌ مُسْتَفْلٌ مُسْتَفَالٌ مُسْتَفْعِي	مُسْتَفْعِلٌ مُسْتَفْلٌ مُسْتَفَالٌ مُسْتَفْعِي
التأنيث	مُفْتَعِلَةٌ مُفْتَلَةٌ مُفْتَالَةٌ مُفْتَعِيَّة	مُفْتَعِلَةٌ مُفْتَلَةٌ مُفْتَالَةٌ مُفْتَعِيَّة	مُنْفَعِلَةٌ مُنْفَلَةٌ مُنْفَالَةٌ مُنْفَعِيَّة	مُنْفَعِلَةٌ مُنْفَلَةٌ مُنْفَالَةٌ مُنْفَعِيَّة	مُسْتَفْعِلَةٌ مُسْتَفَلَةٌ مُسْتَفَالَةٌ مُسْتَفْعِيَّة	مُسْتَفْعِلَةٌ مُسْتَفَلَةٌ مُسْتَفَالَةٌ مُسْتَفْعِيَّة

التثنية	مُفْتَعِلَان	مُفْتَلَان	مُفْتَعِلَان	مُفْتَلَان	مُفْتَعِلَان	مُفْتَلَان
	مُفْتَالَان	مُفْتَالَان	مُفْتَالَان	مُفْتَالَان	مُفْتَالَان	مُفْتَالَان
	مُفْتَعِلَتَان	مُفْتَلَتَان	مُفْتَعِلَتَان	مُفْتَلَتَان	مُفْتَعِلَتَان	مُفْتَلَتَان
	مُفْتَلَتَان	مُفْتَلَتَان	مُفْتَلَتَان	مُفْتَلَتَان	مُفْتَلَتَان	مُفْتَلَتَان
	مُفْتَعِلَتَان	مُفْتَلَتَان	مُفْتَعِلَتَان	مُفْتَلَتَان	مُفْتَعِلَتَان	مُفْتَلَتَان
جمع السلامة	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ
	مُفْتَعِلَات	مُفْتَلَات	مُفْتَعِلَات	مُفْتَلَات	مُفْتَعِلَات	مُفْتَلَات
	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ
	مُفْتَعِلَات	مُفْتَلَات	مُفْتَعِلَات	مُفْتَلَات	مُفْتَعِلَات	مُفْتَلَات
	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ
جمع التكسير	-	-	-	-	-	-
التصغير	مُفْتَعِلٌ	مُفْتَلٌ	مُفْتَعِلٌ	مُفْتَلٌ	مُفْتَعِلٌ	مُفْتَلٌ
	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ	مُفْتَعِلُونَ	مُفْتَلُونَ
	مُفْتَعِلَةٌ	مُفْتَلَةٌ	مُفْتَعِلَةٌ	مُفْتَلَةٌ	مُفْتَعِلَةٌ	مُفْتَلَةٌ
	مُفْتَعِلَات	مُفْتَلَات	مُفْتَعِلَات	مُفْتَلَات	مُفْتَعِلَات	مُفْتَلَات
النسبة	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي
	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي
	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي
	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي
	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي
	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي
	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي
	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي	مُفْتَعِلِي	مُفْتَلِي

الملحق عدد (٣)

أهمّ الأوزان الاسميّة للبناء الثلاثي-٢ الأسماء القياسية المشتقة من الفعل

المصادر (أ):

بنائه وزن المصدر	الصحيح والمهموز العين	المضعف	المثال	الأجوف	الناقص
فَعَلَ	فَعَلَ	فَلَّ	فَعَلَ	فَعَلَ فَالَ	فَعَلَ
فَعَلَّ	فَعَلَ	فَعَلَ	فَعَلَ	فَعَلَ / فَالَ	فَعَا / فَعَى
فُعِلَ	فُعِلَ / فَوِلَ	فُلَّ	فُعِلَ	فَوِلَ	فُعِلَ / فُعَى
فُعِلْ	فُعِلْ	فِلَّ	فُعِلْ	فَالَ	فَعَا / فَعَى
فِعِلْ	فِعِلْ	فِلَّ	فِعِلْ	فَالَ	فِعَى
فَعَّلَ	فَعَّلَ	فَلَّ	فَعَّلَ / عَلَّ	فَعَّلَ / فَالَ	فَعَّلَ / فَعَا
فُعِّلَ	فُعِّلَ	فِلَّ	فُعِّلَ	فُعِّلَ	فُعِّلَ
فُعِّلْ	فُعِّلْ	فِلَّ	فُعِّلْ	فُعِّلْ	فُعِّلْ
فُعِّلَ	فُعِّلَ / فَوِّلَ	فُلَّ	فُعِّلَ	فُعِّلَ / فَوِّلَ	فُعِّلَ / فَعَا
فَعَّال	فَعَّال	فَعَّال	فَعَّال	فَعَّال	فَعَّال
فِعَّال	فِعَّال	فِعَّال	فِعَّال	فِعَّال فَالَ	فِعَّال
فُعَّال	فُعَّال	فُعَّال	فُعَّال	فُعَّال فَالَ	فُعَّال
فَعِّيل	فَعِّيل	فَعِّيل	فَعِّيل	فَعِّيل فِيلَ	فَعِّيل فَعِّلَ

بنائه وزن المصدر	الصحيح والمهموز العين	المضعف	المثال	الأجوف	الناقص
فُعُولُ	فُعُولُ	فُعُولُ	فُعُولُ	فُعُولُ فُولُ	فُعُلُ فُعِلُ
فِعَالَةٌ	فِعَالَةٌ	فِعَالَةٌ	فِعَالَةٌ	فِعَالَةٌ قَالَةٌ	فِعَالَةٌ فِعَادَةٌ
فَعَالَةٌ	فَعَالَةٌ	فَعَالَةٌ	فَعَالَةٌ	فَعَالَةٌ قَالَةٌ	فَعَالَةٌ فَعَادَةٌ
فُعُولَةٌ	فُعُولَةٌ	فُعُولَةٌ	فُعُولَةٌ	فُعُولَةٌ فُُولَةٌ	فُعُولَةٌ
فَعْلَان	فَعْلَان	فَعْلَان فَلَان	فَعْلَان	فَعْلَان	فَعْلَان
فَاعِلٌ(ة)	فَاعِلٌ(ة)	فَالٌ	فَاعِلٌ(ة)	فَاعِلٌ(ة)	فَاعِي(ة)
مَفْعُولٌ(ة)	مَفْعُولٌ(ة)	مَفْعُولٌ(ة)	مَفْعُولٌ(ة)	مَفْعُولٌ(ة) مَفِيلٌ	مَفْعِي(ة) / مَفْعَو(ة)
فَعْلَاء	فَعْلَاء	فَعْلَاء	فَلَاء	فَعْلَاء	فَعْلَاء
فَعِيلَةٌ	فَعِيلَةٌ	فَعِيلَةٌ	فَعِيلَةٌ	فَعِيلَةٌ	فَعِيلَةٌ
أَفْعَلُ / فُعْلَى	فُعْلَى	فُلَى	فُعْلَى	فُولَى / فِيلَى	فُعْلَى
أَفْعَلٌ / إِفْعَالًا	إِفْعَال	إِفْعَال	إِيْعَال	إِفَالَةٌ	إِفْعَال
فَعْلٌ / تَفْعِيلًا	تَفْعِيل	تَفْعِيل تَفْعَال	تَفْعِيل	تَفْعِيل تَفْعَال	تَفْعِلَةٌ
فَاعِلٌ فِعَالًا	فِعَال	فِعَال	فِعَال	فِعَال	فِعَال
فَاعِلٌ / مَفَاعَلَةٌ	مَفَاعَلَةٌ	مَفَالَةٌ	مَفَاعَلَةٌ	مَفَاعَلَةٌ	مُفَاعَاة
تَفَاعُلٌ / تَفَاعِلًا	تَفَاعُل	تَفَاعُل تَفَالٌ	تَفَاعُل	تَفَاعُل	تَفَاعِي

بنائه وزن المصدر	الصحيح والمهموز العين	المضعف	المثال	الأجوف	الناقص
تَفَعَّلَ تَفَعَّلَا	تَفَعَّلَ	تَفَعَّلَ	تَفَعَّلَ	تَفَعَّلَ	تَفَعَّلَ
افتعل / افتعلا	افتعل	افتعل	افتعل	افتعل	افتعل
انفعل / انفعلا	انفعل	انفعل	انفعل	انفعل	انفعل
استفعل استفعالا	استفعل	استفعل	استفعل	استفعل استفعالة	استفعل

تصريفات : إِفْعَالَةٌ- تَفْعِيلَةٌ- فِعَالَةٌ- مُفَاعَلَةٌ- تَفَاعُلَةٌ

وزن المصدر	إِفْعَالَةٌ	تَفْعِيلَةٌ	فِعَالَةٌ	مُفَاعَلَةٌ	تَفَاعُلَةٌ
الجنس	مَوْثٌ إِفَالَةٌ إِعَالَةٌ	مَوْثٌ	مَوْثٌ	مَوْثٌ مُفَالَةٌ مُفَاعَاةٌ	مَوْثٌ
التثنية	إِفْعَالَتَانِ إِفَالَتَانِ إِعَالَتَانِ	تَفْعِيلَتَانِ	فِعَالَتَانِ	مُفَاعَلَتَانِ مُفَالَتَانِ	تَفَاعُلَتَانِ
جمع السلامة	إِفْعَالَاتُ إِفَالَاتُ إِعَالَاتُ	تَفْعِيلَاتُ	فِعَالَاتُ	مُفَاعَلَاتُ مُفَالَاتُ	تَفَاعُلَاتُ
جمع التكسير	أَفْعِيلُ	تَفَاعِيلُ	-	-	-
التصغير	أَفْيَعَلَةٌ أَفْيَعَلَاتُ	تُفْيَعِلَةٌ تُفْيَعِلَاتُ	فُيْعِلَةٌ فُيْعِلَاتُ	مُفْيَعِلَةٌ مُفْيَعِلَاتُ	تُفْيَعِلَةٌ تُفْيَعِلَاتُ
النسبة	إِفْعَالِي إِفْعَالِيَّةٌ	تَفْعِيلِي تَفْعِيلِيَّةٌ	فِعَالِي فِعَالِيَّةٌ	مُفَاعِلِي مُفَاعِلِيَّةٌ	تَفَاعُلِي تَفَاعُلِيَّةٌ

تصريفات : تَفْعَلَةٌ - إِفْتَعَالَةٌ - أَنْفَعَالَةٌ - إِسْتِفْعَالَةٌ - تَفْعِلَةٌ

وزن المصدر	تَفْعَلَةٌ	إِفْتَعَالَةٌ	أَنْفَعَالَةٌ	إِسْتِفْعَالَةٌ	تَفْعِلَةٌ
الجنس	مؤنث	مؤنث	مؤنث	مؤنث	مؤنث
التثنية	تَفْعَالَتَانِ	إِفْتِعَالَتَانِ	أَنْفَعَالَتَانِ	إِسْتِفْعَالَتَانِ أَسْتِفْعَالَتَانِ أَسْتِفْعَالَتَانِ	تَفْعِلَتَانِ
جمع السلامة	تَفْعَالَاتُ	إِفْتِعَالَاتُ	أَنْفَعَالَاتُ	إِسْتِفْعَالَاتُ أَسْتِفْعَالَاتُ أَسْتِفْعَالَاتُ	تَفْعِلَاتُ
جمع التكسير	-	-	-	-	تَفْعِلُ
التصغير	تُفْعِلَةٌ تُفْعِلَاتُ	فُتْيَعِلَةٌ فُتْيَعِلَاتُ	تُفْعِلَةٌ تُفْعِلَاتُ	تُفْعِلَةٌ تُفْعِلَاتُ	تُفْعِلَةٌ تُفْعِلَاتُ
النسبة	تَفْعَلِيّ تَفْعِلِيّ	إِفْتِعَالِيّ إِفْتِعَالِيّ	أَنْفَعَالِيّ أَنْفَعَالِيّ	إِسْتِفْعَالِيّ إِسْتِفْعَالِيّ	تَفْعِلِيّ تَفْعِلِيّ

المصادر (٢)

البناء	الصحيح والمهموز	المضاعف	المثال	الأجوف	الناقص
مصدر الهيئة					
فَعَلَةٌ (ولا وزن آخر له)	فَعَلَةٌ	فَلَّةٌ	فَعَلَةٌ	فِغَلَةٌ	فِغَلَةٌ
فِيلَةٌ	فِيلَةٌ		عِلَّةٌ	فِيلَةٌ	فَعَاةٌ
مصدر المرة					
فَعَلَةٌ	فَعَلَةٌ	فَلَّةٌ	فَعَلَةٌ	فَعَلَةٌ	فَعَلَةٌ
فَالَةٌ	فَالَةٌ		عَلَّةٌ	فَالَةٌ	فَعَاةٌ
إِفْعَالَةٌ إِيعَالَةٌ	إِفْعَالَةٌ	إِفْعَالَةٌ	إِيعَالَةٌ	إِفَالَةٌ	إِفْعَالَةٌ

البناء	الصحيح والمهموز	المضاعف	المثال	الأجوف	الناقص
تَفْعِيلَة	تَفْعِيلَة تَفْعِلَة	تَفْعِيلَة	تَفْعِيلَة	تَفْعِيلَة	تَفْعِلَة
فِعَالَة	فِعَالَة	فِعَالَة	فِعَالَة	فِعَالَة	فِعَالَة
مَفَاعَلَة	مَفَاعَلَة	مَفَالَة	مَفَاعَلَة	مَفَاعَلَة	مَفَاعَلَة
تَفَاعَلَة	تَفَاعَلَة	تَفَاعَلَة	تَفَاعَلَة	تَفَاعَلَة	تَفَاعَلَة
تَفَعَّلَة	تَفَعَّلَة	تَفَعَّلَة	تَفَعَّلَة	تَفَعَّلَة	تَفَعَّلَة
اِفْتَعَالَة	اِفْتَعَالَة	اِفْتَعَالَة	اِفْتَعَالَة	اِفْتَعَالَة	اِفْتَعَالَة
اِنْفَعَالَة	اِنْفَعَالَة	اِنْفَعَالَة	اِنْفَعَالَة	اِنْفَعَالَة	اِنْفَعَالَة
اِسْتِفْعَالَة	اِسْتِفْعَالَة	اِسْتِفْعَالَة	اِسْتِفْعَالَة	اِسْتِفْعَالَة	اِسْتِفْعَالَة
المصدر الميمي					
مَفْعَل (ة)	مَفْعَل (ة)	مَفْل (ة)	مَفْعَل (ة)	مَفَال	مَفْعَى مَفْعَاة
مَفْعِل (ة)	مَفْعِل (ة)	مَفْل (ة)	مَفْعِل (ة)	مَفِيل	مَفْعَى مَفْعَاة
مَفْعَل (ة)	مَفْعَل مُوَعَل	مَفْل مُوَعَل	مَفْعَل	مَفَال	مَفْعَى
مَفْعَل	مَفْعَل	مَفْعَل	مَفْعَل	مَفْعَل	مَفْعَى
مُفَاعَل	مُفَاعَل	مُفَال	مُفَاعَل	مُفَاعَل	مُفَاعَى
مُتَفَاعَل	مُتَفَاعَل	مُتَفَاعَل	مُتَفَاعَل	مُتَفَاعَل	مُتَفَاعَل
مُتَفَعَّل	مُتَفَعَّل	مُتَفَعَّل	مُتَفَعَّل	مُتَفَال	مُتَفَعَى
مُسْتَفْعَل	مُسْتَفْعَل	مُسْتَفْل	مُسْتَفْعَل	مُسْتَفْعَل مُسْتَفَال	مُسْتَفَعَى
المصدر الصناعي					
فَعْلِيَّة	فَعْلِيَّة فَالِيَّة	فَعْلِيَّة	فَعْلِيَّة	فَعْلِيَّة فَالِيَّة	فَعْلِيَّة
فَعْلِيَّة	فَعْلِيَّة فَالِيَّة	فَعْلِيَّة	فَعْلِيَّة	فَعْلِيَّة فَالِيَّة	فَعْلِيَّة

البناء	الصحيح والمهموز	المضاعف	المثال	الأجوف	الناقص
فَعْلِيَّة	فَعْلِيَّة فِيلِيَّة	فَلِيَّة	فُعْلِيَّة	فِيلِيَّة	فَعْلِيَّة
فَعْلِيَّة	فَعْلِيَّة	فَلِيَّة	فُعْلِيَّة	فِيلِيَّة	فَعْلِيَّة
فَعَالِيَّة	فَعَالِيَّة	فَعَالِيَّة	فَعَالِيَّة	فَعَالِيَّة فَالِيَّة	فَعَالِيَّة
فُعَالِيَّة	فُعَالِيَّة	فُعَالِيَّة	فُعَالِيَّة	فُعَالِيَّة فَالِيَّة	فُعَالِيَّة
فَعِيلِيَّة	فَعِيلِيَّة	فَعِيلِيَّة	فَعِيلِيَّة	فَعِيلِيَّة فِيلِيَّة	فَعِيلِيَّة
فُعُولِيَّة	فُعُولِيَّة	فُعُولِيَّة	فُعُولِيَّة	فُعُولِيَّة فُُولِيَّة	فُعُولِيَّة
فَعَلَانِيَّة	فَعَلَانِيَّة	فَعَلَانِيَّة	فَعَلَانِيَّة	فَعَلَانِيَّة	فَعَلَانِيَّة
فَاعِلِيَّة	فَاعِلِيَّة	فَالِيَّة	فَاعِلِيَّة	فَاعِلِيَّة	فَاعِلِيَّة
مَفْعُولِيَّة	مَفْعُولِيَّة	مَفْعُولِيَّة	مَفْعُولِيَّة	مَفْعُولِيَّة مَفِيلِيَّة	مَفْعُولِيَّة
مُفْتَعَل	مُفْتَعَل	مُفْتَل	مُفْتَعَل	مُفْتَال	مُفْتَعَى
مُنْفَعَل	مُنْفَعَل	مُنْفَل	مُنْفَعَل	مُنْفَال	مُنْفَعَى
مُسْتَفْعَل	مُسْتَفْعَل	مُسْتَفَل	مُسْتَفْعَل	مُسْتَفْعَل مُسْتَفَال	مُسْتَفْعَى
اسم الألة					
مِفْعَل	مِفْعَل	مِفَل	مِيعَل	مِفْعَل مِفَال	مِفْعَى
مِفْعَلَة	مِفْعَلَة	مِفْلَة	مِيعَلَة	مِفْعَلَة مِفَالَة	مِفْعَاة
مِفْعَال	مِفْعَال	مِفْعَال	مِيعَال	مِفْعَال	مِفْعَال
فَعَّالَة	فَعَّالَة	فَعَّالَة	فَعَّالَة	فَعَّالَة	فَعَّالَة
فِعَال	فِعَال	فِعَال	فِعَال	فِعَال	فِعَال

البناء	الصحيح والمهموز	المضاعف	المثال	الأجوف	الناقص
فَاعِلَةٌ	فَاعِلَةٌ	فَالَةٌ	فَاعِلَةٌ	فَاعِلَةٌ	فَاعِلَةٌ
فَاعُولٌ (ة)	فَاعُولٌ	فَاعُولٌ	فَاعُولٌ	فَاعُولٌ	فَاعُولٌ
مُفَعِّلٌ	مُفَعِّلٌ	مُفَعِّلٌ	مُفَعِّلٌ	مُفَعِّلٌ	مُفَعِّلٌ
فَعَّالٌ	فَعَّالٌ	فَعَّالٌ	فَعَّالٌ	فَعَّالٌ	فَعَّالٌ

تصريفات : فاعل- مفعول- فَعَّالٌ- فَعُولٌ- فَعِلٌ:

وزن الصفة	فاعل	مفعول	فَعَّالٌ	فَعُولٌ	فَعِلٌ
صيغها					
المفرد المذكر	فاعل / فالٌ فَاعِي	مفعولٌ مفعُولٌ مفيلٌ مفعِيٌ مفعُوٌ	فَعَّالٌ	فَعُولٌ فَعْلٌ فَعْلٌ	فَعِلٌ- فُلٌ فالٌ فَعِي فَعَا- فَع
التأنيث	فَاعِلَةٌ / فَالَةٌ	مفعولة مفعُولَةٌ مفيلة مفعِيَّة مفعُوَّة	فَعَّالَةٌ	فَعُولَةٌ فَعْلَةٌ فَعْلَةٌ	فَعِلَةٌ- فُلَةٌ فَالَةٌ فَعَا
التثنية	فَاعِلَانِ / فَاعِلَتَانِ فالان / فالتان	مفعولان مفعُولَتَانِ مفعولان مفعُولَتَانِ مفيلان مفيلَتَانِ مفعِيَّانِ مفعِيَّتَانِ مفعوَّانِ مفعوَّتَانِ	فَعَّالَانِ فَعَّالَتَانِ	فَعُولَانِ فَعُولَتَانِ فَعِلَانِ فَعِلَتَانِ فَعِلَانِ فَعِلَتَانِ	فَعِلَانِ- فَعِلَتَانِ فالان

جمع السلامة	فَاعِلُونَ / فَاعِلَات فَالُونَ / فَالَات فَاعُونَ	مَفْعُولُونَ مَفْعُولَات مَفْعُولُونَ مَفْعُولَات مَفْعُيُونَ مَفْعِيَّات مَفْعُوُونَ مَفْعُوتَات	فَعَالُونَ فَعَالَات	فَعَالُونَ فَعَالَات فَعْلُونَ فَعْلَات	فَعْلُونَ - فَعْلَاتُ - فَلَاتُ
جمع التفسير	فَوَاعِلُ: غ العاقل فُعَلَاءُ: العاقل فُعَالُ: فَعْلُ فَعْلَةٌ: فَعُولُ فُعَاة: فَعْلُ	مَفَاعِيلُ		فُعْلُ فول - فيل	فَعْلَى
التصغير	فُؤَيْعِلُ فُؤَيْعِلُونَ فُؤَيْعِلَةٌ فُؤَيْعِلَاتُ	مُفْعَيْعِلُ مُفْعَيْعِلُونَ مُفْعَيْعِلَةٌ مُفْعَيْعِلَاتُ	فُعَيْعِلُ فُعَيْعِلُونَ فُعَيْعِلَةٌ فُعَيْعِلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُونَ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُونَ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ
النسبة	فَاعِلِيَّ فُؤَيْعِلِيَّ فَاعِلِيَّة فُؤَيْعِلِيَّة	مَفْعُولِيَّ مُفْعَيْعِلِيَّ مَفْعُولِيَّة مُفْعَيْعِلِيَّة	فَعَالِيَّ فُعَيْعِلِيَّ فَعَالِيَّة فُعَيْعِلِيَّة	فُعُولِيَّ فُعَيْلِيَّ فُعُولِيَّة فُعَيْلِيَّة	فَعْلِيَّ - فُعَيْلِيَّ فُعَيْلِيَّة

تصريفات : مَفْعِيل - فَعَالَة - مُعَلَة - تَفْعَال - فُعَال

مفعيل	فَعَالَة	مُعَلَة	تَفْعَال	فُعَال
المفرد المذكر	مفعيل	فَعَالَة	تَفْعَال	فُعَال
التأنيث	مفعيل	فَعَالَة	تَفْعَالَة	فُعَالَة
التثنية	مفعيلان	فَعَالَان	تَفْعَالَان	فُعَالَان
	فَعَالَتَان	فُعَلَتَان	تَفْعَالَتَان	فُعَالَتَان

تصريفات : فُعِّلَ- فُعِلَ- فَعْلَان- فُعِّلَ- فَعُولَ- مَفْعَلَان

[illegible]

جمع السلامة	فُعْلُون فُعَلَاتُ	فُعْلُون فُعَلَاتُ	فُعْلُون فُعَلَاتُ	فُعْلُون فُعَلَاتُ	فُعْلُون فُعَلَاتُ
جمع التكسير	أَفْعَالُ فُعْلُ	فَعَالِي فَعَائِل فَعَال	فَعَالِي فَعَائِل فَعَال	فَعَالِي فَعَائِل فَعَال	فَعَالِي فَعَائِل فَعَال
التصغير	فُعَيْلُ فُعَيْلُون فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُون فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُون فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُون فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُون فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ
النسبة	فُعْلِي فُعْلِيَّة فُعَيْلِي فُعَيْلِيَّة	فُعْلِي فُعْلِيَّة فُعَيْلِي فُعَيْلِيَّة	فُعْلِي فُعْلِيَّة فُعَيْلِي فُعَيْلِيَّة	فُعْلِي فُعْلِيَّة فُعَيْلِي فُعَيْلِيَّة	فُعْلِي فُعْلِيَّة فُعَيْلِي فُعَيْلِيَّة

تصرفات : تَفْعَالُ- فَعِيلُ- فَيُعْلَانُ- أَفْعَلُ- فُعْلَان

المضد المذكر	تَفْعَالُ تَفْعَالُ	فَعِيلُ فَعِيلُ	فَيُعْلَانُ فَيُعْلَانُ	أَفْعَلُ أَفْعَلُ أَقْلُ أَفْعَى	فُعْلَان فُعْلَان فَلَانُ
--------------	------------------------	--------------------	----------------------------	---	---------------------------------

التأنيث	تِفْعَالَة	فَعِيلَة	فِعْلَانَة	فَعَاء	فَعْلَانَة فُعْلَى فَلَانَة فُلَى
التثنية	تِفْعَالَان تِفْعَالَتَان	فَعِيلَان فَعِيلَتَان	فِعْولَانَان فِعْولَاتَان	أَفْعَلَان أَفْلَان أَفْلُون فَعْلَاوَان فَلَاوَان	فَعْلَانَان فَعْلَانَتَان فَلَانَان فَلَانَاتَان فَعْلِيَان-فَلِيَان
جمع السلامة	تِفْعَالُون تِفْعَالَات	فَعِيلُون فَعِيلَات	فِعْولَانُون فِعْولَانَات	أَفْعَلُون أَفْعُون أَفْلُون فَعْلَاوَات فَلَاوَات	فَعْلَانُون فَعْلَانَات فَلَانُون فَلَانَات
جمع التكسير					فَعَالِي / فُعَالِي فِعَال
التصغير	تُفْعِيل تُفْعِيلُون تُفْعِيلِيَّة تُفْعِيلَات	فُعَيْعِلُ فُعَيْعِلُون فُعَيْعِيلِيَّة فُعَيْعِيلَات	فُعَيْلِين فُعَيْلِيُون فُعَيْلِيَّة فُعَيْلِينَات	أَفْعِيلُ أَفْعِيلُون فُعَيْلَاء فُعَيْلَاوَات	فُعَيْلِين فُعَيْلِينُون فُعَيْلَة فُعَيْلَات
النسبة	تَفْعَالِي تَفْعِيلِي تَفْعَالِيَّة تَفْعِيلِيَّة	فُعَيْلِي فُعَيْعِلِي فُعَيْلِيَّة فُعَيْعِلِيَّة	فَيْعْلَانِي فَعْلِيلِي فَيْعْولَانِيَّة فَعْلِيلِينِيَّة	أَفْعِلِي أَفْعِيلِي فَعْلَاوِيَّة	فَعْلَانِي فَعْلِيلِي فَعْلَانِيَّة فُعَيْلِيَّة

تصريفات : فُعْلٌ- فُعْلٌ- فَعْلٌ- فَعْلٌ- فُعَالٌ- فُعَالٌ- فَعُولٌ

فُعْلٌ	فُعْلٌ	فُعْلٌ	فَعْلٌ	فَعْلٌ	فُعَالٌ	فَعُولٌ
المفرد المذكر	فُعْلٌ- فُلٌ- فُولٌ- فُعَى	فُعْلٌ- فُلٌ- فِيلٌ- فُعَى	فَعْلٌ- فُلٌ- فَالٌ- فَعَى	فَعْلٌ	فُعَالٌ	فَعُولٌ فَعْلٌ فَعْلٌ

التأنيث	فُعْلَةٌ - فُلَةٌ - فُولَةٌ - فُعَاءٌ	فُعْلَةٌ - فِلَةٌ - فِيلَةٌ - فُعَاءٌ	فُعْلَةٌ - فُلَةٌ - فُولَةٌ - فُعَاءٌ	فُعْلَةٌ - فُلَةٌ - فُولَةٌ - فُعَاءٌ	فُعْلَةٌ - فُلَةٌ - فُولَةٌ - فُعَاءٌ
التثنية	فُعْلَانِ فُعْلَتَانِ فُلَانِ فُلَتَانِ فُولَانِ - فُولَتَانِ	فُعْلَانِ فُعْلَتَانِ فُلَانِ فُلَتَانِ فِيلَانِ فِيلَتَانِ	فُعْلَانِ فُعْلَتَانِ فُلَانِ فُلَتَانِ فَالَانِ فَالَتَانِ	فُعْلَانِ فُعْلَتَانِ فُلَانِ فُلَتَانِ فِيلَانِ فِيلَتَانِ	فُعْلَانِ فُعْلَتَانِ فُلَانِ فُلَتَانِ فُولَانِ - فُولَتَانِ
جمع السلامة	فُعْلُونُ فُعْلَاتُ فُلُونُ فُلَاتُ فُولُونُ فُولَاتُ	فُعْلُونُ فُعْلَاتُ فُلُونُ فُلَاتُ فِيلُونُ فِيلَاتُ	فُعْلُونُ فُعْلَاتُ فُلُونُ فُلَاتُ فَالُونُ فَالَاتُ	فُعْلُونُ فُعْلَاتُ فُلُونُ فُلَاتُ فِيلُونُ فِيلَاتُ	فُعْلُونُ فُعْلَاتُ فُلُونُ فُلَاتُ فُولُونُ فُولَاتُ
جمع التكسير	أَفْعَالُ فُعْلٌ (للمؤنث)	أَفْعَالُ فُعْلٌ (للمؤنث)	أَفْعَالُ فُعْلٌ (للمؤنث)	أَفْعَالُ فُعْلٌ (للمؤنث)	أَفْعَالُ فُعْلٌ (للمؤنث)
التصغير	فُعَيْلُ فُعَيْلُونُ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُونُ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُونُ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُونُ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ	فُعَيْلُ فُعَيْلُونُ فُعَيْلَةٌ فُعَيْلَاتُ
النسبة	فُعْلِي فُعْلِيَّ فُعْلِيَّة فُعْلِيَّة	فُعْلِي فُعْلِيَّ فُعْلِيَّة فُعْلِيَّة	فُعْلِي فُعْلِيَّ فُعْلِيَّة فُعْلِيَّة	فُعْلِي فُعْلِيَّ فُعْلِيَّة فُعْلِيَّة	فُعْلِي فُعْلِيَّ فُعْلِيَّة فُعْلِيَّة

تصريفات : فَعِلْ- فَعِيلٌ- فَعْلٌ- فَاعِلٌ- فُعْلٌ

الوزن والصيغة	فُعِلْ	فَعِيلٌ	فَعْلٌ	فَاعِلٌ	فُعْلٌ
المفرد المذكر	فَعِلٌ-فَلَّ-فَالَ فَعَى	فَعِيلٌ-فَعَلَّ فَعَلٌ	فَعْلٌ-فَلَّ فَالَ-فَعَى	فَاعِلٌ-فَالَ فَاعَى	فُعْلٌ-فُلَّ-فُولٌ
التأنيث	فَعِلَةٌ فَلَّةٌ فَالَةٌ	فَعِيلَةٌ-فَعِلَةٌ فَعَلَةٌ	فَعْلَةٌ-فَلَّةٌ فَالَةٌ فَعَاةٌ	فَاعِلَةٌ فَالَةٌ	فُعْلَةٌ-فُلَّةٌ- فُولَةٌ
التثنية	فَعِلَانٌ-فَعِلَتَانِ فَلَانٌ-فَلَتَانِ فَالَانٌ-فَالَتَانِ	فَعِيلَانٌ-فَعِيلَتَانِ فَعَلَانٌ-فَعَلَتَانِ فَعِلَانٌ فَعِلَتَانِ	فَعْلَانٌ-فَعْلَتَانِ فَلَانٌ-فَلَتَانِ فَالَانٌ فَالَتَانِ	فَاعِلَانٌ-فَاعِلَتَانِ فَالَانٌ فَالَتَانِ	فُعْلَانٌ-فُعْلَتَانِ فُلَانٌ-فُلَتَانِ فُولَانٌ فُولَتَانِ
جمع السلامة	فَعِلُونَ فَعِلَاتٌ فُلُونَ فَلَاتٌ فَالُونَ فَالَاتٌ فَعُونَ فَعَاتٌ	فَعِيلُونَ فَعِيلَاتٌ فَعْلُونَ-فَلَاتٌ فَالُونَ فَالَاتٌ فَعُونَ-فَعَاتٌ	فَعْلُونَ فَعْلَاتٌ فَلُونَ-فَلَاتٌ فَالُونَ فَوَلَاتٌ	فَاعِلُونَ فَاعِلَاتٌ فَالُونَ فَالَاتٌ فَاعُونَ	فُعْلُونَ فُعْلَاتٌ فُلُونَ-فُلَاتٌ فُولُونَ فَوَلَاتٌ
جمع التكسير	فَعَلَى فَعِلَةٌ فَعَلَى فَعَالٌ فُعَلَاءٌ أَفْعَلَاءٌ فَعَائِلٌ (للمؤنث)	أَفْعَالٌ فَعِلَةٌ فَعَلَى فَعَالٌ فُعَلَاءٌ أَفْعَلَاءٌ فَعَائِلٌ (للمؤنث)	أَفْعَالٌ فَعِلَةٌ فَعَالٌ فُعَلَاءٌ أَفْعَلَاءٌ فَعَائِلٌ (للمؤنث)	فَعَلَةٌ فَعَلَى فُعْلٌ فُعَالٌ فُعُولٌ فُوعَالٌ فُعَلَةٌ	فُعْلٌ

التصغير	فُعِلْ فُعِلُونَ فُعِلَتْ فُعِلَاتُ	فُعِلْ فُعِلُونَ فُعِلَتْ فُعِلَاتُ	فُعِلْ فُعِلُونَ فُعِلَتْ فُعِلَاتُ	فُعِلْ فُعِلُونَ فُعِلَتْ فُعِلَاتُ	فُعِلْ فُعِلُونَ فُعِلَتْ فُعِلَاتُ
النسبة	فُعِلِي - فُلِي فُعِلِي - فُلِي فُعِلِي - فُلِي فُعِلِي - فُلِي فُعِلِي - فُلِي	فَاعِلِي فَالِي فَاعِي فَاعِي فُوعِلِي	فُعِلِي - فُلِي فَالِي - فُعِلِي - فُعِلِي فَالِي - فُلِي فُعِلِي	فُعِلِي - فُعِلِي فُعِلِي - فُعِلِي فُعِلِي - فُعِلِي فُعِلِي - فُعِلِي فُعِلِي - فُعِلِي	فُعِلِي - فُعِلِي فُعِلِي - فُعِلِي فُعِلِي - فُعِلِي فُعِلِي - فُعِلِي فُعِلِي - فُعِلِي

تصريفات : أفعَل - مفعَل - مفعَّل - مفعَّل - مفاعِل

وزن الصفة	أفعَل	مفعَل	مفعَل	مفعَّل	مفعَّل	مفاعِل
المفرد المذكر	أفعَل أفْلُ - أفعَى	مفعَل مفلُ مفعِل مفعِي	مفعَل مفلُ مفعِل مفعِي	مفعَّل مفلُ مفعِل مفعِي	مفعَّل مفعِل مفعِل مفعِل	مفاعِل مفال مفاعِل
التانيث	فُعَلَى - فُلَى	مفعَلَة مفعِلَة مفعِلَة مفعِلَة	مفعَلَة مفعِلَة مفعِلَة مفعِلَة	مفعَلَة مفعِلَة مفعِلَة مفعِلَة	مفعَلَة مفعِلَة مفعِلَة مفعِلَة	مفاعِلَة مفاعِلَة مفاعِلَة مفاعِلَة
التثنية	أفعَلان أفلان فُعَلَيان	مفعَلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان	مفعَلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان	مفعَلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان	مفعَلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان مفعِلان	مفاعِلان مفاعِلان مفاعِلان مفاعِلان مفاعِلان مفاعِلان

المنوال القاموسي في التحليل اللغوي

الملحق عدد (٤)

بعض معاني الصيغ الصرفية البارزة في العربية

الوزن الصرفي	معانيه شَبْه القياسية
فَعَّلُ	مصدر يدل على الحدث عموماً ضرب، طرح، نسج...
فَعَّلُ	مصدر يدل الأوجاع والعيوب والأمراض (إلى جانب فَعَال) ومن هنا أهميته في المصطلحات الطبية عَوَّرَ، بَكَمَ، حَوَّلَ، بَرَصَ، مهق؛ حَسَرَ (قصر البصر)
تفعيل	مصدر يدل على التعدية (إلى جانب صيغة إفعال) كما في تفريح وتطهير؛ وقديفيد المبالغة والتكثير كما في تقطيع وتكسير؛ أو التحويل من حالة إلى أخرى تحسين، تكثير، تكبير؛ تعريب، تطبيع، تخريج، تلبيس، تفسير، تضليل، تعميم، تغريب؛ تأميم، تدويل، تمدين، تفليس، تنسيب، تكييف، تغليف، تعدين، تسييل، تزييت
استفعال	مصدر يدل على الطلب كما في استفسار واستسقاء واستفهام واستعطاء واستنجاد؛ واعتبار صفة في المفعول كما في استحسان واستعظام واستهجان واستنكار؛ والتحول كما في استحجار الطين (أي تحوله حجراً) استصباح (اتخاذ المصباح)؛ استقطاب ورد في قرار لمجمع اللغة العربية في القاهرة بخصوص هذه الصيغة ما يلي: أقر المجمع قياسية دخول السين والتاء للطلب أو الصيرورة، لكثرة ما ورد من أمثله؛ ويرى أن زيادة السين والتاء للاتخاذ والجعل وردت في أمثلة كثيرة نحو: استأجر أجيراً. واستأبى أباً، واستأى أمأ واستعد عدة. واستخلف فلاناً، واستعمره في أرضه.
افتعال	مصدر يدل على المطاوعة مثل جمعت الشيء فاجتمع؛ واتخاذ الفعل من الاسم مثل اختبر أي اتخذ الخبر؛ ويحيى بمعنى فَعَلَ كما في اجتذب بمعنى جذب؛ أو بمعنى تفاعل كما في اختصم شخصان بمعنى تحاصما احتراق، ابتعاث، ارتجاج، ارتداد...

الوزن الصرفي	معانيه شَبْه القياسية
	اقترح مجمع اللغة العربية استعمال هذه الصيغة في المصطلحات الطبية بمدلول جديد وهو إفادة الالتهاب، إذ جاء في قراره: لا مانع من أن تكون صيغة «الافتعال»، مشتقة من العضو، قياسية في معنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب.. ويرد في اللغة «فَعَلَ» من العضو بمعنى أصابه، فيقال: كَبَدَه وعَانَه ورَأَسَه، ولذلك يقترح الاكتباد بمعنى التهاب الكبد.
انفعال	مصدر يدل على المطاوعة انكسار، انحاء، انحسار، انكماش، انقياد، انبطاح، انسداد، انحناء، انعدام، انحدار، امتصاص، امتزاز، انضغاط، انصهار، انفلات
تَفَعَّلَ	مصدر يدل على المطاوعة فَعَلَ مثل كَسَّرت الزجاج فتكسَّرت؛ ومحاولة التحلي بصفة معينة مثل تشجع وتحسن، وتبرَّج، وتزين، وتنمَّر أي تشبه بالنمر؛ والصيرورة مثل تأيم أي صار أيماً، وتبدَّى أي صار بدوياً وتحضَّر صار حضرياً تبحر، تشنَّج، تصلب، تحطم، تَفَحَّم، تحجر، تكهف
تَفَعَّلَ	مصدر يدل على التكثر والمبالغة تَطَوَّف، تَسَيَّر، تَعَدَّد، تصهال، تهطال، «إن سببويه يجعل التَّفَعُّل تكثريراً للمصدر الذي هو للفعل الثُلَاثِي فيصير التَّهْدَار بمنزلة قولك الهَدْر الكثير والتَّلْعَاب بمنزلة اللعب الكثير، وكذلك التكرار والتَّردُّد...» ابن سيده، الْمُخَصَّص، كتاب الأفعال والمصادر (الصفحات ١٣٦٣-١٤٥٠). ومن قرارات مجمع اللغة العربية: «يَصِحُّ أخذ المصدر الذي على وزن «تَفَعَّلَ» من الفعل للدلالة على الكثرة والمبالغة»
فَعَّلَان	مصدر يدل على الاضطراب والحركة وما في معناها سريان، نزوان، غليان، نوسان، ميلان، دوران، فلتان، غثيان، نزوان، وهجان.. جاء في المخصص: «ومن المصادر التي جاءت على مثالٍ واحدٍ حينَ تقاربت المعاني قولك النَّزْوَان والنَّقَرَان والقَفَرَان. وإنما جاءت هذه الأشياءُ في رَغَرَعَةِ البَدَنِ وهتزازِه في ارتفاع. وبابُ الفَعْلَان أن يجيء مصدراً فيما كان يَضْطَرِب.. ومثلُ ذلك الغَلِيَان والغَثِيَان لأن بناءَ النفسِ تَضْطَرِب وتَثْوِر؛ وكذلك الخَطَرَان والمَمْعَان لأنه اضْطَرَاب وتحرك؛ واللَّهَبَان والوَهْجَان لأنه تحرك الحرِّ وتَوَرُّه بمنزلة الغَلِيَان.

الوزن الصرفي	معانيه شبه القياسية
	وقد جاؤا بالفعَلان في أشياء تقاربت في اشتراكها في الاضطراب والحركة كالطوفان والدوران والجولان تشبيهاً بالغليان والغثيان، والحيدان والميلان والروغان «ابن سيده، المُخصَّص، كتاب الأفعال والمصادر (الصفحات ١٣٦٣-١٤٥٠).
تفاعل	مصدر يدل على المشاركة؛ والتظاهر كما في تمارض؛ والوقوع تدريجياً كما في توارد وتتابع وتناول، تأكل... يكثر استعمال هذه الصيغة في العربية المعاصرة بمعنى التشارك كما في الأمثلة التالية: تخاصم، تعاون، تناحر، تنافس، تآزر، تعاضد، تأمر، تنابذ، تبادل، تضافر، تصالح، تألف، تعايش، تنافر، تسامح... تحاثُّ،
مفاعلة	مصدر يدل على المشاركة؛ ويدل على التوالي والمتابعة أيضاً. مساهمة، مناظرة، مصاهرة، مبايعة، معاملة، مشاهرة... جاء عن مجمع القاهرة: تصاغ المفاعلة للدلالة على التوالي والمتابعة، وعلى هذا يجوز في المصطلح العلمي مثل المعاوقة والمحائثة بمعنى تابع التعويق والحث..
فُعال	مصدر يدل على الأصوات (مثال صُراخ وبُغام ونباح، وخُوار، ورُغاء ودُعاء وعُواء ونُواح، وبُكاء؛ وعلى ما تحطم ما من الأشياء (مثال دُقاق وحُطام وجُذاذ وفُضاض وفُتات وفُفات)؛ وأكثر استعمالها في الأمراض وما ألحق بها من الحالات مثل رُحار، زكام، صُداغ، دُوار، سُعال، رُهاب (مرض نفسي)، سهاد، هُيام
فَعَلَّة	مصدر من فعل يدل على تكرار الحدث أتمته، بلورة، بَسْترة، أكسدة، دبلجة، وجاء منه وزن تفعلل بإلحاق التاء في أوله مثل تبلور، تغريل
فُعَالَة	مصدر يدل على الحرف و الصنائع مثل تجارة، خياطة، جياكة، سبائك (حرفة السِّبَاك)، صرافة (حرفة الصيرفي)، بقالة (حرفة البقال)، عمالة، صياغة (حرفة الصانغ)، نجارة، فلاحة، ملاحه، دلالة (حِرْفَةُ الدَّلَال)، نجالة
مَفْعَل ومَفْعِل	وزن يدل على اسم المكان (واسم الزمان) من الثلاثي على وزن مَفْعَل إذا كانت عين مضارعه مضمومة أو مفتوحة مثل مطبخ ومسكن؛ ويبنى على وزن مَفْعِل إذا كانت عين مضارعه مكسورة مثل مجلس ومنزل مَدْرَج، مَنَجم، منهل، منزع (المكان الذي ينزع منه)، مقلع (مَكَانُ قَلْعِ الجِجَارَة)؛ مهبط، مورد، مقبس، مريد

الوزن الصرفي	معانيه شَبْه القياسية
مِفْعَل، مِفْعَال، مِفْعَلَة	وزن يدل قياساً على الآلة مثل مِجمر، ملفط، محور، مِرشح، مِجهر، مِرجل، مِصهر، مكبج، مركم، مكبس، مغزل، مرقب (تيلسكوب)؛ محراث، مصباح، مهماز، مزمار، مقياس، مكبال، محرار، مسبار، مطياف؛ مسطرة، مطرقة، مكنسة، مدفأة، مرسمة (مرسمة الزلازل)، مزولة (ساعة شمسية)، مطحنة
فَعَال	وزن يدل على المبالغة (علام، نصار)؛ ويستعمل أيضاً قياساً للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة الشيء من أمثلة فَعَال الدالة على الاحتراف: بَنَاء، غواص، خباز، غطاس، رسام، نحّات، رَجَّاج جاء في أحد قرارات المجمع: «فإذا خيف لَبَس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة «فَعَال» للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال «رَجَّاج» لصانع الزجاج، و«رُجّاجي» لبائعه». واستعملت صيغة فَعَال أيضاً للدلالة مجازاً على الآلة مثل سيارة وطيارة
فاعول وفَعَالَة	وزن يدل أحياناً على المبالغة و على الآلة مثل: (مثل شاقول، ساطور، حاسوب، صاروخ)؛ (ثلاجة، دبابة، غواصة، قَدّاحة، نفّاثة؛ وفَعَال (مثل: نَوّاس (بندول)، جرّار، عدّاد، وهذه استعمالات مجازية وجاء في أحد قرارات مجمع اللغة العربية «ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلبس الفاعل: زمانه أو مكانه أو آله، فقالوا نهر جارٍ ويوم صائم، وليل ساهر، وعيشة راضية. وعلى ذلك يكون استعمال صيغة «فَعَالَة» اسماً للآلة استعمالاً عربياً صحيحاً». وهناك صيغ أخرى للآلة غير قياسية (سكّين، قَادوم، فأس...) . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المجمع اقترح استعمال صيغ الآلة الثلاث المذكورة للدلالة على «صيغ الكشف (scope) والقياس (meter) والرسم (graph)، تفصيل ذلك عن مجمع اللغة هو: تُلْتزم صيغة واحدة تجري عليها كلمات الجنس الواحد، فما يُراد به الكشف وضعنا له صيغة «مِفْعَال» وما يُراد به القياس وضعنا له صيغة مِفْعَل وما يُراد به الرسم وضعنا له صيغة «مِفْعَلَة».

الوزن الصرفي	معانيه شَبَه القياسية
مَفْعَلَة	وزن يدل غالباً على كثرة وجود الشيء في المكان، وهي قياسية من الاسم الثلاثي المجرد مثل مَفْعَلَة ومسبحة للمكان الذي تكثر فيه الأفاعي والسباع ورد عن مجمع اللغة العربية: «تصاغ (مَفْعَلَة) قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجِمام
فُعَال	وزن يدل على أعيان مثل غطاء، كِساء، دِثار، شعار، صِدَار، صِمَام
فُعَالَة	وزن يدل على أعيان تكون غالباً نفاية الشيء وبقاياه وما تنثر منه مثل بُرَادَة (الحديد)، صُهارة، سقاطة، كُناسة

قائمة المصطلحات المعرّبة حسب الترتيب الأبجائي ومقابلاتها الفرنسية:

• (الهمزة)

Vague	إبهام
Neutralisation	إبطال
Effets discursifs	آثار خطابيّة
Univocité vs ambigüité	أحادية مقابل لبس
Référence	إحالة
Inclusion	إدراج (علاقة الـ...)
Substitution	استبدال
Inférence	استدلال
Inférence monotone	استدلال رتيب
Continuum	استرسال (فرضيّة...)
Usage vs mention	استعمال مقابل ذكر
Induction	استقراء
Présupposition	استلزام
Dédution	استنتاج
Nominalisme vs réalisme	اسميّة مقابل واقعيّة (نزعة...)
Saturation référentielle	إشباع إحالي
Homonymie partielle	اشتراك جزئيّ
Homographie	اشتراك خطّي
Homophonie	اشتراك صوتي
Homonymie	اشتراك لفظي
Homonymie de construction	اشتراك في البناء

Objets physiques	أشياء مادية
Objets individuels	أشياء فردية
Objets massifs	أشياء كتلية
Autonymes	أضداد
Explication	إظهار (أو تصريح)
Monstration vs véridiction	إظهار مقابل تصديق
Arbitrarité vs motivation	اعتباطية مقابل تبرير
Pertinence	إفادة
Insaturation du prédicat	افتقار المحمول (إلى الموضوعات)
Abduction	إفراغ
Classes d'objets	أقسام الأشياء (نظرية ...)
Ambigüité vs univocité	التباس مقابل أحادية (نظريات ...)
Ambigüité syntaxique	التباس تركيبى
Ambigüité morphologique	التباس صرفى
Ambigüité locutoire	التباس قولى
Ambigüité illocutoire	التباس مضمّن فى القول
Ambigüité lexicale	التباس معجمى
Automate	آلة
Mécanismes Polysémiques	آليات تعدّد المعنى
Phraséologie	أمثال
Sélectivité	انتقائية
Humain vs non humain	إنسان مقابل غير إنسان
Cohérence	انسجام
Stéréotype	نمط

Descriptions(in)définis	أوصاف (غير) محدّدة
Idéographique vs phonétique	ايديوغرافية مقابل صوتيّة

● (الباء)

Destinateur / émetteur	بأث
Allographes	بديلات حَظِيّة
Allomorphes	بديلات صَرَفِيّة
Allophones	بديلات صَوْتِيّة
Constructivisme	بنائيّة (فرضيّة الـ...)

● (التاء)

Compositionalité	تأليفية (مبدأ الـ...)
Réinterprétation vs interprétation	إعادة تأويل مقابل تأويل
Focalisation	تبئير
Motivation vs Arbitrarité	تبرير مقابل اعتباطية
Tautologique	تحصيلية (قضية الـ...)
Analycité	تحليلية
Pragmatique Illocutoire	تداولية تضمينية
Pragmatique discursive	تداولية خطابية
Ponctuation	ترقيم
Syntaxe	تركيبيّة
Equiprobabilité	تساوي الاحتمالات
Similitude	تشابه
Filtrage du sens	تصفية المعنى
Implication	تضمن

Implication non monotone	تضمن غير رتيب
Commutation	تعاوض
expression	تعبير (عند هيلميسليف)
Opacité vs transparence	تعتيم مقابل شفافية
Polyphonie	تعدد الأصوات
Polylexicalité	تعدد دلالي (في التعبير المتكلس)
Polysémie	تعدد معنوي (أو اشتراك معنوي)
Polysémie de sens	تعدد معنوي (في المعاني)
Polysémie sélective	تعدد معنويًا انتقائيًا
Polysémie du nom	تعدد معنوي في الاسم
Polysémie d'acceptions	تعدد معنوي (في القراءات)
Polysémie des actants	تعدد معنوي في المشاركين في الفعل
Polysémie du sémème verbal	تعدد معنوي في ميسم الفعل
Reconnaissance	تحليل (مقاربة الـ...)
Définition du terme	تعريف الحد
Définition Dérivationnel	تعريف اشتقاقِي
Définition stéréotypique	تعريف نمطي
Définition hypéronymique	تعريف بالجنس
Définition paraphrastique	تعريف ترادفي
Définition Approximative	تعريف تقريبي
Définition métonymique	تعريف كنائي
Définition conventionnelle	تعريف وضعي (أو تواضعي)
Identification	تعيين (أو تعرّف على...)
Interprétation vs réinterprétation	تأويل مقابل إعادة تأويل

Actualisation	تفعيل (أو إعمال)
Décodage	تفكيك
Equivalence	تكافؤ
Figement lexical	تكلس معجمي
Enonciation	تلفظ (أو قول)
Cohésion	تماسك (أو اتساق)
Identification	تماهي
Représentation syntaxique	تمثيل تركيب
Représentation Sémantique	تمثيل دلالي
Représentation morphologique	تمثيل صرفي
Représentation phonologique	تمثيل صوتي
Contradiction	تناقض
Prosodie	تنغيم
Intonation	تنغيم
Modalisation	توجيه
Distribution	توزيع
Génération	توليد (مقاربة...)

• (الناء)

Constantes vs variables	ثوابت مقابل متحوّلات
-------------------------	----------------------

• (الجيم)

Phrase vs énoncé	جملة مقابل قول
Phrase floue	جملة ضبابية

Phrase indécidable	جملة غير قابلة للبتّ
Phrase ambiguë	جملة ملتبسة
Genre	جنس
Genre prochain	جنس أقرب
Modes et temps verbaux	الجهات والأزمنة الفعلية
Essence vs substance	جوهر مقابل عرض

● (الحاء)

Etat	حالة (فعل الـ...)
Cas	حالات (نظرية الـ...)
Contenant vsconten	حالّ مقابل محلّ
Déterminisme	حتمية (أو جبرية)
Procès	حدث
Incidence	حدثان
Terme lexical	حدّ معجمي
Désinences casuelles	حركات الإعراب
Calcul référentiel	حساب إحالي
Calcul inférentiel	حساب استدلائي
Calcul prédicatif	حساب حملي
Calcul textuel	حساب نصّي
Calcul modal	حساب وجهي
Redondance	حشو
Allié	حليف (في الفعل)

Prédication	حمل
Animé vs inanimé	حيّ مقابل غير حيّ

● (الخاء)

Propriété	خاصية
Discours	خطاب
Discours indirect	خطاب غير مباشر
Stratégies interprétatives	خطط تأويلية (في الخطاب)

● (الدالّ)

Intérieur vs extérieur	داخليّ مقابل خارجيّ (متصوّر...)
Fonction discursive	دالة نصيّة
Signification vs sens	دلالة مقابل معنى
Sémantique illocutoire	دلالية تضمينية

● (الذال)

Subjectivité	ذاتية
Mention vs usage	ذكر مقابل استعمال

● (الراء)

Valence verbale	تعلقية الفعل
Schémas prédictifs	خطاطات حملية

● (السين)

Chaine graphique	سلسلة خطيّة
------------------	-------------

Hiérarchies d'objets	سَلَمِيَّاتُ الْأَشْيَاءِ
Sème inhérent	سِمَّةٌ ذَاتِيَّةٌ
Sème spécifique	بِسْمَةٍ مَخْصُوصَةٍ
Sème symbolique	سِمَّةٌ رَمْزِيَّةٌ
Sème contextuel	بِسْمَةٍ سِيَاقِيَّةٌ
Sème général	سِمَّةٌ عَامَّةٌ
Sème encyclopédique	بِسْمَةٍ مُوسَّوعِيَّةٌ
Sème universel	سِمَّةٌ كُلِّيَّةٌ
Contexte textuel vs contexte situationnel	سِيَاقٌ مَقَالِيٌّ مُقَابِلُ سِيَاقٍ مَقَامِيٍّ

● (الشين)

Conditions de vérité	شُرُوطُ الصِّدْقِ (أُولُوأَزْمِهِ)
Conditions nécessaires et suffisantes	شُرُوطُ ضَرُورِيَّةٍ وَكَافِيَّةٍ
Transparence vs opacité	شَفَافِيَّةٌ مُقَابِلُ تَعْتِيمٍ
Forme de la définition	شَكْلُ التَّعْرِيفِ

● (الصاد)

Vérité vs fausseté	صِدْقٌ مُقَابِلُ كَذِبٍ
Morphème	صَرْفَمٌ
Morphème graphique	صَرْفَمٌ خَطِّيٌّ
Type vs occurrence	صَنْفٌ مُقَابِلُ وُرُودٍ
Phonème	صَوْتَمٌ
Phonème graphique	صَوْتَمٌ خَطِّيٌّ
Forme vs matière	صُورَةٌ مُقَابِلُ مَادَّةٍ

Forme logique vs forme propositionnelle	صورة منطقية مقابل صورة قضوية
Forme irrégulière	صيغة شاذة
Lemme du mot	هيئة الكلمة
Forme infinitive	صيغة مطلقة

● (الضاد)

Flottement	ضبابية
------------	--------

● (الطاء)

Prototype	طراز
-----------	------

● (الظاء)

Circonstant	ظرف
-------------	-----

● (العين)

Proposition	عبارة (مرادفة لقضية في المنطق القديم)
Monde des attentes	عالم الانتظارات
Monde du discours	عالم الخطاب
Monde contrefactuel	عالم مخالف للواقع
Monde virtuel	عالم كامن
Indétermination référentielle	عدم تعيّن إحالي
Indétermination performative	عدم تعيّن العمل اللغويّ
Substance vs essence	عَرَض مقابل جوهر
Relations entre les définitions	العلاقات بين التعريفات
Relations sémantiques entre les phrases	العلاقات الدلالية بين الجمل

Sémiotique/sémiologie	سيمائية
Action	عمل (فعل...)
Acte performatif	عمل إنجائِي (أو إنشائي)
Acte perlocutionnaire	عمل التأثير بالقول
Acte locutionnaire	عمل قولِي
Acte illocutionnaire	عمل مضمّن في القول
Acte de langage	عمل لغويّ
Acte de langage dérivé	عمل لغويّ غير مباشر (أو مشتقّ)
Non humain vs humain	غير إنسان مقابل إنسان
Inanimé vs animé	غير حيّ مقابل حيّ

• (الغين)

Suprasegmental	غير مقطّع (دالّ...)
----------------	---------------------

• (الفاء)

Différences spécifiques	فروق مخصوصة
Classe	فصل
Verbe symétrique	فعل مطاوعة

• (القاف)

Base de connaissance	قاعدة معارف
Décidabilité	قابلية البت
Base de données	قاعدة مُعطيات
Loi de la pertinence	قانون الإفادة

Compétence communicative	قُدرة تواصلية
Proposition synthétique	قضية تأليفية
Proposition analytique	قضية تحليلية
Proposition non disconvenante	قضية غير مستقيمة
Proposition posée	قضية لازمة
Proposition dégénérée	قضية متهافة
Proposition absurde	قضية مُحالة
Proposition virtuelle	قضية محتملة
Proposition présumposée	قضية مستلزمة
Proposition supposée	قضية ملزومة
Proposition inintelligible	قضية منحرفة
Contraintes de sélection	قيود الانتقاء

● (الكاف)

Ecriture phonétique	كتابة صوتية (مقابل كتابة ايدوغرافية)
Alphabet phonétique international	كتابة صوتية عالمية
Fausseté vs vérité	كذب مقابل صدق
Mot phonétique	كلمة صوتية
Universaux	كليات
Métonymie	كناية
Univers de croyance	كون اعتقادي
Univers de croyance actuel	كون اعتقادي راهن
Univers de croyance virtuel	كون اعتقادي محتمل
Hétéro-univers de croyance	كون اعتقادي مختلط

● (اللام)

Langue vs langage	لسان مقابل لغة
Langage artificiel	لغة اصطناعية
Langage intérieur vs langage extérieur	لغة داخلية مقابل لغة خارجية

● (الميم)

Matière vs forme	مادة مقابل صورة
Extensionnel vs intensionnel	ماصديقي مقابل مفهومي
Identité	ماهية
métalinguistique	ماوراء لغوي أو اللغة الواصفة
Indicateurs stylistiques	شارات أسلوبية (في نص التعريف القاموسي)
Indicateurs sémantiques	شارات دلالية (في نص التعريف القاموسي)
Indicateurs grammaticaux	شارات نحوية (في نص التعريف القاموسي)
Métatexte	شارات وصفية (أو الجهاز الواصف)
Maximes conversationnelles	مبادئ حوارية
Principe d'intelligibilité	مبدأ البيان
Principe de relation	مبدأ الربط
Principe d'exhaustivité	مبدأ الشمول
Principe de quantité	مبدأ الكمية
Principe de qualité	مبدأ الكيفية
Principe du rasoir d'Okkam	مبدأ مدية أو كام
Principe de l'objectivité sémantique	مبدأ الموضوعية الدلالية
Vague	مبهم
Variables vs constantes	متحولات مقابل ثوابت

Concept	متصوّر
Destinataire / récepteur	متلقّي
Hypéronyme vs hyponyme	مشتمل مقابل مندرج
Stimulus	مثيرات (سمعية أو بصرية)
Champ de stéréotypie	مجال النمطية
Contigüité	مجاورة
Abstrait vs concret	مُجرّد مقابل محسوس
Analyseur sémantique	مُحلِّل دلاليّ
Prédicat	محمول
Anthropocentrisme du langage	محوريّة الإنسان في اللّغة
Egocentrisme du langage	محوريّة الفرد في اللّغة
Signifié de puissance	المدلول بالقوّة
Paraphrase	مرادفة - ترادف
Images de l'univers de croyance	مرايا الكون الاعتقادي
Référent	مرجع
Appariement textuel	مزاوجة نصيّة
Amalgame	مزج (المدلولات في الدالّ الواحد)
Non dit pragmatique	مسكوت عنه تداوليّ
Non dit sémantique	مسكوت عنه دلاليّ
Axiome	مسلّمة
Actants	مشاركون في الفعل
Equivoque	مشتبه
Dénotatif vs connotatif	مطابقي مقابل التزامي (معنى ...)

Traitement automatique des langues	معالجة آلية للألسنة
Lexique fondamental de l'arabe	المعجم الوظيفي للعربية
Sens vs signification	معنى مقابل دلالة
Sens connotatif	معنى التزامي
Sens littéral	معنى حرفي
Sens implicite	معنى ضمني
Sens locutoire projectif	معنى قولِي إسقاطي
Sens illocutoire réflexif	معنى مضمّن في القول انعكاسي
Sens dénotatif	معنى مطابق
Antécédent	مفسّر
Intensionnel vs extensionnel	مفهومي مقابل ماصدقي
Pertinent	مفيد
Catégorie	مَقُولَة (أو قسم)
Catégorisation	مَقُولَة (أو تقسيم)
Sous-catégorisation	مَقُولَة فرعية
Enoncé vs phrase	قول مقابل جملة
Contour prosodique	منحنى نغمي
Logique non monotone	منطق غير ترتيب
Agent	منفّذ (في الفعل)
Agent indirect	منفّذ غير مباشر
Modèle exhaustif	منوال شامل
Modèle généralisable	منوال قابل للتعميم
Modèle du dictionnaire	منوال القاموس

Modèle modulaire	منوال قَوْلِي
Modèle adéquat	منوال مطابق
Modalisateur	موجّه
Marqué vs non marqué	موسوم مقابل غير موسوم
Objet / patient	موضوع (واقع عليه الفعل)
Arguments du verbe	موضوعات الفعل
Attitude propositionnelle	موقف قضوي
Sémème du nom	ميسم الاسم
Sémème du verbe	ميسم الفعل

● (النون)

Activité	نشاط (فعل...)
Modèles des actions	نماذج الأعمال
Stéréotypie	نمطية (منايع...)
Espèce	نوع

● (الواو)

Fait	واقع
Fait	واقعة
Réalisme vs nominalisme	واقعية مقابل اسمية
Héritage des contraintes	وراثه القيود (نزعة...)
Occurrence vs type	ورود مقابل صنف

قائمة في المصطلحات الفرنسية حسب ترتيبها الألفبائي، ومقابلاتها العربية:

● A

abduction (inférence par...)	إفراغ (استدلال ب...)
abstrait vs concret	مُجَرَّد مقابل محسوس
actants (du verbe)	مشاركون (في الفعل)
acte de langage	عمل لغويّ
acte de langage dérivé	عمل لغويّ غير مباشر
acte illocutoire	عمل مضمّن في القول
acte locutoire	عمل قوليّ
acte performatif	عمل إنجازيّ (أو إنشائيّ)
acte perlocutionnaire	عمل التأثير بالقول
action (verbe de...)	عمل (فعل...)
activité (verbe de...)	نشاط (فعل...)
actualisation	تفعيل (أو إعمال)
agent (du verbe)	منفّذ (الفعل)
agent indirect	منفّذ غير مباشر
allographe	بديل خطّي
allomorphe	بديل صرفيّ
allophone	بديل صوتيّ
alphabet phonétique international (A.P.I.)	كتابة صوتية عالمية
amalgame (des signifiés)	منج (المدلولات في الدالّ الواحد)

ambigüité vs univocité	التباس مقابل أحاديّة
ambigüité illocutoire	التباس مضمّن في القول
ambigüité lexical	التباس معجمي
ambigüité locutoire	التباس قولي
ambigüité morphologique	التباس صرفي
ambigüité syntaxique	التباس تركيبّي
analycity (principe de...)	تحليليّة (مبدأ الـ...)
analyseur sémantique	مُحلّل دلاليّ
animé vs inanimé	حيّ مقابل غير حيّ
antécédent	مفسّر
anthropocentrisme du langage	محموريّة الإنسان في اللّغة
Antonymes	أضداد
antonymie	تضادّ
appariement textuel	مزاوجة نصيّة
arbitrarité vs motivation	اعتباطيّة مقابل تبرير
arguments (du verbe)	موضوعات (الفعل)
attitude propositionnelle	موقف قضوي
automate	آلة
axiome	مسلمة

● B

Base de données	قاعدة مُعطيات
base de connaissances	قاعدة معارف

● C

calcul inférentiel	حساب استدلائي
calcul modal	حساب الجهة
calcul prédicatif	حساب حملي
calcul référentiel	حساب إحالي
calcul textuel	حساب نصي
cas (théorie des...)	حالات (نظرية الـ...)
catégorie	مَقُولَة (أو قسم)
catégorisation	مَقُولَة (أو تقسيم مقولي)
chaîne graphique	سلسلة خطيّة (أو مُركَّب خطي)
champ stéréotypique	مجال نمطي
cinétisme	حدثان
circonstants (du verbe)	ظروف (الفعل)
classe (genre, espèce et...)	فصل (جنس ونوع و...)
classes d'objets (théorie de...)	أقسام الأشياء (نظرية...)
cohérence	انسجام
cohésion	اتساق (أو تماسك)
commutation	تعاوض (في نفس السّياق)
compétence communicative	قُدرة تواصلية
compositionalité (principe de...)	تأليفية (مبدأ الـ...)
concept	متصوّر
concret vs abstrait	محسوس مقابل مُجرّد
conditions de vérité	شروط الصدق (أو لوازمه)

conditions nécessaires et suffisantes	شروط ضرورية وكافية
constantes vs variables	ثوابت مقابل متحوّلات
constructiviste (hypothèse...)	بنائية (فرضية...)
contexte textuel vs contexte situationnel	سياق مقالي مقابل سياق مقامي
Contenant vs contenu	حالّ مقابل محلّ
contigüité (relation de...)	مجاورة (علاقة...)
continuum (hypothèse du...)	استرسال (فرضية...)
contour prosodique	منحنى نغمي
contradiction	تناقض
contraintes de sélection	قيود الانتقاء

● D

décidabilité	قابلية البتّ
décodage	تفكيك
dédution (inférence par...)	استنتاج (استدلال بـ...)
définition du terme	تعريف الحدّ
définition approximative	تعريف تقريبيّ
définition conventionnel	تعريف وضعيّ
définition dérivationnel	تعريف بالاشتقاق
définitionhypéronymique	تعريف بالجنس (أوالمشتمل)
définition métonymique	تعريف كنائيّ
définition paraphrastique	تعريف ترادفي
définition stéréotypique	تعريف نمطي

dénotatif vs connotatif (sens...)	مطابقي مقابل التزامي
description (in) définie	وصف محدّد / غير محدّد
désinences casuelles	حركات الإعراب
destinataire	متلقّي
destinateur (ou émetteur)	بأْت
déterminisme	حتمية (أو جبرية)
différences spécifiques	فروق مخصوصة
discours	خطاب
discours (in)direct	خطاب مباشر / غير مباشر
distribution	توزيع

● E

effets discursifs (du terme)	آثار خطابيّة (للحدّ)
égocentrisme du langage	محموريّة الفرد (المتكلّم) في اللّغة
énoncé vs phrase	قول مقابل جملة
énonciation	تلفّظ (أو قول)
équiprobabilité	تساوي الاحتمالات
équivalence	تكافؤ
équivoque	اشتباه
espèce	نوع
essence vs substance	جوهر مقابل عرض
état (verbe de...)	حالة (فعل...)
évènement (verbe de...) (Lérot 1993)	واقعة (فعل...)
explicitation	إظهار (أو تصريح)

expression	تعبير (عند هيلميسليف)
extensionnel vs intentionnel	ما صدّق مقابل مفهومي

● F

fait (verbe de...)	واقعة (فعل...)
fausseté vs vérité	كذب مقابل صدق
figement lexical	تكلس معجمي
filtrage du sens	تصفية المعنى
flottement analytique	ضبابية التحليل
focalisation	تبئير
fonction discursive	دالة خطابية
forme vs matière	صورة مقابل مادة
forme de la définition	شكل التعريف
forme infinitive (du verbe)	صيغة مطلقة (للفعل)
forme logique vs forme propositionnelle	صورة منطقية مقابل صورة قضوية

● G

génération (approche de...)	توليد (مقاربة ال...)
genre (classe et espèce et...)	جنس (فصل ونوع و...)
genre prochain (genre et espèce et...)	جنس أقرب (جنس ونوع و...)

● H

héritage de contraintes	وراثة القيود
hétéro-univers de croyance	أكوان اعتقاد مختلطة

hiérarchies d'objets	سَلَمِيَّاتُ الْأَشْيَاءِ
homographie	اشْتِرَاكٌ خَطِّي
homonymie	اشْتِرَاكٌ لَفْظِي
homonymie de construction	اشْتِرَاكٌ فِي الْبِنَاءِ
homonymie partielle	اشْتِرَاكٌ جُزْئِي
homophonie	اشْتِرَاكٌ صَوْتِي
humain vs non humain	إِنْسَانٌ مُقَابِلٌ غَيْرِإِنْسَانٍ
hypéronyme vs hyponyme	مُشْتَمِلٌ مُقَابِلٌ مَنْدَرَجٌ

● |

identification (identifier qqch)	تَعْيِينَ (أَوْ تَعْرِفَ عَلَى...)
identification (s'identifier à...)	تَمَاهِي
identité	مَاهِيَّةٌ
idéographique vs phonétique	اَيْدِيُوغَرَاْفِيَّةٌ مُقَابِلٌ صَوْتِيَّةٌ
images d'univers de croyance	مَرَايَا الْكُونِ الْاِعْتِقَادِي
implication (relation de...)	تَضَمَّنٌ (عِلَاقَةٌ...)
implication non monotone	تَضَمَّنٌ غَيْرِرَتِّيبٍ
implicite (sens...)	ضَمْنِيٌّ (مَعْنَى...)
inanimé vs animé	غَيْرِحَيٍّ مُقَابِلٌ حَيٍّ
inclusion	إِدْرَاجٌ
indétermination	عَدَمُ تَعْيِينٍ
indétermination performative	عَدَمُ تَعْيِينِ الْعَمَلِ اللَّغْوِيِّ
indétermination référentielle	عَدَمُ تَعْيِينِ إِحَالِي

indicateurs grammaticaux	شارات نحويّة (في التعريف)
indicateurs sémantiques	شارات دلاليّة (في التعريف)
indicateurs stylistiques	شارات أسلوبية (في التعريف)
induction (inférence par...)	استقراء (استدلال ب...)
inférence	استدلال
inférence monotones	استدلال رتيب
insaturation du prédicat	افتقار المحمول (إلى الموضوعات)
intensionnel vs extensionnel	مفهوميّ مقابل ما صدّقِي
intérieur vs extérieur (concept...)	داخليّ مقابل خارجيّ (متصور...)
interprétation vs réinterprétation	تأويل مقابل إعادة تأويل
intonation	تنغيم
irrégulière (forme...)	شاذة (صيغة...)

● L

langue vs langage	لسان مقابل لغة
langage artificiel	لغة اصطناعيّة
langage extérieur	لغة خارجيّة
langage intérieur	لغة داخليّة (أو باطنية)
lemme du mot	هيئة الكلمة
lexique fondamental de l'arabe	الرصيد المعجمي الوظيفي
loi de la pertinence	قانون الإفادة
marqué vs non marqué	موسوم مقابل غير موسوم

● M

matière vs forme	مادة مقابل صورة
maximes de conversation	مبادئ المحاوراة
mécanismes polysémiques	آليات تعدد المعنى
mention vs usage	ذكر مقابل استعمال
métalinguistique	ماوراء لغوي أو اللّغة الواصفة
métatexte	شارات الوصف (أو جهاز الوصف)
métonymie	كناية
modalisateur	موجه
modalisation	توجيه
modes et temps verbaux	الجهات والأزمنة الفعلية
modèle adéquat	منوال مطابق
modèle du dictionnaire	منوال القاموس
modèle exhaustif	منوال شامل
modèle généralisable	منوال قابل للتعميم
modèle modulaire	منوال قولي
monde contrefactuel	عالم مخالف للواقع
mondes des attentes	عالم الانتظارات
monde potentiel	عالم كامن
monstration vs vérédiction	إظهار مقابل تصديق
morphème	صَرْفَم
morphème graphique	صَرْفَم خطي
mot phonétique	كلمة صوتية
motivation vs arbitrarité	تبرير مقابل اعتباطية

● N

neutralisation	إبطال
nominalisme vs réalisme	اسميّة مقابل واقعيّة (نزعة...)
non dit pragmatique	مسكوت عنه تداولي
non dit sémantique	مسكوت عنه دلالي
non humain vs humain	غير إنسان مقابل إنسان

● O

objet (ou patient)	موضوع (واقع عليه الفعل)
objet massif	شيء كُتلي
objet individuel	شيء فردي
objet physique	شيء مادي (أو محسوس)
occurrence vs type	ورود مقابل صنف
opacité vs transparence	تعقيم مقابل شفافية

● P

Paraphrase	مرادفة - ترادف
Pertinence	إفادة
Pertinent	مفيد
Phonème	صوتم
phonème graphique	صوتم خطي
phonétique vs idéographique	صوتية مقابل ايديوغرافية
phrase vs énoncé	جملة مقابل قول
phrase ambiguë	جملة ملتبسة

phrase floue	جملة ضبابية
phrase indécidable	جملة غير قابلة للبت (في صدقها)
Phraséologie	أمثال
Polylexicalité	تعدد دلالي (في العبارة المتكسّسة)
Polyphonie	تعدد الأصوات
Polysémie	تعدد معنوي (أو اشتراك معنوي)
polysémie d'acceptions	تعدد معنوي في القراءات
polysémie de sens	تعدد معنوي في المعاني
polysémie des actants	تعدد معنوي في المشاركين
polysémie du nom	تعدد معنوي في الاسم
polysémie du sémème verbal	تعدد معنوي في ميسم الفعل
polysémie sélective	تعدد معنوي انتقائي
Ponctuation	ترقيم
pragmatique discursive	تداولية خطابية
pragmatique illocutoire	تداولية تضمينية
Prédicat	محمول
Prédication	حمل
Présupposition	استلزام
principe de qualité	مبدأ الكيفية
principe de quantité	مبدأ الكمية
principe de rasoir d'Okkam	مبدأ مديّة أوكام
principe de relation	مبدأ التعليق (أو الربط)
principe d'exhaustivité	مبدأ الشمول

principe d'intelligibilité (ou:manière)	مبدأ البيان
principe d'objectivité sémantique	مبدأ الموضوعية الدلالية
Procès	حدث
Proposition	عبارة (مرادفة لقضية في المنطق القديم)
proposition absurde	قضية محالة
proposition analytique	قضية تحليلية
proposition dégénérée	قضية متهافة
proposition inintelligible	قضية منحرفة
proposition non disconvenante	قضية غير مستقيمة
proposition posée	قضية لازمة
proposition présupposée	قضية مستلزمة
proposition supposée	قضية ملزومة
proposition synthétique	قضية تأليفية
proposition virtuelle	قضية محتملة
prosodie	تنعيم
Prototype	طراز

● R

réalisme vs nominalisme	واقعية مقابل اسمية
reconnaissance (approche de...)	تحليل (مقاربة ...)
Redondance	حشو
Référence	إحالة
Référent	مرجع

réinterprétation vs interprétation	إعادة تأويل مقابل تأويل
relations entre définitions	العلاقات بين تعريفات الحدود
relations sémantiques entre les phrases	العلاقات الدلالية بين الجمل
représentation morphologique	تمثيل صرفي
représentation phonologique	تمثيل صوتي
représentation sémantique	تمثيل دلالي
représentation syntaxique	تمثيل تركيب

● S

saturation référentielle	إشباع إحالي
schéma prédicatif	خطاطة حملية
Sélectivité	انتقائية
sémantique illocutoire	دلالية تضمينية
sème encyclopédique	بسمة موسوعية
sème contextuel	بسمة سياقية (في الفعل خاصة)
sème général	بسمة عامة
sème inhérent	بسمة ذاتية
sémème du nom	مبسم الاسم
sémème du verbe	مبسم الفعل
sème symbolique	بسمة رمزية
sème universel	بسمة كلية
Sémiotique	سيمائية
sens vs signification	معنى مقابل دلالة

sens connotatif	معنى التزامي
sens dénotatif	معنى مطابق
sens illocutoire réflexif	معنى مضمّن في القول انعكاسي
sens littéral	معنى حرفي
sens locutoire projectif	معنى قوليّ إسقاطي
Similitude	مشابهة
sous-catégorisation	مَقُولَة فرعية (أو تقسيم فرعي)
signification vs sens	دلالة مقابل معنى
signifié de puissance	المدلول بالقوة
Stéréotype	نمط
stéréotypie (sources de...)	نمطية (منابع ال...)
Stimulus	مثير صوتي أو بصري
stratégies interprétatives	خطط تأويلية في الخطاب
Subjectivité	ذاتية (نزعة...)
substance vs essence	عرض مقابل جوهر
Substitution	استبدال
suprasegmental (signifiant...)	غير مقطع (دالّ...)
Syntaxe	تركيبية

● T

Tautologies	تحصيليات
terme lexical	حدّ معجمي
traitement automatique des langues	معالجة آلية للألسنة

trait spécifique	سمة مخصوصة
transparence vs opacité	شفافية مقابل تعقيم
type vs occurrence	صنف مقابل ورود

• U

Universaux	كليات
univers de croyance	كون اعتقادي
univers de croyance actuel	كون اعتقادي راهن
univers de croyance virtuel	كون اعتقادي محتمل
univers du discours	عالم الخطاب
univocité vs ambiguïté	أحادية مقابل التباس
usage vs mention	استعمال مقابل ذكر

• V

vague (le..)	مبهم - إبهام
valence verbale	تعلقية (الأفعال)
variables vs constantes	متحوّلات مقابل ثوابت
verbes symétriques	أفعال مطاوعة
vérité vs fausseté	صدق مقابل كذب

قائمة المراجع



المنوال القاموسي
في التحليل اللغوي

قائمة المراجع العربيّة والمعرّبة:

المعاجم:

- ابن سيده - علي بن اسماعيل (- ٥٤٨ هـ) المخصّص - تح: لجنة إحياء التراث العربيّ، دار الآفاق الجديدة - د. ت.
- ابن منظور - جمال الدين (- ٧١١ هـ). لسان العرب المحيط - إعداد: يوسف خياط، دار لسان العرب - بيروت - د. ت.
- ابن النديم - محمّد بن إسحاق (- ٣٨٥ هـ). الفهرست - دار المعارف - سوسة - تونس ١٩٩٤، ط ١.
- بلحاج يحي (جيلاني) - البليش (بلحسن) - بن هادية (علي): القاموس المدرسيّ - الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٣، ط ١.
- التهانوي - محمّد بن علي (- ١١٥٨ هـ). كشف اصطلاحات الفنون - تح: أحمد حسن بسّج - دار الكتب العلميّة - بيروت ١٩٩٨، ط ١.
- شاهين عطية (جرجي). قاموس المعتمد - دار صادر - بيروت ٢٠٠٠، ط ١.
- الفراهيدي - الخليل بن أحمد (- ١٧٥ هـ). كتاب العين - تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي - دار الهلال - بيروت - د. ت.
- الكفوي - أبو البقاء (- ١٠٩٤ هـ). الكليات - إعداد: عدنان درويش ومحمّد المصري - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ١٩٩٢، ط ٢.
- مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة. المعجم الوسيط - مطبعة المجمع ... - القاهرة ١٩٨٥.
- النقوي (أحمد). المعجم المبتكر في لفظ المؤنّث والمذكّر - مؤسسة الانتشار العربيّ - بيروت ١٩٩٨، ط ١.

سائر المراجع:

- إبراهيم (عبد الفتاح). مدخل في الصوتيات - دار الجنوب للنشر - تونس - د.ت.
- ابن جني - أبو الفتح عثمان (- ٣٩٢ هـ). الخصائص - تخ: محمد علي النجار - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨٥.
- ابن خلدون - عبد الرحمن (- ٨٠٨ هـ). مقدمة كتاب العبر - دار إحياء التراث العربي - بيروت - د.ت.
- ابن درستويه - عبد الله بن جعفر (- ٣٤٧ هـ). كتاب الكتاب - تخ: إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي - دار الجيل - بيروت ١٩٩٢.
- ابن السكيت - يعقوب (- ٢٤٤ هـ). إصلاح المنطق - تخ: أحمد م. شاكرو عبد السلام م. هارون - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٧.
- ابن فارس - أحمد (- ٣٩٥ هـ). الصحابي في فقه اللغة - تخ: عمر الطباع - مكتبة المعارف - بيروت ١٩٩٣.
- ابن قتيبة - عبد الله (- ٢٧٦ هـ). تأويل مشكل القرآن - تخ: سيد أحمد صقر - دار التراث - القاهرة ١٩٧٣، ط ٢.
- ابن يعيش - موفق الدين (- ٦٤٣ هـ). شرح المفصل - مكتبة المتنبي - القاهرة د.ت.
- أبو السعود (عبّاس). الفيصل في ألوان الجموع - دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٧١.
- الاستريادي - رضي الدين (- ٦٨٦ هـ). شرح كافية ابن الحاجب - إعداد: إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلميّة - بيروت ١٩٩٨، ط ١.
- شرح شافية ابن الحاجب - تخ: محمد نور الحسن ومحمد الزفزراف ومحمد محي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلميّة - بيروت ١٩٨٢.
- الأنباري - أبو بكر (- ٣٢٧ هـ). كتاب الأضداد - تخ: محمد أبو الفضل إبراهيم - وزارة الإرشاد - الكويت ١٩٦٠.

- البَطْلِيُّوسِي - ابن السَّيِّد (- ٥٢١ هـ). ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة (ظ، ض، ص، ذ، س) تح: حمزة عبد الله النشري - دار المريخ للنشر - القاهرة ١٩٨٣.
- الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم - تح: محمّد رضوان الداية - دار الفكر - دمشق ١٩٨١، ط ٣.
- البكوش (الطيب). التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث - المطبعة العربيّة - تونس ١٩٩٢: ط ٣.
- بن مراد (إبراهيم). مقدّمة لنظرية المعجم - دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٧.
- الثعالبيّ - أبو منصور إسماعيل (- ٤٣٠ هـ). فقه اللّغة وسر العربيّة - تح: فائز محمّد وإميل يعقوب - دار الكتاب العربيّ - بيروت ١٩٩٦، ط ٢.
- - النهاية في الكناية (المعروف ب: الكناية والتعريض) تح: فرج الحوار - دار المعارف بسوسة ١٩٩٥: ط ١.
- الجرجاني - الشريف علي (- ٨١٦ هـ). التعريفات - تح: عبد الرحمن عميرة - عالم الكتب - بيروت ١٩٨٧.
- حجازي (نادية) - الشرقاوي (محمّد). معالجة اللّغة العربيّة آلياً - مقال في كتاب «استخدام اللّغة العربيّة في الحاسب الآلي» - دار الرازي - بيروت ١٩٨٩ (ص ٥٩-٧٨).
- حسان (تمام). مناهج البحث في اللّغة - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٩٠.
- الأصول: دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغويّ العربيّ - دار الثقافة الدار البيضاء ١٩٩١.
- اللّغة العربيّة: معناها ومبناها - عالم الكتب - القاهرة ١٩٩٨.
- الحمزاوي (رشاد). المعجم العربيّ: إشكالات ومقاربات - بيت الحكمة - تونس ١٩٩١.

- دي سوسور (فرديناند). دروس في الألسنية العامة - تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة - الدار العربية للكتاب - تونس - طرابلس ١٩٨٥.
- الزيتوني (كمال) - الالتباس في اللغة العربية - مجمع الأطرش للكتاب - تونس - ٢٠٢١.
- «مفهوم الالتباس من وجهتي نظر الأصوليين والنحاة» - مجلة «علامات» المغربية - العدد ٣٨ - سنة ٢٠١٣ صص ١٣٢ - ١٣٩.
- «في سبيل منطق للمعنى: نسبة قيمة الصدق المنطقي في اللغة الطبيعية» - مقال معرب عن روبير مارتين - ضمن كتاب «إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية» - الجزء ١ - بيت الحكمة - تونس ٢٠١٢ - صص ٤٦٩ - ٤٩٧.
- «الجدور المعجمية لمملكة التحليل» - مقال مؤلف ضمن كتاب جماعي «التداولية: ظلال المفهوم وآفاقه» - سلسلة «دراسات لسانية» - دار عالم الكتب الحديث - ط١ - الأردن ٢٠١٤.
- أصل اللغة بين النحاة والمتكلمين - حويلات معهد اللغة العربية - المدينة المنورة - ديسمبر ٢٠١٦ - «الالتباس النحوي في نظرية المناسبة» - مقال مؤلف ضمن أشغال ندوة موضوعها «النص والخطاب في المباحث العرفانية» - دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - ط١ - ٢٠١٨.
- الحكم بالالتباس الملفوظ بين الذاتية والموضوعية - ضمن كتاب جماعي عنوانه «اللسانيات وتطبيقاتها العربية» إشراف حيدر الغضبان - جامعة بابل - العراق - ٢٠١٨.
- «الازدواج اللغوي والالتباس» - مقال ضمن أشغال ندوة موضوعها «العربية والتفاعل المعرفي» - منشورات دار زينب - تونس ٢٠١٩.
- ضبايئة التعريف المعجمي - مجلة التأويل وتحليل الخطاب - جامعة بجاية - المجلد ١ - العدد ٢ - أكتوبر ٢٠٢٠ - الصفحات من ٥٩ إلى ٩٠.

- السّاقى (فاضل مصطفى). أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٧٧.
- السّامرائيّ (إبراهيم). معجميّات - المؤسّسة الجامعية للدراسات - بيروت ١٩٩١، ط ١.
- السّكاكي - أبو يعقوب (- ٦٢٦ هـ). مفتاح العلوم - تخ: نعيم زرزور - دار الكتب العلميّة - بيروت ١٩٨٣.
- سيّبويه - عثمان بن قنبر (- ١٨١ هـ). الكتاب - تخ: عبد السلام محمّد هارون - دار الجيل - بيروت - د.ت، ط ١.
- السيوطي - جلال الدين (- ٩١١ هـ). الإتيقان في علوم القرآن - تخ: رجب أحمد علام - دار قهرمان - إسطنبول - تركيا ١٩٧٨.
- المزهري في علوم اللّغة وأنواعها - تخ: محمّد جاد وأبو الفضل علي البجاوي - المكتبة العصريّة - بيروت ١٩٨٧.
- الشريف (م. صلاح الدين). الشرط والإنشاء النحويّ للكون - منشورات كلّية الآداب بمنوبة - تونس ٢٠٠٢.
- تطابق اللّفظ والمعنى - مقال في حوليات الجامعة التونسية عدد ٤٣ - ١٩٩٩ (ص ٧-٩٢).
- الصّبّان - محمّد بن علي (- ١٢٠٦ هـ). حاشية على شرح الأشموني على الألفية - مكتبة دار إحياء الكتب العربيّة - القاهرة د.ت.
- عاشور (المنصف). ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ - منشورات كلّية الآداب بمنوبة - تونس ١٩٩٩ - ط ١.
- عباس (حسن). النحو الوافي - دار المعارف بمصر - القاهرة - د.ت - ط ٥.

- عبد التواب (رمضان). التطور اللغوي: مظاهره وعلمه وقوانينه - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٣ - ط ١.
- العسكري - أبو هلال (- ٣٩٥ هـ). الفروق في اللغة - تح: لجنة إحياء التراث العربي - الدار العربية للكتاب - تونس طرابلس ١٩٨٣ - ط ٦.
- غاليم (محمّد). التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم - دار توبقال - الدار البيضاء ١٩٨٧.
- المعنى والتوافق - منشورات معهد الدراسات والأبحاث - الرباط ١٩٩٩.
- غزالي (سالم). برنامج في الترجمة المدعومة بالحاسوب - مقال في مجلة «التواصل اللساني» - المجلد ٣ ١٩٩٦ (ص ١٠١-١٠٦).
- الفاسي الفهري (عبد القادر) (إشراف علي). التوليد والنسقية والترجمة الآلية - منشورات معهد الدراسات والأبحاث - الرباط ٢٠٠١.
- الفراء - أبو زكرياء يحيى (- ٢٠٧ هـ). المقصور والممدود - تح: ماجد الذهبي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٣ - ط ١.
- قدامة بن جعفر - أبو الفرج (- ٣٣٧ هـ). جواهر الألفاظ - تح: م. محي الدين عبد الحميد - المكتبة العلمية - القاهرة - د. ت.
- القلقشندي - أحمد بن علي (- ٨٦١ هـ). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (الجزء الثالث) - المؤسسة المصرية العامة للتأليف - القاهرة د. ت.
- المتوكل (أحمد). قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: التمثيل الدلالي التداولي - دار الأمان - الرباط ١٩٩٥.
- المهيري (عبد القادر). من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النحاة - مطبعة كوتيب - تونس ١٩٩٨.

- نصّار (حسين). المعجم العربي: نشأته وتطوّره - دار مصر للطباعة - ١٩٦٨ ط ٢.
- هلال (يحيى). التحليل الصرفي للعربيّة - مقال ضمن كتاب «استخدام اللّغة العربيّة في الحاسب الآلي» - دار الرازي - بيروت ١٩٨٩ (ص ٢٦٥-٢٨٦).
- الهمذاني - عبد الرحمن الكاتب (- ٣٢٠ هـ). الألفاظ الكتابية - تخ: السيد الجميلي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٦.
- الهيشري (الشاذلي). الضمير: بنيته ودوره في الجملة - منشورات كلّية الآداب بمنوبة - تونس ٢٠٠٣ ط ١.
- الورّاق - محمّد بن عبد الله (- ٣٨١ هـ). العلل في النحو - تخ: مها مازن المبارك - دار الفكر - بيروت - دمشق ٢٠٠٠ ط ١.

المراجع باللسان الفرنسي:

- Benveniste (Emile). Problèmes de linguistique générale- éd. Ceres 1995.
- Besse (Henri). Paraphrases et ambiguïtés de sens - Cahiers de lexicologie - 1974 - n2-(pp 2034-)
- Boulakia (George). Ambigüité et intonation - publié dans: Fuchs 1985. (p. 3972-).
- Catach (Nina). Ambigüité et écriture: l'exemple du français - publié dans: Fuchs 1985 (P. 73102-).
- Chomsky (Noam). Structures syntaxiques - Ed. du Seuil, Paris 1969.
- Aspects de la théorie syntaxique - traduit par Jean Claude Milner - Ed. du Seuil - Paris 1971.
- Dubois (Jean et Claude). Introduction à la lexicographie: le dictionnaire - Lib. Larousse - Paris 1971.
- Fuchs (Catherine) (édition). Aspects de l'ambigüité et de la paraphrase dans les langues naturelles- Peter Lang. 1985. (p. 736-).
- La paraphrase - PUF- Paris 1982.
- Les ambiguïtés du français- Ophrys - Paris 1996.
- L'hétérogénéité interprétative - publié dans: Parret 1991 (p. 108116-).
- Galmiche (Michel). Sémantique linguistique et logique: exemple: la théorie de R. Montagne - PUF Paris 1991.
- Grize (Jean Blaise). Ambigüité et paraphrase dans les langages logico-mathématiques - publié dans: Fuchs 1985. (p. 207215-).
- Klinkenberg (Jean Marie). Précis de sémiotique générale - De Boek université - Paris 1996.

- Le pesant (Denis) et Mathieu colas (Michel).Introduction aux classes d'objets - Revue « Langages » n° 131 - 1998 (p. 633-).
- Lerot (Jacques).Précis de linguistique générale. Ed. Minuit - Paris 1993.
- Lyons (John).Eléments de sémantique - Larousse - Paris 1978 - traduction de: J. Durand.
- Linguistique générale - Larousse - Paris 1970 - traduction de: F. Dubois Charlier et D. Robinson.
- Sémantique linguistique - Larousse - Paris 1980 - traduction de: J. Durand et D. Boulonnais.
- Martin (Robert).Langage et croyance - Mardaga. Bruxelles 1987.
- Inférence, autonymie et paraphrase éléments pour une théorie sémantique, Klincksiek- Paris 1976.
- Pour une logique du sens - PUF - Paris 1992.
- Sémantique et automate - PUF - Paris 2001.
- Ambiguïté, indécidabilité et non-dit, publié dans: Fuchs 1985 (p. 143146-).
- Mejri (Salah).Figement lexical: description linguistique et structuration sémantique, pub. De la faculté de lettres de Manouba- Tunis 1997.
- Figement et continuum - faculté de lettres de Sousse - Colloque du département d'Arabe - 2002 (p. 219231-).
- Milner (Jean Claude).Introduction à une science du langage. Ed du Seuil - Paris 1995.
- Mochler (Jacques) et Auchelin (Antoine).Introduction à la linguistique contemporaine- Armand Colin - Paris 1997.
- La pragmatique aujourd'hui - Ed du Seuil - Paris 1998.



- Nolke (Henning).Linguistique modulaire - Ed. Peeters - Paris 1994.
- Parret (Herman) (édition).Le sens et ses hétérogénéités - CNRS Paris 1991.
- Picoche (Jacqueline).Précis de lexicologie française- Nathan - Paris 1990.
- Ruwet (Nicolas).Introduction à la grammaire générative - Librairie Plon - Paris 1970.
- Soutet (Olivier).Linguistique- PUF - Paris 1997.
- Victorri (Bernard).La polysémie ; un artefact de la linguistique? Revue de sémantique et pragmatique - 1999 - n 2 - Pub. De l'université d'Orléans - (pp. 4162-)
- Dictionnaires
- Dubois (Jean) et autres.Dictionnaire de linguistique - Larousse - Paris 1991.
- Ducrot (Oswald) et Schaffer (J.M).Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage - Seuil - Paris 1995.
- Mochler (Jacques) et Reboul (Anne).Dictionnaire encyclopédique de pragmatique - Seuil - Paris 1994.
- Le nouveau Petit Robert.Sous la direction de: Josette Rey Debove et Alain Rey - 1993.



نبذة عن المؤلف

كمال بن حبيب الزيتوني، أستاذ و باحث تونسي، متحصل على شهادة الدكتوراة في اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، وعلى شهادة التبريز في اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمنوبة، وعلى شهادة الإجازة في اللغة العربية من دار المعلمين العليا بسوسة. زاول التدريس الجامعي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان وفي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة وفي المعهد العالي للغات بقابس، حيث عُيِّنَ مُديراً لقسم العربية في ٢٠١٢ بالإضافة إلى خبرة بيداغوجية طويلة في المعاهد الثانوية. وقع اختياره عضواً في اللجان المنظمة لعدة مؤتمرات وندوات علمية آخرها ندوة «العربية وسؤال القيمة» في المعهد العالي للغات بقابس (٢٠٢٣)، ولجنة مؤتمر «السياسات التعليمية في المغرب العربي» في معهد العلوم السياسية بالجزائر (٢٠١٧) وغيرهما. وعلى صعيد البحث العلمي انخرط في عضوية «مخبر اللغة والمعالجة الآلية» وعضوية وحدة بحث «السيمانيات» بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس»، كما عمل ضمن «فريق اللغة» بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.



نبذة عن الكتاب

يُحاول هذا الكتاب إضاءة بعض الجوانب الإيجابية المُثمرة في منوال منهجي أصبح استعماله شائعاً في عدة مجالات ألا وهو المنوال القاموسي. وحتى يكون عرض هذا المنوال دقيقاً فضَّلنا الاقتصار على كتاب واحد كان له - وما زال - صيت واسع في فرنسا وهو كتاب "علم الدلالة والآلة: منوال القاموس" للغوي الفرنسي "روبير مارتن". ويكفي - لإثبات ذلك - أن نتصفح حوله شبكة الويب حتى نكتشف أنه مازال محور نشاط عدة فرق بحثية في فرنسا، ومحور تفكير عدة ندوات لسانية في جامعاتها. والسبب في هذا الاهتمام الكثيف يعود إلى أن وجهة الفرضيات الواردة في هذا الكتاب ستكون لها ثمار جمة على الصعيد التكنولوجي المعلوماتي، وكذلك على الصعيد اللساني النظري المتعلق بتفسير بعض آليات تحليل الذهن البشري للمقاطع الكلامية.



9 786038 498286

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

